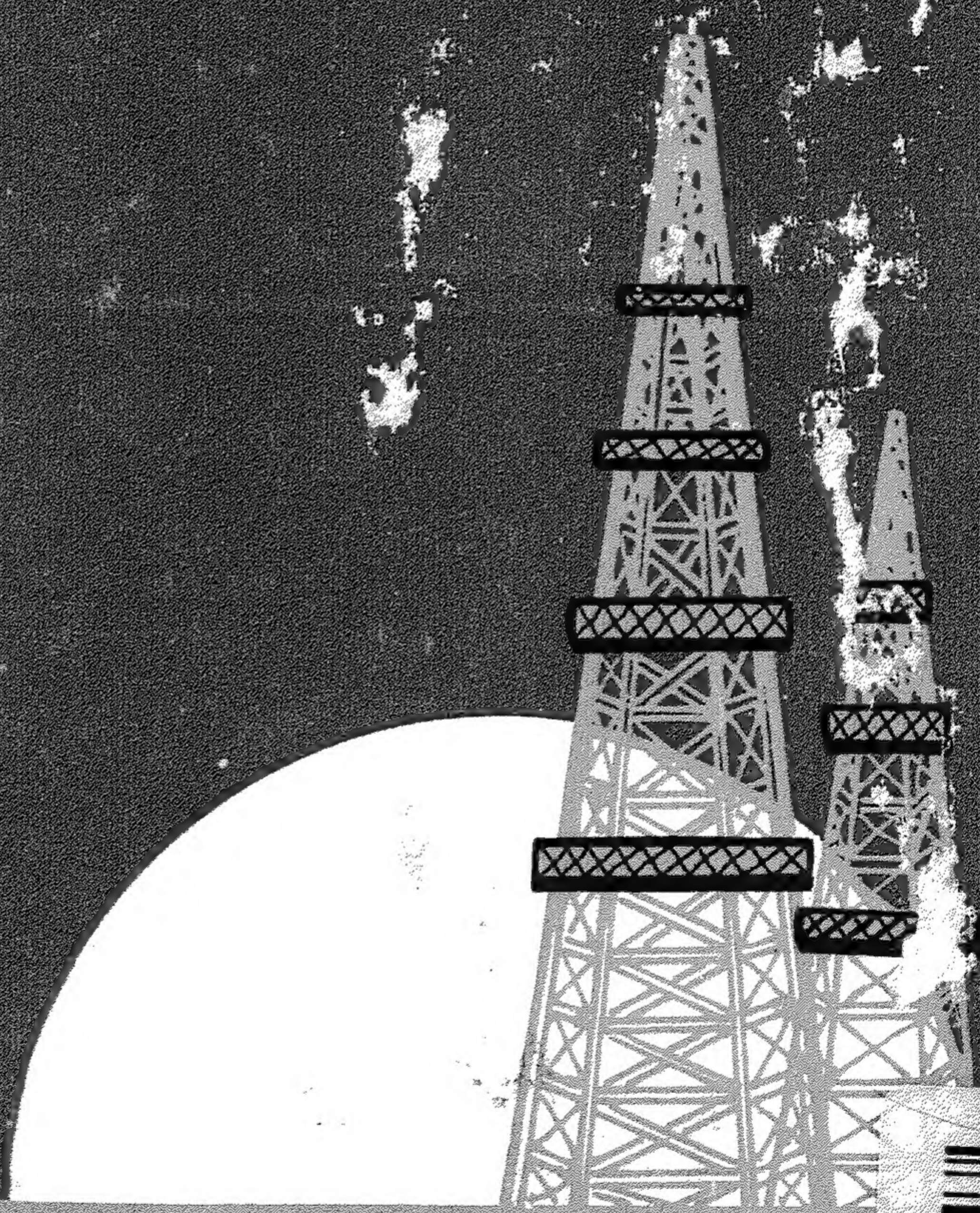


دكتور عيسى عبده

بترول المسلمين

ومخططات الغاصبين



دار المعارف

عيسى



دكتور عيسى عبده

بترول المسلمين ومخططات الغاصبين

تقديم

أحمد اسماعيل يحيى



دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

(ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل
الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم
وقولوا لهم قولا معروفاً)

النساء آية ٥

وقال تعالى :

(ود الذين كفروا لو تغفلون عن
أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة
واحدة)

النساء آية ١٠٢

مقدمة الكتاب

المال ومسئولية الاستخلاف

كلمة تمهيد

- الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله .
- المال مال الله . . . وللشعر حق الانتفاع المنظم به . . .
- لمصلحة من ؟ أموال المسلمين تستثمر فى الخارج .
- فى منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام .

كلمة تمهيد

في هذا الكتاب يعرض المؤلف لقضية من أخطر القضايا المعاصرة وهي أهمية الدور الذي ينبغي أن يكون للبترول العربي (بترول المسلمين) . . . وأين وكيف تستثمر أموال المسلمين ؟

وهذه الدائرة المعنية من البحث تمس دوائر كثيرة أكثر اتساعاً ، بحكم التلازم الشديد بين العرب . . . والمسلمين . . . وبين إخوان لهم من دول العالم الثالث التي يطلق عليها الدول النامية في التسمية المشاعة عنهم . هذا من جهة . . . ومن جهة أخرى : التلازم الشديد بين البترول من ناحية وبين الرفاهية الاقتصادية والسيادة للعرب في أرضهم ، وبين المركز المميز الذي تشغله (أوروبا) قلعة الصناعة في هذا العصر . . . وكذلك نجد هذا التلازم بين بترول العرب ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية وسلطانها في العالم . . . وهذه كلها دوائر تتسع من حول موضوع الكتاب . . . لكن الموضوع الذي أراد المؤلف أن يقف عنده في هذا الكتاب هو كون هذا البترول « بترول المسلمين » .

ومن ثم نراه يناقش انقطاع الصلة بين الثروة الطبيعية الكامنة في أرض العرب وبين مسيرة هذه البلاد العربية الإسلامية نحو التقدم . . . وقد اضطره ذلك إلى وصف التاريخ القريب لبترول العرب والصناعات البترولية في أرضهم قبل أن يشير إلى الحلول الممكنة ومن بينها (التصنيع) باعتبار التصنيع كلمة ترمز لمفهوم تطبيق بالغ الأثر في حياة الأمم ، وله دعائم من النظرية العملية ومن التطبيقات الدائمة التطور في حقول الإنتاج . . . وهذا ما يعرف بالتكنولوجيا .

ثم إن المؤلف نظر في متانة الخلق في صفوف العاملين على تحقيق أمل الأمة العربية ، وفي تسخير مواردها من أجل مصالحها التي لا تتعارض مع رفاهة الشعوب المستهلكة للبترول العربي ، لكنه من الحق أن نقول . . . إن خصوم العرب والمسلمين يقفون في هذه القضية خصوماً ألداء بدافع من الأثرة والجشع فيثيرون المشاكل والقلق ويخلقون أوضاعاً سياسية أقلق العالم في الأجيال القليلة الماضية إلى حدٍ لم يشهد له تاريخ البشرية مثيلاً من قبل . . .

ولقد وقف المؤلف طويلاً عند عدة حقائق هامة جناها بطول نظره وتوفره على القضية التي اختارها لبحثه ومن أهم هذه الحقائق :

- أن الموقف الراهن في هذه المشكلة الخطيرة يتطلب الأناة وإعمال الفكر ، والتدبير المتسم بالحكمة والعلم لا بالشعارات والعواطف . . وإذا كان من المعروف اليوم عن قادة العرب أنهم يتعدون الفعل إلى الانفعال بسبب فداحة الظلم الواقع على شعوبهم والمخطط له بإحكام وحقد - فإن عليهم أن يعلموا أن المشورة الصادقة الأمانة تقول بإدخال عنصر الزمن في الحساب عند وصف الدواء لكل داء عضال . . وفي هذا الصدد نقول :

إن التأميم مثلاً ليس علاجاً ناجحاً في كل حالة . . إذ قد تكون المشاركة في بعض الأحيان أفضل منه ، لأن المشاكل متشابكة والمصالح متداخلة بين أصحاب البترول الخام وبين المستهلكين . .

ومن هنا فإن أهم ما يراعى عند رسم الخطة العملية في ميادين البترول والصناعة (وما يترتب عليها من رفاهة) أن تكون الخطوة إلى الأمام مدروسة لتكون ثابتة ، فلا عودة إلى الوراء بعد اندفاع متعجل إذن .

- تقول برامج الدعاية التي تحملها أجهزة الإعلام إلى الأمة العربية . . إن في بلاد العرب يقظة الآن ، وإن هناك تنمية في الإعمار والتعليم والتصنيع . . إلخ . . والمؤلف ينبه إلى أن ذلك وإن وجد بعضه فإنه لا يبلغ المدى المطلوب وهو مدى تجاوزه أجهزة الإعلام بمبالغاتها التي لا تعتدل فيها ولا تقتصد . . وهذه كلمة حق صائبة للمؤلف فإننا إذا تركنا ما ينشر في الصحف وما يذاع عبر الأثير وألقينا نظرة على الواقع لوجدنا أسفاً وكسفاً . . فالمشكلات تثط بها الأرض وحق لها أن تثط . . وعلة المشكلات كلها واحدة ولكن من يقول ومن يسمع !! ما علينا إلا البلاغ . .

إن العلة الوحيدة لكل ما يعانيه العرب من مشكلات الضياع وبطء التنمية وانخفاض مستوى المعيشة وتعثر برامج التصنيع وانتشار الأمية إلى آخر ما نقاسى من شقاء الشعوب العربية في أرضهم . . إنما هي فرقة العرب وانشقاقهم حتى على بعضهم البعض قولاً وفعلاً ، ذلك برغم كل ما يزعمون وما يشيعون من حول الوحدة والاتحادات .

ولقد ضربت هذه الفرقة جذورها وأثمرت ثمرها الخبيث الذي يطعمون ، وإن من آثار هذه الفرقة . . غفلة العرب والمسلمين عنها حتى تلبست بها حياتهم واصطبغت بها عقلية الأجيال

الحاضرة . . (ولا ندرى ماذا يكون غداً ؟) ومع التكرار والثبات فقط ظن فريق من الناس أن هذا هو التطور التاريخي . الذى يقولون بحتميته ، ومن ثم فلا عودة إذن إلى الحق أبداً !! نحن نقول إنها دعوة يأس وهروب . . وإنها فتنة يثيرها الخصوم ويمكرون لها ، لكى لا تقوم للعرب وإخوانهم من المسلمين قائمة ولا ترتفع لهم هامة ، وما إلى اليأس والقنوط دعانا ديننا ولا هداانا نبينا . . وإنما ييأس من روح الله القوم الكافرون . . كذلك فإن من الآثار التى طغت على السطح وتبلورت حتى أصبح كل سبب منها داء قائماً بذاته :

العصية القبلية ، والجنسية السياسية ، والكيانات القانونية والحدود المصطنعة وهى أمور ابتدعتها خصوم العرب والإسلام وزينوها لهم فتمسكوا ببريقها ولم يتبينوا السم الممسوس فيها . . إذ حشد خبراء التفرقة بين أفراد الأمة العربية الإسلامية حشوداً من أسباب التمسك بهذه الأمور . . ناهيك عما ترتب على ذلك من سخافات تفصل بين الأخ وأخيه مثال ما ابتدعوه من : إذن الدخول وإذن الخروج ، وإذن الإقامة ، وإذن العمل وما استحدثوه من تسميات لإجراءات مزق بها الخصوم أرض العرب والمسلمين إلى قصاصات ورق ، وإن من المؤلم حقاً أن تشيع هذه البلايا وبالألفاظ الأجنبية تماماً وهى (الفيزة Visa) .

ولقد كانت المحصلة الأخيرة لهذه الأوضاع أن العربى قد أصبح وأمسى غريباً فى أرض العرب . . وأن المسلم قد صار أجنبياً فى أرض المسلمين . . وأن هذه التسميات لتقف شاهداً على فداحة ما صنعتته الدول الغربية الصليبية والشرقية والشيوعية - بالعرب وبالمسلمين كما تقف شاهداً على ما انتهت إليه أرض العرب والمسلمين ومواردهم من تمزق . . فكان لزاماً بعد ذلك أن يكون الضياع هو الظاهرة الكبرى :

- فالعداء سافر بين الدول العربية جميعاً وبين مصر . . يتكلمون لعزلها وحربها .
- وسوريا تحارب العراق بيد والأردن بيد وتطأ بقدميها جبين لبنان وشعبه . .
- والمغرب والجزائر يتربصان ببعضها البعض من أجل الصحراء والنفوسات . .
- والعراق يساوم الكويت آنأ ويهدده أحياناً . . ثم يشعل مع إيران المسلمة نار حرب ضروس .

- وحكام ليبيا يرتمون فى أحضان السوفييت الشيوعيين ويهددون جيرانهم خدمة لأطباع من جعلوهم أداة مجنونة ودمى متحركة ويتخذون منهم جنوداً للشيوعية فى تشاد وأفريقيا .

– وأثرياء دول النفط لاهون يبعثون ما آتاهم الله من نعمة على غير مستحقها واضعين أموالهم في خدمة حصومهم ، ناسين أنهم محاسبون عنها أمام الضمير العربي والإسلامي وأمام الله يوم القيامة .

.. نعود فنقول .. هذه بعض أطراف القضية التي أثارها موضوع الكتاب الذي تقدمه اليوم لك أيها القارئ العزيز الذي من أجل إيقاظه تشد الأقلام وتنشر الصحف وتقدح الأذهان وينطرح ما وصلت إليه الأفهام ..

ولقد رأيت من الفائدة أن أقدم لك أربعة مباحث موجزة في المقدمة تضيء الطريق أمامك لفهم القضية وتشرح لك أبعادها الدينية والسياسية والاقتصادية :
وبيان هذه المباحث^(١) :

– المبحث الأول :

• الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله .

– المبحث الثاني :

• المال مال الله .. وللبشر حق الانتفاع المنظم به .

– المبحث الثالث :

• لمصلحة من ؟ أموال المسلمين تستثمر في الخارج .

– المبحث الرابع :

• في منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ، ومنهم الكفار والجهال بالأحكام .

(١) وجدير بالذكر أنني قد استقلت بآراء عدد من السادة الفقهاء ورجعت إلى ما كتبه فضلاء الكتاب السياسيين وعلماء الاقتصاد والدين وأصحاب البرامج الإصلاحية فضلا عن الاطلاع على بعض النشرات والمجلات المتخصصة قبل البدء في كتابة هذه المباحث .

المبحث الأول

الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله

من حكمة الله سبحانه وتعالى أن الإنسان هو آخر الوافدين على الأرض ، وأنه مع ذلك استخلفه فيها ، ومكنه من تسخير مقومات حياته ، فسخر له الأرض والماء والبحر وما فوقها وما تحت الثرى جميعاً بإذنه ، وعلم الإنسان ما لم يعلم ، وهدهد إلى أسرار الأشياء ، وكشف له عن نوااميسها وسلمه مفاتيح نفعها ، وفي القرآن الكريم آيات بينات تؤكد هذه المعاني وتجلو الحقيقة : يقول تعالى في سورة هود : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) .

لذلك خلق الله الإنسان ، مركباً فيه استعداداته وقدراته المتنوعة ، الفاعلة بإذنه ، ليدل كل الطبيعة بجهده العضلي أو الذهني ، فيحقق لنفسه وللآخرين كل ما أمكن ليد الإنسان أن تصل إليه من منافع وطيبات .

فتحقق للإنسان الخلافة في الأرض بما وهبه الله له ، وبما اختصه به من علم وعمل ، والقرآن الكريم يذكر خلافة الإنسان على الأرض صريحة في سورة البقرة . يقول تعالى : (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) .

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى استخلف الإنسان للنفع وليس للضرر ، وفيما هو مشروع لا فيما هو محرم ، وفي طاعته وعزه ، لا في طاعة الشيطان وغوايته . . وأعلم سبحانه وتعالى بني آدم أنه لابد محاسبهم يوماً على ما استخلفوا عليه ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، فلا يستوى عنده الذين يصلحون في الأرض بمن يفسدون فيها ممن استخلفهم عليها .

فمعنى الاستخلاف :

في هذه الصفحات تنقل لك خلاصة ما قال به أفاضل الفقهاء . . فقد ذكروا في كتبهم أن

الاستخلاف لغة هو إقامة خلف يقوم مقام المستخلف أو مقام الغير على شيء ما . . . ومعنى ذلك أن البشر خلفاء الله ، كما أنهم قد يكونون خلفاء لغيره سبحانه وتعالى ، فهم خلفاء الله ما قاموا في الأرض بأمره ، يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . . والله سبحانه وتعالى يمن على البشر بهذه الخلافة مذكراً لهم بأنعمه عليهم حيث يقول تعالى في سورة الأنعام : (وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات) . قاله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في ملكه . يقول تعالى في سورة المائدة : (لله ملك السموات والأرض وما فيهن) . ويقول سبحانه في سورة الجاثية : (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه) .

أما عن معنى الاستخلاف في الفقه :

فمعناه تمكينهم في الأرض وتسلطهم على المقدرات فيها . والله سبحانه وتعالى يقول في سورة الأعراف : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون) . ويقول عز وجل في سورة الحج : (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر) .

فاستخلاف البشر في الأرض معناه أن الله جل شأنه أسكنهم الأرض واستعمرهم فيها ومنحهم حق التسلط والسيادة على ما في الكون للانتفاع به ، وجعل ما في الأرض عارية يتفنون به ، والمفهوم والمعلوم أن القيام على العارية في فقه البشر نيابة ، فالإنسان نائب عن ربه عز وجل فيما استخلفه الله فيه وما سخر له من الكون . . وهو في خلافته ونيابته مرتبط برباط الشريعة مقيد بأحكامها في الانتفاع والنفع بمقدرات الحياة الواقعة تحت حكمه وفي يده .

فاللغوي الفقهى للاستخلاف إذاً يكاد يطابق معناه في اللغة . . ومنه يتبين أن مالك الملك هو الله وأن يده سبحانه في التصرف هي العليا وأنه : يؤتي الملك من يشاء ويرفع الملك ممن يشاء بيده الخير . . أما البشر فليس لهم إلا ما منحهم الله من سلطان محدود . . فهم يتفقون المال ويدعون لإصلاح الحال وحسن المال ، وهم يحرثون الأرض ويبنون الحَبَّ . . ثم بعد ذلك يدعون الرب لينحهم الثمار والطيبات من الرزق ، والله يضاعف لمن يشاء . .

والاستخلاف في الأرض قسمان :

١ - استخلاف عام

٢ - استخلاف خاص

فالأول : بمعنى تسلط البشر على الأرض وما فيها وما عليها استعماراً لها وانتفاعاً بها بشروط الله سبحانه وتعالى فما استقاموا على أمر الله فهم عند وعد الله لهم ، ضماناً للرزق ، ومضاعفة للخيرات وتمكيناً لهم في الأرض يتبوءون منها حيث يشاءون . . فإن عَصَوْا فما لهم من دون الله من نصير . عندئذ يبدل الله النعمة نقمة عليهم ويذهب دولتهم ويذهب صَوْلَتُهُمْ ويستخلف غيرهم . يقول تعالى في سورة الأنعام : (ألم يروا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ ، مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِطْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ) . ويقول عز وجل في سورة الأحقاف : (ولقد مَكَّنَّاهُمْ فِيهَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) .

وأما الثاني : فهو الاستخلاف في الحكم وهو فرعان : استخلاف الأفراد ، واستخلاف الدول . . والاستخلاف هنا بفرعيه مِنَّة من الله سبحانه وتعالى إذ الحاكم الحقيقي في الإسلام هو الله عز وجل وحده يقول عز وجل في سورة يوسف : (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) ويقول في سورة آل عمران : (يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ) . ويقول تعالى في سورة آل عمران أيضاً : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) فالحكم إذاً لله وليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو جماعة أو أمة دون غيرها .

أما البشر فستخلفون في الحكم . . يقول تعالى في سورة القصص : (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً ، وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ) . فاستخلاف الأفراد هو الاستخلاف في الرئاسة ، وقد يسمى المستخلف خليفة كما سمي داود عليه السلام ؛ (يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنْ

الَّذِينَ يَفْضِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ .
 كذلك قد يُسمى المستخلف إماماً كما سُمي إبراهيم عليه السلام ، وبعض رؤساء بني إسرائيل ،
 قال تعالى في سورة البقرة : (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ، قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا
 قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) . وقال تعالى في سورة الأنبياء : (وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً
 يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ) .
 وأيضاً قد يُسمى المستخلف ملكاً ، قال تعالى في سورة المائدة : (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ
 اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ، وَأَتَاكُمْ مَا لَمْ يَأْتِ أَحَدًا مِنْ
 الْعَالَمِينَ) .

ولأن هذه كلها صور لخلافة الإنسان ، فقد رأينا الإسلام يستعمل دائماً لفظ الخلافة بدل
 لفظ (الحاكمية) ، فالحاكم لفظة خاصة بالله وحده ، أما من قام بالحكم في الأرض بالدستور
 الإسلامي ، فإنما يكون خليفة للحاكم الأعلى سبحانه وتعالى . وهذا الخليفة لا يتولى إلا ما ولاه
 المستخلف من أملاكه وشئون عبيده نيابة عنه .

كذلك فإن الله سبحانه قد وعد جميع المؤمنين بالاستخلاف ، وهذه الخلافة التي أوتيتها
 المؤمنون خلافة عمومية لا يستفيد بها فرد أو أسرة أو طبقة أو حزب كما سبق القول ، بل إن كل
 مؤمن يعد عند الله مستخلفاً فيما يملك ، مسئولاً فيما يرعى أيّاً كانت وظيفته وشأنه وعمله . .
 ومن واجبات المستخلفين في الأرض أنما كانوا أو أفراداً ما ذكرته الآية ٤١ من سورة الحج . .
 يقول تعالى : (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ
 الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) .

المبحث الثاني

المال مال الله وللبشر حق الانتفاع المنظم به

خلق الله عز وجل كل شيء كان أو هو كائن ، ويخلق سبحانه وتعالى ما نعلم مما لم نره أو ندرك وجوده بعد . . يقول تعالى في سورة البقرة : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا . ويقول عز وجل في سورة الأنعام : (ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُم لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) . ويقول سبحانه في سورة إبراهيم : (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) .

ويديهي أن خالق الشيء هو ماله . . وفي آيات القرآن الكريم ما يدل دلالة صريحة على هذا المعنى الذي ذكرناه ، فالله سبحانه وتعالى يقول في سورة المائدة : (اللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا) . . ويقول سبحانه وتعالى في سورة الإسراء : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ) . ويقول تعالى في سورة البقرة : (أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ويقول تعالى في سورة آل عمران : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ) .

ويقول تعالى في سورة فاطر : (ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُم لَهُ الْمُلْكُ) . ويقول تعالى في سورة الزخرف : (وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا) وهذه الآيات التي ذكرناها وغيرها كثير مما لم نذكره ، تدل كلها على أن الله سبحانه وتعالى ، هو مالك السموات والأرض وما بينهما وما فيها من شيء .

لكن حكمة الله سبحانه وتعالى في استخلاف الإنسان له في الكون واستثماره ، شاعت أن يسخر ملكه هذا للإنسان يستثمره ويتنفع به .

يقول تعالى في سورة لقمان : (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) . فإذا استثمر الإنسان ملك الله ، وحقق منه الثمرات ، وجنى

منه الطيبات ، فليس له حق الادعاء بأن ما حصل عليه إنما كان من عنده ، بل هو رزق ساقه الله إليه ، فـالله سبحانه وتعالى يقول : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) ويقول تعالى في سورة سبأ : (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ) .

فالملك ملك الله ، وإنما سخره الله لنفع البشر بعملهم فيه ، والله يرزقهم جزاء ذلك أجرهم من ثمرات الملك وغلته . . وذلك بالقدر العادل الذي يراه . . (إن الله يَسُطُّ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) . فإذا ادّخر أحدهم من هذا الرزق أضعاف ما كان ينبغي له أن يدخر ، وثمره فصار في حوزته منه الكثير فليعلم أن ما تحت يديه إنما هو عارية من الله ، ومِلْكاً من ملكه سبحانه ، أما هو فليس إلا مُستخلفاً في القيام على هذا المال .

فإذا كان المال مال الله . . فلماذا لا تنفذ فيه أمر الله ؟ وإذا كنا لسنا مالكيه فلماذا نمنعه عن الأوجه التي شاء مالكة سبحانه أن ينفقه فيها ؟ وإذا كان مالكة سبحانه قد حدد لنا التصرف السليم فيه ووضع لذلك القواعد وبين السنن فلماذا لا نتصرف فيه وفقاً لإرادته وحكمته سبحانه ؟ وطبقاً لهذه القواعد والسنن ؟ .

فـالله سبحانه وتعالى ينظم لنا الانتفاع بهذا المال فيقول في سورة المنافقون : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) . . ويقول الله تعالى في سورة البقرة : (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) . . ويقول سبحانه في سورة الطلاق : (وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فَمَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا) .

وحتى لا يتباطأ مَنْ وَضَعَ الله المال تحت يده في إنفاذ تعاليم الله أو يُخْجِم ، فقد نسب الله المال لأفراد البشر^(١) وأعطاهم الصلاحيات لذلك حتى إذا دعاهم داعي الخير لإنفاقه لم يترددوا فأنفقوا كما إذا دعته الحكمة إلى حبسه عن أداء الله وأعداء الإسلام فعلوا . ومن الآيات التي ينسب الله فيها المال إلى البشر قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) . (البقرة) وقوله سبحانه في سورة آل عمران : (لَتَبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) . .

فإذا كان ذلك كذلك . . فما هي جلود حق البشر في الانتفاع بما تحت أيديهم من مال الله ؟ وإذا كان حق البشر في مال الله يتمثل في حق الانتفاع ، فإن الانتفاع يتخذ أشكالا عدة منها الاستغلال والاستهلاك كما هو الحال في الأراضي الزراعية والمناجم والمحاجر ، وقد يكون

(١) لكن نسبة المال لهم هي نسبة مجازية ولا تعنى أن حق البشر قد تبدل من الانتفاع به إلى ملكيته . . إنما المالك هو الله ونحن

بالاستهلاك كما هو الحال في الطعام والشراب والثمار ، وقد يكون بالتصرف فيه تصرفاً شرعياً كالبيع والوصية والهبة . . وقد يسأل سائل : كيف يكون استهلاك المال صورة من صور الانتفاع به ؟ نقول : إذا لم يكن الانتفاع بالمال ممكناً إلا باستهلاكه ، فإن الاستهلاك عندئذ يكون هو عين الانتفاع . . ولقد أباح الله سبحانه ذلك لعباده ، لعلمه أن تمكينهم من الطعام والشراب والكساء والثمار والأثاث لا يكون محققاً إلا باستهلاك المال . .

يقول تعالى في سورة المائدة : (كلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً) . ويقول سبحانه في سورة البقرة أيضاً (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) ويقول جل شأنه في سورة الأنعام : (كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ) ويقول عز وجل في سورة النحل : (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن يُّوْنُسَ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ . وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ) .

ويقول الرسول ﷺ : « ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت » .

وإذا كان الله سبحانه قد أباح لنا حرية الانتفاع بملكه فيما يقع تحت أيدينا بطريق مشروع في المصارف المشروعة فإنه سبحانه وتعالى قد جرم الإسراف فيه كما حرم التقدير ، وشرع أن يكون التصرف في المال بحرص وحكمة واعتدال دون زيادة عن الحاجة أو نقصان .

وأن يعلم من كان المال تحت يده أن للغير حقوقاً في مال الله الذي آتاه ، ومن هذه الحقوق الزكاة في الثمار والزروع والتقود والحلى والأنعام - كذلك الإنفاق في سبيل الله وعلى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب . والآيات والأحاديث التي تصرح بهذه المعاني كثيرة تفوق الحصر ومنها كثير يعلمه كل قارئ مسلم . .

وقد ذكر بعض الفقهاء والكتاب الأجلاء ممن ندين لهم بالتقدير وواجب الولاء في ذلك كتباً قيمة . . وقد ذكروا في بعضها ما يترتب على كون المال لله فقالوا :

يترتب على أن المال مال الله النتائج الآتية :

١ - لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يملك المال تملكاً نهائياً ، ولا يجوز لأحد أن يكون له على

المال إلا ملك المنفعة ، لأن حقوق الله ثابتة له جل شأنه ، وليس لأحد من البشر أن يتصرف فيها أو يتنازل عنها حاكماً كان أو محكوماً ، فرداً أو جماعة .

٢ - أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن تنظم طريقة الانتفاع بالمال ، إذ المال وإن كان لله إلا أنه جعله لمنفعة الجماعة وهي التي تشرف عليه دون الأفراد .

٣ - أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن ترفع يد مالك المنفعة عن المال ، إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة ، بشرط أن تعرضه عن ملكية المنفعة تعريضاً مناسباً إذ الإسلام لا يجيز الغصب ولا يحل أخذ المال بغير طيب نفس صاحبه ، كما لا يحل أخذه بالباطل وذلك قوله تعالى في سورة البقرة : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) . .

وقول الرسول الكريم ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله » . وقوله « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »

٤ - إن الإسلام وإن كان يبيح حرية التملك إلى غير حد إلا أنه يجيز للجماعة بواسطة ممثليها ، وباعتبارها القائمة على حقوق الله وتنظيم الانتفاع بها أن تحدد ما يملكه الشخص من مال معين إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة كتحديد الملكية الزراعية بقدر معين أو ملكية أراضي البناء .

أما ما يترتب على حق البشر في الانتفاع بمال الله من نتائج فيانها :

١ - إذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال ، فليس لها أن تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد إلا من وجهة تنظيم حق ملكية الانتفاع ، وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التي جعلها الله للأفراد .

٢ - أن ملكية المنفعة تتصل بالعين كما تتصل بالشخص فيجوز للمالك المنفعة أن ينقلها إلى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية ، كما أنها تنقل عن المالك بوفاته إلى ورثته .

٣ - أن ملكية المنفعة دائمة في أصلها بالنسبة للأفراد أي أنها غير مقيدة بمدة معينة . . ، فيصح أن يظل الشيء في حيازة شخص معين يستفيع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده وأولادهم حتى يتقوضوا كما هو الحال في الوقف .

٤ - أن ملكية المنفعة إنما جعلت ليستفيع بها الفرد بطريق مباشر ، ولتستفيع بها الجماعة من طريق غير مباشر ، فإذا عطل المستفيع المال فلم يستفيع به فقد عطل انتفاع الجماعة ، وكان للجماعة أن ترفع يده عنه بشرط أن تعرضه عنه بما يقابل قيمته .

٥ - أن دفع مال المجتمع إلى يد أعدائه وخصومه دائماً يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع وبالأفراد جميعاً . . مما يستحق معه أنه يوصف من دفع لهم المال بأنه سفيه في الدنيا ومستحق للعقاب في الآخرة باعتبار أن الله إنما آتاه هذا المال ليكون به قيامه . لا ليدفعه إلى خصومه فيكون به هلاكه على غير ما كلفه به الله . .

ومن عجب أن نرى المسلمين اليوم يهرعون بأموالهم لكي يودعوها في مصارف الغرب ويستثمروها في تنمية بلاد غير بلادهم . . بل هي بلاد تحارب المسلمين في عقيدتهم وأوطانهم . .

المبحث الثالث

لمصلحة من ؟

أموال المسلمين تستثمر في الخارج

تؤكد المصادر الإحصائية والمصرفية أن الدول المنتجة للبتروöl قد كسبت فيما بعد حرب العاشر من رمضان عام ١٣٩٧ هـ بين مصر وإسرائيل - كثيراً من الملايين ، إذ يبلغ إنتاج الأقطار العربية وحدها من النفط زهاء ١٩ مليون طن سنوياً تزيد قيمتها على ٧٥ ألف مليون دولار كل عام ، ويتنظر أن تزداد القيمة الرقمية لحصيلة عائدات أقطار النفط العربية ، وإن كان التضخم العالمي سوف يؤثر بالنقص في القيمة الحقيقية لهذه العائدات العربية بمرور السنين . وجدير بالذكر أن التضخم المالي قد وصل في الأقطار الصناعية إلى نسبة ٢٥٪ سنوياً تقريباً مما ترتب عليه انخفاض قيمة العملات الدولية الرئيسية كالـدولار والإسترليني والفرنك الفرنسي . . وقد أثر هذا الانخفاض بالتالي على الزيادة الحقيقية في أسعار النفط .

وتحاول الدول المستهلكة دائماً أن تروج القول بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الحقيقي وراء التضخم العالمي السائد على حين أن نسبة الزيادة في أسعار المنتجات التي تصدرونها تزيد بكثير على نسبة الارتفاع في أسعار النفط في النهاية . ولكنهم يستكثرون أن يكون دخل دول النفط العربية خمسة وسبعين ألف مليون دولار برغم أن تعداد هذه الشعوب يصل إلى قرابة مائة وخمسين مليوناً وأن انخفاض قيمة العملات يؤثر بشكل كبير في نقص هذا الدخل .

على حين نرى أن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تزيد على أربعمائة ألف مليون من الدولارات في السنة^(١)

(١) راجع (الاقتصاد العربي) مجلة . العدد العاشر أبريل ١٩٧٧ . مقال بقلم الأستاذ سمير عاوري .

ومع ذلك يصر المدافعون عن مبدأ استثمار الأموال العربية في الخارج على الحديث عما يسمونه فوائض ضخمة من أموال النفط العربية ، ولا ندري كيف يسمح هؤلاء لأنفسهم بهذا الضجيج حول ما يسمى بفوائض أموال النفط العربية في وقت مازال يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض في قطاعات واسعة من البلاد العربية ومن بينها بعض دول النفط ، وفي وقت تفتقر فيه الأقطار العربية إلى الخدمات الصحية الجيدة وإلى وسائل المواصلات بمستوى مرض وإن لم يكن جيداً وفعالاً ، وإلى الكوادر الفنية المدربة في شتى ضروب العلوم والتكنولوجيا ناهيك عن وسائل الزراعة الحديثة والصناعة المتطورة . . إلخ .

كما تفتقر إلى مصانع أسلحة حديثة تغنيها عن الاعتماد على الأسلحة المستوردة وإلى جيوش قوية تحرر أراضيها المحتلة والمقتصة وتحميها من الطامعين .

وبرغم هذا كله يصر هؤلاء على الحديث عن فوائض هائلة من أموال النفط العربية ويحرقون فوسفور أدمغتهم وهم يفكرون في كيفية تصريف هذه الأموال في قنوات السوق المالية العالمية ويعتصرون قرائنهم في أبحاث ودراسات محورها : أيها أجدى وأنفع . . الاستثمار في العقارات في بريطانيا أو الاستثمار في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو المضاربة في سوق الذهب في زيورخ ؟ أم تملك الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة هنا وهناك ؟ أما الحجج التي يطرحها هؤلاء تبريراً لتوجههم نحو تهجير أموال النفط العربية وتصنيعها في متاحات السوق العالمية فهي حجتان رئيسيتان :

أولاهما : أن الاستثمارات المالية العربية في الأقطار الغربية ستؤمن لأقطار النفط العربية مصادر دخل بديلة للنفط القصير العمر عندما ينضب معينه في هذه الأقطار .

ثانيتهما : أن الأقطار العربية باقتصادها المتخلف والصغير الحجم غير قادرة على استيعاب هذه الكميات الكبيرة من رموس الأموال التي تجمعت لدى بعض أقطار النفط العربية . لكن هاتين الحججتين واهيتان ولا تقفان عند أول محاولة لنقدهما وفيما يلي نشرح ذلك :

الرد على الحجة الأولى :

إن تجربة السنوات الأخيرة قد دلت بصورة قاطعة على أن ما يمكن أن تجنيه مثل هذه الاستثمارات من أرباح تتلاشى وتزول بازدياد التضخم الاقتصادي في الأقطار الغربية إذ يعمل مثل

هذا التضخم على إنقاص القيمة الحقيقية للأصول المالية ذاتها ، على اعتبار أن هيكـل أسعار الفائدة يعجز عن تغطية المعدلات التضخمية ، ومن جهة أخرى فإن تقلب أسعار صرف العملات يعرض قيمة الأصول المالية المستثمرة في السوق المالية العالمية لتهديد مستمر يمكن أن يعصف أحياناً بأية عوائد تحققها هذه الاستثمارات ، فنقل هذه الاستثمارات المالية العربية من عملة إلى أخرى ، وإن يكن يقصد به تجنب مثل هذه المخاطر في بعض الأحيان ، قد يكون في ذاته مصدراً لهذه المخاطر ، إذ تدل بعض التقارير أن هذه الأقطار المصدرة للبتـرول قد خسرت عام ١٩٧٥ نحو ٤٧٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ في قيمة الدولار إزاء الجنيه الإسترليني إذ كانت نحو ٦٥ بلايين من الأرصدة النفطية العربية مودعة في لندن بالجنيهات الإسترلينية وكذلك يقدر أن هذه الأقطار ذاتها قد خسرت أيضاً حوالي ٥٩١ مليون دولار من قيمة العملات الأخرى غير الدولار وغير الإسترليني التي جرى تحويل جانب من الأرصدة النفطية إليها والتي تبلغ قيمتها حوالي ١٢ بليون دولار . . أضف إلى ذلك أن اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار الأمريكي قد حمل الأقطار المذكورة خلال الربع الثاني من هذا العام خسائر بلغت حوالي ٨٦٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ في قيمة الدولار مقابل هذه الحقوق ، وبذلك تكون الأقطار المصدرة للنفـط ، ومعظمها أقطار عربية ، قد خسرت نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات خلال حوالي ٨ أشهر حوالي ٢٠٠٠ مليون دولار وهي خسارة تفوق أية أرباح أو فوائد حققتها هذه الاستثمارات المالية في السوق المالية العالمية .

أما بالنسبة للاستثمارات المالية العربية المباشرة في الصناعة والعقارات في الأقطار الغربية فإن المتحمسين لهذا النوع من الاستثمارات يبررون موقفهم بما يلي :

أولا : أن الاقتصاديات الغربية تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكن المستثمرين من الاستفادة الفنية لديها وهو ما تفتقر إليه أقطار النفط العربية ، ولا ندرى حقيقة كيف أن الاستثمار في صناعة السيارات في بريطانيا سيحقق لأقطار النفط العربية كسباً ولو مقدار ذرة من تكنولوجيا صناعة السيارات ، طالما أنه لا يتم تدريب أي مواطن عربي في هذه الصناعة ، فالخبرة التكنولوجية لا يمكن اكتسابها إلا بالتعليم والتدريب ثم تطبيق المعرفة المكتسبة في مصانع تقام على أرض الوطن ، وليس في الخارج ، حيث لا تتاح فرص العمل لتدريب المواطنين العرب .

ثانيا : أن الاستثمارات العربية المباشرة في الصناعة في الأقطار الغربية ، يمكن أن تسهم في

تلبية احتياجات أقطار النفط العربية المتزايدة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية اللازمة لبرامج التنمية الواسعة النطاق في هذه الأقطار .

وللوهلة الأولى تبدو هذه الحجة مقنعة ومعقولة ، ولكن ما هو الدليل على وجود نقص في المعروض في السوق العالمية من السلع والمعدات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المصنعة ؟ ألا يعلم هؤلاء السادة أن زيادة الإنتاج على الاستهلاك العالمي هو أهم أسباب الركود الاقتصادي الذي تعاني منه اقتصاديات الأقطار الغربية وأنها تسبب لها مشاكل البطالة وغير ذلك من الاضطرابات الاجتماعية .

ثالثاً : إن الاقتصاديات الغربية تشكل بطبيعتها أسواقاً مناسبة لتصريف مختلف المنتجات نظراً لارتفاع حجم الطلب الفعال في تلك الأسواق مقارنة بما هو عليه الحال في الأقطار النامية ، ناهيك أيضاً عما توفره تلك الاقتصاديات من خدمات ذات مستوى رفيع كالنقل والاتصالات وما إلى ذلك .

لكن من قال إن الأزمة في الأقطار العربية هي أزمة أسواق وتصريف السلع ؟ إن من البديهيّات المعروفة أن الأقطار العربية (بما فيها أقطار النفط) تستورد كل شيء تقريباً من لقمة الخبز إلى سيارة الكاديلاك . لذا فإن الأزمة التي تعاني منها هذه الأقطار ، هي أزمة قلة وضآلة في الإنتاج ، وليست أزمة أسواق وتصريف . . . وعندما تصل الأقطار العربية إلى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي في الإنتاج في شتى السلع الصناعية والمنتجات الغذائية تكون قد بلغت شوطاً من الرقي والتقدم ولا تطمح حالياً لما هو أعلى منه ، كما أنها لن تعاني من أزمة تصريف وأسواق ، لأن النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الناس يولد دائماً طلباً متزايداً تكون وتيرة نموه في كثير من الأحيان ، أعلى من وتيرة نمو الإنتاج ذاته .

رابعاً : أن الأسواق المالية الغربية هي الآن على درجة عالية من التنظيم والكفاءة ، وعلى نحو يسمح بالاستفادة القصوى من الوسائل المتاحة لإنجاز العمليات المالية المستمرة التي يتطلبها النشاط الاستثماري المباشر .

إن ردنا على الحجج الثلاث السابقة هو بجد ذاته رد على هذه الحجة ، لأنه ما الفائدة من الدرجة العالية من التنظيم والكفاءة في الأسواق المالية الغربية إذا كان الاستثمار في هذه الأسواق محفوفاً بالمخاطر التضخمية والتقلبات في أسعار صرف العملات ، وشبكة معقدة من القيود

التشريعية تجعل من الاستثمار في هذه الأسواق خسارة صافية ؟
ولكن ، حتى لو جارينا السادة المدافعين عن مزايا الاستثمارات المالية العربية المباشرة في
الصناعة في الأقطار الغربية في رأيهم ، فإن نظرة سريعة إلى جملة القيود التشريعية التي تقيد حرية
هذه الاستثمارات بالنسبة لمستقبل الأقطار العربية وخصوصاً الأقطار النفطية التي تجيء منها هذه
الاستثمارات .

فالدول الغربية مازال في الواقع ، غير مهيأة أو مستعدة من الناحيتين التشريعية والنفسية
لاستقبال استثمارات مباشرة في أراضيها وبأحجام كالتى تستطيع ، ويطلب من الأرصداء العربية
تعبئها لهذه الغاية .

وإن نظرة عاجلة لمجموعة العوائق والقيود . التى نحد من إمكانيات تنمية الاستثمارات المالية
العربية المباشرة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، تبين لنا أن المستثمر العربى يواجه في
هذه الدول مجموعة من العوائق والقيود القاسية . التى تحول دون تمكنه من فرض سيطرته على أية
شركة تمام السيطرة ، لا عن طريق استملاك أغلبية أسهمها ولا عن طريق تعيين مدراء عرب
يرجحون كفته في القرارات التى تتخذ في مجالس الإدارة إلى وجهة تفيد المصالح العربية . ناهيك
عما هناك من قيود على استرجاع رؤوس الأموال والفوائد والأرباح إلى الوطن العربى .

فلعل هذه المجموعة الكبيرة من القيود القاسية التى تحد من حرية المستثمر العربى في الأقطار
الغربية كافية لصب الماء البارد على حماس المتحمسين للاستثمار المالى العربى في هذه الأقطار .
صحيح ، إن حكومات الأقطار الغربية تسعى لاستدراج أقطار النفط العربية ، لإيداع
أرصدتها المالية الكبيرة في مصارف هذه الأقطار ، لتساعد على حل أزماتها الاقتصادية وسد
العجز الكبير في موازينها التجارية ، ولكن بشرط أن يقتصر دور - الاستثمارات المالية العربية على
أشكال محددة ، تعينها هذه الدول الغربية في إطار الصيغة التى يدعوها (تدوير عائدات البترول)
أى ضمان إعادة حقن عائدات النفط العربية في شرايين السوق المالية للأقطار الغربية وفي مجالات
لا تتفق غالباً مع مطامح المستثمرين العرب .

وإن المتتبع لحملات الكراهية في دول الغرب ضد قوة العرب المالية ليقن بأن جملة القيود
التي تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة في الأقطار الغربية سترداد شدة وقسوة بحيث يستحيل
إعادة استرجاع هذه الأموال العربية إلى الأرض العربية من جهة . وكذلك لتحديد سبل الاستثمار

لها في مجالات فيها كل الفائدة للأقطار الغربية وليس فيها سوى القليل من الفائدة للمستثمرين العرب أنفسهم .

الرد على الحجة الثانية :

إن الحجة الثانية التي يبرر بها دعاة استثمار أموال النفط العربية في الأقطار الغربية موقفهم ، هي ادعاؤهم بأن اقتصاد الأقطار العربية المتخلف والصغير الحجم ، لا تتوفر لديه القدرة والإمكانات لاستيعاب الكميات الكبيرة من (فوائض) رؤوس الأموال المتوفرة والتي ستوفر لأقطار النفط العربية . ولا بد هنا من وقفة لوضع هذه المسألة في إطارها الصحيح من الناحية المبدئية . .

إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية ، وكأنها أموال تسبح في الفضاء خارج إطار الزمان والمكان ، فتبدو هذه الأموال من خلال مناقشاتهم وآرائهم ، وكأنها أموال لا وطن لها ولا أرض ولا انتماء ، كما أنها لا هدف لها سوى السعى للتكاثر ولغرض التكاثر فحسب ، هذا مع افتراض أن استثمار هذه الأموال في الأقطار العربية سيؤمن لها التكاثر ، وإن كانت الوقائع المتحققة من خلال الممارسة العملية في السنوات الماضية تدحض هذا الاعتقاد ، وحتى لو حققت الأموال العربية المستثمرة في الغرب تكاثراً من الناحية الرقمية ، فإنها آيلة إلى خسارة في قيمتها الحقيقية بفعل التدهور المستمر في قيمة العملات الغربية ، وتقلبات أسعار صرف العملات ، أضف إلى ذلك أن التشريعات المعقدة التي تقيد حرية الأموال العربية المستثمرة في أقطار الغرب ، قد تجعل من المستحيل على العرب أصحاب هذه الأموال استرجاعها وإعادة إخراجها من هذه الأقطار . كذلك فإن قوانين الإرث السائدة في هذه البلاد كبريطانيا مثلاً ، تنص على استقطاع نسب قد تصل إلى ٩٩٪ من أية ثروة يتركها أي مالك بعد وفاته ، وذلك لصالح خزينة الدولة . ولا سبيل للتحايل على هذا القانون بتسجيل الممتلكات بأسماء الأبناء إلا إذا توفرت ظروف معينة . وبعبارة موجزة ، إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية وكأنها أموال لا هوية وطنية لها ولا انتماء للغايات الوطنية والقومية والاجتماعية فتبدو هذه الأموال كأنها أكاداس ضخمة من أموال مجنونة تائهة .

وهنا نجد أنه لا مفر من التساؤل : ترى من هم أصحاب عوائد النفط العربي هذه ؟ هل هي ملك نفر قليل من الناس يتصرفون بها كيفما يشاءون ؟ وهل هي من حظ فئة محدودة فقط من

سكان أقطار النفط ، ولا نصيب لغيرهم من سكان هذه الأقطار فيها ؟ بل حتى ولا رأى لهم ؟ إنك لتجد بوضوح وجلاء سواء نظرت إلى الأمر من وجهة نظر المبادئ السياسية والاقتصادية الحديثة ، أو نظرت إليها من حيث نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أن كل ما يستخرج من باطن الأرض من مصادر الثروة ، معادن كانت أو ماء ، هي ملك الأمة جمعاء ، وفي الأساس يقصد بمفهوم الأمة - الأمة الإسلامية - ولكن إزاء تشتت صفوف المسلمين حالياً ، فإن مفهوم الأمة يعنى ولا شك مجموع أبناء القطر العربى المنتج للنفط .

وانطلاقاً من مفهوم الشرع الإسلامى الإنسانى العميق فى شمول الأمة بأسرها ، فى تقرير أمر الانتفاع بخيرات مصادر الثروة المعدنية المستخرجة من باطن الأرض ، يغدو تقرير أمر كيفية استثمار أموال النفط العربى واضحاً وضح الحقيقة ، وبسيطاً بساطة الصدق ، خالياً من حذلقات وتدليسات (الأساتذة) دعاة هدر أموال النفط العربى على موائد الشيطان فى الخارج ، فالقسم الأعظم من أموال الثروة النفطية العربية ، ينبغى أن ينفق على مشروعات التنمية والتعمير والتطوير فى بلاد النفط ذاتها ، التى معظمها صحراوى كما هو الحال فى أقطار شبه الجزيرة العربية ، وذلك لتطوير الطاقات البشرية المتخلفة فى هذه الأقطار وتطوير مصادر جديدة ، للدخل فيها غير النفط ، بحيث تبقى ، بعد نزوب الثروة النفطية فيها أوطاناً مزدهرة توفر مقومات العيش الكريم لأبنائها أبد الدهر ، أما ما فاض من أموال النفط العربى عن حاجات التنمية والتطوير فى أقطار النفط ذاتها ، فيجب استثمار القسم الأعظم منه فى الأقطار العربية الشقيقة المفتقرة إلى رعوس الأموال اللازمة لتطوير ثرواتها الطبيعية الهائلة - كذلك تقتضى مصلحة الأمة العربية الاستراتيجية الآن وفى المستقبل ، استقطاع شطر من أموال النفط العربى لاستثمارها فى الأقطار الإسلامية الشقيقة وغيرها من أقطار العالم الثالث التى يعانى معظمها من افتقار شديد فى رعوس الأموال . فإذا أحسن المسئولون العرب خصوصاً من هم فى أقطار النفط ، التصرف فإن بإمكانهم أن يجعلوا من أقطار العالم الثالث بواسطة استثمارات محددة نسبياً ، حلفاء ثابتين أذليين للأمة العربية جمعاء فى سرائها وضرائها . فإبناء هذه الأقطار هم بحكم التكوين التاريخى شركاء مصير للأمة العربية ، فبكميات محددة نسبياً من الاستثمارات ، وليس بالمجاملات العاطفية المزيفة ، ولا الخطاب الجوفاء ، تغدو أقطار العالم الثالث بمثابة احتياطى سياسى واقتصادى للأمة العربية من مكائد التكتلات السياسية والاقتصادية التى ينظمها الأعداء للحيلولة دون استكمال العرب مقومات استقلالهم الوطنى سياسياً واقتصادياً ، ولحرمان العرب من توجيه وإنفاق موارد ثروتهم النفطية بما

يخدم قضاياهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وكذلك لممارسة الضغوط عليهم لإعادة ضخ مائدفعه الأقطار الغربية ثمنا للنفط العربي الذي تستورده في شرايين الدورة الاقتصادية لأقطار الغرب تحت عنوان خلاّب يهر الناظرين هو (الاستثمارات العربية في الغرب) .

كذلك فإن من الحجج التي يجاهر بها دعاة استثمار الأموال العربية في الغرب ، الخوف من عدم توفر الحد الأدنى المطلوب من الاستقرار السياسي في الأقطار العربية ، وعدم وجود ضمانات فيها تبقى هذه الاستثمارات من مخاطر المصادرة والتأميم . . . ولهؤلاء نقول : ومن الذي قال إن الاستثمارات في أقطار الغرب تنام على حرير الأمان والاطمئنان من مخاطر المصادرة والتأميم . . ؟ فحتى لو تجاهلنا جملة المخاطر والقيود التشريعية التي تشل حركة الاستثمارات العربية في الغرب ، والتي سبق شرحها ، وهي قيود تجعل هذه الاستثمارات غير مجدية في المدى الطويل ، فإن مخاطر المصادرة والتأميم في معظم أقطار الغرب تبدو في المستقبل غير البعيد ، أعظم منها بكثير في الأقطار العربية ، فالعديد من أقطار أوروبا الغربية مقبل على تغييرات سياسية واقتصادية جذرية هائلة وتشمل هذه التغييرات تأميم المرافق الاقتصادية الأساسية في هذه الأقطار .

ففي بريطانيا مثلاً ، سن البرلمان مؤخراً قانوناً يقضى بتأميم صناعة الطائرات وبناء السفن في البلاد ، ومنذ سنوات عديدة تم تأميم الكثير من المرافق الاقتصادية الأساسية في بريطانيا كصناعة الفولاذ والكهرباء ومناجم الفحم ، وقسم من صناعة السيارات إلخ ، ومؤخراً وضعت الحكومة البريطانية يدها على ٥١٪ من أسهم الشركات التي تستخرج النفط من بحر الشمال ، والأهم من هذا أن الأحزاب الشيوعية في أقطار أوروبا الغربية آخذة في النمو بسرعة متزايدة ، وقد اتضح هذا من نجاح الحزب الشيوعي الإيطالي في الانتخابات البرلمانية ، وكذلك في نجاح الحزب الشيوعي الفرنسي في إقامة تحالف متين مع الاشتراكيين ، وكذلك فإن لدى الأحزاب الشيوعية في البرتغال وأسبانيا فرصاً للنمو السريع . أضف إلى ذلك أن أكثر من صحيفة أمريكية جهرت بالقول بأن السلطات الأمريكية ترحب بتدفق الاستثمارات العربية حتى إذا ما عارض العرب المصالح الأمريكية لجأت هذه السلطات إلى مصادرة الاستثمارات العربية .

لذا فإن الهارب بأمواله من العالم العربي للاستثمار في الأقطار الغربية طلباً للاستقرار السياسي ، واتقاءً للتأميم أو المصادرة ما هو إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار . . بل إننا على يقين بأن أموال النفط العربي لا تستطيع أن تحصل على ضمانات ضد المصادرة أو التأميم في أي مكان في العالم

خارج نطاق العالم العربي ، أما ماهية الضمانات التي يمكن أن تتوفر لها في العالم العربي فهي تستند قبل أي اعتبار آخر إلى مقتضيات المنطق السليم .

فحاجة الأقطار العربية غير النفطية للماسة والمتزايدة دائماً ولأمد طويل قادم إلى استئراج المزيد من أموال النفط العربية للاستثمار فيها ، هي ذاتها الضمانة الكبرى لهذه الأموال والاستثمارات من مخاطر المصادرة أو التأميم .

خلاصة القول إذن :

١ - إن الحديث عما يدعوه البعض (فوائض) أموال النفط العربي ، هو حديث نشاز تماماً ولا يعبر عن الحقيقة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أموال النفط ، هي فقط ملك نفر قليل من الناس في أقطار النفط ، وبالتالي فإن هذه الأموال الوفيرة تفيض عن احتياجات مثل هذا العدد الضئيل من الناس ، وبناء عليه فإن تهريب أموال النفط من مواطنها العربية ، وتسريبها إلى الأقطار الغربية حيث تنضج في الدورة الاقتصادية لهذه الحيتان الشرهة الشرسة يجعل من المتعذر بل من المستحيل إمكانية استعادة هذه الأموال إلى الأرض العربية ثانية . . وقد يكون ذلك طوعاً كما جرى لثروة الأغاخان وثروة جلبنكيان التي جناها من نفط العراق . . وعندما ينظر إلى أموال النفط على أنها وفق نصوص الشرع الإسلامي ملك الأمة العربية جمعاء ، وليست وفقاً على نفر قليل من الناس سيجد أولو الأمر أنه لا توجد هناك أية فوائض مالية في أقطار النفط تفيض عن الاحتياجات الكبيرة للتنمية في أقطار النفط والأقطار العربية الأخرى غير النفطية ، وأكبر برهان على ذلك هو أن أقطار النفط التي لديها خطط تنمية واسعة تعاني من نقص السيولة النقدية برغم ضخامة الدخل من النفط .

فايران والعراق والجزائر وأنغولونسيا ونيجيريا وفنزويلا جميعها تقترض الأموال من الخارج (أي تعيد اقترض ما سبق تهريبه من الأموال العربية) لتنفق على خطط التنمية لديها لأنها تدرك أنها في سباق مع الزمن ، فالأموال لا قيمة لها إن لم تتحول إلى مصانع وملاirs ومعاهد وبحوث علمية ومختبرات في بلادنا لا في بلاد الآخرين .

٢ - لا ميسل لإيجاد مصادر دائمة للدخل بديلة للنفط تضمن العيش الكريم للأجيال العربية القادمة بعد نضوب معين النفط إلا بتطوير مثل هذه المصادر في أقطار النفط العربية ذاتها ، ثم في محيطها الطبيعي العربي والأفريقي والآسيوي .

ولذا فإن أموال النفط العربى ، ينبغى أن تنفق على مشروعات التنمية فى أقطار النفط العربى ذاتها أولاً ، ثم فى الأقطار العربى الأخرى غير المنتجة للنفط والجامعة لرموس الأموال اللازمة لاستغلال إمكانياتها الهائلة فى الثروات الطبيعية ثانياً ، ثم فى الأقطار الإسلامية وأقطار العالم الثالث النامية أخيراً .

٣ - إن ثروة النفط ناضبة (أصل نافذ) ، وعمرها قصير لم يتجاوز الأربعين عاماً على أبعد تقدير ، ولذا فإن هذه الثروة تزود العرب بفرصة تاريخية للتقدم والازدهار إن هم أحسنوا التصرف بها ، وإذا أضاعوا هذه الفرصة حكموا على أنفسهم بالتخلف والذلة والفقر والضياع إلى دهور طويلة وربما إلى الأبد .

٤ - إن خصوم الإسلام والمسلمين يعلمون ذلك وزيادة - لذلك فإنهم فى كل يوم يدبرون لاستتراء هذه الأموال بعدة أساليب تبدو وكأنها تقع بغير تخطيط ولا تدبير من أحد ، على حين أنها تجر على العرب والمسلمين بلاء وخراباً لا قبل لأحد بها ، وتلحق إمكانيات العرب والمسلمين ، فلا يحدون إلى النهوض سيلاً ، وإن أوضح مثل لذلك ما هو واقع اليوم بين الجزائر والمغرب ، وبين العراق و (إيران) ، وبين ليبيا و (تشاد) . . والأمثلة أكثر من أن تحصى لو تعد .

٥ - على العرب والمسلمين ، أن يعلموا أن حكم الشريعة الإسلامية ، يتنافى مع ما يفعلونه من تبديد طاقتهم فى الحروب ، أو استتراءها بالإسراف فى المتاع واللعب واللهو ، وأنها فوق ذلك تمنع المسلم من دفع ماله إلى السفهاء والكفار والجهلاء . . ولنا فى هذه النقطة بالذات تفصيل فى المبحث التالى والأخير من هذه المقدمة . .

المبحث الرابع

في منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام

المال قوام الحياة وعمادها ، به صلاح المعاش وزاد المعاد ، لذلك رأينا الله سبحانه وتعالى يأمرنا بحسن التصرف فيه بالاعتدال في إنفاقه وعدم إهداره بالتبذير والإسراف ، فكان ما رأينا من القواعد والأحكام التي ذكرناها في الصفحات القليلة السابقة . .

ولقد جئنا في « حكمة الكتاب » بآيتين من كتاب الله ذُكرتا في سورة النساء ، إحداهما تحضنا على عدم دفع أموال المسلمين إلى غيرهم من الكفار ، والثانية تنبها إلى ما يريد الكفار ويخططون له عن غفلة المسلمين ، فيميلون عليهم ميلة واحدة .

يقول تعالى : (ولا تؤولوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) .

ويقول عز وجل : (واد الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ، فالله سبحانه وتعالى يمنعنا ألا ندفع مال المسلمين إلى السفهاء وغير البالغ حتى لو كان من المسلمين ، وحتى لو كان المال مال هذا السفهاء أو مال غير البالغ ، ومعلوم أن الكفار والجهال بالأحكام هم والسفهاء سواء . . ولكن الكفار يزيدون على ذلك كفرهم ، من أجل ذلك نهانا الله أن تؤتيهم أموال المسلمين ، بل إن العلماء قد كرهوا أن يوكل المسلم ذمياً بالبيع أو بالشراء أو أن يدفع إليه مضاربة . يقول عمر رضي الله عنه : « من لم يتفق فلا يتجر في سوقنا » . فالكفار إذا وضع مال المسلمين تحت أيديهم ، فإنهم يستعملونه ضد الإسلام والمسلمين في كل محرم ، ويتعاملون فيه بالربا ، ويسخرونه سلاحاً في أيديهم يدمرون به اقتصاد المسلمين ، وكذلك الجهال بالأحكام لا يدفع إليهم المال لجهلهم بفاسد البياعات من صحيحها ، وعدم تمييزهم بين حلالها وحرامها .

ولأن المال هو العدة والعتاد ، فقد أخبرنا العليم الخبير بأن خصوم الإسلام يرجون (فيما يرجون) أن تغفل السلاح والمتاح . . فنضعف ثم نعجز عن المقاومة ، وعندئذ يميلون علينا ميلاً واحدة . . وعجيب برغم ذلك أن يستسلم العرب والمسلمون للغفلة التي ترتب عليها فيما نرى اليوم ضياعهم في أرضهم ، ووهن عزيمتهم ، وهوان شأنهم ، لكن ذلك لابد أن يكون إلى حين . . لأن الأيام دول ، ولأن الله سبحانه وتعالى دائماً يقيض لهذا الدّين من ينصره ، فالله بالغ أمره ، ولابد أن المسلمين سينهضون ويغيرون من حالهم ، فيستيقظون يقظة شاملة عميقة . . ويكون لهذه اليقظة كما كان من قبل - آثار إنسانية وحضارية صادقة .

وفي مجال المال والبترول فإننا نسمع اليوم عن رغبة الشعوب الإسلامية في إعادة النظر في وظيفة التمويل ومشكلات الائتمان وتوظيف المدخرات وفقاً للشرعية الإسلامية ، وفي هذا الأمر ، فإنهم سيجدون في الكتاب والسنة مدداً لهم ، وفيها أحكام مستقرة منها تحريم الربا ، وتحريم إيداع أموال المسلمين بين أيدي خصومهم وتحريم تسليم المواد الاستراتيجية إلى أيدي أعداء الإسلام والمسلمين .

إن القارئ ليعجب حين يعلم أن بعض المجتهدين من قدامى الفقهاء المسلمين ، مثل الفقيه الحنفى الإمام « محمد السرخسى » ، قد كتب في القرن الخامس للهجرة فصولاً مطولة ، عما يجوز الاتجار به في أسواق غير المسلمين ، وما لا يجوز ، مخافة أن يستخدموه في قهر الأمة الإسلامية . . فالفقه الإسلامى فقه عظيم ناضج وكامل ، وأحكامه كافية وواضحة والقياس عليها يسمح بالتطبيق على مزيد من الوقائع التي لم تكن معروفة عند الأوائل . . .

وأما عن البترول . . فقد تزايدت به ثروات المسلمين . . بل هي تتزايد في كل عام . . لكنها جميعاً موزعة خارج البلاد الإسلامية في بنوك أوروبا وأمريكا بأيدي خصوم الإسلام . . وهى أموال كانت محدودة قبل حرب مصر ضد إسرائيل ، ومن كانوا يساندوننا من خصوم الإسلام في العاشر من رمضان ، أما بعد الحرب . . فقد ظهرت أهمية وخطر استثمار هذه الأموال خارج البلاد الإسلامية . . كما ظهرت الأهمية الحقيقية لبترول المسلمين . . فقد كانت الأرقام المعلنة قبل الحرب تهون من نسبة اعتماد أمريكا ودول الغرب على بترول العرب ، حتى قالوا إن هذه النسبة غاية في التواضع ، إذ هى لاتزيد على ٦١٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنها لم تكن تريد في كل الأحوال عن ١٧ر٥ ٪ حين تتفاوت إحصائياتهم . . لكنه اتضح فيما بعد . . أن أساطيل أمريكا والغرب ، الموزعة في البحر الأبيض المتوسط وفي الخليج العربى وفي الشرق الأقصى ، قد

فقدت مصادر التمويل بالبترو ، لأن البلاد التي كانت تمدها من قبل قد توقفت احتراماً لقرار الدول المنتجة للبترو ، حين فرضت الحظر ، وحين هددت كل من يخرج عن سياسة العرب بأنه سيتعرض لذات المعاملة التي عامل بها العرب أمريكا وهولندا^(١) ولو أن النسبة كانت ٦٥٪ أو حتى ١٧٥٪ كما كانوا يعلنون لما توقفت الأساطيل^(٢) وكما أعلن رؤساء الغرب وأمريكا تخفيض نسب استهلاك الوقود ، حتى بالنسبة للسيارات ، بل لما سمح وزير الدفاع لنفسه - نيابة عن سادته - بأن يهدد الدول العربية باتخاذ إجراءات عسكرية لاحتلال مناطق البترول ، بل إنه سمح لنفسه كذلك بالإشارة عن بعد إلى إعادة النظر في توجيه الصواريخ العابرة للقارات ، وعلى القارئ أن يجتهد في فهم هذا التلويح بإتزال العقوبة . . ومن المقصود به ؟ لهذا نقول إن أمر البترول . . وأرصدة دول البترول . . أمر جد خطير . . فليعلم المسلمون هذا ، وليقدروا التفاوت في الأرقام المعلنة عن أرصدة البلاد الإسلامية لدى الدول الغربية ، وليفهموا تفاوت التقديرات المعلنة عن الإتاوات وأرباح البيع المباشر من حكومات البلاد الإسلامية إلى حكومات البلاد المستهلكة للبترو .

(١) كذلك جنوب أفريقيا والبرتغال قد قدمت جنوب أفريقيا طائرات عسكرية لإسرائيل ، وسمحت البرتغال باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية لتسهيل نقل القوات والمعدات الأمريكية إلى إسرائيل .
(٢) في دراسة قدمت في مؤتمر البترول العربي الثامن بالجزائر ١٩٧٢/٦/٣ أمكن حصر مدى طلب الولايات المتحدة الأمريكية على البترول في الجدول الآتي :

بيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الطلب المحلي	١٤٧	١٨٥	٢٢٧	٢٦٤
أرباح التصنيع والصادرات والتغير في المخزون٪	-	,١	,٢	,٤
الإمدادات المطلوبة	١٤٧	١٨٤	٢٢٥	٢٦٠
إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بعد استبعاد المنحدرات الشمالية	١١٣	١٠٥	٩٨	٩١
إنتاج المنحدر الشمالي من البترول الخام والمكثف	-	,٦	٢,٠	٢,٠
الخام المستخرج من زيت الصخر الواردات	-	-	-	,١
الواردات	٣٤	٧٣	١٠٧	١٤٨
نسبة الواردات إلى الطلب المحلي	٪٢٣	٪٣٩	٪٤٧	٪٥٧

وعلى أية حال فعلى الرغم من غموض الموقف في كل أركان المعمورة بخصوص هذا الموضوع ، فهناك جملة حقائق قد استقرت ولا سبيل إلى إنكارها أو إغفالها . . . وهي :

أولاً : أن المسلمين إذا كانوا قد أخطأوا في السنين القريية الماضية ، فإنهم من الآن فصاعداً لا يجوز لهم أن يسلموا أموالهم لغير المسلمين ، حتى لا تكون لهذا (الغير) الغلبة على المسلمين ، في أرضهم وبأموالهم ، وإلى هذا الرأي دعا الإمام « مالك » رضي الله عنه ، في المدونة الكبرى .

ثانياً : إن تقصير الأمة الإسلامية في اتخاذ الأسباب الكفيلة بالعزة والمنعة في دار السلام ، هو بكل بساطة انسلاخ عن الإسلام ، وبالتالي فإنه يتعين على الأمة الإسلامية من الآن فصاعداً أن تركز على مواردنا وأن تتولى بسلطاتها الشرعية التصرف فيها .

ثالثاً : إن الجدل الذي لا ينتهي ، والذي بدأ في قرون مضت حول الربا والفائدة والفايظ والفايز والخطيئة والخصم ، هذه كلها قضايا جدلية لا يريد الناس أن ينتهوا فيها إلى رأى موحد .

رابعاً : إن الإسلام لا يدعو إلى تدمير الاقتصاد في أى ركن من أركان المعمورة وإنما يدعو إلى السلام وتحقيق مصالح العباد ، من كان منهم يؤمن بالله ورسوله ، ومن كان منهم في معسكر آخر . . . وإنه لخطأ فادح أن يظن أى مكابر من خصوم الإسلام أن العرب والمسلمين حين يوجهون اقتصادهم لتحقيق مصالح بلادهم ، فإنهم بذلك يدمرون اقتصاد غير المسلمين^(١) ذلك أن القرآن الكريم يقول : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

خامساً : أن أهمية دراسة قضايا التمويل والائتمان وتوظيف المدخرات في دار الإسلام تتزايد كلما تضخمت فوائض أرصدة البترول ، إذ أن هذه القضايا كلها قضايا ملحة ومعاصرة تناقشها اليوم

(١) جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ / ١٢ / ١٩٦٢ (إن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية يجب ان يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية) . وعلى هذا الأساس يجهز القانون الدول أى تصرف من الدولة في مواردها الطبيعية حتى إذا تعارض مع اتفاقية سابقة . شريطة أن يبنى على سبب من الأسباب الآتية :

(أ) مصلحة التنمية القومية

(ب) خير الشعب والمصلحة العامة

(ج) الأمن القومي

جواهر المسلمين علانية في الصحف والجامعات ومراكز البحث العلمي ، رجاء الوصول إلى رأى
سديد في كل مشكلة وإن بليت إلى يومنا هذا غامضة مهمة .

• • •

وبعد .. عزيزي القارئ ..

إن الباحث التي عرضناها عليك في المقدمة برغم ما أردناه لها من توافق مع
موضوع الكتاب ومستواه .. وما أردناه منها في إنارة الطريق لك وكشف
الأهداف التي أراد المؤلف التركيز عليها .. أقول .. برغم ذلك ، فإنها تجيء
متواضعة تتوارى حياء أمام المادة القيمة التي ضمها الكتاب في أقسامه
الأربعة .. التي يلمس القارئ فيها منهجاً علمياً ملتزماً ، وثورة وطنية ودينية من
أجل كشف خطط الغاصبين لبتول المسلمين ، وأسلوباً قوياً واضح العبارات ،
غزير المعاني قوى الدلالات .. ذلك أن

الكتاب أولاً :

من تأليف أستاذنا المرحوم الدكتور « عيسى عبده » علم أعلام علماء الاقتصاد الإسلامي ،
وإدارة الأعمال والمحاسبة .. وأحد أبرز رواد حركة الإصلاح المعاصرة الذين صنعوا عقل الشعب
العربي والأمة الإسلامية .

والكتاب ثانياً :

يضم أغلب فصول رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لجامعة عين شمس فنال درجة
الدكتوراه ، وقد جاوز عمره يومئذ سبعين عاماً .. وبعد أن كان قد مضى على اشتغاله بالتدريس
في الجامعات قرابة نصف قرن من الزمان ، وعاش حياة حافلة بالنجاح والأبجاد العلمية والعملية ،
حتى انعقد له لواء الزعامة في مجالات الاقتصاد السياسي والإسلامي ومراجعة الحسابات وإدارة
الأعمال ، وتمكن من قلوب وعقول كل من سمعه ، أو وعى فكره محاضراً أو كاتباً ..
وكان عنوان الرسالة : « بتول العرب ودوره في دعم الصناعات العربية » ، ومن المفهوم أن
الرسالة الجامعية تكون متخصصة ، وعلى درجة عالية من الالتزام العلمي الدقيق الذي يجعلها غير

سائغة الفهم بين غير الجامعيين المتخصصين ، فإياك برسالة أعدت لتيل درجة رفيعة علمياً هي درجة الدكتوراه ؟ بل وفي موضوع كهذا الموضوع الذى لا يستقيم بغير تحليل الإحصاءات والنشرات النوعية والدوريات المتخصصة التى تعج بالمصطلحات .

كان طبعياً إذن أن يكون هناك تعديل جوهري فى المادة والفصول والمباحث بما يتلاءم والعنوان الجديد « بتروى المسلمين » . . . وذلك فضلاً عن مراعاة أن يكون الكتاب مفهوماً لكل المستويات . : منسجماً مع فكر كل قارئ . . . محققاً الفائدة من وراء انتشاره . . . وياله من جهد عايناه من أجل تحقيق هذه الغايات ! ! ثم إننا قد أضفنا بعض الهوامش التى رأينا فيها مزيداً من الفائدة فى شرح ما يتصل بموضوع الكتاب . . . وقمنا بعد ذلك بمراجعته وربط أقسامه وفصوله ربطاً متوازناً دون تقصير . . .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون الكتاب وما أضفناه إليه ، من العلم الذى ينتفع به المسلمون ، وأن يجعل الله جزاء هذا الجهد رحمة على روح المؤلف وعملاً صالحاً فى كفة حسنة يوم الحساب .

هذا وبالله التوفيق ومنه الحكمة والصواب .

أحمد إسماعيل يحيى

نور على نور

اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كِشْكُوتٌ فِيهَا
مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ
يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي
اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ فِي بُيُوتِ أَذْنَاءِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ
يَسْمَعُ لَهَا فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ
وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ
يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۝ لِيُخْرِجَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ
مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ۝ وَاللَّهُ بِكَرَمِهِ
مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

هذا الكتاب^(١)

يتكون هذا الكتاب من أربعة أقسام :

القسم الأول : هو ما أسهمنا به كإضافة إلى ما قاله الآخرون في الموضوع وهذا ما نعتبره صلب الكتاب .

القسم الثاني : وهو مختارات من المراجع العربية والأجنبية التي وجدناها متصلة بموضوع الكتاب ، وليس لنا فيه من جهد إلا البحث والانتقاء .

القسم الثالث : يحتوى على معلومات أساسية عن البترول معروفة مسبقاً للمتخصصين ، واعتبرنا إثباتها ضرورياً لكي يكون الكتاب وافياً في موضوعه .

القسم الرابع : أوردنا به بعض الجداول الإحصائية عن اقتصاديات البترول ، التي تعتبر متممة وموضحة لما أوردناه خلال البحث من آراء ومعلومات .

* * *

القسم الأول : الذى نعتبره الإضافة التي ساهمنا بها في هذا المجال ، فقد بدأنا بفصل عن « الدول العربية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر » وتحدثنا في هذا الفصل عن افتراق السلطان عن الثروة عند العرب ، فعندما كانت بريطانيا مثلاً أغنى دولة ، كانت صاحبة أكبر سلطان ، وهذا في الربع الأخير من القرن الماضى والربع الأول من القرن الحالى ، حتى دخلت في دور الانحدار عقب خروجها من الهند سنة ١٩٤٧ .

الفصل الأول : عن الوضع الحالى وهو أن الثروة في يد العرب ، والسلطان في يد غيرهم حتى في أرضهم .

(١) من المعلوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة وعسيرة الفهم على القارئ العادى خاصة إذا كانت قد أعدت للحصول على درجة علمية عالية كدرجة الدكتوراه لذلك نقرر أننا قمنا بجهد كبير في تعديل بعض المباحث والفصول وإضافة كثير من الهوامش والتعليقات وبذل المحاولات الجادة لتيسير المادة حتى صدر الكتاب - على هذه الصورة - والله نسأل أن يكون مافلتناه نافعاً .

أحمد إسماعيل يحيى .

وفي الناحية الأخرى نجد في الدول الغربية افتراق الثروة عن الأمن ، إذ جرت العادة عبر قرون التاريخ أن الأمن يتحقق بالقدرات البشرية والمادية ، ولكن نجد أن أكثر الدول ثراء لا يحس فيها المواطن بالأمن . . الأمن المادى والأمن المعنوى ، فعندما انقطع التيار الكهربائى عن نيويورك لمدة ساعات محدودة . . ساد المهرج والفوضى ولم يأمن إنسان على نفسه من عصابات الشر . . فهذا الأمن الذى تنعم به هذه البلاد . . سطحي .

فاستوى العالم المتقدم والمتخلف فى الحرمان من « الرفاهية والطمأنينة » وتتساءل عن أسباب هذا كله . . السبب واحد . . علة الضياع فى الأمة العربية ذات الثروة بدون سلطان ، وعلة الخوف فى الدول الغربية المتقدمة بدون أمن . . العلة واحدة . . هى افتراق الدين عن الدنيا - هى الفصل بين نور السماء ونور الأرض . . ومن هنا كانت دلالة الآية التى افتتحنا بها الكتاب ، ووقفنا عند قول المفسر الألوسى فى تفسيره لفقرة منها هى قوله تعالى : (نور على نور) . . بأن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهدين للطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات التكوينية أو الكونية ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى فهو نور الآيات التثريبية والأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تبعاً .

وأوضحنا إهمال العالم العربى للإمكانات المادية التى يتمتع بها من ثروة طبيعية وموقع جغرافى وأن الإحصاءات والدراسات الميدانية تدل على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول لا تستقر بين أيدي الشعوب المنتجة له ، وجئنا بأمثلة من آيات القرآن الكريم التى تعالج الحياة بشقيها المادى والمعنوى ، وبرهنا على أن كل المذاهب الاقتصادية التى يزاحم بعضها بعضاً هى مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم . . وهى محاولات جدية بالتقدير من حيث إنها اجتهاد محروم من نور السماء ، وهى فى الوقت ذاته جدية بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

وأشرنا إلى ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين ، حين هداهم التفكير المادى إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقراً فى شريعة السماء مثل قول الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى ضرورة التفرقة بين ما فى الإقليم المعين وما هو لهذا الإقليم المعين على حين جاء فى القرآن الكريم فى سورة البقرة (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، وعموم النص هنا يمنع من التخصيص ، بمعنى أن قوله تعالى (لكم) ، خطاب للناس جميعاً فالإتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت « فرانسوا بيرو » بجديد ، وما هذا الذى نقرره إلا مثل شرود .

وفي الفصل الثاني : « تقدير الموقف الراهن » ذكرنا أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، من ارتفاع أسعار البترول ، وتغير أساليب بيعه ، ثم اتهام العالم الغربى للعرب بأنهم السبب في موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية مع زيادة سعر البترول زيادة لا تتناسب مع حجم التضخم ، وتحدثنا عن السلوك الاقتصادى الخاطئ لأصحاب الأموال العرب في توظيف أموالهم في شراء منشآت وسندات في أسواق الغرب وعن الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى في الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ من استنزاف الدول المنتجة للبترول لمواردها ، وزيادة كثافة الصبغة الاستهلاكية لواردات الدول المنتجة ، وجنوح الطبقات الغنية في هذه الدول إلى مستويات من الرفاهية ، أضعفت الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص ، وذكرنا اعتماد هذه البلاد التى تتمتع برخاء ظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من استغناء أبنائها عن كسب المعاش بإتقان الحرف والوظائف العامة ، ونهينا إلى أن اقتصاد الغرب لن يظل مستعبداً للبترول العربى ، وذكرنا ما نشرته الصحف الأمريكية في سنة ١٩٧٦ بمرور مائتى عام على استقلالها عن بريطانيا من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة الفورية لمواجهة حرب جديدة من أجل استقلالها عن العبودية لمتجى البترول . . ولزيد من الاهتمام ببدائل الطاقة الأخرى مثل الفحم والطاقة النووية وطاقة الشمس . ثم تحدثنا عن مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات في داخل الأمة العربية وضرورة الوحدة بينها كإجراء حتمى وأن الدول الأوربية تتجه إلى الوحدة تدريجياً بتوهمين الحدود حين يطنى الاتجاه العكسى على عقول العرب فيتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل كيانات قومية هزيلة ، تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ويشدد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد وهو أمة العرب . . والحل العملى للخروج من هذا التفرق هو التغيير بالانتقال الهادئ من حال إلى حال بدعم السوق العربية المشتركة على حريات ثلاث :

- ١ - حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية .
 - ٢ - حرية تنقل السلع بغير حواجز مصطنعة .
 - ٣ - الحرية الثالثة (وهى محصلة الحريتين) هى حرية هجرة رؤوس الأموال .
- ونحن ندعو إلى التعاون بين الدول المنتجة للبترول والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت في عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

والشريعة الإسلامية تجيز صورتين لهذا التعاون :

إحدهما إجازة الأعيان والأشخاص ، فللدولة الإسلامية أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء دراية ، والصورة الثانية عقد الشركة بشرط ألا يقضى في أمر والشريك العربي غائب ، وأن كلمته هي العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . . ثم جئنا في هذا المجال بإشارة إلى الرائد الاقتصادي الكبير « محمد طلعت حرب » الذي أنشأ الصناعات الوطنية في مصر ، وبدأ شريكاً للإنجليز في النسيج والطيران لاكتساب الخبرة ، وأنشأ بنك مصر حين اقتنع بأهمية التمويل والتحكم في السيولة .

* * *

وفي الفصل الثالث « عن الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية » ، ذكرنا أن القضية الرئيسية المطروحة في هذه الرسالة ، تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره ، تمهيداً للنظر في كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عملياً ، بدلا من الأوضاع الحالية التي اتضح من الدراسة العلمية أنها في غير صالح العرب ، وفي مجال تحريك رؤوس الأموال المتراكمة والمساهمة بالأرصدة ، كما أنه في مجال التوجيه الجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه في هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

ومن بين هذه الخبرات لخصنا مقالا للأستاذ « حسن عباس زكي » عن المخاطر التي تحيط برأس المال العربي ، ذكرنا منها أن تحويل الودائع من عملة إلى أخرى في حالة انخفاض سعر إحدى العملاتين يسبب خسائر كبيرة للدولة صاحبة الوديعة ، ولذلك تضطر لأن تبقى ودائعها مقومة بعملة واحدة تحت رحمة البنك المركزي للدولة المصدرة لهذه العملة ، والخطر الثاني يكمن في صعوبة تحويل الودائع الكبيرة ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل من مصرف إلى آخر ، حيث تتناسب حرية الحركة عكسياً مع حجم الودائع ، بالإضافة إلى حرج موقف المصارف التي تقبل هذه الودائع الضخمة ، حيث تحاول المصارف دائماً الموازنة بين السيولة والربحية ، فازدياد حجم الوديعة يضعف موقف المصرف المودعة به ، ثم يذكر من هذه المخاطر الولاء المزدوج للمسؤولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربي وجلهم من الأجانب الذين يكون ولاؤهم الأول للوطن . . ويتعرض هذا المقال لما تشيعه الصهيونية عن مسئولية دول البترول العربية تجاه مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، وأظهر في هذا الشأن بالأرقام أن دخل دول البترول

يقل عن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكي للشعب الأمريكي على بعض السلع الجانبية كالخمر وزيت الطعام والآيس كريم . .

ثم أورد إحصائية عن أوجه استخدام فائض مدفوعات دول النفط البالغ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ وظهر من هذه الإحصائية أن غالبية هذا الفائض مجمد في شكل ودائع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويلفت المقال النظر إلى أنه برغم ثراء الدول العربية المنتجة للبترو، فإن أموالها كلها مودعة في الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ولم تستطع استغلال هذا الثراء في جعل الدينار العربي عملة دولية كالـدولار والمارك .

ويختم المقال بالمقترحات التي يراها صاحب البحث - الأستاذ « حسن عباس زكي » - وسيلة لاستثمار يعود بالنفع على البلاد العربية .

وقد علقنا على هذا البحث القيم ، وتعرضنا لعدم تقبل الدول الغربية للدخول رأس المال العربي إلى ميادين الصناعة في أوروبا وأمريكا في حين تتقبل مشاركة رؤوس أموال أخرى من دول غير عربية . .

* * *

وفي الفصل الرابع « بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء » تحدثنا عن عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية ، وهي عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلاً بالأعجاز والانتصارات التي طفتت تنغني بها حتى نسبت حاضرها . . وعددنا هذه العوامل ، وهي الترف الذي صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، ثم ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب في متاهات الجهل والعجز ، والغفلة عن حقيقة الأخطار التي تدبرها السياسة الدولية للثروة البترولية وأصحابها .

ومن هذه المؤامرات ما حدث في إسرائيل إبان الفضيحة المالية التي نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق وزوجته قبل الانتخابات ببضعة أسابيع بحجة إيداع الزوجة (٢٠ ألف دولار) في أحد البنوك الأمريكية وهو ما يخالف قوانين النقد الإسرائيلية ! فهل كانت هذه إحدى مناورات كسب الوقت لتغيير الحكومة والمجيء بحكومة أخرى تبدأ الطريق في المفاوضات من أوله ؟ وهل التبرعات الصهيونية والاعتمادات الحكومية الأمريكية التي تبلغ نحواً من أربعة آلاف دولار في العام الواحد وتتجه شرقاً ألفاً الأميال إلى إسرائيل . . هل تعتبر هذه الأرصدة حلالاً والعشرين ألف

دولار حراماً ؟ وإذا أصدر بلد عربي منتج للبترول قانوناً لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه . . هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية مثلما سكبت في مواجهة إسرائيل ؟ ثم لفتنا النظر إلى ما يحدث في الغرب من تكامل اقتصادي يمهد لوحدة سياسية كما يحدث في دول السوق الأوروبية المشتركة . . يقابل هذا ما يحدث في بلاد المشرق العربي من جرائم ، أو ما يعرف بالحدود السياسية وحواجز العملة ، وجواز السفر ، وتصريح العمل . . والمفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت في بلاد أوروبا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها ، حتى إذا جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يحازي عليها من يحاول الاقتراب منها ، ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم ، أو مصادرة الرأي الحر ، والتصفية الجسدية عند الضرورة .

وهناك محاولات مغلصة لا تلقى أذنًا صاغية أو قلباً واعياً من بعض الشعوب الغافلة عن مصالحها للوحدة الشاملة على أساس القارة ، أو اتفاق اللغة ، ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية استجابة .

والقصد البعيد أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص في فتح جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم ، وتستنزف جهودهم في محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، وتستنزف مواردهم في شراء الأسلحة .

ونحن في هذا المقال لا ندعو إلى اليأس ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر ، ومنها حاجة الأمة العربية إلى تصحيح فهم العقيدة ، والربط بين النشاط الدنيوي والحساب في الآخرة وإعادة النظر من جديد في التراث وفهمه . . ومن مفهوم الجهاد عند الإمام « السرخسي » تحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم في كل مادة تصلح لإثارة الحروب .

* * *

وفي الفصل الخامس عن « البترول كمصدر للطاقة وبدائله » تحدثنا عن مصادر الطاقة المعروفة في العصر الحالي وأشدها تأثيراً وهي الطاقة النووية ، وإن أصل كل أشكال الطاقة هي الشمس ، وهي كتلة من الطاقات الذرية أو قبلية هيدروجينية هائلة دائبة التفجير ، ثم العلاقة بين الطاقة والذرة ، تلك العلاقة التي كشفت عنها نظرية النسبية ، ثم تطورات استخدام هذه النظرية لتغيير قوانين الحركة المستقرة من عهد « نيوتن » حتى تم تفجير القنبليتين الأولى والثانية في سنة ١٩٤٥ ، وإلى أن استقر الوضع الآن على استخدام الطاقة الذرية في الأغراض الحربية والسلمية ، ثم تحدثنا

عن استخدام الفحم في توليد الطاقة من البخار المضغوط ، وتقوم مكائن الاحتراق الداخلي التي تعمل بالبترو في الحرب العالمية الأولى ، ثم اتجه البلاد الصناعية القديمة إلى البلاد المنتجة للبترو ، والخلاف بين هذه الدول حول استغلال منابع البترو .

وتحدثنا عن تفوق البترو على الفحم كمصدر للطاقة ، وساعد على ذلك استخدام المحركات التي تستهلك البترو لتوليد الطاقة الميكانيكية دون توسيط الطاقة الكهربائية كمحرك للسيارة والطائرة . .

وتحدثنا عن مصادر الطاقة البديلة للبترو ، فذكرنا « رمال القار » التي يستخرج منها الزيت وصعوبة إنتاج الزيت بهذه الطريقة وزيادة نفقاته .

ثم تحدثنا عن « زيت السجيل » الذي يستخرج من حجر السجيل القاري بعد تسخينه إلى درجة حرارة عالية تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت ، وما زالت صناعة هذا النوع من الزيت تجري في مصانع تجارية ، وتعتبر تكاليف استخراجها باهظة بالإضافة إلى ضخامة حجم المخلفات الصناعية وكميات الماء الهائلة التي تتطلبها .

وذكرنا بعد ذلك الغاز الطبيعي الذي يغطي حالياً حوالي ٣٣٪ من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية و ١١٪ من استهلاك الطاقة في أوروبا الغربية .

ويجىء ذكر الفحم الذي يساهم بثالث إمدادات الطاقة في العالم ، وتبلغ احتياطياته عشرة أضعاف احتياطي النفط ، ويتم معالجته تكنولوجياً لتحويله إلى سائل وغاز ويُنظر أن يغطي الغاز المصنع من الفحم ٢٥٪ من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٠ وتسير باقي دول العالم التي لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

ثم تحدثنا عن الطاقة النووية وازدياد أعداد المفاعلات الذرية في العالم ، حيث بلغ عددها ١٢٠ مفاعلاً في نهاية عام ١٩٧٢ بطاقة قدرها ٤٥٥٠ ميجاوات ، منها ٤٣ مفاعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية . . ومن أهم ما رأينا لفت الانتباه إليه في هذا المجال هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية في دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهي تمتلك حالياً ٥٥٪ من احتياطي اليورانيوم في الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٨٪ من احتياطي العالم. وبرغم أن معدل تكلفة المصانع النووية تزيد عن ١٠٪ ، ٢٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترو فإن النفقات الإدارية في المصانع النووية أقل كثيراً ، ويقابل ذلك تدخل العوامل السياسية في الاعتماد على هذا النوع من الطاقة بالإضافة إلى ضخامة النفقات الرأسمالية ، وعوامل تلوث البيئة ، وذكرنا

الطاقة الشمسية واستغلالها في الاستعمالات المتزلية في البلاد المشمسة ، والأبحاث القائمة والمخطط لها لنقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع ، وتحديثنا عن الحرارة الجوفية ، ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، وتستعمل في توليد الكهرباء وفي التدفئة المركزية . . . وتحديثنا عن تطوير المصادر البترولية فذكرنا تطوير المصادر البترولية غير العربية في منطقة بحر الشمال والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية وغيرها بالإضافة إلى زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الأنظار كلها تتركز في المنطقة العربية لغزارة الإنتاج فيها وقلة تكاليفه وجودة الزيت بها .

وما خرجنا به من هذا الفصل يتلخص في :

عدم وجود احتياطي جديد من النفط بقدر يكفي لتلبية الطلب المتزايد عليه ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسي للنفط ، وانخفاض الإنتاج الأمريكي مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستيراد .

وستواجه الدول العربية في نهاية هذا القرن زيادة حاجتها من البترول كطاقة ومادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك في وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، فعليها الإعداد لتطوير مصادر جديدة للطاقة بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية في هذا المجال . وبالنسبة للشركات البترولية ، فقد بدأت تنوع في مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة ، وأوجدت زيادة الأسعار ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد في استعمال النفط ، وكذلك فإن زيادة العائدات العربية من النفط هي الفرصة الملائمة للوقوف في وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد في الدول الصناعية الكبرى ، وذلك بالاستثمار داخل الدول العربية نفسها بالتصنيع وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها .

* * *

وفي الفصل السادس بعنوان « دول البترول تواجه حرب الاستنزاف » لخصنا خطاباً هاماً للرئيس الجزائري « هواري بومدين » في افتتاح مؤتمر القمة لدول الأوبك (مارس ١٩٧٥) ، وتقريراً تقدم به خبراء البترول بالمملكة العربية السعودية لمؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي « مؤتمر الشمال والجنوب » بباريس أبريل ١٩٧٦ .

وفي خطاب الرئيس الجزائري تحدث سيادته عن حقوق الدول النامية في ثرواتها الطبيعية .

ونظرة الدول الغربية لهذه الحقوق من قولهم بأن البترول ملك على الشيوع بين الناس قاطبة . . . وهذا المفهوم لا ينطبق على الثروات الطبيعية للدول الصناعية ! ثم طالب سيادته بالعمل الجماعي لدول الأوبك ، للتخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية في الوقت الذي تسلك فيه الدول مسلكاً يؤدي بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم .

وذكر سيادته أن تصريحات بعض المسئولين الغربيين تؤدي إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاف أسباب لإعداد الرأي العام العالمي لفكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول ، إذا ما حاولت مجرد تنظيم إنتاجها . .

أما تقرير خبراء المملكة العربية السعودية فقد ورد به أن احتياطات البترول من زيت وغاز لن تدمم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن السعودية لن تنساق وراء خطط الغرب التي تستهدف إنضاب احتياطات الأوبك بمعدلات تفوق استخدام احتياطات أمريكا وبحر الشمال بعدة أضعاف ، ثم طالب التقرير بالإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال في البلدان المتطورة . .

* * *

وفي الفصل السابع عن « تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث » ألقينا نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية ، وأخصها تلك التي تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول ، ومن هذه التواريخ الهامة أحداث أثرت في تاريخ المشرق العربي ، ولم يكن من المصادفة أن تجتمع في عام ١٨٥٦ وهي : مولد القانون الدولي العام ، لأول مرة بعد أن كان اسمه (القانون العام للأمم المسيحية) ، وفي هذا العام قبلت تركيا أو « الدولة العثمانية » لكي تتفع بأحكام هذا القانون ، حيث كانت تركيا قد بدأت في مراحل الضعف والوهن ، وبدأ التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا ، يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التي ترسم سياساتها للمدى البعيد . . . وجئنا في هذا الصدد برأيين لاثنين من كتاب الغرب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ، فيذكر الأول أن مصادر القانون الدولي ثلاثة ، من بينها اجتماع الأمم المسيحية على كراهة الإسلام ، ووقف زحفه على بقعة جديدة من الأرض ، ويذكر الكاتب الثاني أن الرابطة الدينية بين الدول المسيحية فشلت في أن تحقق السلام بين شعوبها ، بل حل محلها تكتلات إقليمية وعسكرية ومذهبية . . في حين أن الإسلام نجح في إيجاد رابطة عقدية لا تتبدل حتى وإن شابها

شواذب سطحية . . . والحدث الثاني الذي اجتمع في عام ١٨٥٦ هو « فرمان ١٨٥٦ » ، الخاص بقناة السويس الذي أصدره الحديو سعيد « لفرديناند دى لسبس » ، والحدث الثالث الكشف عن البترول لأول مرة في بعض البلاد الأوربية والأمريكية . . . وتحدثنا عن الرابطة بين هذه الأحداث الثلاثة لتنبيه الأمة العربية إلى التخطيط الطويل المدى ، الذي يدبره العالم الغربي للاستفادة بخيرات المشرق العربي ، حيث حدثت الحرب العدوانية في عام ١٩٥٦ ، من الجهة ذاتها التي تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية قبل مائة عام بالضبط .

ثم تحدثنا عن سلسلة من التواريخ التي تشابهت وتتابعت ولكن في موكب عدواني واحد ، أما هذه التواريخ فهي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .

وذكرنا نبذة عن كل تاريخ من عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل عام ١٨٩٧ ، وبعده بعشر سنوات عقد مؤتمر عالمي للاستعمار في لندن ، الذي انتهى إلى ضرورة القضاء على الرابطة التي تربط شعوب الشريط الساحلي لشمال أفريقيا (الدولة العثمانية) ، لكي تتمكن الدول الاستعمارية من غزو الأسواق الأفريقية ، ثم بعد أربعين عاماً صدر قرار تقسيم فلسطين ، وهو نواة المأساة التي يواجهها العالم العربي الآن ، ثم ما حدث من تثبيت الوجود غير الشرعي للعصابات الصهيونية واعتراف الدول الكبرى بدولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ .

وفي عام ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تلخص في إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء .

وانتهينا في هذا الفصل إلى حقيقتين :

إنه لا مكان للكيانات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة ، مما يوجب على الدول العربية الوحدة والتماسك فيما بينها . . . وإن البترول وفوائضه المالية وهما من نعم الله على أرض العرب ، يحتلان مركز الصدارة في المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن .

* * *

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب الذي اشتمل على مختارات من المراجع العربية والأجنبية التي وجدناها متصلة بموضوع الكتاب . . . في هذا القسم جئنا بعدة مباحث . . .

في الفصل الأول : جئنا ببيان نعتقد أنه غير مسبوق عن التواريخ الهامة المؤثرة في صناعة البترول على مستوى العالم مرتبة ترتيباً زمنياً . . من تاريخ البدايات الأولى للكشف عن البترول ، والامتيازات الهامة لاستغلاله ، والأحداث المؤثرة في إنتاجه وتسويقه واستخدامه . ثم جئنا بنص الامتياز الذي منحه شاه « إيران » إلى المغامر الإنجليزي « وليم توكس دارسي » عام ١٩٠١ كأول امتياز يعطى المستغل الأجنبي حقوقاً لا يحلم بها . حتى إن كاتباً محايداً قال عنه إن أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة .

وفي الفصل الثاني : عرضنا لشركات البترول العالمية وتحكمها في الدول المنتجة والمستهلكة ، فذكرنا تاريخ الشركات العالمية الكبرى السبع واستثماراتها في جميع أنحاء العالم وفروعها التي تنشئها لإدارة عمليات معينة كالسويق والتوزيع والتكرير واستغلال الصلة بينها وبين هذه الفروع للضغط على الدول المنتجة حتى تضطرها للخضوع . . وكذلك الحرب بين الشركات والدول المستهلكة وكيف توزع هذه الشركات السوق العالمية بينها .

وفي الفصل الثالث : نتكلم عن « الاحتكار العالمي لسوق البترول » حين كان أشخاص قلائل هم الذين يسيطرون - في أيام الاستعمار الذهبية - على مقدرات ثروات الدول النامية ، وكان من هؤلاء المغامر الهولندي « هنري ديترنج » ، الذي كون أكبر احتكار عالمي للتحكم في البترول ، وذكرنا كيف اتفق الثلاثة الكبار في عالم البترول في « أكتا كاري » بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ ، فيما سمي (باتفاق النوايا) وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها ، ثم انضمت إليه باقي الشركات البترولية الكبيرة ، والصغيرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن الواهية من خليج المكسيك فنشأ السعر المعلن لتحسب على أساسه حصة الحكومة في الدول المنتجة للبترول وأصبح قاعدة جديدة لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها ، وذكرنا في خاتمة هذا الفصل نبذة تدعو للدهشة عن تطور أسعار البترول العربي ، حيث كانت حركة السعر تتناسب عكسياً مع زيادة الإنتاج ، كما استخدم تخفيض السعر لزيادة الضغط على الدول المنتجة ، ثم ذكرنا طريقة توزيع ثمن برميل البترول بين الشركة والدولة المنتجة حيث كانت هذه الشركات تحصل على نصيب الأسد . . وعن القيود التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على البترول العربي للحد من منافسته للبترول الأمريكي .

وفي الفصل الرابع : عن « تطور تسعير البترول » وكيف كانت الشركات العالمية تتحكم في سعر البترول لصالحها . . فشرحنا نظام النقطة الأساسية ، حيث كان سعر البترول يحسب على أنه مشحون من خليج المكسيك ، وكانت الأسعار تتزايد كلما اتجهنا بعيداً عنه بصرف النظر عن مكان استخراجها ، ثم تعدل هذا النظام إلى تحديد نقطة أساس جديدة عام ١٩٤٥ في الخليج العربي .

وفي الفصل الخامس : « الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول » ، وهذه الشركات السبع منها خمس أمريكية ، ونلاحظ أن درجة سيطرة الشركات الأمريكية على البترول في بلاد العالم ، أكبر من تركيز هذه السيطرة على البترول داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتفاوت النسبة التي تتحكم فيها هذه الشركات على صناعة البترول حسب المراحل المختلفة لهذه الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق ونقل . . إلخ ويعرض المبحث لنشاط هذا الاحتكار في المناطق البترولية المختلفة ومقدار تحكمه فيها .

وفي الفصل السادس : « قصة تأميم البترول الإيراني » مقدماته وأسباب فشله . . ذكرنا كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم وقد اخترنا التأميم لبترول إيران لأنه كان أول عمل من هذا النوع وقت أن كانت فيه شعوب الشرق كله تخضع اقتصادياً لسيطرة الغرب . . ولهذا تابعتنا مقدمات التأميم من قانون سنة ١٩٤٧ الذي طالب الحكومة الإيرانية باستعادة الحقوق الوطنية في الزيت ، والاتفاق الإضافي الذي أعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر ، ومعارضة الرأي العام الإيراني لهذا الاتفاق ، ثم ظهور الدكتور « محمد مصدق » وتوليته الحكم ، ثم إعلانه التأميم والتزاع الذي حدث بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية ، ثم كيف قاومت الاحتكارات العالمية التأميم حتى قيام الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال « زاهدي » الذي أبرم اتفاقاً مع مجموعة من الشركات البترولية الأجنبية فيما عرف باسم الكونسورتيوم أوردنا تفاصيله في هذا الفصل .

وفي الفصل السابع : من هذا القسم الذي خصصناه لأحداث استخدام العرب للبترول كسلاح سياسي واقتصادي قبل حرب رمضان في أثناء هذه الحرب من تفجير أنابيب البترول في سوريا عام ١٩٥٦ ، ومنع البترول عن الدول التي ساندت إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧ واستغلال الأرصداء العربية لمساعدة دول المواجهة ، ثم الحظر البترولي في أثناء حرب رمضان الذي

كان له أكبر الأثر في وقوف دول العالم بجوارنا وجثنا بنصوص قرارات مؤتمرات وزراء « دول
البترول العربية ودول الأوبك » .

وفي الفصل الثامن : ذكرنا قصة قيام منظمتي الأوبك ، ثم الأوبك وأثر هاتين المنظمتين في
خضوع الشركات والدول المستغلة لمصالح الدول المنتجة .

* * *

وفي القسم الثالث : الذي يضم أربعة فصول سجلنا فيها المعلومات الأساسية عن البترول التي
رأينا ضرورة إثباتها في هذا الكتاب ، بدأنا بذكر أنواع البترول وطرق قياسه ، ثم جثنا بطرف عن
قصة ظهور البترول وكيف وأين تكون حقوله ؟ ثم عرضنا لعمليات الكشف عن البترول
ومخاطره ، وتكلفة الكشف عنه ، وإعداد الحقول للإنتاج ، ثم عمليات التكسير والنقل
والتسويق .

وخصصنا فصلا ذكرنا فيه معلومات عن اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول ، ثم جثنا
بشيء من المصطلحات المستخدمة في صناعة البترول وجداول بمعاملات التحويل في الصناعة .

وفي الفصل الأخير من هذا القسم جثنا بنص لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن
الثروة البترولية .

* * *

أما القسم الرابع : والأخير من هذه الرسالة ، فقد جعلناه خاصاً وجداول إحصائية عن البترول
وإنتاجه وتسويقه والدول المنتجة والمستهلكة وكل ما يتعلق بموضوع الكتاب من إحصائيات . .
وفي النهاية ذكرنا تعريفاً لصناعة البتروكيمياويات ونقسماً لأهم منتجاتها . .

القسم الأول

الفصل الأول

الدول الإسلامية بين أحكام الدين
والتقدم العلمى المعاصر

« لا تقولوا بتزول العرب .
بل قولوا بتزول المسلمين »

الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر

يواجه العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر (كما كان يواجه فى العشرات الأخيرة من السنين) ، منعطفاً فى مساره التاريخى . . وهو لم يتخذ بعد القرار النهائى الواضح فى هذا الخصوص ونريد بذلك : ما قد يبدو من ضرورة الاختيار بين أحكام الدين من ناحية ، وبين مسيرة تكنولوجيا العصر من ناحية أخرى . ولعل الموقف الراهن الذى يواجهه العالم الإسلامى ، هو أخطر ما مر به من تاريخ يقظته وانطلاقه إلى السيادة بفضل الرسالة الخاتمة .

وفى مقالنا هذا الذى نعتبره مدخلا للكتاب ، نقول بإيجاز : إن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهـديان إلى الطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات الكونية (أو الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى ، فهو الأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تباعاً .

ولا سبيل إلى إنقاذ الأمة الإسلامية مما تعانيه إلا بتقدير حتمية هذا التكامل . وإذا كان العالم العربى فى الطليعة بالنسبة للأمة الإسلامية من حيث موقعه الجغرافى وموارده الطبيعية ، فإن قدره قد جعله مؤثراً فى أحوال العالم كله ، فهو يؤثر فيه ويتأثر إلى درجة قد لا تتوافر لأمة أخرى . فما أصل هذا التكامل ، وما سندنا فيما ذهبنا إليه . . ؟

هذا ما نجيب عنه فى الصفحات التالية . .

تمهيد

إن قضايا البترول ومشكلاته وآثاره تسهم في رفع مستوى الرفاهية كما تهدد البشرية بأشد العواصف عتياً منذ أن عمر الإنسان الأرض . . هذه هي خلاصة التقدير العام لقضايا البترول في وقتنا الحاضر ، (نعتي بذلك ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى وقت تحرير هذه السطور) .

على أن التاريخ الحديث (وكذلك المعاصر) لتلك القضايا ، من حيث الأهمية البالغة يمكن أن يتركز القول بشأنه في مدة محددة ، تبدأ بسنة ١٨٥٦ (تاريخ الكشف عن أول آبار البترول في رومانيا وبولندا) ، وتستمر هذه الأهمية على درجات متفاوتة إلى أن قامت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣) حين تتجه إلى التصاعد السريع الشامل الذي يحمل في طياته أهم الأخطار التي أشرنا إليها آنفاً . لذلك حين يعرض الباحث لهذه القضايا في أي وقت ، فإنه من المفيد أن يرجع إلى قدر مناسب من المعرفة التي تجمعت خلال هذه الفترة الزمنية - وهكذا رأينا ضرورة الاعتماد على مادة كتبها الباحثون في العشرات الأخيرة من السنين - وليس المجال إذن مما يسمح بالتركيز على أحدث ما كتب وأحدث ما ظهر .

وبعبارة أخرى ، إن قضايا البترول متصلة اتصالاً وثيقاً من ١٨٥٦ إلى الآن ، ولها صلات قوية بكل من التحركات السياسية والتراع الحربي والتقدم المدني ودفع عجلة الإنتاج ، وظواهر البطالة والتضخم في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أو تقارير وأبحاث اشتملت عليها المادة الوفيرة لكل واحد من مؤتمرات البترول التي بلغت ذروتها إلى الآن تسع دورات . . ولقد وجدنا في كل من هذه الدورات ما يفيد .

ومعلوم أنه في البحث العلمي عند أرقى المستويات ، المفروض أن يبدأ الباحث من حيث ما انتهى سابقوه لكي يوفر وقت القارئ ويمكن له من التركيز على الكلمة الأخيرة لعله يبنى عليها أو ينطلق منها ، وهذا صحيح في بعض فروع المعرفة كالجراحة مثلاً وعلاج الأمراض ، إذ تكون حاجة البشرية في مثل هذه الحالات مقصورة على آخر إنجاز . وما يرنجى من بعده . . أما في قضية البترول فالأمر بخلاف ذلك . . فالقضية متصلة ومستمرة ومن العسير وضع حد لها كما أنه من

العسير قطع النتائج عن الأسباب أو إهمال التاريخ الذى أدى إلى موقف معين - ومن هنا كانت أهمية الخطة التى تظنها صالحة لاستيعاب كثير من البيانات فى حيز محدود لا يضيق به المتخصص ، ولا يستغنى عنه المثقف من غير المتخصصين .

خطة البحث :

فى ضوء ما تقدم من تمهيد نقول :

لقد جعلنا هذا الكتاب فى أربعة أقسام وهذا بيان موجز بكل منها :
القسم الأول : ويشتمل على قدر مناسب من الجهد الخاص الذى نسهم به بتقديم إضافة إلى ما قاله الآخرون .

القسم الثانى : وهو مساعد للقسم الأول ، أو مكمل له ، وفيه قراءات مختارة ومنسوبة إلى أصحابها وفيها أضواء كاشفة على ما انتهى إليه أمر البترول فى طرق طويلة كثيرة العثرات امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين ، وصاحبت تغيرات دولية ومحلية ، تفسح المجال لكل باحث فى النواحي الاقتصادية بوجه خاص ، وكذلك الإدارية والاجتماعية .

أما القسمان الثالث والرابع : فهما من خصائص الدراسات البترولية التى لا ينبغي لباحث أن يغفلها . . ومن ذلك :

بعض المعلومات عن البترول ، وطائفة من المصطلحات ومعاملات التحويل والإحصاءات .

* * *

بالإضافة إلى ما تقدم ، نضع بين يدى القارئ قضية فرعية بالنسبة لموضوع الرسالة ، ولكننا نراها بالغة الأهمية ، ونعتبرها من الروافد . . كروافد النهر التى تغذيه ، وبدونها يكون المجرى هزيعاً ومتقطعاً .

هذه الإضافة خاصة بما يسمى اقتصاديات البترول ، وهى بدورها عنصر (ولو فرعى) من عناصر موضوع الكتاب ، إن الموضوع الرئيسى هو بترول المسلمين . . هذا صحيح وهو ماثل أمامنا طوال المدة التى عالجنا فيها البحث ، ولكن البترول فى البلاد العربية يشكل أوزاناً خطيرة فى اقتصاديات الدول المنتجة ، وصلة البترول بها هى صلة مباشرة . كما أنه (نقصد البترول) ، وثيق الصلة باقتصاديات العالم بشكل غير مباشر ، أو على الأقل أدنى بكثير من الصلة القائمة بين البترول وبين البلاد التى تستجده .

وهنا تثار مشكلة علمية دقيقة تقتضى منا وقفة قصيرة فنقول : ما المقصود بكلمة الاقتصاديات التى نرى دورها البارز فى دعم الصناعة والحرفة والتجارة والموازنة العامة ومستوى المعيشة فى البلاد المنتجة للبترول ؟

والجواب : نريد بالاقتصاديات تلك العناصر التى إذا تكاملت فى بيئة جغرافية أو بيئة اجتماعية ، كفلت للناس الذين يعيشون فى هذه البيئة مستوى معيناً من الرفاهة ، وتلك العناصر قسماً رئيسيان :

أحدهما : مادية خالص والآخر معنوية .

فأما العناصر المادية فتبدأ بالموقع الجغرافى والمناخ ، ثم تتدرج إلى موارد الطبيعة الكامنة وتلك التى أمكن استنباطها . . ولعل أهم العناصر المادية الملموسة هو القوى البشرية (نغنى السكان) الذين سخرت لهم تلك العناصر المادية ، ويقدر ما ترتفع الكفاية الإنتاجية من العنصر البشرى تكون الموارد الطبيعية المتاحة مصدراً للمنافع التى تسهم فى الإثبات ومن بعده يكون الترقى فى درجات الرفاهة . هذا بإيجاز عن العناصر المادية .

وأما العناصر المعنوية فتبدأ بالعقيدة والمثل العليا وضوابط السلوك وتتدرج حتى تصل إلى نمط المعيشة ، وأخيراً العادات اللصيقة بالجنس المعين من الناس ، والعادات المكتسبة . وحين تتفاعل العناصر المادية مع العناصر المعنوية ، لكى تتحد فى كل متجانس ينعكس هذا التكامل فيما يعرف بالاقتصاديات لبلد معين .

ولزيد من إيضاح وجهة نظرنا نضرب بعض الأمثال :

إذا كان الموقع الجغرافى ممتازاً كأن يحتل ملتقى القارات ، كما هى الحال فى البلاد المنتجة للبترول ، فإنه من المفروض أن تكون الشعوب التى تسكن هذا الموقع الممتاز ميسورة الحال ، وسيدة لشئونها الخاصة إن لم تكن سيدة لشئون غيرها ، وعندما يكون الموقع الجغرافى مرة أخرى غنياً بالتحكم فى البوائيمز (أى المضائق) التى يمكن الدفاع عنها ويمكن عن طريقها التحكم فى حركة البحار . . (التحكم من أجل الخير أو ماعداه فهذه مسألة أخرى) . نقول عندما يكون الموقع الاستراتيجى بهذه الأهمية ، ثم لا يكون للشاغلين لهذه المواقع قدر مناسب من السيادة على أرضهم فما سر ذلك ؟ وما هو الأثر المباشر على اقتصاديات الإقليم ؟

إن الجواب واضح ويتلخص فى أن العنصر البشرى لم يصل فى درجات الرقى والكفاية الإنتاجية إلى المستوى الذى يؤهله لتسخير هذا الموقع لصالحه منفرداً ، أو لصالح البشرية معه ،

وعندئذ لابد أن تكون اقتصاديات هذا الإقليم الذى اجتمعت له بعض العناصر المواتية وبعض آخر من العناصر المتخلفة كعنصر السكان هنا . . . نقول إن مثل هذا الإقليم لابد أن تكون اقتصادياته مضطربة أو غير متوازنة ، بل قد تصل الحال بمثل هذا الإقليم إلى التردى فى وهدة التخلف . ثم نضرب مثلاً آخر تكاملت فيه العناصر المادية عند المستوى الرفيع ، وارتقى العنصر البشرى الذى يشغل أرض هذا الإقليم ، ولكنه محروم من بعض العناصر المعنوية أو الروحية ، كالعقيدة والمستويات الخلقية الرفيعة ذات الصبغة الإنسانية العالمية . . . إن إقليماً هذه حاله ، لا ينعم باقتصادياته بالدرجة الكافية . . . فقد يجد القوت والمأوى وأسباب الرفاهة ، ولكنه يفتقد أهم عنصر فى الحياة الدنيا وهو الأمن . . . وبافتقاده للأمن فإنه يوجه جانباً من موارده التى يحسن استغلالها بكفاءة عالية . . . يوجه قدرأً من هذه الثمرات التى دانت له إلى ما لا يسهم فى الرفاهة الاقتصادية كإنتاج أدوات الدمار ، وبهذا لا تكون اقتصادياته فى المحل الأرفع الذى يليق بتكامل العناصر المادية سالفة الذكر .

وحين نخرج من الإشارة البعيدة نسبياً إلى القول الصريح نقرر ما يلى :

إن البلاد العربية المنتجة للبتروى تشغل مركز الوسيط فى الكرة الأرضية وهو ملتقى القارات ، إنها تملك القناة وتملك البواغيز المتحركة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وتملك من هبات الطبيعة مناخاً معتدلاً على مدار العام (إلا بعض القبط الشديد فى شهور الصيف وفى بعض البلاد دون البعض الآخر) ، وتملك الأنهار ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تزعم أنها أفادت من مواردها الطبيعية الكامنة والمتاحة للاستغلال قدرأً كافياً يعود على السكان بالمستوى اللائق بالحياة الإنسانية الكريمة لكل أفراد المجتمع ، وتدل الإحصاءات والدراسات الميدانية على أن الجانب الأكبر من فوائض البتروى ، لا تستقر بين أيدي تلك الشعوب التى تسكن الموقع الجغرافى الذى وصفناه . . . بل يتعين أن نذهب إلى ما هو أكثر صراحة حين نقول إن فوائض البتروى يستخدم معظمها فى إملاء الشروط وفى حمل تلك الشعوب على الإذعان لسياسات لا تريد بها الخير ، وسر هذه المفارقات كامن فى النقص الذريع فى المقومات المعنوية والروحية وأولها الفهم الصحيح للعقيدة والتمسك بها ، ورفع المصلحة الكلية للمجتمع المعين ، فوق المصالح الفردية لبعض المسئولين الذين يقال لهم فى زمتنا : (مراكز السلطة) ، أو (مراكز القوة) ، ثم نستقل إلى المثل الآخر الذى ينطبق على البلاد المتقدمة فى الصناعة أو الزراعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومثل أوروبا الغربية فنلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية للفلاح الأمريكى ، مثلاً تصل إلى حد يثير الإعجاب فهناك

ما يقرب من عشرة ملايين من الفلاحين المثقفين والمزودين بأحدث آلات الإنتاج الزراعي وأساليبه ، وهؤلاء ، يستطيعون أن يقدموا الطعام بمعدل ٤٥ فرداً من المستهلكين لكل فرد واحد من المنتجين ، أى أن الزراعة الأمريكية تستطيع أن تطعم ٤٥٠ مليوناً من البشر ومن حيث إن سكان الولايات المتحدة الأمريكية يبلغون الآن نحواً من ٢١٢ مليوناً ، فإن الإنتاج الزراعي في أمريكا يكفي لما يزيد على ضعف السكان ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للصناعات وسنترك جانباً ذلك الإنجاز الذى استأثر بسمعة عالمية مدوية ، ونريد به الوصول إلى القمر ، سنترك هذا كله ونقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في معظم الصناعات المدنية وسوقها الداخلية بالغة التنظيم ، وتقسيم الدخل فيها من أقرب الصور إلى العدالة بكل معانيها التبادلية والتوزيعية ، فهناك يبلغ نصيب الأجور من جملة الدخل القومى فوق السبعين في المائة من ناتج يزيد على ١٠٤٠ ألف مليون دولار في السنة الواحدة ، والمفروض أن تكون اقتصاديات الولايات المتحدة مثلاً أعلى ، بمعنى أن تكون الرفاهية الاقتصادية للشعب الأمريكى كله بالغة المستوى الأمثل - فهل هذا هو الواقع . . ؟ والجواب بالنفى لأن الموازنة العامة للدولة المذكورة تبلغ نحواً من ٤٠٠ ألف مليون دولار ولكن ثلثها يذهب إلى ما يسمى بالدفاع ، وإن قدرنا كثيراً من الموارد الكلية للدولة بخصص للدفاع على النحو المذكور كان كفيلاً بأن يوفر الأمن والطمأنينة لها ، فهل ينعم الشعب الأمريكى بالأمن في داخله أو في علاقاته الدولية ؟ وهل يعتبر الردع النووى عنصراً فعالاً في توفير الأمن لأمة هذا مستواها في الإنتاج وفي الإبداع الفنى من حيث الإفادة بمقومات الرفاهة الاقتصادية ؟ والجواب بالنفى أوضح من أن يتطلب الدليل عليه ، فما سر ذلك ؟

ولقد رأينا مثلين أحدهما من البلاد العربية المتخلفة وهى صاحبة البترول ، وليس لها من السيادة نصيب كاف على أرضها ، ورأينا الولايات المتحدة - وهى سيدة العالم من حيث الإفادة بالعناصر المادية الداخلة في تكوين الاقتصاديات الإقليمية - أن لها نصيباً موفوراً من العناصر المعنوية (كعدالة توزيع الدخل القومى وارتفاع نصيب الأفراد من ذلك الدخل) ، ولكنها تفتقد - يقيناً - بعض العناصر المعنوية فما هو هذا البعض ؟ قد يثير الجواب دهشة القارئ ولو لبعض الوقت ، ولكن على قليل من التأمل نظن أننا سنتفق على أنه التفسير الوحيد المقبول ، ذلك أن السبب الكامن وراء تخلف البلاد المنتجة للبترول وحرمانها من السيادة الكاملة وأن السبب في حرمان البلاد القوية المقتدرة في الإنتاج من نعمة الأمن . . هذا السبب واحد في كل من المثلين فما هو . . ؟ الجواب الذى نقدمه بالغ حد الإعجاز ولا يسمح بأدنى قدر من التردد أو الجدل ،

ذلك لأننا لا نأتى بشيء من عندنا وإنما نقدم الدليل من كتاب الله جل شأنه في فقرة واحدة من آية نريد بذلك قوله تعالى : (نور على نور) .

فما صلة هذه الفقرة القليلة الكلمات الشديدة الإيجاز بما نحن بصدده ؟ لقد أغنانا المفسرون وتركوا لنا تراثاً يفيض بالأضواء الكاشفة لمن أراد أن يهتدى إلى الصواب وعندهم نقول : وبوجه خاص ننقل عن الإمام « الألوسي » العالم المصرى فى تفسيره المسمى روح المعانى . . يقول ما خلاصته :

المراد بقوله تعالى (نور على نور) هو أن الجنس البشرى يمشى فى هذه الحياة الدنيا مهتدياً بنورين اثنين أحدهما نور الآيات التكوينية وأما الآخر فهو نور الآيات التزييلية .

وعن النور الأول : يقول إن هذه الأرض لم تخلق عبثاً ، ولم تترك سدى ، ولكن الله جل شأنه قد أخضعها لسنن وضوابط ، كما جاء فى القرآن الكريم عن تساؤل فرعون وجواب « سيدنا موسى عليه السلام » فى الآيتين (٤٩ ، ٥٠) من سورة طه (قال فمن ربكما يا موسى . قال ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) ، فأعطاء كل شىء خلقه وهداية كل شىء إلى وظيفته ، هو ما يعرف فى لغة العصر بفلسفة الطبيعة وقوانين المواد وخواصها من طاقة وجهد ونبات وحيوان ، بل إن الآيات التكوينية تخرج عن كتلة الأرض إلى ما يحيط بها من هواء وما ينفذ فى أجواء السماء من أشعة الشمس وحرارتها ، وعناصرها التى تنبت الزرع وترفع البخار وتسقط الأمطار وتكفل للثروة الحيوانية النماء ، هذا كله مكمل للأرض ويخضع لسنن كونية هى التى يسميها « الألوسي » (الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية التى تحكم الأرض وما عليها وهى قوانين أزلية ، كما تحكم الغلاف المحيط بها أو بعبارة أخرى تلك القوانين التى تحكم الوجود المشهود الذى نراه ، ونستطيع أن نتصل به عن طريق الطائفة والصاروخ ، ونستطيع أن ننتفع ببحره ، يستوى فى ذلك ما هو كامن فى بطن الأرض كالبتروى ، وما هو مستمد من الغلاف الجوى كأشعة الشمس التى وصلت التكنولوجيا الحديثة إلى تركيزها فى مجموعة من الحزم (جمع حزمة) ، وهذه تركز فى بؤرة صناعية تعكس على المواقف ، فترتفع الحرارة ، إلى مائتى درجة فهرنهايت أو ٢٤٠ ويقال بأن التكنولوجيا ستزيد من التركيز وتزيد من تسخير هذه الطاقة بحيث تكون واحدة من بدائل البتروى فى المستقبل المنظور (أصل نافذ) ، وفى المصطلحات العلمية المعاصرة يقال لهذه الآيات التكوينية إنها قوانين الدرجة الأولى أى التى تتميز بالثبات الأزلى والدقة والشمول .

وإلى هنا يتضح ما يريده العالم المصرى « الألوسى » من فهمه لجزء من فقرة من آية ويتنقل بعد ذلك إلى الآيات التزيلية وهى .

النور الثانى : وتأويل تلك الآيات (التزيلية) إنها الأوامر والنواهى التى جاء بها الوحي من عند الله جل شأنه ، وليس للبشر فيها أى نصيب من حيث الإبداع أو الابتداع أو التبديل ، بل كل ما هو مطلوب منه هو الفهم الصحيح مع الثبات عليه والالتزام به ، وهذا موضوع الرسائل السماوية أو بعبارة شاملة مشهورة هذه هى رسالة السماء ، جاء بها الرسل تبعاً ، وجاءت رسالة الإسلام خاتمة ومكاملة ومنتمة ومهيمنة ، وإن نظرة سريعة مناسبة للمقام ، تدعونا إلى الوقوف عند بعض الآيات الكريمة كقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى) (١٣١ طه) ، وقوله جل شأنه (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يحدون) (٧١ النحل) ، وقوله : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم) (١٦٥ الأنعام) وقوله : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هى أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يفضل من يشاء ويهذى من يشاء ولتستلن عما كنتم تعملون ، ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فترل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ، ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، ما عندكم ينقد وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ، من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (الآيات ٩٠ - ٩٧ النحل) .

إن هذه الآيات التزيلية التى نقتصد فى إيرادها أشد الاقتصاد ، تتضمن أوامر وإقدام وأوامر إحجام ، وهى جميعاً ضوابط للسلوك الاقتصادى ، ومصدرها هو مصدر القرآن كله ، وهو علوى مفارق لقدرات البشر ، لأنه كلام الله جل وعلا ومؤدى ذلك أن يكون غير قابل للتجزئة

أو للحجب عن الحياة العملية أو للإغفال أو استبدال غيره به مما يصنعه البشر بفكره . . نقول إن هذا مثل من الآيات التزيلية التي لا يستطيع البشر أن يرقى إلى معارضتها أو الإتيان بمثلها وكل ما في وسعه هو أن يرقى إلى فهمها ، ونحن نضرب المثل بوضع آيات لا تريد على عد أصابع اليد الواحدة من جملة العد الأولى . . الذي انتهينا إليه وهو يصل إلى « سبعمائة وعشرين آية » تتضمن كلها ضوابط للسلوك الاقتصادي الخاص والعام . . وعلى شيء من التأمل ، نجد أن الآيات القليلة التي ذكرناها تتناول قضايا الوحدات الجزئية أو ما يسمى كما في قوله تعالى : (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) وتتناول أيضاً ما يسمى باقتصاديات الوحدات الكبرى . كما في قوله تعالى : (أن تكون أمة هي أربى من أمة) .

ثم إن الآيات التزيلية سألقة الذكر . تربط النشاط الاقتصادي بجزاء في الأولى ومحاسبة في الآخرة ومن ثم يكون الوازع الديني . وتكون الرقابة وخشية الله . بمثل ذلك وحده يصل آدمي إلى السلوك الاقتصادي الأمثل . ونحن في موقفنا هذا نكرر مرة أخرى أن المجال لا يتسع للإفاضة فضلاً عن التوفية . ولكننا نقرب قدر الإمكان من المعنى الذي قصد إليه « الألوسي » بكلامه من وجود آيات تزيلية لا يملك الإنسان إلا أن يلتزم بها وهي نور الرسالات السماوية . فإذا رجعنا إلى الآيات التكوينية . وهي قوانين الأرض . وهي الأقرب إلينا في حياتنا اليومية وفي تحقيق الرفاهية المادية . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التزيلية التي تمدنا بالضوابط السلوكية وبالمثل الخلقية العليا . فإننا سنجد أن الإنسان السوي الراشد يسير في حياته الدنيا مهتدياً بنورين اثنين :

أحدهما ينتفع به حال نشاطه اليومي وحال كسبه وأخذه من متاع الدنيا بنصيب . وأما النور الآخر فهو لا يملك من أمره إلا الفهم والطاعة ، وهنا يتضح بجلاء أن كل المذاهب الاقتصادية التي يزاحم بعضها بعضاً . هي مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم وهي محاولات جديرة بالتقدير من حيث أنها اجتهاد محروم من نور السماء وهي في الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادي .

ونحن هنا لا نتكلم إلا عن قدر يسير وثيق الصلة باقتصاديات أي إقليم . ولكننا نقصر أشد التقصير إذا أغفلنا القول بأن ما ذكرناه هو مثل جزئي بالغ التواضع إذا قيس بجملة الآيات التزيلية التي تندرج تحت مفهوم النور الثاني من قوله تعالى : (نور على نور) ، ذلك النور الذي يهدينا إلى التوحيد وإلى الجزاء العادل في الأولى والآخرة وإلى البعث والنشور والحساب والخلود . إلى آخر

ما يدخل في مجالات الغيب ويرتفع فوق قدرات البشر إلا بقدر ما يستطيع الإنسان أن يفهم ويتبع .

إذن في الأرض نوران هما : نور الآيات التكوينية (وهي في أيدينا) ، ونور الآيات التنزيلية التي تسعد البشرية كلها إذا اهتمت بهديها ، المشكلة إذن التي يواجهها الإنسان أنه منذ تمت الرسالات بظهور الإسلام ، انقسم العالم إلى قسمين مميزين ، أحدهما يركز على الآيات التكوينية ويتابع في ثبات حتى استطاع أن يخرج من الأرض ومحيطها إلى بعض الأجرام السماوية القريبة ، وإن فعله هذا يتم في أحد النورين ، ونريد به نور العلوم والفنون والتكنولوجيا ، وهذا القسم المميز من الناس تفوق في الاقتصاديات المادية ، ومن ثم في الرفاهة مع تقصير نسبي في عدالة التوزيع في بعض النواحي ، (كما في إهدار حقوق الزوج والهنود الحمر في أمريكا) ، وهذا قصور في المستوى الرفيع من النواحي المادية الخالصة .

وأما القسم الثاني من الناس فهو أمة الأنبياء التي آمنت برسالة السماء ، وقد جاء بها الرسل تباعاً حتى كانت الرسالة الخاتمة ، والمفروض أن تكون الأمة الإسلامية هي المهيمنة على هؤلاء جميعاً ، لأن الدين واحد من عهد آدم إلى عهد المصطفى عليهما الصلاة والسلام ، هذا القسم يركز على الإيمان التقليدي بالوحي وبالكتاب المنزل . ولقد فات هذه الأمة في بعض أجيالها ، أن الأمر هنا ليس أمر إيمان ظاهري تقليدي ، بل هو أمر إيمان يقر في القلب ويصدق العمل ، وبهذا وحده يحق لأمة الأنبياء أن تكون جديرة بالوصف الذي جاء في مفتح سورة البقرة من قوله تعالى : (الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) . إن هذه الآيات التي تبلغ من العدد أربعاً وحسب ، وتتضمن صفات المتقين وهي خمس صفات واضحة في النص المذكور وهي « قيس من نور الآيات التنزيلية ، وفيها نص واضح على الإنفاق وتكرار الإنفاق مما يسمى بمكرر استعمال الدخل وفيها أيضاً نص ضمني على الادخار . . ذلك في قوله تعالى مما (أى من ما) ، والحكمة هنا أن النص صريح على التبويض أى إنفاق بعض الدخل وتجنب الباقى ، ثم إن التجنب مع الركود غير جائز شرعاً ، والنص على عدم الجواز بل على التحريم والنذير يحىء في أكثر من آية كما في قوله تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشرهم بعذاب أليم) (٣٤ التوبة) ، هذه النظرات السريعة إلى بعض الأنوار الكاشفة للطريق السوى في النشاط

الاقتصادى كما جاءت بها الآيات التزييلية ، تدلنا مرة أخرى على عمق الفهم الذى وصل إليه المفسر « الألومى » عند قوله بأن الآدمى يسير فى حياته الدنيا مهتدياً بنورين « ولكن أمة الأنبياء هذه وهى صاحبة البترول أهملت النور الأول ، ولم تركز على النور الثانى ، بل اكتفت بأن تطمئن إليه وكأنها أخذت على الله عهداً بأن يحميها لمجرد أنها تزعم بأنها آمنت ، والحق أن إهمال الآيات التكوينية يحرم المدعى لا لزامه بالآيات التزييلية من رحمة الله لأنه لا يستحقها لأنه استحل لنفسه أن يفرق بين النورين ، وأن يزعم الاكتفاء بأحدهما لمجرد الانتماء إليه وسمح لنفسه أن يغفل النور الآخر وهو نور الآيات التكوينية .

وقد سبق لنا القول بأن رسالات السماء لا تقبل التجزئة أو الاختيار ، وقبول البعض وترك البعض الآخر ، ومن ثم بقيت الآية على حالها من قطعية الثبوت وقطعية الدلالة وهى تقول بإيجاز « نور على نور » فإذا جاء بعض المسلمين كما فى البلاد العربية المتوجة للبترول ، وزعم بأنه فى أمن نظراً لانتسابه لأمة الأنبياء دون الأخذ بأسباب الحياة الدنيا ، فإن هذا القسم الأول الذى ضربنا به المثل السابق يلتقى من الضياع ما هو ملاقيه ، وإذا جاء القسم الثانى الذى تمسك بأسبابه المادية البحتة وبلغ فيها من الإتيان ما يريد أن يبلغه مع إهمال الآيات التزييلية ، فإنه لا يستطيع أن يكفل الأمن برغم حيازة الموارد والقدرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، فإنه برغم هذا كله يعيش فى ظل مفهوم مستحدث فى هذا العصر يقال له (الرعب النووى) أو يقال له (الردع النووى) ، وهو فى حقيقته نوع من القدرة على تبادل التدمير .

والخلاصة :

إن الاقتصاديات التى تكفل للمجتمع الإنسانى مستوى مناسباً من الرفاهة (وهى فى لغة الشرع متاع الحياة الدنيا) ، وتكفل له الأمن فى الوقت ذاته . . . إن هذه الاقتصاديات تقتضى توافر العناصر المادية مع القدرة على الإفادة بها ومع عدالة التوزيع بالإضافة إلى العناصر المعنوية والروحية ، ووضع الإيمان بيوم البعث والحساب فى الوضع الأسسمى من جملة تلك العناصر . وقد استوقف نظرنا فى الآونة الأخيرة ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقراً فى شريعة السماء ، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى كتابه (اقتصاديات القرن العشرين) ، حين كان يشدد على ضرورة التمييز بين مافى الإقليم المعين ، وما هو لهذا الإقليم المعين ، ويستخدم الحرفين الفرنسين المعروفين

وهما : الحرف الأول بمعنى (في) ، والحرف الآخر بمعنى (لام) الملكية ، ويقول إنه تجب التفرقة بين ما في أفريقيا وما لسكان أفريقيا ، ثم يغطي هذه التزعة بقوله كذلك يجب أن نفرق بين ما في أوكرانيا من القمح وبين ما لأهل أوكرانيا ، كما نفرق بين ما في البرازيل من البن وما هو لأهل البرازيل من حصة من المتاع المباشر بهذا المحصول ، ويسوق الأمثال من أوروبا - وهذا القول سليم لولا أنه لم يظهر إلا بعد حرب الجزائر التي تكلفت فيما تكلفته شهداء يزايدون على المليون من الضحايا الأبرياء الذين انتزعوا استقلال بلادهم من فرنسا انتزاعاً ، وكانت الحرب التحريرية الجزائرية قريبة من النصر ، وعندئذ فقط كتب العالم الفرنسي الكبير (فرانسوا بيرو) ما كتبه ، كان ذلك حول عام ١٩٦٠ ، وأقول هذا الأستاذ جديرة بالتقدير والاحترام برغم أن الدافع لنشرها كان عارضاً وكان مشوباً بمقدمات الهزيمة . . الهزيمة من موقع البغى الذي جثم على قلب هذا الإقليم العربي المسلم مائة وثلاثين عاماً ، ونعود مرة أخرى إلى اقتصاديات الأقاليم كلها مجتمعة في ضوء الآيات التتريالية التي يشير إليها المفسر « الألوسي » فنقول : « إن القرآن الكريم في سورة البقرة يقول : (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وعموم النص هنا يمنع من التخصيص بمعنى أن قوله تعالى (لكم) خطاب للناس جميعاً ، فالانجاء إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم في كتاب الله ولم يأت (فرانسوا بيرو) بشيء جديد ولكن الآيات تقرأ متكاملة أو بعبارة أخرى أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، فالله يقول : (يأياها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (١٣ الحجرات) ، فالنص هنا على التعارف يحمل على تبادل المنافع وتبادل المعرفة والإنجازات ثم ينتقل النص إلى الضابط الذي لا يخطئ في إقامة العدل حين يقول : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) . ومن التقوى ألا يظلم الناس بعضهم الآخر في المبادلات الدولية بحجة القوانين الاقتصادية الوضعية كقولهم : (معامل التبادل) ، فهذا كلام صغير إذا قيس بالآيات التتريالية . وهو صغير إذا قيس بالمنطق العقلي المنصف .

وفي كتاب الله أيضاً قال جل شأنه : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ، وهذا قول واضح ينطبق على المعاملات المحلية بين الأفراد ، كما ينطبق على المعاملات الدولية ، وقد سبق أن ذكرنا آية من سورة النحل فيها فقرة شديدة الإبانة في التحذير من الإخلال بالعهود ونكثها لمجرد أن أمة هي أرى من أمة أي أوفر حظاً في الموارد والقدرات الفنية ومستويات الكفاية الإنتاجية ذلك في قوله تعالى : (أن تكون أمة هي أرى من أمة) . وفي ضوء هذه النظرات السريعة التي نستشهد

فيها بعدد قليل من آيات الذكر الحكيم ، نرى أن عموم النص على أن ما في الأرض من طيبة هو للناس جميعاً يكمله عدالة التوزيع في التجارة الدولية ، ونظير ذلك فيما بين درجات المجتمع لأن العدل يقتضى التكافؤ فيما بين البذل والجزاء والثواب من ناحية أخرى .

* * *

والذى نقرره بشيء من الأسف أن الدنيا بأسرها كما نعيش فيها اليوم تتلبس بالخوف وبالظلام لأن أحد القسمين المشار إليهما آنفاً ، سيتمسك بقوانين الأرض وما فيها من قدرات ولا يفكر إطلاقاً في مخافة الله ، كما لا يفكر في أن المالك الحق للكون وما فيه ومن فيه هو الخالق جل وعلا . ومن ثم يسقط من حسابه الآيات التتريلية ، ولقد عرفنا عن القسم الثانى ما يكفى والنتيجة أن الدنيا تعيش في ظلام ، والله جل شأنه يقول : (قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ) (١٠٤ الأنعام) .

وإذا كانت وظيفة العلماء المسلمين والكتاب المخلصين تفرض عليهم أن يرفعوا مشاعل النور عالية فوق الرؤوس لكى تلقى أشعتها على جملة السبل الممهدة وغير الممهدة لعل الناس يختارون السبيل السوى والطريق المستقيم . . نقول إن على كل عالم مسلم وباحث غيور مخلص أن يسهم بما فى وسعه وفى حدود اختصاصه وذلك برفع مشعل من المشاعل وإلقاء قبس من الأنوار . . وكاتب هذه السطور لا يجد أحق بالرفع فوق الرؤوس من آيات يقف عندها من كتاب الله عز وجل وليس من حق أى كاتب أن يفضل آية على أخرى أو يلتزم بآيات دون آيات وكل ما فى الأمر أن قدرة الإنسان محدودة . وأنه من ضوابط الخلق واحد يسمى التخصص . . التخصص فى وظائف الأعضاء وفى القدرات الذهنية وفى القدرة على الإنتاج وآخر ما هو معروف . . ولذلك نقف عند حد التنبيه إلى الإعجاز المطلق للاقتصاد الإسلامى حين يعرض لأى فرع من فروع المادة الاقتصادية . ذلك أنه من رأينا أن الاقتصاد لا ينتظم فى سلك العلوم البحتة . ولا الفكر البحت ولا المذاهب والعقائد ونحوها . بل هو جملة من الدراسات . وطائفة من فروع المعرفة . ونميل إلى تسمية هذه الدراسة بقولنا المادة الاقتصادية أو الدراسات الاقتصادية . . وفيها فكر ورأى ونظام وسياسة ومذهب وعقيدة وعلم وتاريخ على نحو ما جئنا به تفصيلاً فى كتاب لنا نشرناه وعنوانه « الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج » وننتهز هذه الفرصة لنعترف بأن الجهد الذى بذلناه فى الكتاب المذكور هو جهد قليل يغرى بالإغفال . لولا أنه دعوة علمية إلى باحث جاد فى المادة

الاقتصادية لكي يتخذ من القرآن والسنة منطلقاً مأموناً للخوض في أعقد مشكلات الدنيا ونريد بها المشكلة الاقتصادية ..

* * *

وإذ ندعو غيرنا من المشتغلين بالبحث العلمي إلى ماتقدم بيانه من ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام في دراسة الأمور الإنسانية . وبخاصة المشكلات الاقتصادية .. فإننا نستجيب لهذه الدعوة بذاتها فيما نحن بصددده من تقدير الموقف الراهن لقضايا البترول وهي أخطر قضية معاصرة على نحو ما عرضنا له في المقال الثاني ..

الفصل الثاني

تقدير الموقف الراهن

«بتزول المسلمين هو الذى تصبه
إسرائيل على بلادنا عداوة وناراً ،
ويدمر به الشيوعيون القرى الآمنة
والمصانع فى أفغانستان فتجرى
دماء المسلمين أنهاراً . . وحكام
العرب لاهون ، أوهم للغاصبين
يساعدون » .

تقدير الموقف الراهن

- في المقال التالى نعرض لقضايا البترول المعاصرة فى كلمات بيانها :
- * أهم الآثار المباشرة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على سوق البترول .
- * حقيقة التضخم الذى بدأ يتصاعد من عام ١٩٧٤ ، وهل البترول هو سببه الرئيسى ؟ .
- * السلوك الاقتصادى للعرب فى توظيف أموالهم .
- * الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول والتجارة الدولية عموماً من فوضى فى الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ وتأثر الدول العربية بهذه التغيرات .
- * الرخاء الظاهرى فى البلاد العربية المنتجة للبترول وهل يستند إلى أسس مدروسة تساعد على استمراره ؟
- * التحركات الدولية المنتظرة ضد اقتصاديات دول البترول .
- * الحدود السياسية بين الدول العربية وهل تلغى بمجرد اتفاق سياسى ؟
- * الحل العملى الذى نراه بقيام السوق المشتركة على الحريات الثلاثة وإنشاء صناديق للموازنة لتخفيف تفاوت العملات .
- * إجراءات تكميلية لتوظيف الأموال العربية فى الوطن العربى .
- * العزلة الاقتصادية والسياسية وهم باطل .
- * حكم الشريعة فى التعاون مع الدول الأجنبية .
- * الشريعة تجيز استئجار الخبراء والمشاركة على أن تكون اليد العليا للشريك العربى مهما كانت نسبة مساهمته فى رأس المال .
- * التأميم قرار إدارى للاستهلاك المحلى .
- * محمد طلعت حرب من أكبر الرواد فى كل من الاقتصاد والإدارة .

قضايا البترول المعاصرة فى كلمات

١ - أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

(أ) استعادة العرب لبعض حقهم فى الإشراف الفعال على موارد بلادهم .
(ب) الاندفاع العاطفى . وقد تمثل فى رفع الأسعار من ٢.٠١ من الدولار للبرميل قبل الحرب إلى ١١.٥٦ من الدولار فى أوائل ١٩٧٤ بدون حساب دقيق للنتائج فى المدى القريب والمدى البعيد .

(ج) اصطناع أساليب غير مألوفة من قبل فى تسويق البترول منذ البيع بالمراد ومنها أيضا اتصال مراكز الإنتاج بالمستهلك الأخير بقصد تقويض سلطات الشركات العالمية الاحتكارية
(د) هدوء العاصفة . . . بعد الانفعال العصبى وآثاره . عاد العرب يفكرون بشىء من الهدوء ويدخلون فى حسابهم الاعتبارات الإنسانية والمصالح العليا للعالم بوصفه كلا متكاملا . ومن نتائج ذلك تراجع الأسعار عن الذبذبات العليا التى فاقت كل تصور . وظهور ميل إلى الاستمرار النسبى لأسعار البترول ، حول عشرة ريالات للبرميل مع تفاوت يتفق ودرجة الجودة وسائر النواحي الفنية ، وكذلك سائر الاعتبارات الاقتصادية كالبعد من مراكز الاستهلاك وأثر ذلك فى تكاليف النقل .

(هـ) علامات على الطريق . . مواقف رصينة ومترنة لبعض أعضاء الأوبك كما فى السعودية .

٢ - حقيقة التضخم : أسرف العالم الغربى بوجه خاص فى اتهام العرب بأنهم السبب فى موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية .

(أ) تكلفة البترول كمادة خام أو طاقة لدفع عجلة الإنتاج أو كتحرريك أدوات النقل ، هى تكلفة جزئية لا تبرر مزاعم الغرب ، وبعبارة أخرى ، إن للتضخم النقدى أسبابا كثيرة تخرج عن نطاق هذا الكتاب ، ومع ذلك نوجزها فى كلمات :

(ب) رد الفعل أو الهجوم المضاد من جانب البلاد الصناعية المستهلكة للبترول فى مواجهة

البلاد العربية ، وهي أهم المنتجين وأكثرهم ثراءً ومن ذلك . . رفع أسعار السلع المصنعة لدرجة لا تبررها زيادة أسعار البترول .

(ج) استنزاف جانب كبير من موارد الدول المنتجة في مقابل وارداتها وكذلك تناقص الأرصدة .

(د) الذعر المالى أصاب أصحاب الأرصدة واندفاعهم نحو شراء الذهب . . استغلال اليهود لهذه الاتجاهات التى هبت على الاقتصاد العالمى كالأعاصير حتى ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٥ دولاراً للأوقية كسعر رسمى فى عهد الرئيس جونسون . إلى ٤٢ فى السوق الحرة إلى أضعاف هذا القدر حتى وصل السعر إلى ٢٠٠ دولار للأوقية ، وبعد أن أتت هذه المغامرة آثارها المطلوبة عاد الهدوء من جديد إلى الأسواق وهبط سعر الذهب إلى ١٠٠ ثم ارتفع إلى ١٣٠ . ومن المفيد أن نورد فى الموضع المناسب جدولاً بتقلبات الذهب فى مصر كمرآة للتقلبات العالمية .

٣ - السلوك الاقتصادى من جديد : اتجه العرب إلى تجنب التهافت على الذهب وعمدوا إلى توظيف أموالهم فى شراء المنشآت الكبرى كالفنادق والأحياء السكنية والأسهم والسندات من أسواق الغرب بوجه خاص ، ومن الأمثلة أن العرب أنفقوا فى عام ١٩٧٥ وحده ٦٠ ألف مليون دولار فى شراء الأعيان والعقارات والأموال الثابتة التى تدر عليهم دخلاً ثابتاً^(١) .

القدرة النسبية فى المال الحاضر بالقياس إلى ما كانت عليه الحال فى أواخر ١٩٧٣ وطوال ١٩٧٤ واتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق فى التاريخ . على نحو ما تضمنته جداول أسعار الفائدة فى أسواق المال .

٤ - الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت ١٩٧٣ وبوجه خاص :

(أ) تسابق الدول المنتجة فى استنزاف مواردها وتصدير أوطانها وبهذا المعنى صدرت أحكام فى فرنسا تصف تصدير الخامات وتصدير البترول بوجه خاص بمثابة بيع للوطن .

(ب) تناقص الأعمار التى كانت مقدرة من قبل للثروة البترولية وتفاوت آراء الخبراء فى تقدير مابقى من هذه الأعمار ، وهو فى معظم الحالات حوالى ثلاثين عاماً .

(ج) كانت الصبغة الغالبة على اقتصاديات البلاد العربية المنتجة للبترول أنها اقتصاديات استهلاكية ، فهى لا تكاد تنتج شيئاً نافعاً . وأما صادراتها فمعظمها من البترول (فى الملاحق

(١) جثنا بيان عن موقف استثمار أموال الدول العربية البترولية فى الخارج .

جداول الصادرات) على أن هذه الصبغة الاستهلاكية زادت كثافة في الأعوام الأخيرة بمعنى أن السلع المستوردة في مقابل تصدير البترول ، قد كانت في العقد السادس والسابع من القرن العشرين أقرب إلى إشباع الحاجات كالأطعمة ، وأدوات النقل والتعمير بمقدار ، أما في العقد الثامن الذي نعيش فيه فإن السلع المستوردة غلبت عليها صفات البذخ والإسراف والزخرف المبالغ فيه .

(د) استمرار ضعف الاتجاه إلى التصنيع ، وهذا لا يبعث على الأمل في تعويض ما ينقص من الوطن بإقامة منشآت منتجة .

(هـ) جنوح الطبقات الغنية في الدول العربية المصدرة إلى مستويات من الرفاهة أضعف الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص .
(و) خطورة المؤتمرات الدولية على البلاد المنتجة للبترول ، وقد تمثلت هذه المؤتمرات في نواح كثيرة منها :

ترويج الأسلحة المباشرة ، وإثارة المعارك فيما بين بعض العرب وبعضهم الآخر ، وفيما بينهم وبين إسرائيل ، وبهذا أمكن استتراف أقدار متزايدة من الأرصد ، بالإضافة إلى أخطار أسلوب التضخم ومناورات أسعار الذهب .

٥ - في البلاد العربية اليوم رخاء ظاهري يتمثل في نشاط العمران ، أي مرافق الإسكان والطرق وكل أسباب المتاع والرفاهة ، ولكن هذا الرخاء لا يستند إلى أسس طويلة المدى كإقامة الصناعات على الأسس العلمية ، من حيوية الأسواق المستهلكة ومن كسب الأسواق بالتكلفة النسبية الأقل .

- اعتماد هذه البلاد التي تتمتع بالرخاء الظاهري على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من إضعاف بعض الدول المصدرة للطاقت البشرية وإصابة البلاد المنتجة للبترول بالتضخم البشري مع تعدد الجنسيات العاملة وتضاؤل الفرص المتاحة للوطنيين لكي يتدربوا أو يكتسبوا الخبرات من الأجانب المستخدمين ، ونقطة الأجانب هنا تشمل فرق العرب على أساس تعدد القوميات والجنسيات داخل الأمة العربية .

٦ - الصورة العامة تبدو مشرقة عند النظرة السطحية ، ولا نراها كذلك ، وأسباب هذا التشاؤم ظاهرة في التحركات الدولية ومن ذلك :

(١) علمت الولايات المتحدة مثلاً أنها إذا سارت بمعدلات الاستهلاك الحالية فإن احتياجاتها من بترول العرب سيرتفع إلى ٥٠٪ من جملة احتياجاتها البترولية ١٩٨٠^(١) وبدأت أصوات السياسيين وخبراء الاقتصاد تعلو بالتحذير من هذا المصير.

(ب) لا تتصور أن الغرب - وعلى رأسه الولايات المتحدة ، يسلم بهذا المصير ، ومن الأدلة على ذلك ما تنشره الصحف من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة لمواجهة حرب جديدة من أجل الاستقلال ، وقد ظهرت هذه المقالات في الصحف سنة ١٩٧٦ بمناسبة مرور مائتي عام على استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا ، ولهذا التحديد ما يبرره ومن الغفلة وقلة النظر في العاقبة ، أن يركن العرب على ما هم فيه من رخاء مؤقت واستبعاد لاقتصاديات البلاد التي تعتمد على بترول العرب .

(ج) خبائثنا فرق ثلاث ؛ منهم السطحيون ، ومنهم المنافقون ، وقلة ترفع الصوت بكلمة الحق ولكنها تضع في أجواء من الفساد ليس لها نظير في التاريخ . والذي نراه ، أن المشكلة الحقيقية أعمق بكثير من قضية البترول - إنها مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات في داخل الأمة العربية الواحدة ، ونحن نؤيد الكتاب المخلصين للعلم من أمثال : « دايولت ، وجورج بيرسون » . . وأمثال هؤلاء يقولون إن الحدود السياسية جرائم ، وإن الذين يسمونها ويفرضونها على أفراد الأمة الواحدة هم مجرمون ولكن هل الدعوة إلى الوحدة أمر ميسور ، وهل تجنب المنازعات بين الطوائف داخل بلد واحد كما في أرض الشام التي أصبحت دولا ما تواجدت إلا مع الحرب العالمية الثانية ، هل هو ممكن ؟ نقول إن هذا المطلب غير يسير ، ولكننا نذكر بأمور أهمها :

١ - إن البلاد الأوربية أكثر وعياً ونضجاً من النواحي السياسية والعلمية والفنية ، وهي مع ذلك ترى أنه لا بقاء لها إلا بالوحدة ، ومن ثم كانت فكرة السوق الأوربية المشتركة التي هي نواة للمجتمع الأوربي الموحد ، والتي هي بعث لسياسة (شارلمان) وقد نادى بها من سنة ٨٠٠ للميلاد لتكون أوربا حصناً يواجه زحف العرب وانتشارهم . . نقول إنه في الوقت الذي يتجه فيه هؤلاء الأقوام الناضجون الذين تتلقى عنهم التكنولوجيا إلى الوحدة تدريجياً بتوهمين الحدود على نحو ما أشرنا إليه تفصيلاً في بعض المراجع التي كتبناها وعلى ما كتب غيرنا من المؤلفين فلا تكرر شيئاً

(١) ترتب على موجة البرد التي لم يسبق لها نظير بين ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ أن ارتفع معدل الاستيراد من البترول العربي إلى الولايات المتحدة للرقم المذكور في المتن أي ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ ولكن هذه ظاهرة مؤقتة للسبب المذكور .

من ذلك^(١) في هذا الوقت بالذات أى الربع الثالث من القرن العشرين ، نرى الاتجاه العكسى يطنى على عقول العرب وعلى أفتدتهم وهواهم فهم يتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل خلق كيانات قانونية هزيلة تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ، ويشتد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد ، وقد قلنا إن هذا الجسد المتكامل هو أمة العرب .

٢ - في رحاب الجامعة يتعين على الباحث أن يقرر كلمة الحق وأن يؤيدها وأن يفسح صدره للجدل والمعارضة . ومن جملة تكامل الآراء وتعارضها ، وغلبة بعضها على البعض الآخر ، يصل جهد الجامعات إلى وضع الأنوار الكاشفة على الطريق ، ولأصحاب السلطان بعد ذلك أن يهتدوا بتلك الأضواء أو أن تغشى أبصارهم كما غشيت بصائرهم^(٢) .

إن الجامعة تؤدي واجبها بإعلاء كلمة الحق التى ترضى الله والرسول والتى يورثها الآباء للأبناء . . فإن لم تتوافر فرص التطبيق الفورى أو التطبيق فى المدى القريب ، فإن الأيام دول .

الحل العملى :

لا تؤمن بالطفرة ، ولا تؤمن بالثورة ، وإنما يكون التغيير بالتربية الهادئة ، والانتقال الهادئ من حال إلى حال . ومن خطأ رأى أن ننكر تجارب غيرنا ، وكذلك نقول إن دعم السوق العربية المشتركة التى لا تزال رابضة فى الملفات ، هو أول الطريق ، وتقوم السوق المشتركة على حريات ثلاث لا أكثر ولا أقل ، ونحن نخالف من يزيد على هذا القدر لأنه يبالغ على غير أساس ، ونكرر القول بأن الحريات ثلاث لا تزيد ولا تنقص .

- حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية الظلمة ، من أجل العمل والاستقرار والكسب ، مثل المواطنين الذين سبقوا إلى العمل والاستقرار فى البلاد العربية .

- حرية السلع والمواد فى عبورها للحدود بغير حواجز صناعية كالجمارك ونظام الحصص ، وكل ما ابتدعه الفكر البشرى لتعويق التجارة فى مجموعة من البلاد دون مجموعة أخرى .

- أما الحرية الثالثة فهى محصلة الحريتين الأولى والثانية ونقصد حرية هجرة رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج لأن الفرد إذا عمل وادخر ، والبضاعة إذا انتقلت وزادت قيمتها بالخروج

(١) المرجع : الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية من ١٨٠٠ م إلى ١٩٦٠ ، وهو بحث وارد فى كتاب « المشكلات

الاقتصادية المعاصرة » تأليف مرعى دعبس القاهرة ١٩٦٢ .

(٢) يقال إن السوق العربية المشتركة قد قامت بالفعل ولها أجهزة ولكن ما ورد فى المتن يصف الأمر الواقع ولا يلتفت إلى

الشكليات والمظاهر .

عن مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك فإنها تحقق ربحاً مضافاً إلى الإيرادات التي يحصل عليها العمال حال كسب معاشهم : وباستثمار كل من الموارد الأولى والثانية تتكون رؤوس الأموال فإذا جاز لها أن تنتقل من بلد إلى بلد دون معوقات . فإن الحدود السياسية تصبح واهنة . وبالإضافة إلى غياب السوق العربية المشتركة . هناك عديد من الحواجز التي تفرق أجزاء الأمة الواحدة ومن ذلك : اختلاف العملة والتفاوت الشديد بين القوة الشرائية لعملات الدول العربية . هذا عن قيمتها في الأسواق الدولية . وفي داخل الأسواق العربية . ومن الميسور البدء بإنشاء صناديق للموازنة^(١) تخفف من شدة هذا التفاوت .

الموانع السياسية والإدارية التي تفرض على أفراد هذه الأمة العربية . تؤدي إلى قدر من الفقرة لا تؤديه الحدود السياسية ذاتها . ومن ذلك مثلاً اختلاف جوازات السفر وتأشيرات الخروج والدخول والإذن بالزيارة والإذن بالإقامة .

بقي أن نشير إلى التراحم الذي دخل في تاريخ العرب كوصمة يندى لها الجبين . ذلك التراحم الذي يسيء إلى القمة وما دون القمة وما فوقها . فللأمة العربية عشرات من وزراء الخارجية . وعشرات من وزراء الاقتصاد . وعشرات من رؤساء الدول^(٢) . وقد تكون الدولة من سكان فندق واحد كما يقول أهل الصين . بمعنى أن السكان يعدون بعشرات الألوف . ولها من الهيلمان والسلطان ومن الزينة ما لا تحصى عليه أمة كبرى كاليابان أو الصين .

هذا البلاد الذي أصيب به الجيل الحاضر . هو من تدبير الكارهين للأمة العربية . وهو بلاء جد خطير . ولا يمكن أن ينمحي بثورة أو قهر أو غزو . فهذه كلها أساليب عنيفة تورث الضغينة وتولد الأحقاد . وقد يترتب عليها نجاح مؤقت . ولكن سرعان ما يثور الغضب من جديد . ثم يتنادى المتنافسون ببدء الانتقام .

* * *

والذي نراه من أجل توهين الحدود السياسية بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من حيث دعم السوق العربية المشتركة وإنشاء صندوق التوازن النقدي هناك إجراءات أخرى تكميلية منها :

* الحد من فيضان المال الحاضر وتركيزه في البنوك العالمية دون البنوك العربية .

(١) صندوق موازنة العملات العربية هو هيئة تسهم في إنشائها جميع الدول العربية وتقدم كل منها حصة مناسبة لموارده ، ويتدخل هذا الصندوق في سوق الصرافة مشترى لأية عملة يتزايد عرضها كما يتدخل بائعاً في الحالة العكسية بحيث تكون الذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً قريبة من الأسعار الرسمية المتفق عليها .

(٢) من المفروض أن الدول العربية تبلغ العشرين دولة .

= عدم التركيز على توظيف الأموال في الأسواق العربية كما أشرنا من قبل .
 هذه كلها إجراءات يجب أن تعالج برفق وبالتدريج . والأمر يقتضى شجاعة الرأي وشجاعة
 العقول وليس كالجامعات من هو جدير بقيادة هذا الفكر المستنير . لعله يؤتى آثاره في جيل مقبل .
 وليس ذلك على الله بعزيز .

العزلة وهم باطل

الدعوة إلى ما يسمى بالاقتصاد المغلق . قد تكون مقبولة لفترة من الزمن كما حدث في البلاد
 الاشتراكية . ولكنها كسياسة مستديمة لا تصلح . فهي ضد طبائع الأشياء لأن الفطرة غالبية .
 وهي تقوم على احتياج بعض الناس لبعض نظرا للمغايرة في التكوين الجيولوجي للأرض
 والتفاوت في المناخ والطبيعة .

وهذه سنة الله في خلقه . ليقوم بين الناس تعارف وتبادل .

= نحن لا ندعو إلى ما يسمى بالاستقلال الاقتصادي الكلي . ولا بالعزلة الاقتصادية
 والسياسية . بل ندعو إلى التآخي بين الشعوب على أسس من العدل .

ويعنينا في موضوع هذه الرسالة أن تؤكد تعاون الدول المنتجة للبترول أى صاحبة الآبار
 وصاحبة الأرض مع الهيئات والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت فى عالم البترول خبرة طويلة
 وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

ولكن كيف يكون التعاون .

والجواب : إننا نسترشد بالشريعة الإسلامية فيما تصدر به من رأى أو توصية فنقول :

إن الشريعة تجيز صورتين اثنتين لهذا التعاون .

إحدهما : إجارة الأعيان والأشخاص . فللدولة أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء

تجربة ودراية ، هذه واحدة .

وثانيتها : عقد الشركة بشرط ألا يقضى فى أمر والشريك العربى غائب . وأن تكون كلمته

هى العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . فليست القضية إذن كما يتوهمها البعض (٥٪

مقابل ٤٩٪ ، أو ٧٥٪ فى مقابل ٢٥٪ هذا كله كلام سطحي . فلو أن المشاركة قامت بين دولة

عربية قدمت ١٪ من رأس المال وشركة ذات مركز عالمى وقدمت هذه الشركة ٩٩٪ لكان القول

الفصل في يد البلد صاحبة السيادة أى البلد المنتج للبتروول ، وكذلك لا يجوز أن تتخذ الشركة الممولة قراراً في غيبة ممثل الدولة . إلا كان له حق الاعتراض المعروف في زمننا باسم (الفيتو) . ولأهمية هذه القضية عرض لها عدد من الخبراء والكتاب - وقد جئنا في الموضع المناسب ببعض هذه الآراء المتعارضة مع التعقيب عليها .

ومن الأمانة العلمية أن نقول بأن التأميم وإعلان السيادة على النشاط البتروولى بقرار إدارى قد لا يزيد على عمل سياسى يراد به الاستهلاك المحلى . لأن الشركات العالمية عميقة الجذور ، وفي الوقت الذى تعلن فيه دولة ما أنها أمت أو اشترت أو استولت . فإنها في حقيقة الأمر ما زادت على رفع لافتات وشعارات . وستبقى الشركات العالمية قابضة على زمام سوق الاستهلاك لفترة طويلة . ولا يكون انتزاعها من الأرض التى توغلت فيها إلا بالصبر والمثابرة ورفع الكفاية الذاتية . وكل ذلك يتم عن طريق المشاركة الشرعية التى أشرنا إليها .

ولنا في تاريخ « محمد طلعت حرب » الاقتصادى الصادق أسوة حسنة . فقد بدأ شريكا لشركة صباغى براد فورد في سنة ١٩٣٦ كما بدأ بمشاركة الإنجليز في تسيير بعض خطوط الطيران . وكانت هذه المشاركة باكورة الخطوات العملية التى مهدت لقيام صناعات الغزل العملاقة . لأن عوامل التوطن متوافرة وكانت كذلك سبباً في نجاح الطيران العربى . لأن ظروف مصر تؤهلها للمركز المميز من حيث صفاء الجو على مدار العام . ومن حيث إنها تتوسط القارات القديمة . وكما كانت مصر قديماً محط الرحال لقوافل التجارة . فإن مطاراتها وموانئها يمكن أن تحتل هذا المركز إذا فهمنا معنى التعاون الدولى . وحرصنا على السيادة لصالح الأمة لا لصالح جماعة محدودة من أصحاب النفوذ أو أصحاب رءوس الأموال .

* * *

ثم إن هذا القائد الكبير في عالم الفكر الاقتصادى والإدارى في البلاد العربية ونريد به المرحوم « محمد طلعت حرب » قد جمع بين النظر السليم وبين التطبيق العملى . حين اقتنع بأهمية وظيفة التمويل والتحكم في السيولة وخرج من مجال البحث النظرى إلى مجال التطبيق . وأنشأ بنك مصر سنة ١٩٢٠ في مواجهة مقاومة عنيفة من الداخل ومن الخارج . ولكن النبتة الضعيفة التى أنشأها حين ذاك نبتت وأثمرت خلال سبعة وخمسين عاماً من عام ١٩٢٠ إلى الآن على نحو مشهور . ومن ثم نكتفى بالإشارة إليه .

والذى يبدو هو أن التاريخ يعيد نفسه فتحن اليوم في سنة ١٩٧٧ وفيما انقضى من أعوام قليلة

تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نواجه مشكلة المال الحاضر من جديد في عمق وعنف ، ما كان يمر بخاطر المشتغلين بهذه الدراسات حين أنشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال بالغ التواضع هو ٨٠ ألف جنيه مصرى.. واليوم يهتر العالم بتحركات الفوائض النقدية للبترول العربى ، لأنها بالغة الخطورة حقاً بالقياس إلى ثروات الأمم المتقدمة ، بل لأنها من حق أمم مستضعفة يبالغ خصومها في تقدير الأخطار التى يمكن أن تصاحب حصولها على حقوقها المشروعة ، ومن ثم كان للفوائض البترولية موقف فيما نحن بصددده من الكلام عن انتفاع دول البترول بأموالها . وهذا ما نعرض له فى المقال التالى .

الفصل الثالث

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

« إن أموال البترول تذهب للغاصبين
أعداء الإسلام من الكافرين . . وهم
لنا بالمرصاد قاعدون ، وعلى إسلامنا
يحقّدون . ولأرض المسلمين يمزقون
وبينهم يفرقون . . »

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

- * بحث هام للأستاذ « حسن عباس زكى » عن الفوائض البترولية .
- * انخفاض سعر العملة لا يؤثر على قيمة الودائع المدرجة بها ما دامت لم تتحول إلى عملة أخرى .
- * حرية تحويل الودائع من عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة .
- * حرية الحركة تتناسب عكسياً مع حجم الودائع .
- * اضطراب الدولة صاحبة الوديعة إلى الاستثمار في نفس العملة .
- * خطورة ضخامة حجم الودائع على مراكز البنوك المودعة بها .
- * الولاء المزدوج للمستولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربى .
- * الصهيونية تضخم أثر ثروات العرب على الدول النامية .
- * دخل الدول البترولية لا يقاس إلى بعض أوجه الإنفاق الترفيهى للشعب الأمريكى
- * رقم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز يفوق دخل الدول العربية مجتمعة .
- * حافظة أوراق الدول العربية ، موزعة دون تخطيط مدروس .
- * برغم ضخامة الفوائض البترولية فإن العملة العربية لم تصبح عملة دولية كما كانت تفعل بريطانيا وأمريكا واليابان إبان ازدهار تجارتها .
- * اقتراحات لاستثمار فائض دخول دول البترول .

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

إن القضية الرئيسية المطروحة في هذا الكتاب تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره تمهيداً للنظر في كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عملياً بدلاً من الأوضاع الراهنة التي سيتضح مع متابعة الدراسة أنها في غير صالح العرب المعاصر ، فإننا قطعاً تأثرنا بالاتجاه السائد ، ولهذا كان موضوع الكتاب على ما هو ثابت في مقلّمته ، واقعا في هذا الإطار ، إطار تصنيع البلاد البترولية - على أن يتعين التنبيه إلى أن حضارة الزراعة تطل على العالم من جديد ، لأن الحرمان من العناصر الغذائية الرئيسية يهدد شعوباً بأسرها كما في الصين والهند وباكستان ، ومع ذلك فقد تركنا الكلام عن الزراعة على الرغم من أهميته ، وركزنا على الخط الرئيسي المعتمد لهذه الدراسة .

وفي مجال تحريك رموس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه في مجال التوجيه للجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه في هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

* * *

ومن بين ما اطلعنا عليه بحث نشرته مجلة البترول للسيد الوزير السابق « حسن عباس زكي » بوصفه المستشار الاقتصادي لدولة الإمارات العربية بالعدد الثالث المجلد ١٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وقد رأينا أن نستخلص منه العجالة الواردة فيما بعد ونقدمها بصورة مقال متكامل وثيق الصلة بخط التفكير الأصلي الذي نلتزم به . . وذلك في الصفحات التالية . . (١) .

(١) نشر هذا المقال قبل تلخيصه في أواخر عام ١٩٧٥ ونحن الآن في نهاية عام ١٩٨١ ولكننا نشرناه ضمن كتابنا لأن أحداث الأعوام الستة الماضية كانت ولا تزال تؤيد ما جاء في المقال ولا تنقضه . . وننبه القارئ إلى أن النتائج التي استخلصناها من بعض الأبحاث والإحصاءات المنشورة بالكتاب ليست أحكاماً مطلقة ثابتة ، وإنما هي أحكام بنيت على مقدمات فإذا تغيرت المقدمات تغيرت الأحكام . . ونحن نرى أن التعميم في القضايا العلمية مجازفة غير مأمونة ، وأن الأحكام المطلقة الثابتة هي ما كان منبعها الشريعة ، أو ما كان يتفق معها .

رأس المال العربي والمخاطر من حوله :

يلخص سيادته المخاطر التي تحيط برأس المال العربي اليوم في النقاط الآتية :

* انخفاض سعر العملة بالنسبة لباقي العملات الحرة في السوق المالي ، لا يترتب عليه خسائر للدولة المودعة ، طالما أن الدولة لا ترغب في تحويل الوديعة من عملة إلى أخرى ، وعلى هذا فإن الانخفاض الذي حدث للدور الأمريكي من سبتمبر ٧٤ حتى (سبتمبر ١٩٧٥) لا يعتبر خطيراً في حد ذاته ، طالما أن ودائعنا باقية بالدولار ، وطالما أن مشترياتنا تنحصر في كتلة الدولار ، ولكن الخسارة تتحقق في حالة تحويل جزء من ودائع الدولار إلى إسترليني أو إلى عملة أخرى . ويترب على ذلك أن تضطر الدولة المودعة إلى إبقاء ودائعها مقومة بعملة واحدة ، وبالتالي تصبح هذه الودائع تحت رحمة البنك المركزي للدولة المصدرة لهذه العملة وهنا يكمن الخطر الثاني .

إن حرية تحويل الودائع من مصرف إلى مصرف ومن عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة وبلا حدود ، حتى إذا ما بدرت في الأفق المالي أو الاقتصادي أو السياسي أي بوادر تدل على عدم استقرار الموقف المالي لأي عملة ، أسرع الدولة صاحبة الودائع باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على القيمة الحقيقية لودائعها ، ومن الوجهة النظرية البحتة فليس هناك أي قيد على حرية حركة رؤوس الأموال العربية ، أما من الوجهة العملية فإن حرية الحركة تتناسب عكسياً مع حجم الودائع أي أنه كلما ازداد حجم الوديعة ، عظم تأثير تحويلها ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل ومن مصرف إلى مصرف وبالتالي أصبح عسيراً إن لم يكن من المستحيل تحقيق أي درجة من حرية الحركة للودائع والاحتياطيات .

* كنتيجة مباشرة لتقييد حرية التحويل من عملة إلى أخرى ، تضطر الدولة إذا ما أرادت تحويل هذه الودائع إلى صورة أخرى من الاستثمارات أن تستثمر في نفس العملة الوديعة حتى ولو توفرت فرص استثمارية أحسن في عملات أخرى ، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب لأن دراسات الإدارة المالية والمصارف تثبت أنه كلما ازداد حجم الودائع قل معدل حركتها وازداد موقف المصرف المودع به حرجاً ، الأمر الذي ينعكس بدون شك على مقدار الأمن والضمان الذي تتمتع به الوديعة .

* وتحاول المصارف دائماً أن توازن بين السيولة والأرباح والمعروف اقتصادياً أنه كلما زادت درجة السيولة في أصول المصرف قلت أرباحه وبالعكس ، كذلك فإن من البديهي أن المصارف

والمؤسسات المالية تقف على أرض صلبة ، كلما كثر عدد المودعين بها ، وتقل درجة الصلابة كلما ازداد حجم وديعة ما بالنسبة لمجموع الودائع في المصرف ، وعلى هذا نجد أنه بازدياد حجم رأس المال العربي مع عدم ازدياد القاعدة المصرفية للودائع ، تزداد البنوك والمصارف التي بها الودائع ضعفاً يوماً بعد يوم .

* إن مشكلة الولاء المزدوج في الإدارة العلمية مشكلة ذات أهمية كبرى في المجالات الدولية ، وأجمع الكتاب أنه رغماً عن اختلاف الشخصيات فإن الولاء الأول دائماً يكون للوطن ، ولهذا اتخذت المنظمات الدولية كقاعدة أساسية في نظام العمل بها ، ألا يعهد إلى أى مواطن من دولة باتخاذ قرارات ، لها علاقة مباشرة بدولته . وإذا حاولنا تطبيق هذا المبدأ على الإدارة المالية لرأس المال العربي ، نجد أن الدول العربية أخذت بعكس هذا المبدأ تماماً ، نجد أن المسؤولين عن الإدارة المالية كلهم من جنسيات الدول التي بها الودائع .

ثم يتحدث الأستاذ « حسن عباس زكى » عن الحملة الصهيونية ضد دول البترول فيقول :
حملة الدعاية الصهيونية لها هدفان : الأول أن تدخل في روع العرب أنهم أغنياء وأن لديهم من الثروات ما يسمح لهم بالتبذير وإجزال العطاء ، والثاني : أن تدخل في روع دول العالم الثالث النامية ، أن العرب إما أنهم مسئولون مسئولية كاملة وكلية عن مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، ولذا فعليهم إصلاح ما أفسدوه ، وإما أنهم مسئولون مسئولية جزئية ، فستطيع ثرواتهم وتوافر إمكاناتهم أن تجعلهم أقدر من غيرهم على إصلاح ما أفسده الدهر في الدول النامية .

ثم يورد سيادته هذه المقارنات :

* دخل دولة الإمارات من النفط في عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكي في نفس العام على « الحل وزيت الطعام الذى يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و ٤٩٧ مليون دولار .

* دخل دولة الكويت من النفط في عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكي في نفس العام على « الآيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و ١٣٩ مليون دولار .

* دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط في ١٩٧٤ ، بما فيها السعودية وليبيا والجزائر ، أقل من حجم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات في عام ١٩٧٣ ، وقد كان مجموع مبيعاتها ٦٤ مليار و ١٤ مليون دولار .

نسوق هذه الأمثلة لتلفت النظر إلى نقطة هامة ، وهي أن العبرة هي مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين ، وليس بمقارنة ثرواتهم اليوم بما كانت عليه في العام الماضي لأننا اليوم لا نعيش في الماضي ولكن نشارك الآخرين في عالم اليوم .^(١) ثم يتحدث عن استثمار ثروات دول البترول :

إن هذا الموقف جديد حتى بالنسبة لعلماء الإدارة المالية في العالم الغربي ، فبينما هناك نظريات عن حافظة الأوراق المالية لشركة تأمين وما يجب توافره فيها وهناك أيضاً دراسات كثيرة عن الطريقة المثلى لإدارة حافظة أوراق مالية للمصارف التجارية ومصارف الاستثمار وغير ذلك من المؤسسات المالية . نجد أنه ليس هناك بحث واحد في العالم عن متطلبات حافظة أوراق مالية للدولة ما .

ولهذا نجد أن السياسة الاستثمارية للدول العربية مبنية ، إما على الارتجال أو العشوائية أو انتهاز الفرص هنا وهناك دونما تخطيط للمدى القصير أو البعيد والدليل على ذلك ما أذاعته وزارة الخزانة عن فائض مدفوعات دول النفط الذي يبلغ في عام ١٩٧٤ مبلغ ٦٠ مليار دولار تقريباً موزعة كالآتي :

٢١ مليارات	ودائع بالعملة الأوربية
٤ مليارات	ودائع في الولايات المتحدة
٧,٥ مليارات	ودائع وسندات إنجليزية
٦ مليارات	ودائع وسندات أمريكية
٩ مليارات	سندات أوربية ويابانية
٥,٥ مليارات	قروض للدول الصناعية
٢,٥ مليار	قروض للدول النامية
٣,٥ مليارات	البنك الدولي والصندوق الدولي
١ مليار	أسهم وسندات أمريكية

(١) من المعلوم أن هذه الأرقام كانت تمثل مدفوعات دول النفط في عام ١٩٧٤ ، وفي أربعة أعوام وحسب كانت هذه المدفوعات تناهز أكثر من مائة وثمانين ألف مليون دولار أمريكي سنوياً الفترة من (١٩٧٤ حتى ١٩٧٨) وهي الآن تريد على ذلك إذ تنجبه هذه النسبة دائماً إلى الارتفاع ، ولكن التضخم العالمي يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية لها .

ويتحدث عن عملة الدول العربية الضعيفة اقتصادياً :

إذا نظرنا إلى عالمنا العربي اليوم نجد أنه من الغريب حقاً ولأول مرة في التاريخ أن تكون أغنى الدول مالا ، هي أفقرها اقتصادياً وأضعفها عسكرياً ، وكلنا يعلم أن الأمر كان على غير ذلك تماماً في الماضي وقت أن كانت أغنى الدول هي التي كانت لا تغرب عنها الشمس بجيوشها وأساطيلها وإمبراطوريتها ، والأغرب من ذلك هو أن هذا الضعف الاقتصادي والعسكري الذي تعانيه أغنى الدول مالا الآن وهي (دول الأوبك) يزداد سوءاً يوماً بعد يوم إذ أننا نرى أموالها مودعة في الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ونحن نعلم كيف كانت أموال أمريكا وهي أغنى دول العالم مدرجة كلها بالدولار في أي بلد كانت حتى أصبح الدولار هو العملة السائدة في العالم أجمع ، كذلك نذكر كيف جعلت إنجلترا - في أوج مجدها - أموال العالم كله تقريباً ومعاملاته تتم بالجنيه الإسترليني ، كذلك اليابان التي استطاعت في زمن قياسي بعد سني الحرب العالمية الثانية أن تدرج أموالها بالين الياباني حتى أصبح الين عملة دولية لها مكانتها الراسخة في أسواق المال الدولية (إلى أن كانت حرب رمضان) .

ثم يقترح الأستاذ « حسن عباس زكي » مجالات استثمار لفائض دخول دول النفط :

- استخدام المال العربي في البلاد المنتجة نفسها .
- المجالات العديدة والمثيلة والأكثر تنوعاً في الوطن العربي ومنها جذب التكنولوجيا إلى الأرض العربية بكافة الوسائل .
- استثمارات عربية مشتركة داخل القارة الأفريقية .
- خلق الدينار العربي وقيام سوق مالي عربي .
- سياسة الاستثمار : عدم السيطرة على الشركات الكبرى والاكتفاء بنسبة ٥٪ من رأس المال لضمان عدم المقاطعة الصهيونية لها والانتفاع بالإدارة الأجنبية .
- سياسة القروض : الإقراض في تمويل المشروعات الصناعية في الشرق والغرب .
- الاستثمار بشراء المواد الأولية .

- تكوين مجلس إقليمي مشترك لتنسيق السياسات الاستثمارية للدول العربية حتى لا يتنافس بعض رأس المال العربي مع بعضه الآخر في أسواق العالم ، ولتكون كل دولة عربية على دراية بما تقوم به باقي الدول العربية في سوق المال ، سواء من عمليات استثمار مباشر ، أو شراء أصول عينية أو مالية ، وكذلك أي عمليات إقراض أو اقتراض ، حتى تتجنب أن تودع دولة عربية رصيدها

في بنك (س) مثلاً في إنجلترا ثم تأتي دولة أو إمارة عربية أخرى لتقترض من نفس البنك بسعر فائدة عال .

هذه هي مقترحات السيد الأستاذ « حسن عباس زكي » وهي جديرة بالتقدير . . ولكن ما هو الأثر الذي يترتب على الأخذ ببعض هذه المقترحات فضلاً عن الأخذ بها كلها ؟ . . لقد حدث في سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أن اتجهت بعض البلاد المنتجة للبترول إلى مثل ما يقول به الأستاذ « حسن عباس زكي » فكانت النتيجة أن ثارت الصحافة والحكومة في بلاد عربية تعودت أن تستضيف رؤوس الأموال العربية لمصلحتها الخاصة وأن تستضيف العرب أنفسهم ما داموا أغنياء . وتعقيباً على مثل هذه الأحداث كتب الدكتور « لطفى عبد العظيم » رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى مقالة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٧٦ بعنوان « أفيقوا يا عرب » وهي جديرة بالإضافة في هذا الوضع بالذات وفيما يلي نصها :

* * *

قبل حوالى ستين ، تجرأت الكويت وقامت بشراء ١٤ فى المائة من أسهم شركة مرسيدس الألمانية (حوالى ١٧٠ مليون مارك ألماني) وقامت يومها ألمانيا بأحزابها وبرلمانها وصحافتها وإذاعتها وتليفزيونها ولم تقعد . واستنكر الجميع هذه الخطوة وقالوا إن الشرف الألماني قد تعرض للانتهاك ، وطالب الكثيرون الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذا الاعتداء . وفى الشهر الماضى سافر « برتولد بيتر » المفوض العام على شركات كروب الألمانية إلى طهران ووقع هناك عقداً مع الشركة الوطنية الإيرانية للصلب ، اشترت الأخيرة بمقتضاه حوالى ٢٥ فى المائة من شركات كروب ، وهي صفقة لا تزيد قيمتها عن ٣٥٠ مليون مارك ألماني . وما أن أذيع هذا الخبر حتى قامت الصحف الألمانية بحملة مسعورة ، وقيل إن المستشار الألماني « هيلموت شميت » قد أصيب بصدمة عنيفة لتسلل الأجانب إلى معازل الصناعة الألمانية . هذان الموقفان يكشفان النقاب عن وجه ألمانيا الحقيقى بصفة خاصة ، ووجه العرب بصفة عامة . ويكفى لتوضيح غرابة الموقف الألماني صحافة وحكومة - أن نذكر إحصاءً رسمياً واحداً : فقبل عشر سنوات حينما لم يكن هناك أى ذكر للفوائض النفطية ولا استثمارات الدول المنتجة للبترول ، كان عدد الشركات الألمانية التى يساهم فيها غير الألمان (الأمريكان ، ودول أوروبا الغربية الأخرى) ٤٩٤٥ شركة ، وفى عام ١٩٧٦ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من عشرة آلاف شركة مجموع رؤوس أموالها ٥٥ ألف مليون مارك ، وتتراوح فيها مساهمة الشريك الأجنبى من ١٤

فى المائة إلى ما يقرب من ١٠٠ فى المائة . بل إن هناك صناعات بالكامل تقع تحت سيطرة غير الألمان ، ولكن كل هذا لم يثر الألمان ولا حكومتهم . ولم يكن نذيراً بنسل الأجانب إلى الاقتصاد الألمانى .

إننا نتوجه إلى العرب ونطالبهم بأن يفيقوا ويعرفوا موضع أقدامهم ، إن العالم الغنى الغربى يرحب بالعرب فقط عندما يودعون ثرواتهم الطائلة فى مصارفه . وعندما ينفقون فوائضهم الكبيرة على استيراد ما ينفع وما لا ينفع من إنتاجه الصناعى . فكل هذه فوائد للاقتصاد الغربى . أما إذا تجرأ العرب على استثمار مبالغ بسيطة فى عقر دار الغرب فإنهم يتحولون فجأة إلى رعاة إبل همجين يملكون ما لا يستحقون . ومن ثم فلا بد للمجتمع الأبيض المتحضر من أن يلفظهم . إننا نتوجه إلى الأشقاء العرب المنتجين للبترول قائلين : إن الغرب لا يكن لهم أى مودة أو احترام بل إنه يتربص بهم ويبتظر الفرصة السانحة لكى يعاود نهب ثرواتهم . وفى الوقت نفسه نجد أن العرب يضعون رءوسهم الطيبة فى فم الأسد الغربى .

إن المكان الوحيد للعرب ولأموال العرب هو الوطن العربى . وقبل أن نضيع الوقت يجب أن نعيد النظر فى استراتيجيتنا الاقتصادية والسياسية ، وأن نعلن التعبئة العامة - فى الأجل القصير والمتوسط والطويل - لقوتنا الاقتصادية - حتى نقف فى مواجهة مؤامرات الشمال الغنى ، وأن نعمل على تحويل الوطن العربى إلى قوة حقيقية حضارية واقتصادية تدلى بدلوها فى المعترك الدولى ، لا أن يكون دورنا إنعاش الاقتصاد الغربى وحل مشاكل السيولة به . وترك مشاكل التخلف فى وطننا العربى تتراكم إلى أن تنفجر .

* * *

نتقل بعد ذلك إلى عوامل الخوف والرجاء التى تصطرع حول العرب وبترول العرب وفوائض أموالهم . . وذلك فى المقال التالى . .

الفصل الرابع

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

« لقد تركنا خير بترول المسلمين
للغاصبين لقاء ما يتساقط من
موائدهم، إننا لا نلتقط فتات الخبز إلا
إذا انحنينا راكعين زاحفين ..
متوجسين .. خائفين .. »

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

- « عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية .
- ترف بعض جماعات العرب .
- ضياع الكثرة في مناهات الجهل والعجز .
- الغفلة عن حقيقة الأخطار التي تدبرها السياسة الدولية
- « عاصفة في إسرائيل لأن زوجة رئيس الوزراء فتحت حساباً في بنك أمريكي
- « هل هذه الضجة غير الطبيعية يقصد بها كسب الوقت ؟
- « إسرائيل ترفض أن يودع أحد رعاياها قطرة من بحر المعونات الأمريكية خارج بلاده
- « هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية إذا صدر في بلد عربي قانون يحرم إيداع أموال رعاياه خارجه ؟
- « الوحدة والتكامل الاقتصادي أمران محبيان إذا كانا في العالم الغربي ، أما في الدول العربية فالنفرقة هي المطلوبة .
- « دور إسرائيل في إثارة القلاقل ضد العرب
- « تزويد الجيوش العربية بالسلاح . وما يكفله ذلك من استنزاف المال العربي وجعل الأمة العربية حقل تجارب للأسلحة الحديثة .
- « اقتراحاتنا للقضاء على اليأس
- الأمة العربية في حاجة إلى تربية جديدة
- إعادة النظر في التراث
- الجهاد الذي يدعو إليه الإسلام
- الفقه الإسلامي وتحريم تزويد العدو بالسلع الاستراتيجية
- « ما يهدد أمن العرب للإحاطة بمناطق البترول .
- المفروض أن الثروة البترولية وفوائضها من أرصدة متراكمة وإيرادات متجددة . . المفروض

أن هذا كله من عوامل الرجاء ، بل عوامل الأمن القومى للأمة العربية .. ولكن على قليل من التأمل نجد أن هذه الثروة التى أودعها الله فى أرض العرب لتكون لهم عزاً . ولتكون لهم أداة سلطان على أرضهم وعلى ما عند غيرهم من سلعة أو خدمة .. نقول إن هذه النسمة الكبرى بدأت تتحول إلى مصدر خطر للخوف وتهديد الأمن .. بل إن قدراً من الشقوة قد تحقق بسببها - وآية ذلك اجتماع ثلاثة عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلاً بالأعجاز وبالانتصارات التى طفقت تتغنى بها حتى نسيت حاضرها .

أما هذه العوامل الثلاثة فيانها :

أولاً : الترف الذى صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، وذلك بانضمامهم فى مستويات من النعيم تضعف معها كل أسباب المقاومة ، وهؤلاء هم القلة عدداً ووزناً .

الأمر الثانى : ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب فى متاهات من الجهل والعجز ، وضعف البنية وغموض العقيدة ، إلى حد أن هذه الكثرة قد أصبحت كغناء السيل .

أما الأمر الثالث : فهو الغفلة التامة عن حقيقة الأخطار التى تهدد الثروة البترولية وأصحابها من جبهات متعددة بعضها يعرف بخطوط المواجهة ، وبعض آخر ينجىء من الجار العربى شرقاً وغرباً وجنوباً .. وكل ذلك بفعل السياسات الدولية الهادفة إلى إرهاب الدول المنتجة للبترول بوجه خاص بمشكلات لا تتفق مع استمرار هذه الحال فى المستقبل المنظور أى إلى عشرين عاماً أو أربعين عاماً .. وهنا نلاحظ أن العمر الافتراضى لمعظم مصادر الثروة النفطية لا يكاد يتعدى هذا الأجل .

وهكذا يتضح أن الموقف الراهن يتأرجح بين عوامل الخوف والرجاء على نحو غير مسبوق فى تاريخ الإنسانية كلها - وقد يكون هذا الموقف مقدمة للحرب العالمية الثالثة مهما بالغ المتفائلون فى تصوير أثر الردع النووى .

لهذا كله جئنا بالمقال التالى بقصد التنبيه إلى أخطار محدقة يجيلنا الحاضر وبالجيل الذى يليه على أقل تقدير .

من المفارقات التى استوقفت نظرنا حال تجميع مادة الرسالة فى الأيام الأخيرة تلك العاصفة التى قامت فى إسرائيل بمناسبة ما نشرته الصحف فى فضيحة مالية نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل « اسحق رابين » وهو فى الوقت ذاته رئيس حزب العمل الحاكم كما نسبت أيضاً إلى زوجته .

هذا الخبر الذى نشر فى الظروف الراهنة ، أى قبل انتخابات إسرائيل ببضعة أسابيع ، لا يعدو أن يكون مناورة مكشوفة من هذه الدولة الباغية ، وما كان لها أن تذهب إلى هذا الحد من الاستهتار بالرأى العام العالمى ، لولا أن القوى العظمى تؤيدها - وهنا يجب أن نقف أمام عدد من الأسئلة الهامة :

- إن إسرائيل تحصل على قوتها وسلاحها من الولايات المتحدة بغير حساب - والكلام عن العجز فى ميزان المدفوعات أو فى الموازنة العامة لإسرائيل - هو نظر سطحي أو هو تليس وتعمية يراد بهما صرف العرب عن الحقائق - فما كان لدولة طفيلية كإسرائيل أن تثير كل تلك العاصفة من أجل فتح حساب لواحد من أفرادها فى بنوك البلد الذى يغدق على تلك الدولة بفيض من الأموال ومن العناد ومن النأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى .

ولكن السخرية من الرأى العام العربى بلغت هذا الحد كما أن الاستخفاف من جانب أجهزة الإعلام عندما قد وصل إلى درجة السير فى ركب هذه المؤامرة المكشوفة وكأنها حقيقة تهم البلاد العربية - والذى نرجحه أن إسرائيل لا تنوى إطلاقاً أن تفرط فى شىء سبق لها أن اغتصبته - وهى تريد أن تكسب الوقت . ولو بتدمير بعض شخصياتها أو بتدمير شخصيات عالمية لها احترامها مثل « برنادوت » و« هرشولد » مما هو ثابت ومشهور فى التاريخ المعاصر ، والنتيجة هى إحداث قلق مصطنع فى داخل إسرائيل يودى إلى اهتزاز المؤسسات كالبرلمان والحكومة والأحزاب والرأى العام الداخلى ، ويترتب على ذلك مواجهات صورية فيما بين بعض الأحزاب والبعض الآخر ، وفيما بين الحكومة والبرلمان ، فنسقط الحكومة ويعاد تأليف غيرها أو تتمسك بمراكزها وتسنصدر أمراً بحل البرلمان إلى آخر ما هو معروف من مناورات السياسة الوضعية التى يتعين على العرب أن ينشئوا لتكرارها . وما يودى إليه هذا التكرار من المأسى .

- نريد أن نتساءل إذا كانت إسرائيل - وهى طرف فى النزاع فى المشرق العربى - تثار كل هذه الثورة العارمة من أجل ٢٠ ألف دولار (كما قالت الصحف) أودعت فى أحد البنوك الأمريكية فى نيويورك ، على حين أن إسرائيل هذه تحصل فى العام الواحد على دفعات من الموازنة العامة الأمريكية ودفعات أخرى من الجاليات اليهودية وتبلغ جملة الحصيلة لكل من الاعتمادات الحكومية والتبرعات الصهيونية نحواً من أربعة آلاف مليون من الدولارات فى العام الواحد . وهذه كلها تعبر البحار وتتجه شرقاً ألوف الأميال لكى تستقر فى أرض إسرائيل ، فكيف تكون هجرة هذه الألوف من الملايين شرقاً هى هجرة مشروعة ، حتى إذا ما اجتراً فرد واحد من

الصهاينة على إيداع مبلغ تافه في بعض بنوك نيويورك عملاً كافياً لوضع خاتمة لحياة زعيم أو حكومة أو حزب ، إن المنطق السليم يرفض مثل هذه المناورات الصغيرة التي تعلن عن نفسها بأعلى صوت .

– وهنا يثور سؤال آخر يفرض نفسه ويتناول ما بيننا نحن العرب وما بين الولايات المتحدة من علاقات ومن تعاون في سبيل السلام فنقول : هل ترتاح الولايات المتحدة إلى صدور قانون في أى بلد من البلاد المنتجة للبترول ، لتحرم إيداع أمواله خارج أرضه ؟ وما أثر مثل هذه المحاولة التي ترددت كمجرد حلم من أحلام اليقظة بعد حرب رمضان الشهيرة . فثارت الدنيا في وجه القائلين بمثل ذلك ، بدعوى أن العرب يريدون تدمير الاقتصاد الغربى كله .

– وشبه هذه المفارقة الصارخة في منطق المعاملات الدولية التي تكيل بكيلين وتطالع الرأى العام بوجهين . تلك الاتجاهات الثابتة في البلاد المتقدمة نحو التكامل الاقتصادى والسياسى والعسكرى وأخيراً نحو وحدة المجتمع في إطار شامل كما حدث في الولايات المتحدة من مائة عام تقريباً في عهد « ابراهام لنكولن » . حين فرض بقوة السلاح على الولايات الأمريكية (ونقصد هنا ولايات الجنوب) أن تدخل في وحدة مع الولايات الشمالية وأن تلتزم بقوانين إلغاء الرق ، إلى آخر ما هو معروف في التاريخ القريب . ثم تلك التزعة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء السوق المشتركة ومن بعدها المجتمع الأوربي الغربى الموحد .

هذه الاتجاهات التي لا يرفضها منصف ، تختفى تماماً عند تقدير السياسات التي يجب على العرب اتباعها ، فهناك الحدود السياسية التي قلنا عنها إنها جرائم ، وهناك حواجز العملة ، وجواز السفر والإذن بالعمل . . إلى آخر ما هو معروف من أسباب التفرقة بين الشعوب العربية وهم أعضاء جسد واحد يقال له الأمة العربية – ويبدو أن هذا الاتجاه نحو التفرقة لا يريد أن يقف عند حد ، فأما إسرائيل فلها أن تحتال وتتوسع ، وأما أرض العرب فيجب أن تخضع للتقسيم مرة بعد أخرى ، حتى عند محاولة تحقيق بعض الإنصاف لشعب مضطهد ومظلوم على يد القوى العالمية الغربية والشرقية جميعاً ، ونريد به شعب فلسطين . فالأخبار تترى بمقترحات ترمى إلى إنشاء وطن هزيل لشعب فلسطين بشرط أن يكون هذا الوطن مؤلفاً من شذرات هنا وهناك يربط بينها ممر تحيط به الدولة الغاصبة ، وأن المفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت في بلاد أوروبا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها (قدر الطاقة) ، حتى إذا ما جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم

أومصادرة الرأي الحر أو التصفية الجسدية عند الضرورة ..

- كل ذلك في ناحية ، وفي ناحية أخرى نجد محاولات تصدر عن الإخلاص ولا ينقصها إلا التجاوب مع الشعوب المهضومة وأولها الشعب العربي ولا نستثنى دول البترول ، لأنها كما ذكرنا آنفاً بين مترفين غافلين وبين محرومين مضيعين - هذه الشعوب لم تتجاوب مع الدعوات المخلصة التي تصدر عن بعض زعماء العرب نحو وحدة شاملة على أساس القارة كتلك الوحدة الأفريقية المرتجاة ، أو تلك الوحدة العربية على أساس اتفاق اللغات واللهجات ونادراً ما نجد الدعوة إلى الوحدة الدينية أذناً صاغية ، ولا نريد أن نستطرد في هذا الخصوص لأنه يبعدنا بعض الشيء عن خط التفكير الأساسي في هذا المقال . . ثم نقول إن الدعوة إلى الوحدة الأفريقية مثلاً ، على علاتها ، قد أثارت واستثارت من جديد جهوداً مضنية لمقاومتها وهكذا تعدد الجبهات التي يكمن فيها الخطر أو ينطلق منها على البلاد المنتجة للبترول وعلى البلاد المجاورة لإسرائيل ، وقد ظهرت في الأعوام القليلة الماضية من سنة ١٩٦٧ إلى يومنا هذا بوجه خاص علامات بالغة الخطورة ، ومنها التركيز على المواقع الاستراتيجية في مدخل خليج العقبة عند (شرم الشيخ) وفي طرفه الأعلى عند (مدينة العقبة) ، ففي مثل هذه المواقع نجد إسرائيل تتمسك بما تدعيه من حق الفتح ، وبالتالي حق الاستقرار والدفاع ، ونظير ذلك أيضاً عناية إسرائيل بمدخل البحر الأحمر عند بوغاز باب المندب واحتلالها للجزر الواقعة بالقرب منه ، وزعمها أن أمن إسرائيل على بعد ٢٥٠٠ كم وزيادة ، يتأثر إن هي أرخت قبضتها على المدخل الجنوبي لهذا البحر العربي - وبلى ذلك تحركات من التمرد الذي تغذيه القوى المتصارعة في الظاهر ، ونريد بها قوى الغرب وقوى الشرق ، والمتفقة في الخفاء ضد وحدة العرب واستقرارهم . . وهكذا نرى محاولات التمرد والدعوة إلى التجزئة كما نجد أيضاً العمل على تضييع حقوق العرب والمسلمين ممن يسمون أقليات في كل من أريتريا والصومال والسودان الجنوبي ، بل نجد ذلك أيضاً بين ظهرائي عرب مصر الذين يقطنون أقصى الصحراء الغربية عند التخوم الليبية .

ومن جملة ما تقدم من ملاحظات سريعة على مجرى الأحداث بسبب الثروة البترولية الكامنة في أرض العرب ، نرى بوضوح أن القصد البعيد ، أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص في جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم وتستنزف جهودهم في محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، كما تستنزف مواردهم في شراء الأسلحة ، وفي هذه الجزئية أمران جديران بالنظر : فأما الأمر الأول فهو أن هذه الأسلحة في حد ذاتها ، وأياً كانت كفايتها

سنكون غير فعالة ، ما بقيت الجيوش العربية فصائل وشراذم ، لا تجمعها الرابطة التي ثبت على مدى الدهر تفوقها على غيرها من الروابط ، ونريد بها رابطة الدين التي ترفع ولاء جميع أجزاء الأمة فوق الحدود ، وفوق القوميات وفوق اللهجات . . ترفعه إلى من بيده ملكوت السموات والأرض . . فإن بقيت حال الجيوش العربية كما ما وصفنا ، فإن الأسلحة أيًا كانت مستوياتها ستبقى غير فعالة ، ولكنها مفيدة من ناحية واحدة هي استتراف بعض رعوس الأموال العربية التي تصل إلى أرض العرب فلا تنفق فيما يصلح شأنها ، أو يرفع مستوى سكانها ، بل تنفق في المظاهر السطحية للجماعات لا تربط بينها وحدة عسكرية محكمة أو هدف حقيقى يصل بها إلى تحقيق السيادة .

وأما الأمر الثانى فى خصوص هذه الأسلحة فيتألف من شقين أحدهما استعمال أرض العرب وجماعاتهم كميادين للتجارب ، وأما الشق الثانى فهو إخلاء المخازن من النماذج التى تم صنعها وتكشف ما فيها من عيوب خفية حال استعمالها ، وهكذا يتسع المجال لإدخال مزيد من التحسينات أو ما يقال له التطوير المستمر فى أسلحة الهجوم والدفاع .

* * *

وجملة القول أن الحديث عن الأمن القومى والضمانات التى يؤملها بعض قادة الفكر فى البلاد العربية ، هى أقرب إلى الأمانى بعيدة المنال لأنها غير عملية ، وقد يتجه الظن عند النظرة السطحية إلى اعتبار مجرى الأحداث مواتياً ، بمعنى أن يومنا خير من الأمس ، وأن الغد خير من الحاضر ، وهذا وهم بالنسبة للأمة العربية كلها ولغيرها من البلاد المغلوبة على أمرها . والسبب هو البترول الذى يرى بعض كتاب الغرب وساسته أنه قد ظهر خطأ فى أرض العرب . ونحن بسلوكنا وقيادتنا الفكرية نعمل دائماً على تركيز هذا النظر الظالم وهنا نذكر مرة أخرى بأننا أمة مضیعة : قلّتها فى غفلة ، وكثرتها فى ضيق وقتام وضیاع .

* * *

ونحن فى موقفنا هذا لا ندعو إلى اليأس ولا نرتاح إلى رسم صورة قائمة ثم نلقى بالقلم ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر والتأمل حتى إذا ما ثبتت صلاحيتها ، بدأت السياسات العملية الراشدة تتوالى ومن ذلك :

— إن الأمة العربية فى حاجة إلى تربية تجمع بين الإخلاص وبين الكفاية ، وتتناول ضوابط السلوك الظاهر والباطن . . وبعبارة أخرى نحن فى حاجة إلى تصحيح العقيدة وثبيتها والربط بين

النشاط الدنيوي وبين الحساب في الآخرة ، حيث لا جدال ولا محاورة ولا مناورات حفلت بها كل التحركات القومية في داخل أرض العرب وفي المعاملات الدولية .

- نحن في حاجة إلى إعادة النظر من جديد في التراث وفهمه ، لأنه وحده هو الصالح ، فثلا إن الإسلام يحدثنا عن الجهاد بالنفس وبالمال ، ويعلمنا أن الجهاد سنة ثابتة في الحياة الدنيا من عهد آدم عليه السلام حين اختلف ولداه فقتل أحدهما الآخر .

كما يحدثنا القصص الصادق في كتاب الله جل شأنه عن الرسائل التي توالى ظهورها في الأرض من لدن آدم إلى الرسالة الخاتمة ، ومع كل رسالة ومع كل جيل ، كان هناك صراع وسفك للدماء بالحق والباطل ، وهنا يجب أن نقف في أناة للنظر إلى حياة رسول الله ﷺ ، ولنرى أنه قد عاش ثلاثة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة في الدعوة إلى التوحيد . . قضاها في صبر ومصابرة حتى أذن له بالقتال بعد الهجرة ، فقاتل واشترك في سبع غزوات ، وجرح في أكثر من واحدة ، وحين انتقل إلى الرفيق الأعلى ، كانت جيوش المسلمين تستكمل عدتها للدفاع عن كل أرض وصل إليها الإسلام ، ولإزالة العوائق من طريق انتشاره .

فالجهاد إذن ظاهرة ملازمة للحياة الدنيا وبالمقابلة بين هذا الذي نعلمه من الدين بالضرورة وبين الكلام عن المعركة ، نجد اليون الشاسع بين دعوة الإسلام إلى اليقظة المستمرة وبين تهوين الأمور وحصره في لقاء أو جولة يقال لها أحياناً نكسة ، كما يقال أحياناً إنها جولة مجيدة ، ونحن نقول إنه الجهاد في سبيل الله ومن مقتضياته : التمسك بما عندنا من موارد والحرص على أن يكون بيعها بشروط من أبسطها وأولها ألا تُستخدم في تدمير أرضنا ، وتدمير حضارتنا فهذا إثم حذرنا منه السلف الصالح ، وجدير بالذكر أن بعض القدامى ونذكر منهم « محمد السريضي » يقول في كتابه (الأصل) بتحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم في كل مادة تصلح لإثارة الحروب أو لطغيان خصوم الإسلام على أرض عرفت التوحيد .

هذا الذي يقول به « محمد السريضي » من القرن الخامس للهجرة أى من تسعمائة عام ، هو ما يسمى بأحكام وقواعد التجارة الخارجية في خصوص المواد الاستراتيجية التي تختلف بياناتها وتتكاثر قوائمها ، ولكن الأصل واحد تمليه الفطرة السليمة ويقبله المنطق ، وذلك لأنه ليس من المقبول عقلاً ولا نقلاً ، أن يودع العرب أموالهم في الأسواق المالية لخصومهم ويظنون بعد ذلك أنهم يحملون الأمانة ويلغون الرسالة ويتبعون الدين الذي ارتضوه لبلادهم .

على حين أننا نرى جماعة متمردة تقبع في قبضة الاستعمار العالمي ، ثم تغضب أو تصطنع

الغضب لمجرد أن فرداً منها يودع بضع دولارات في بلاد صديقة للبلد الغاصب ، وليس فيما نقول به أى تورية ولا أية إشارة بعيدة ، فقد افتحنا هذا المقال بقولنا إن غلبة إسرائيل على « إسحق رابين » فى أوائل أبريل سنة ١٩٧٧ لاتزيد على أنها مناورة تافهة مكشوفة وهى جديرة بأن تهز أعماق النفوس . . هذا عند قوم يوقنون .

وفى ختام هذا المقال ننبه إلى ما يهدد أمن العرب فى نفوسهم وأعراضهم وديارهم وأموالهم بفعل الاستراتيجية المحكمة التى تعمل على الإحاطة بمناطق البترول ، فلم يعد الحزام الأحمر هو لغة العصر ، ولا المصور الجغرافى للجهود المناوئة لأصحاب البترول ، بل أصبح ملتقى القارات القديمة مسرحاً مهيباً لفتح جبهات شديدة الإرهاق للأمة العربية .

وإذا كان الأمن من أول واجبات ولاية الأمور وأصحاب الأموال وصفوف المجاهدين من جيل إلى جيل ، فقد تعين التنبيه حتى لا نستسلم للأمانى الكذاب .

* * *

ثم إن هناك أخطاراً أخرى تهدد الدول المنتجة للبترول ، ولا تكاد تمهلها حتى تفيد بما تحت أقدامها من ثروة بترولية مصيرها إلى النفاذ فى المدى الوسيط ، أو المدى البعيد فى أحسن الاحتمالات . . ونريد بهذه الأخطار المحدقة من خارج دائرة البترول مايلى :

تلك الكشوف العلمية والتطبيقات العملية التى لا تهدأ للكشف عن مصادر أخرى للطاقة .

تستغنى بها أسواق الاستهلاك عن بترول العرب ونريد بذلك الطاقة الشمسية والطاقة النووية والمزيد من التحسين فى تسخير الهيدروليكا ، وهذا ما نعرض لأهم جوانبه فى المقال التالى . .

الفصل الخامس

البتروك كمصدر للطاقة وبدائله

« إن إنتاج أمريكا وكندا من البترول
يقل كثيراً عن إنتاج أرض المسلمين . .
إن بترول المسلمين يمد أمريكا وأوروبا
بأسباب الحياة . . فلماذا يستعملونه ضد
المسلمين ويحمدون فيهم الحياة ؟ » .

البتروك كمصدر للطاقة وبدائله

- * الطاقة على اختلاف أشكالها مصدرها واحد . . الشمس
- * العلاقة بين الطاقة والذرة
- * جهود العلماء للكشف عن الطاقة الذرية
- * استغلال الطاقة فى الصناعة
- * أهمية البترول كوقود وتفوقه على الفحم
- * مصادر الطاقة البديلة
 - رمال القار
 - زيت السجيل
 - الغاز الطبيعى
 - الفحم
 - الطاقة النووية
 - الطاقة الشمسية
 - الحرارة الجوفية
- * تطوير المصادر البترولية
 - مصادر بترولية غير عربية
 - تنشيط الآبار المهجورة
- * تلخيص واستنتاجات
 - عدم وجود احتياطي كاف من البترول
 - زيادة نسبة استيراد الولايات المتحدة
 - تطوير مصادر الطاقة غير قريب
 - المصادر البديلة لا تكفى الاستهلاك فى المستقبل

- عمر النفط لا يتجاوز أربعين سنة
- زيادة النفقات الرأسمالية لاستغلال المصادر البديلة
- دور الشركات البترولية في مصادر الطاقة البديلة
- زيادة أسعار البترول وأثرها في وجود رؤوس أموال للاستثمار.

الطاقة وتطور استكشافها

قد يظن البعض - أن الطاقة النووية وهى أقوى الطاقات على الإطلاق ، من الكشف المستحدثة ، وأن « أينشتين » كان أول من تنبأ بإمكان الكشف عنها والتحكم فيها . وأن هذه النبوءة قد تحققت عملياً فى كل من (ناجازاكي وهيروشيا) من مدن اليابان فى صيف سنة ١٩٤٥ . إلا أن الواقع غير ذلك .

والصحيح أن الطاقة - على وجه العموم - التى تنبه إليها الإنسان وحاول تسخيرها فى إشباع حاجاته ، مبتدئاً بالقصد إلى التخفيف من الجهد العضلى الذى يبذل ، لها مصدر قديم واحد ، سيتضح على الفور من الفقرات التالية . . ولئن كان الإنسان قد أفاد من مشاهداته ، إن مساقط الماء تصلح مصدراً للطاقة الميكانيكية ، ومن ثم بدأ صناعته البدائية بالقرب منها فى القرون الوسطى كما شاهد أيضاً قوة الريح وعمل على تسخيرها لمصلحته ، فإنه (أقصد الإنسان) قد علم بأن الطاقة واحدة لا تتجزأ ، وأن مصدرها واحد أيضاً ، وأن هذا المصدر فى حقيقته لم يكن مجرد انحدار الماء أو عصف الرياح .

ذلك أن جميع أنواع الطاقات التى استخدمها الجنس البشرى لأغراضه المتشعبة فى شكل أوفى آخر من أشكالها المتنوعة ، إنما جاءت إلينا من أصل ذرى واحد . كما أن جميع أنواع الطاقات المستقبلية . سوف تأتينا من ذلك المصدر عينه . . إذ الشمس هى مصدر كل طاقة على وجه الأرض ، وهى كتلة من الطاقات الذرية ، أو قبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجر ، وكل ما نستخدمه من طاقة سواء أكانت حرارة الفحم ، أم البترول ، أم الغازات الطبيعية ، أم مساقط المياه ، أم الرياح ، مسخرات بأمر ربها مردها جميعاً إلى الشمس . ولا يستثنى من ذلك سوى الطاقة التى نحصل عليها بالتفاعل الذرى^(١) .

وبيان ذلك أن تفكير العلماء ، اتجه فى أواخر القرن الماضى إلى احتمال وجود علاقة بين الطاقة والذرة ، إلا أن هذه العلاقة لم تعرف على وجه التحديد إلا بعد الكشف عن نظرية النسبية ، التى أحدثت انقلاباً خطيراً فى علم الطبيعة ، وليس من السهل شرح هذه النظرية بغير الرياضيات . ولكننا نكتفى هنا بشرح الأسس التى تقوم عليها فى كلمات قليلة ، لا تنقصها الدقة العلمية ، إذ ليس من

(١) تقرير الدكتور عبد العزيز أحمد عن المخطوط العريضة فى كهربية مصر (المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥) .

المرغوب فيه أن تظل النظريات العلمية التي تقوم عليها العلوم الحديثة محصورة في فئة قليلة من المتخصصين ، لأن هذا لا يساعد على تنمية الروح الفلسفية التي تسمو بالإنسان فوق الماديات ، والسمو هو أشد ما يحتاج إليه العالم في الوقت الحاضر . ومن المتفق عليه أن اتجاه الشرق نحو التصنيع مشوب بخطورة الانغماس في المادية الخالصة على النحو القائم في الغرب القديم بصناعاته ، وفي الشرق الاشتراكي ، المسرف في الاشتراكية مع الإغراق في المادية وإنكار الروحية إنكاراً تاماً . . إلى الحد الذي أغرى بإنكار البعث والحساب إلى آخر ما هو معروف من آثار هذا التطرف .

ومن المفاهيم المستقرة في الشرق العربي ، أنه فيما بين المادية والروحية علاقة ثنائية ، يدرك الإنسان وجودها بالفطرة السليمة ويكفي للتدليل على سلامة هذا النظر أن الإنسان مادة وروح . ولما كانت هذه الحقيقة الثابتة - أعني وجود علاقة بين الطاقة وبين تركيب الذرة - تتعارض مع قوانين الحركة المقررة منذ عهد « نيوتن » ، فقد كان لزاماً تعديل هذه القوانين بما ينسجم مع تلك الحقيقة . وقد تكفل « لورنر » بذلك ، ووضع في سنة ١٩٠٣ قوانين جديدة يلاحظ فيها ثبات سرعة الضوء في جميع الأحوال . . ومن ثم برزت أهمية النسبية في علم الطبيعة . وفي سنة ١٩٠٤ وضع « بوانكاريه » أول تعريف لنظرية النسبية وصاغها في عبارة لم يوضع بعد خير منها . وقد كان أول برهان عملي على صحة المعادلة ، هو ما قام به « هان » و « استراسمان » في سنة ١٩٣٩ ، من تحطيم ذرة اليورانيوم وتوليد طاقة حرارية هائلة منها ، فكان ذلك إيذاناً بالكشف عن الطاقة الذرية التي مهدت لصنع القنبلة الذرية . . وتعرف هذه الطاقة الآن بالطاقة النووية . هذا من حيث الكشف عن الطاقة النووية على وجه العموم ، وتسخيرها من سنة ١٩٤٢ في الأغراض الحربية أولاً ، حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية في سنة ١٩٤٥ ، كما تقدم البيان ، وكانت العناية بالأغراض الحربية قبل غيرها ، بحكم الظروف التي سادت سنوات الحرب ، وقد انتهت بصراع دموي لاتراعى فيه مبادئ الإنسانية ، ثم كان تسخير الطاقة المذكورة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في كل من الأغراض الحربية والسلمية ، ولا تزال هذه الحال مستمرة . ومن العسير أن يتنبأ الباحث بإمكان تسخير الطاقات والقوى للسلم وحده - ولذلك يتعين النظر إلى ما في الأرض من طاقات متاحة للجنس البشري ، على أنها قسمة بين أدوات التدمير والعدوان من ناحية ، وأدوات الإنتاج والتعمير من ناحية أخرى ، على أساس أن هذا هو الأمر الواقع .

أما عن توليد الطاقة في مجالات الصناعة خاصة ، فقد كان للبخار الشأن الأول خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم كان الفحم في مركز مميز كوقود يُستخدم في توليد هذه الطاقة . ثم أخذت المواد البترولية - من أواخر القرن التاسع عشر - تزحف على الصناعات حتى احتلت - بدورها مركزاً هاماً في أوائل القرن العشرين .

وفي حرب ١٩١٤ / ١٩١٨ ظهر تفوق مكثات الاحتراق الداخلي ، وكان الفضل في ذلك راجعاً لبلاد أوروبا الوسطى ، وعلى الأخص ألمانيا وسويسرا . وعندئذ بدأت البلاد الصناعية القديمة توجه الجانب الأكبر من سياستها الاقتصادية نحو البلاد التي ظهر فيها البترول ، أو تلك التي يرجع وجود البترول فيها ، إلى حد أن الحرب الاقتصادية التي نشبت بين القوت الكبيرة في العالم من سنة ١٩٢٠ يقال لها الحرب البترولية ، على أساس أن محور الخلاف كان يدور حول هذا النوع الخالص من الوقود . . بعنف غير معروف من قبل ، وإن كانت الأنظار قد اتجهت إلى البترول قبل ذلك ، منذ أثبت « ديزل » نظريته في توليد الطاقة بطريقته المعروفة ، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر .

أهمية البترول

إن تسمية البترول باللغة الإنجليزية « بتروليوم » تتألف من كلمتين ، في اللغة اليونانية القديمة وهما ، (بتر) وتعني الصخر و (اوليوم) وتعني الزيت أي « زيت الصخر » وتعني هذه التسمية أن قداماء اليونانيين عرفوا البترول أيضاً ، إلا أنهم لم يعرفوا كنه هذه المادة فأسموها زيت الصخر لأنها تشبه الزيت وتتبع من بين الصخور .

وقد حافظ الفحم الحجري على دوره كمصدر مهم من مصادر الطاقة حتى الحرب العالمية الثانية ، ولم يشكل البترول سوى نسبة صغيرة لم تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع مصادر الطاقة الأخرى في عام ١٩٢٩ في حين أن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٤ . على أن أهمية البترول كوقود ، زادت أيضاً حين استخدمت الطاقة الميكانيكية التي تتولد عنه ، في تشغيل « الدينامو » ، وهو بدوره يولد الطاقة الكهربائية . وثبت من التجارب العديدة التي أجراها العلماء في الربع الأول من القرن العشرين - وبعد الحرب العالمية الأولى على الأخص - أن تسخير الطاقة الميكانيكية التي تتولد عن البترول ، في توليد الطاقة الكهربائية يؤدي

إلى ضغط كبير في تكلفة الطاقة المسخرة في الصناعة وذلك بدلاً من استخدام آلة الاحتراق الداخلي في توليد الطاقة الميكانيكية وتوجيهها مباشرة إلى تشغيل الآلة أو الأداة الآلية . ومن الأمثلة على المحركات التي تستهلك البترول (في صورته المختلفة) إلى الآن ، لتوليد الطاقة الميكانيكية مباشرة ، دون توسط الطاقة الكهربائية ، محرك السيارة .

ولا تقف أهمية الإتقان في صنع آلة الاحتراق الداخلي ، عند ضغط تكلفة التشغيل فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى تمويل الآلة ، ومن ثم تمويل القوة المحركة في المصنع .

وبعبارة أخرى : حين يحرص المنظم على اختيار الآلة التي تزيد كفاءتها في إنتاج الطاقة الميكانيكية أو الطاقة الكهربائية ، فإنه يصل بذلك إلى ضغط تكلفة التشغيل من ناحية ، كما يصل أيضاً إلى ضغط تكلفة التمويل النسبية ، ممثلة في رأس المال الموظف في شراء الآلات . ولنضرب مثلاً بالأرقام لتوضيح هذه الموازنة فيما بين الآلات على أساس كل من التكلفة الإيرادية والتكلفة الرأس مالية .

تقضى المفاضلة بين الآلات التي تتفق فيما بينها ، في مواصفات معينة ، بإدخال استهلاك الوقود ضمن عناصر الموازنة . فإذا فرضنا أن قوة الآلة ٦٠ ألف كيلوات ، وأن استهلاكها للوقود يزيد في إحدى الحالات بمقدار ٣٠ جراماً - أعند توليد كيلوات ساعة - على استهلاك آلة أخرى ، فإن قيمة الوفرة الذي تحققه الآلة الثانية في ثمن الوقود يبلغ نحو ٥٢ ألف جنيه سنوياً ويبلغ رأس المال المقابل لذلك ٨٤٠ ألف جنيه في مدى الحياة الاقتصادية للآلة إذا قدرناها بخمسة وعشرين سنة ، وبمعدل سنوى قدره ٣٪ وبعبارة أخرى يكون شراء الآلة الثانية مجزياً اقتصادياً ، ولو زاد على ثمن الآلة الأولى بمبلغ ٨٤٠ ألف جنيه . . وهذا الرقم يمثل الحد الاقتصادي الذي يتساوى عنده شراء الآلة الثانية مع ارتفاع ثمنها ، بشراء الآلة الأولى .

وكلما قل الفرق بين ثمنيهما عن ذلك الحد ، كان ذلك أدعى إلى تفضيل الآلة الثانية بطبيعة الحال ، لأنها تحقق وفراً في تكلفة تشغيلها ، كما تحقق وفراً في رأس المال الموظف عند شرائها ، وفي أقساط الاستهلاك أيضاً .

مصادر الطاقة البديلة*

يدخل تحت هذا الباب جميع المصادر البديلة المتوفرة عنها معلومات ، ولو أن بعضها لم تدخل مجال توليد الطاقة بشكل تجارى بعد .

وعليه فإننا سنتطرق إلى المصادر التالية :

- ١ - رمال القار .
- ٢ - زيت السجيل .
- ٣ - الغاز الطبيعي .
- ٤ - الفحم .
- ٥ - الطاقة النووية .
- ٦ - الطاقة الشمسية .
- ٧ - الحرارة الجوفية .

ولكن قد يسأل سائل ماجدوى اهتمام العرب والمسلمين بمصادر الطاقة البديلة ولديهم مايكفيهم من النفط ومنتجاته بما قد يفيض عن حاجتهم ؟ وقد طرح بعض المهتمين بالطاقة هذا السؤال على أنفسهم ، وكانت الإجابة عنه أن مستوى رقى الإنسان وتحضره ، مرتبط بشكل وثيق يصل حدًا لإطلاق قدرته على التعامل مع المعطيات البيئية التي نعيش ضمنها ، وتطويع هذه المعطيات لخدمة أغراض تطوره ورفقه الحضاريين ، فلم يحصل في التاريخ البشرى أن استطاعت مجموعة بشرية تعيش طويلا حين دخلت في حالة عداء مع بيئتها ، فما بالنّا والبتّول أصل نافذ بعد حين والبحث عن بديل له أمر منطقي تفرضه الضرورة مستقبلا ، ذلك فضلا عن أن المسلمين يجدر بهم ألا يتخلفوا عن ركب الإنسانية في البحث العلمى والتطورالاقتصادى فضلا عن وجوب سبقهم للجميع في كل مجال^(١) .

* المرجع : تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتّول مقدم إلى مؤتمر البتّول العربى التاسع فى دى مارس ١٩٧٥

(١) انظر تكنولوجيا الطاقة البديلة : د . سعود يوسف عباشى عالم المعرفة العدد ٣٨ ، ص ٠٨

١- رمال القار

تحتوى رمال القار على زيت يتطلب استخراجها منها عمليات تحليل حيث لا يتوفر هذا الزيت سائلاً في مكانه ، كما هو الحال في الزيت الخام ، لذلك فإن استخراجها يتطلب مهارات عالية وتكنولوجية جديدة لمواجهة الصعوبات ، سواء منها المتعلق بطبيعة هذا النوع من الزيت أو تلك المتعلقة بالبيئة التي تتوافر فيها الاحتياطيات منه وهى (كندا وفنزويلا وكولومبيا) . وقد أدى ذلك إلى ببطء فى استغلال هذه الرمال على نطاق تجارى حيث بدأ ذلك منذ عام ١٩١٧ بواسطة مصدر واحد بطاقة ٤٥ ألف برميل يومياً ، أنشأته شركة « صن أويل » عام ١٩٦٤ ولم تتوسع فى طاقته إلا مؤخراً حيث قررت زيادة الطاقة إلى ٦٥ ألف برميل يومياً

وعلى كل حال فقد ظهرت زيادة فى الاهتمام بهذا المصدر فى أوائل السبعينيات وبدأت شركات كثيرة أبحاثاً مستقلة ومشتركة فى استنباط هذا النوع من الزيت ، وقد أسست بضع شركات أمريكية مشتركة لهذا الغرض ، وبنت منشآت تبدأ فى الإنتاج ، وفى عام ١٩٧٦ كما يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٢٥٠٠٠ برميل يومياً فى عام ١٩٨١ . وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار . وعلى ذكر التكلفة فقد جاء فى تقرير إحدى مجموعات شركات البترول التى قدمت عرضاً لاستغلال هذه الرمال ، إن التكلفة الرأسمالية المطلوبة تعادل ٧٠٠ - ٩٠٠٠ دولار لكل برميل/يومياً . كما أن مصادر الحكومة الكندية تقدر أن الإنتاج ١.٢ مليار برميل فى السنة (فى نهاية هذا القرن) سيتطلب حوالى ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات ، ولكن الاحتياطيات المتوفرة فى كندا على مستوى الإنتاج السنوى المذكور ، يقدر أنها تكفى فقط لمدة لا تزيد كثيراً عن عشرين عاماً .

٢ - زيت السجيل

حجر السجيل الناري عبارة عن صخور ترسيبية تحتوى على مواد عضوية صلبة تدعى الكرفون ، وعندما تسخن هذه الصخور إلى درجة عالية (قد تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت) ، يتج الكرفون زيتاً ثقيلاً هو ما يسمى بزيت السجيل . وتتواجد هذه الصخور في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حتى الآن لم تصل بعد عمليات التطوير والإنتاج إلى المستوى والاتساع الذى وصلت إليه الحال في عمليات رمال القار .

وتفاوتت تقديرات الاحتياطى من هذا الزيت بشكل ملفت للنظر حيث تتراوح بين ٥٠ و ٦٠٠ مليار برميل في الولايات المتحدة ومثلها خارج الولايات المتحدة . ومن أهم أسباب تفاوت التقديرات أن تقديرات نسبة كمية الزيت الممكن استخراجها من الطن الواحد من هذه الصخور تتراوح بين عشرة جالونات ومائة جالون أمريكى /

وبالنسبة للإنتاج فازالت عملياته تجرى في مصانع تجريبية ومختبرات ماعدا ما ذكرته وكالة تاس السوفيتية بأن هناك عمليات جديدة لإنتاج النفط من حجر السجيل في روسيا ، وأن الإنتاج في عام ١٩٧٣ قد بلغ ٢٥ مليون طن .

ويظهر أن تكلفة تطوير وإنتاج هذا النوع من الزيت باهظة ، فمثلا جاء في تقديرات لمكتب المناجم الأمريكى بأن تكلفة تطوير صناعة طاقتها مليون برميل يومياً ستبلغ بين أربعة وخمسة مليارات دولار . وبالإضافة إلى ضخامة التكاليف تظهر مشاكل مختلفة لاتزال بين أخذ ورد منها على سبيل المثال مشكلة التخلص من الفضلات حيث يتطلب مصنعاً لإنتاج ٥٠.٠٠٠ برميل/يومياً من الزيت التخلص من حوالى ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن من الصخور ومن المشاكل الرئيسية الأخرى ، الكميات الهائلة من المياه التى تتطلبها عمليات التحويل ، فصنع طاقته مائة ألف برميل يحتاج إلى ٧٢٠ مليون قدم مكعب من المياه على الأقل سنوياً ، ومما يزيد المشكلة تعقيداً تواجد صخور السجيل في مناطق قليلة المياه وعليه فإن التقديرات الأولية لإنتاج زيت السجيل تظهر على النحو التالى :

الوحدة : ألف برميل يومياً	١٩٨٥	١٩٨١	
	٤٠٠ ^(١)	٢٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية
	١٥٠٠ ^(٢)	٥٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
	٥٨ ^(٣)	٥٨	البرازيل
	١٠٠٠ ^(٤)	٨٠٠	الاتحاد السوفيتي
			المجموع
	١٤٥٨	١٠٥٨	(١) وفق المشاريع المقررة
	٢٥٠٨	١٣٠٨	(ب) وفق التخطيطات

٣ - الغاز الطبيعي

اعتبرنا الغاز الطبيعي (لأغراض الدراسة) ضمن المصادر البديلة للطاقة وذلك نظراً للطبيعة المميزة التي يتصف بها من ناحية تكوينه وتصنيعه وتسويقه . . إلخ . إلى جانب تواجد معظمه مستقلاً عن النفط ، وخارج الدول العربية .

الغاز كمصدر للطاقة :

يغطي الغاز حالياً جزءاً كبيراً من استهلاك الطاقة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يغطي حوالي ٣٣٪ من استهلاكها للطاقة أو ما يقدر بـ ٢٢٫٥ تريليون متر مكعب في عام ١٩٧٣ ، وطبقاً لبعض التوقعات فإنه يتظر أن تصل الكمية إلى ٤٦٫٧ تريليون قدم مكعب في عام ١٩٩٠ . وتلي الولايات المتحدة في الأهمية من ناحية الغاز كمصدر للطاقة دول أوروبا الغربية حيث يشكل الغاز حوالي ١١٪ من جملة استهلاكها للطاقة في عام ١٩٧٣ .

(١) تقديرات كانت متوفرة في عام ١٩٧٣ ، بناءً على المشاريع التي قررت آنذاك ، أو كانت قيد الدراسة وهي تتغل إمكانية بناء مصانع جديدة خلال عام ١٩٧٤ .

(٢) وردت الأرقام في برنامج نيكسون للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة .

(٣) وضعت نفس أرقام ١٩٨١ لعدم توفر أية تقديرات مستقبلية .

(٤) حسب على أساس زيادات طفيفة عن إنتاج عام ١٩٧٣ نظراً لعدم توفر المعلومات عن مستقبل الإنتاج لنقط السجل في الاتحاد السوفيتي وعلى افتراض وفرة احتياطي السجل هناك مؤهل للزيادة ، ولكن في حدود تطوير الإمكانات الفنية والمالية .

ويشير الاتجاه العالمى حالياً إلى احتمال مضاعفة استهلاك الغاز الطبيعى خلال السنوات القادمة وخاصة فى الدول الصناعية الكبرى نظراً لمميزاته من ناحية نظافة استعماله بالمقارنة مع الزيت والفحم كمصدر للطاقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتياطى العالمى من الغاز بلغ حوالى ٢٠٢٣ تريليون قدم مكعب فى نهاية عام ١٩٧٣ ، منها أكثر من ٧٠٠ تريليون قدم مكعب فى روسيا وفى العالم العربى يقدر الاحتياطى بحوالى ٤٢٦ تريليون قدم مكعب أكثر من ٥٠٪ منه فى الجزائر ، وتلى الجزائر المملكة العربية السعودية حيث تملك حوالى ٥١ تريليون قدم مكعب ثم الكويت حوالى ٣٣ تريليون قدم مكعب فليبيا ٢٧ تريليون قدم مكعب وأبوظبى ١٢٥ تريليون قدم مكعب .

٤ - الفحم

يشكل الفحم حالياً حوالى ثلث إمدادات الطاقة فى العالم ، وقد تناقصت أهمية الفحم كمصدر للطاقة ، وتدنّت نسبة مساهمته طيلة السنوات الماضية بسبب زيادة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعى لرخص أسعارهما ونظافتهما نسبياً إلا أنه وبسبب الأزمة الراهنة للنفط بدأ الاهتمام يتزايد للاعتماد على الفحم على الأقل لايقاف تدهور نمو إنتاجه ، بل زيادته .

وتعود أهمية بالغة على الفحم كمصدر هام للطاقة فى المستقبل نظراً لتوفر احتياطياته التى تبلغ حوالى عشرة أضعاف احتياطى النفط فى أكثر التقديرات وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبعض الدول الصناعية الأخرى الجزء الرئيسى من احتياطياته العالمية .

ولن يستعمل الفحم المنتج كله بشكله الصلب ، إنما سيعالج تكنولوجيا لتحويله إلى سائل وغاز وهناك أبحاث واستقصاءات مستمرة لتطوير وسائل تقطير الفحم التقليدية ، التى تعتبر أهمها طريقة لورجى الألمانية ويلعب مكتب الفحم الأمريكى وشركات النفط العالمية دوراً هاماً فى مجال تطوير إسالة الفحم وتحويله إلى غاز وسائل .

وفى بعض التقديرات يتوقع أن يُقام فى الولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ ستة وثلاثون مصنعاً لتحويل الفحم إلى غاز يبلغ مجموع إنتاجها ثلاثة تريليونات من الأقدام المكعبة الغازية يومياً ، وحسب توقعات وزارة الداخلية الأمريكية فستنتج الولايات المتحدة حوالى ١٣٠٠ مليون طن من الفحم فى عام ٢٠٠٠ سيحول منها إلى غاز حوالى ٢٨٠ / مليون طن ، وبذلك فقد يغطى

الغاز ، المصنَّع من الفحم حوالى ٢٥ ٪ من حاجة الولايات المتحدة من الغاز فى عام ٢٠٠٠ . أما الاتحاد السوفيتى فيتوقع أن يزداد إنتاجه من الفحم من ٦٥٥ مليون طن فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ وتسير بقية دول العالم التى لديها احتياطات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها من الفحم ، وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

وفىما يتعلق بتكلفة التحويل هذه فمن المقدر بالنسبة للولايات المتحدة مثلا أن تستثمر تسعة مليارات من الدولارات لبناء ثلاثين مصنعاً لتحويل الفحم إلى غاز وهذا يضمن تغطية ١٠ ٪ فقط من حاجتها للغاز .

أما نفقات تحويل الفحم إلى سائل فيقدر أن يكون سعر برميل النفط الواحد المستخرج من الفحم من ٧ - ١٠ دولارات لجعل إنتاجه مقبولا اقتصادياً .

وتواجه عملية تطوير الفحم صعوبات عدة بيئية واقتصادية وفنية ، وكذلك عمالية بسبب عدم جاذبية هذه الصناعة للعمال ، ولمعرفة مدى نتائج التغلب على هذه الصعوبات وأثر ذلك على إنتاج الفحم ، لابد من مرور بضع سنوات من محاولات وتجارب فنية ، والتعرف على اقتصاديات إنتاجه على ضوء ذلك .

٥ - الطاقة النووية

حتى نهاية عام ١٩٦٨ ، بلغ عدد المفاعلات النووية فى العالم غير الشيوعى أربعة وخمسين مفاعلا طاقتها ٩٩٠٠ ميجاوات ، منها أربعون مفاعلا فى أوروبا ، وأحد عشر مفاعلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومفاعلا واحداً فى اليابان . وقد كانت بريطانيا رائدة فى هذا المجال حيث كان لديها آنذاك ٢٦ مفاعلا .

وخلال أربع سنوات زاد عدد المفاعلات فى العالم بأكثر من الضعف ، حيث بلغ عددها فى نهاية عام ١٩٧٢ ، ١٢٠ مفاعلا بطاقة ٤٥٥٠٠ ميجاوات . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر زيادة حدثت كانت فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد عدد المفاعلات من ١١ مفاعلا إلى ٤٣ مفاعلا وزادت الطاقة من ٢٨٠٠ ميجاوات إلى ٢٥٣٠٠ ميجاوات ، ويتوقع أن يزيد عدد المفاعلات إلى أكثر من الضعف فى نهاية عام ١٩٧٧ ، عما كان عليه فى نهاية عام ١٩٧٢ ، حيث يتوقع أن يصل عدد المفاعلات إلى ١٠٧ مفاعلات بطاقة إجمالية قدرها ٥٨٣٠٠ ميجاوات .

وبالنسبة للتوقعات فإن اليابان تظهر في الصورة بشكل بارز ، حيث يتوقع أن تلي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز بوصول عدد المفاعلات إلى ٢٨ مفاعلا بطاقة إجمالية قدرها ١٨٩٠٠ ميجاوات متقدمة بذلك على بريطانيا التي وإن كان عدد المفاعلات فيها يتوقع أن يصل خلال عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ مفاعلا فإن طاقتها الإجمالية ستكون ١٤٤٠٠ ميجاوات ، أى أقل من طاقة مفاعلات اليابان بـ ٣٥٠٠ ميجاوات وهناك تفاصيل أكثر عن التوقعات في الدول الصناعية الأخرى مذكورة في التقرير الشامل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، كان المتوفر في العالم من المفاعلات النووية على النحو التالي :

٢٨ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٤ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٩ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى

ويغلب على الاتجاه المستقبلى لبناء المفاعلات النووية الطابع الأمريكى من النوعين ، حيث يتوقع أن يصل عددها بنهاية عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٩ مفاعلا مقابل ٥٣ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى . وهناك تصميمات أخرى غير مقررّة بعد ويدور البحث حولها .

ومن أهم ما نرى لفت النظر إليه في هذا المجال ، هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية في دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تملك حاليا ٥٥٪ من احتياطي اليورانيوم في الولايات المتحدة و ٤٨٪ من احتياطي العالم .

وقد تزايد اهتمامها منذ عام ١٩٧١ . فقد بدأت في بناء محطات مفاعلات نووية . فثلا شركة جلف ، بدأت تطوير مفاعل ذى حرارة عالية مبرد بالغاز ، وله ميزة استعمال مياه أقل للتبريد ، وباختصار فإن تسع شركات زيت رئيسية لها نشاطات نووية متنوعة في الوقت الحاضر .

ملاحظات عامة على الطاقة النووية :

لاشك أن هناك مميزات كثيرة للطاقة النووية كمصدر للطاقة توجه الأنظار لها كمصدر هام من مصادر الطاقة للمستقبل ، برغم أن معدل كلفة المصانع النووية تزيد بين ١٠٪ ، ٣٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول ، فإن النفقات الإدارية في المصانع النووية أقل كثيرا وتخضع كلفة إنتاج الميجاوات لعامل حجم المفاعل ، فكلما كبر حجم المفاعل نقصت تكاليف الإنتاج .

ولكن هناك ملاحظات عامة لا بد من الإشارة إليها وهي تلخص كالتالي :

١ - خضوع القرارات في مجال الطاقة النووية لاعتبارات سياسية واقتصادية وفنية ، فلا اعتبارات السياسية لها أولوية سواء في مدى الاعتماد على هذا المصدر أو بالنسبة لاختيار نوع المفاعل إلخ .

٢ - إن التكاليف الرأسمالية عالية جداً والمخاطر كبيرة ، لذلك فإن أسعار المصادر الأخرى لها أثر كبير في مدى تطوير هذا المصدر .

٣ - هناك مخاوف الجماهير من المفاجآت النووية ومخاطرها البيئية والأمنية ، فمثلاً أبدت تخوفات من الاستيلاء على كمية من البلاتونيوم الذي هو أحد المنتجات الجانبية في المعامل النووية وهو عنصر رئيسي في الأسلحة النووية ، كما أن هناك المخاوف من الإشعاعات . واليابانيون خير من يمثل الحائزين من ذلك لما عانوه من مشكلة هيروشيما ومن ناحية أخرى هناك ملاحظات أخرى نرى ضرورة الإثارة لها وهي :

١ - التعاون الدولي في هذا المجال مثال تعاون بريطانيا وألمانيا وهولندا ، وتعاون فرنسا وألمانيا وإيطاليا اللذان ترعاهما هيئة السوق الأوروبية المشتركة .

٢ - الاهتمام بالمفاعل السريع لما له من مميزات مثال الاستفادة بحوالي ٧٠٪ من وقود اليورانيوم مقابل ١٪ إلى ٢٪ استفادة المفاعل العادي وإن كان لا يتوقع إتمام تطويرات هذا المفاعل وإنتاجه تجارياً قبل عام ١٩٨٥ .

٣ - هناك المفاعل الذي يحرق تطويره على أساس الانصهار النووي ، وإن كانت عملية تطويره مازالت في المراحل التجريبية في أمريكا وروسيا منذ الخمسينيات . ومما يشجع على الاستمرار في التجارب لاستخدام هذا النظام رخص الوقود ووفرته حيث أن وقوده يتكون من خليط من عنصرى اللوتيريوم والترتيوم المتوفرين في مياه المحيطات ، وعلى العموم لا يتوقع تحقيق إنجازات هامة في هذا المجال أو إنتاج تجارى قبل عام ١٩٩٥ .

وأخيراً فإنه برغم المخاطر والمخاوف التي يتسم بها جو تطوير الطاقة النووية ، فإن هناك اهتماماً عالمياً واسعاً بتطويرها لجعلها مصدراً رئيسياً قبل نهاية هذا القرن ، وهي أكثر مصادر للطاقة يرتبط تطويره بالتطورات التكنولوجية وإنجازاتها .

٦ - الطاقة الشمسية

يمكن تقسيم طرق استغلال هذا المصدر إلى طريقتين :

أولاً : الاستغلال للاستعمالات المنزلية في البلاد المشمسة .

ثانياً : نقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع وهو مشروع طموح جداً جداً إلى الحد الذي وضعت تكاليف رحلات « أبوللو » كلها ، التي بلغت ٢٠ بليون دولار كمصروف متواضع بالنسبة لهذا المشروع . إلى جانب ذلك فإن هناك خوفاً من مضاعفات جانبية على صعيد البيئة خاصة عندما تخترق الأفق موجات شعاعية ذات طاقة عالية .

وعموماً فإنه برغم الاستعمالات المبدئية المتوفرة للطاقة الشمسية عالمياً ، والأبحاث القائمة والمخطط لها في الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وكندا والهند وفرنسا وغيرها . فإنه لا يتوقع ، على الأقل خلال هذا القرن ، أن يكون للطاقة الشمسية مركز ملحوظ في إمدادات الطاقة وكل التقديرات المستقبلية تقديرات تخمينية .

٧ - الحرارة الجوفية

لا يوجد حتى الآن دراسات يعتمد عليها حول مدى إمكانية استغلال هذه الموارد ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، حيث تقدر بألف ميغاوات مقابل ٨٠٠ ألف ميغاوات كهرباء منتجة عالمياً خارج العالم الشيوعي تفاصيلها كما يلي :

٣٩٠ ميغاوات بإيطاليا

٣٠٠ ميغاوات في الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٠ ميغاوات في نيوزيلندا

وتستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء كما يمكن أن تستعمل في التدفئة المركزية كما هو الحال في مدينة (دكيا فيك) عاصمة أيسلندا .

ومن التقديرات المستقبلية لاستعمال الحرارة الجوفية ، أن اليابان تتوقع أن تصل الطاقة المولدة من هذا المصدر خلال عام ١٩٧٧ إلى ٣٧٠ ألف كيلوات منتجة من سبعة معامل .

والأبحاث والتطويرات جارية على كل حال في كل من نيوزيلندا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليونان وتركيا والفلبين والمكسيك والسفادور وتشيلي وأندونيسيا وكينيا . كما أن هناك دلائل على وجود هذا المصدر في أثيوبيا وماليزيا وتايلند .

وعموماً فإن الصعوبات الرئيسية أمام الاستغلال الفعال للحرارة الجوفية في توليد الطاقة تكمن في الحاجة إلى الحفر العميق لمعظم الينابيع ، حيث تكمن بعض مصادرها هلى أعماق تصل إلى عشرة أميال ، ومن المعلومات المتوفرة يبدو أن هذا المصدر لن يكون له آثار ملموسة قبل عام ١٩٨٥ كما أن ما هو متوفر عن تخطيطات مستقبلية تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

حيث تخطط الأخيرة إلى الاعتماد على الحرارة الجوفية لتغطية حوالى ٧٪ من حاجتها للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

تطوير المصادر البترولية

تطوير مصادر بترولية غير عربية :

تشمل هذه المناطق منطقة بحر الشمال ، والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية ، وأواسط أفريقيا وأستراليا وجاوه ، وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وشواطئها وفي خليج المكسيك والأطلنطى .

ويذكر أن لدى الولايات المتحدة احتياطياً لم يكشف بعد ويمكن إنتاجه ، والتقديرات المتفائلة تقدر كمياته بحوالى ٤٤٠ بليون برميل من النفط و ٢٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ، وإن كانت قد قدرت تكلفة عالية جداً لتطوير هذا الاحتياطى فإن زيادة أسعار النفط ستشجع على التطوير .

وأخيراً فإنه يكاد لا يخلو جزء من العالم فى الآونة الأخيرة من نشاط بترولى ، سواء فى التنقيب أو الإنتاج ولكن الأنظار كلها مازالت تتركز على إمدادات العالم العربى البترولى ، وهى ضعيفة جداً بالنسبة لاكتشاف منطقة أو مناطق مشابهة من ناحية غزارة الكمية وسهولة إنتاجها وجودة زيوتها . ولذلك ليس هناك أية دلائل على أن الشركات ستوانى فى أمر تطوير المصادر البترولية العربية ، والاتفاقات الجديدة التى عقدت فى الفترات الأخيرة خير دليل على ذلك .

وأخيراً فلنأخذ إذا ما افترضنا أن يسفر النشاط الاستكشافي الجديد في العالم أجمع عن تطوير لمصادر البترول ، وأخذنا في الاعتبار تحسين نسب الاستخلاص وتنشيط استغلال الآبار المهجورة ، إذا ما افترضنا أن كل ذلك سيضيف إلى الاحتياطي العالمي نصف ما هو موجود حالياً حتى عام ١٩٨٥ ، وأن يتوفر مثل ذلك خلال الخمس عشرة سنة التالية ، فإن كل ذلك لن يطيل عمر الاحتياطي العالمي لإمداد العالم بالزيت ، على نفس معدلات الاستهلاك السابقة ، لأكثر من بداية القرن الحادى والعشرين .

لذلك فإن الاقتصاد في استعمال البترول كمصدر للطاقة شيء حتمته جميع الظروف والمقتضيات المحيطة ، وقد اتخذت خطوات مبدئية منذ نشوب أزمة الطاقة حتى الآن نحو التقنين والاقتصاد في استعمال البترول كمصدر للطاقة .

تلخيص واستنتاجات

١ - بالنسبة لأزمة الطاقة يلاحظ أن العوامل الجديدة المرافقة « لأزمة الطاقة » هي :
(أ) بداية التوقع باحتمال عدم وجود احتياطي جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه مما ينذر ببداية نقص الاحتياطيات الموجودة وتوقع نضوبها مع نهاية القرن وبداية القرن القادم ، ولكن الملاحظ أن هذا التوقع الجديد المشار على نطاق واسع في عامى ١٩٧٠ - ١٩٧١ لم يكن هنالك ما يدعمه من عوامل جديدة بذلك التاريخ مما جعل الكثيرين يصفون أزمة الطاقة بأنها مفتعلة .

(ب) دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسى للنفط مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت دولة مستوردة منذ عام ١٩٤٨ ، وفي السنوات الأخيرة حيث أثرت الأزمة كان استيراد الولايات المتحدة يتزايد سنوياً بنسب مضطردة ، ولكن الجديد الذى حدث هو توقف الإنتاج الأمريكى عن الزيادة ، بل انخفاضه قليلا ، مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد إذا لم تطور مصادر الطاقة داخل الولايات المتحدة .

(ج) بدأت الولايات المتحدة سياسات اقتصادية جديدة لمعالجة الاضطراب والعجز الناشئ فى ميزانها التجارى ، ولمواجهة التنافس الشديد فى التجارة الخارجية وبشكل خاص مع أوروبا واليابان فى الوقت الذى بدأ يتزايد استيرادها من النفط بشكل كبير .

هذه هي العوامل المستجدة التي رافقت أزمة النفط وهي عوامل أمريكية أكثر منها عوامل عالمية . وأما احتمال نضوب النفط بعدم اكتشاف احتياطي جديد يتناسب مع الاستهلاك المتزايد فهذا هو الجانب العالمي للأزمة ، فالأزمة في توقيتها حاليًا أمريكية ، وعلى المدى البعيد عالمية وهنا بدأ المزيد من الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة البترولية وغير البترولية .

وأما الحديث عن أزمة الطاقة من ناحية ارتفاع أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وآثاره على الاقتصاد العالمي وبرغم أهمية ذلك فهو حديث لاحق لأزمة الطاقة التي أثرت منذ بداية السبعينات .

٢ - بالنسبة لتطوير مصادر الطاقة فإن ذلك يشمل تطوير مصادر النفط الصناعي المستخرج من رمال القار وحجر السجيل والفحم ليصبح إنتاجها ذا أهمية في الإمدادات بعد سبعة أو ثمانية أعوام من الآن وتطوير استعمال الفحم كوقود صلب والطاقة الجيوثرمائية وتطوير الطاقة النووية والتي تشكل نمو الزيادة فيها على نسبة ويتوقع أن تصبح مع نهاية القرن المصدر الثاني بعد النفط الخام ، وعلى المدى الأبعد في نهاية هذا القرن والقرن الحادي والعشرين توجه الاهتمامات إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية وتطويرات في الطاقة النووية بتطوير المولد السريع واعتماد نظام الانصهار النووي . وهذه المصادر البعيدة المدى مازالت في مراحل مختبرية وتجريبية بشكل عام ولكنها تلقى اهتماماً متزايداً من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والدول الصناعية بشكل عام كما ورد ذكره تفصيلاً في التقرير .

وبالإضافة إلى تطوير هذه المصادر البديلة سيستمر تطوير المصادر البترولية وخاصة بالبحث عن احتياطيات جديدة ، وهنا تتركز الأنظار على البحث في المناطق المغمورة من ناحية وتحسين نسب الاستخلاص الحالية وتطوير تقنية الاستعمال ليكون أكثر فعالية سواء للنفط أو لمصادر الطاقة الأخرى بقصد تقليص معدلات نمو الاستهلاك من ناحية أخرى .

٣ - يتوقع أنه بعد تطوير مصادر الطاقة البديلة (وفي البرامج المقترحة أو المخططة) ، أن تغطي إمدادات الطاقة النووية وزيت السجيل ورمال القار والطاقة الجيوثرمائية في عام ١٩٨١ . حوالي ٧٥٪ من الطلب العالمي على الطاقة ، حيث يتوقع أن تصل الإمدادات من هذه المصادر إلى ما يعادل ١٢ مليون برميل من النفط يومياً ، ولكن من الناحية المقابلة يتوقع أن يزيد الاستهلاك خلال نفس الفترة إلى ما يعادل حوالي ٥٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨١ حسب نسب نمو الطلب الحالية ، وبالتالي فإن عملية تطوير هذه البدائل وحدها لن يغطي الزيادة في الاستهلاك

حتى لو وصلت إجراءات التقشف وتحسين طرق استعمال الطاقة إلى تقليص معدلات النمو إلى النصف (وهذا أقصى ما يهدف إليه) ، وزيادة على ذلك فإنه إذا ما أضيفت زيادة استعمال الفحم المتوقعة ، فإن الطلب على النفط سيظل على مستواه في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (التاريخ المتوقع لبداية مساهمة مؤثرة من المصادر البديلة في مجال الطاقة) .

وابتداء من عام ١٩٨١ ، إذا ما سارت الأمور حسب الأهداف الطموحة في تطوير مصادر الطاقة فإن من المتوقع ألا يقل الطلب على الزيت عن مستواه في عام ١٩٨١ وحتى نهاية هذا القرن لأن المصادر البديلة ستغذي الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة خلال تلك الفترة .

٤ - طبقاً للنسب المذكورة أعلاه وهو نجاح أكثر الطموحات المنشورة في تطوير المصادر البديلة والنجاح في تخفيض نمو الاستهلاك إلى النصف فسيكفي احتياطي النفط الخام الثابت حتى بداية القرن القادم وبعد ذلك سيعتمد الأمر على كميات الاحتياطي الجديدة المضافة والتطورات التي لا يسهل حسابها من الآن ، وأما وفق نسب نمو الاستهلاك الحالية الجارية للنفط ، فإن الاحتياطي الثابت ، يُتوقع له أن ينفد في النصف الأول من التسعينات .

٥ - بالنسبة لتطوير المصادر البديلة ، هناك اهتمام عالمي وجهود عالمية جدية في سبيل ذلك ولكن الصعوبات التكنولوجية ، وقضايا البيئة وتلوثها ما زالت من المسائل الهامة التي تبحث الدول الصناعية عن الوسائل التي يمكن أن تسخر للتغلب عليها . وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد في استعمال الطاقة حيث ستطلب الإجراءات تكنولوجية جديدة وتغيير في النمط الاستهلاكي ، وإذا ما نجحت هذه البرامج بنسبة (٥٠٪) أو أقل فإن الطلب على النفط سيتزايد وبالتالي فإن الاحتياطي الثابت من الزيت في العالم لن يكفي لأبعد من نهاية التسعينات .

٦ - تحت كل هذه الاحتمالات فإنه يبدو تقديراً معقولاً ، إن عمر النفط الخام المعروف سيتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، وإذا ما أضيف إليه احتياطي بنفس الكمية المعروفة حالياً فسيطيل عمر النفط إلى ما بين ٣٠ و ٤٠ سنة من الآن . والتقديرات الأكثر انتشاراً أن هنالك نفطاً غير مكتشف يقدر بثلاثة أضعاف الاحتياطي الثابت حالياً ، وهذا يطيل عمر النفط بنسب الاستهلاك الحالية إلى منتصف القرن القادم ومعظم هذا النفط غير المكتشف يُتوقع أن يكون في الرصيف القاري وفي البحار عموماً ومناطق سيبيريا .

٧ - نستنتج من كل ما سبق الاستنتاجات التالية :

(١) تطوير المصادر البديلة أمر لا بد منه ويجب أن يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه ومشجعاً من

قبل الدول العربية حيث يخفف الضغط عليها لزيادة إنتاجها ويزيد عن عمر احتياطاتها .
 (ب) مع نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم سترداد حاجة الدول العربية للنفط لاستعماله كطاقة وكمادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك في وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، وبالتالي ستواجه الدول العربية حين ذاك مشكلة نقص نسبي في العائدات من النفط . إذا لم تطور الدول العربية مصادر بديلة للنفط ، فعليها أن تبدأ من الآن الإعداد لتطوير مصادر طاقة جديدة كالطاقة النووية والشمسية والجوفية بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية في هذا المجال .

بالنسبة للنفقات الرأسمالية :

١ - يتضح أن تطوير المصادر البترولية في أماكن نائية وفي الأراضي المغمورة ، وكذلك تطوير مصادر الطاقة الأخرى ، سيتضاعف من حاجة صناعة الطاقة لرءوس الأموال ، وهذا يوضح سبباً رئيسياً في اهتمام الدول الصناعية بالفائض من عائدات النفط لإعادة استثمارها في تلك الدول سواء بطريقة مباشرة في الطاقة ، أو في مجالات أخرى ، أو على شكل شراء منتجات وبيع استهلاكية ، وبذلك فالأموال العربية موضع اهتمام كبير متواصل في محاولة استقطابها وتوجيهها لتكون مكملاً لاقتصاديات الدول الصناعية .

٢ - سترداد كلفة البترول غير العربي في الأماكن الجديدة التي يبحث عنه فيها وسترداد كلفة موارد الطاقة الأخرى البديلة بسبب الإنفاقات الرأسمالية الضخمة التي يتطلبها تطوير هذه المصادر مما سيساعد الدول العربية على زيادة أسعار نفطها وتسويقه لأنه بكلفته القليلة نسبياً وميزاته عن مصادر الطاقة الأخرى سيطر سوقه مفتوحاً وسيظل في موضع تنافس قوى مع المصادر الأخرى .

بالنسبة لدور الشركات :

١ - بدأت الشركات البترولية تنوع في مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة مما يقوى ويوسع مركزها في هذا المجال عالمياً ، ويزيد من قدرتها على المناورة بالنسبة للتسويق والتوزيع .
 ٢ - لقد تغير دور الشركات في البلاد العربية من ناحية القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يوجب إيجاد علاقة جديدة لعملها تستند إلى التعاون التكنولوجي وأنواع جديدة من العقود في هذا المجال وفي مجال التصنيع والمشاريع المشتركة للاستفادة مما أمكن من خبراتها التكنولوجية والإدارية والتسويقية ، وعدم الاكتفاء بالحصول على ملكية الإنتاج من هذه الشركات .

وبالنسبة للأسعار - فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى :

١ - أوجدت الأسعار الجديدة ظروفًا اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد في استعمال النفط .

٢ - زيادة العائدات العربية بالإضافة إلى وفرة احتياطياتها النفطية هي القضية - الفرصة والتحدى - للدول العربية في وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد في الدول الصناعية كما أشرنا سابقاً ، ويوجب ذلك :

(أ) الاستثمار داخل الدول العربية نفسها لتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد العربي ، ولتخفيف الضغط على الدول العربية لإعادة هذه الأموال للدول الصناعية بشكل أو بآخر ، فاستثمارها محلياً ينهي بشكل قاطع الحجج والأقوال الشائعة عن الأموال العربية بوصفها بأنها تائهة ومربكة للأسواق العالمية ويحمي هذه الأموال من التضييق من قيمتها .

(ب) تشكل هذه الأموال فرصة قيمة للدول العربية للتصنيع والتنمية الاقتصادية وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها والاحتياطي للمستقبل ، بشكل يكفل عدم التعرض لأيّة صعوبات تقف أمام عجلة التطوير والنمو للأجيال القادمة .

(ج) تستوجب هذه الاستثمارات وضع سلم أولويات ، فالحديث عن الاستثمارات في الدول العربية والدول الأفريقية والدول النامية وحتى في الدول الصناعية ، أكبر بكثير من حجم هذه الأموال .

من هنا تتضح الحكمة وراء وجوب وضع سياسة منسقة لاستثمار هذه الأموال والعمل على تجنب (ما أمكن) مشاريع مكررة زائدة ومتنافسة وكذلك تلافي النقص في مشاريع ومجالات أساسية .

بالنسبة للموقف دولياً من قضايا إمدادات الطاقة ومشاكلها الجديدة :

يتوقع أن تقود أزمة الطاقة الحالية والمرتقبة إلى جهود دولية مشتركة يتخللها صدامات وخلافات ناشئة عن تضارب المصالح القومية من جهة ، وعن صعوبة قبول الدول الصناعية بالتعاون على قدم المساواة مع الدول النامية والمتجهة للنفط من جهة أخرى ، ولكن المنافسة الدولية للحصول على النفط ستزيد من إمكانية الفرص أمام الدول المنتجة لإثبات ذاتها والحصول على

شروط أفضل بالنسبة للأسعار والتعاون الاقتصادي ، كذلك فإن سياسات التعايش السلمى العالمى والوفاق الدولى مترجح احتمالات التعاون الدولى فى مجالات تطوير مصادر الطاقة وحل أزمتها . والأزمة التى ستقود إلى التنافس على النفط ستكون أزمة العشر سنوات القادمة التى لا يتضح فيها بديل أو منافس قوى للنفط ، وبعد ذلك ستعتمد الأوضاع العالمية للطاقة على مدى تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة ، مما يصعب التنبؤ بنتائجها ، بشكل دقيق حالياً ، وأما فى نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ، فسيكون ذلك بداية لعهد المصادر غير التقليدية كالطاقة لنوية والفحم والنفط غير التقليدى من رمال القار وحجر السجيل وكذلك الطاقة الجيوثرمائية والطاقة النووية - الانصهار النووى - والطاقة الشمسية .

* * *

وفيما تقدم وصف للعواصف التى يحتمل أن تهب من كل جانب على مصالح الدول المنتجة للبتروى .. ولقد كان من الطبيعى أن يستيقظ بعض العرب للأخطار المحدقة بمصالحهم من داخل الدوائر البترولية ومن خارجها ومن ثم أسهم الخبراء كما أسهمت الجهات الرسمية بدراسات تجرى فى أكبر الظن كرد فعل لمجرى الأحداث فى أسواق الاستهلاك .

ومن قبيل ماتقدم ذكره من ردود الفعل لدى الدول المنتجة للبتروى ما صرح به الرئيس الجزائرى « بومدين » فى مؤتمر القمة لدول الأوبك مارس ١٩٧٥ ، وما تقدم به خبراء المملكة العربية السعودية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) باريس أبريل ١٩٧٦ ، مما نعرض له فى المقال التالى ..

الفصل السادس

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

« إن بترول المسلمين حقيقة يفرع منها
خصوم الإسلام .. ولهذا يستنزفون
هذه القوة من شرايين المسلمين .. ولقد
نجحوا في ذلك .. ولكن بسبب غفلتنا
وجهلنا . »

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

الرئيس الجزائري « بومدين » يقول :

- الدول الغربية لا تعترف بحق الدول النامية في ثرواتها الطبيعية
- حق الشعوب في ثرواتها لا يحظى بنفس المفهوم في حالة البلدان المتقدمة
- ضرورة تخليص سوق البترول من تبعيته للدول الصناعية
- تخفيض إنتاج البترول حتى يحظى بمكانته التي يستحقها في المبادلات الدولية
- تخفيض الدول الصناعية لاستهلاكها فكرة مقضى عليها بالفشل
- هل تقوم الدول الصناعية بعدوان على دول البترول ؟ .

الخبراء السعوديون يقررون في مؤتمر باريس :

- احتياطات البترول لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة .
- السعودية لن تنساق وراء الخطط الرامية إلى استنفاد احتياطي دول الأوبك .
- بدائل البترول بين اليأس والرجاء .
- تطوير استخدام الطاقة الكهربائية والشمسية .
- عدم التبذير غير الفعال في استخدام البترول .

خطاب الرئيس « بومدين » في افتتاح مؤتمر القمة النفطية*

عقد في الجزائر في المدة من ٤ - ٦ مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لدول الأوبك ، ومن النقط الهامة التي أثارها « هواري بومدين » في خطاب الافتتاح .

- إن استمرار بعض التصرفات من طرف الدول الغربية ليحمل على الاعتقاد بأن الاعتراف بحقوق شعوبنا لا يعدو في نظرهم أن يكون مجرد إعلان عن مبدأ شكلي ، وأن ظاهرة إحياء نظريات كهذه التي تزعم أن بترولنا ماهو إلا ملك على الشيوع بين الناس قاطبة لتؤكد حقيقة الاتجاه الذي تسير فيه بعض الدول المتطورة ، محتلفة براهين قانونية وأخلاقية ملائمة قصد التعامل بها في الوقت المناسب بغرض إضفاء صيغة شرعية أمام الرأي العام العالمي على كل عدوان مبيت ، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بافتعال وضع يتراءى في مظهر قانوني بل وإنساني بغية إلغاء حق شعوبنا فيما تملكه وفيما استرجعت بالعمل والكفاح والتضحية . ومعنى ذلك أن الحق الطبيعي للشعوب على ثرواتها الطبيعية لا يحظى بنفس المفهوم ولا ينظر بنفس النظرة إذا كان الأمر يتعلق ببلدان العالم الثالث .

- وفي الوقت الذي تسلك فيه الدول الصناعية مسلكا يؤدي بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم ، يجب علينا أن نعمل جماعياً على التخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية .. ونتيجة لاستخدام مصادر جديدة للطاقة تدريجياً بالإضافة إلى ماينتج عن الزيادة المستمرة في قسط إنتاجنا الذي سوف نخصصه لاستهلاكنا ، فإن حصة البلدان المصدرة للبترول في التموين العالمي يجب أن تنخفض إلى أن يجد البترول ضمن المبادلات الدولية نفس المكانة التي تحتلها جميع البضائع الأخرى وسوف تغتبط بلداننا بهذه النتيجة .

- وأما الجهود المتعددة الأشكال التي ترمى إلى تخفيض الاستهلاك البترولي لا بغرض القضاء على التبذير ، ولكن بقصد إثارة انهيار السعر وإضعافنا فهي حلول غير مجدية طالما أنه في استطاعتنا - كرد عليها - أن نخفض من إنتاجنا ونزيد في سعرنا للمحافظة على مستوى عائلتنا .

* ملخص عن مجلة عالم النفط العدد ٧/٣٠ (١٩٧٥/٣/٨) .

- والواقع أن فحصاً دقيقاً لتصريحات بعض المسئولين الغربيين يؤدي بنا إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاق أسباب لإعداد الرأي العام العالمي لقبول فكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول إذا ما حاولت هذه مجرد القيام بتنظيم إنتاجها سواء بوضعه في مستوى الطلب الحقيقي ، أو باستخلاص نتائج السياسة النقدية التي تسلكها البلدان المتطورة حالياً مما قد يؤدي بها في نهاية الأمر إلى أن تفضل الاحتفاظ ببترونها على أن تسوقه مقابل وسائل في الدفع ، هي الآن موضع ترتيبات تدبر بشكل منظم ودقيق للتخفيض من قيمتها .

السعودية تحذر من الإنضاب السريع لاحتياطي أوبك*

عقب انعقاد الجلسة الثانية للجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (مؤتمر الشمال والجنوب) في باريس ١٩٧٦/٤/٢١ ، تقدمت السعودية بخطة حول الطاقة تنتقد فيها بشدة البلدان الغربية لمحاولتها استخدام موارد أوبك النفطية بمعدلات سريعة لدرجة لا يمكن القبول بها .

وتحذر الدراسة من أنه على أساس معدلات الإنتاج الحالية ، فإن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن المملكة العربية السعودية لن تنساق وراء الخطط الغربية المؤدية إلى إنضاب احتياطيات أوبك بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف ، (والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا في رئاسة لجنة الطاقة المذكورة) .

وفيما يتعلق بموارد الطاقة الجديدة ، تلقي الدراسة السعودية ظلالاً متشائمة حول إمكانية التطوير على المدى القريب ، للطاقة النووية و النفط السجيل ورمال القار والطاقة الشمسية وتطرح الدراسة بدل ذلك مايلي :

- تطوير مكثف للطاقة الكهربائية : وفي هذا المجال تقدر الدراسة أن حوالى ٢٩ ٪ فقط من طاقة أمريكا الشمالية ، ١٥ ٪ من طاقة أوروبا الغربية ، ٣ ٪ من طاقة البلدان النامية قد استخدمت حتى الآن .

- زيادة استخدام احتياطيات الفحم الضخمة في العالم المتقدم .

- تطوير سريع للطاقة الشمسية ، وبشكل خاص في العالم الثالث ذى الموقع الملائم جغرافياً
لمثل هذا التطوير .

- نقل الصناعات المحتاجة إلى كميات ضخمة من الطاقة والصناعات المرتكزة على استخدام
الهيدروكربونات إلى المناطق التى يتوفر فيها الغاز المرافق .

- الإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة ، على أن يرافق ذلك
إعادة بناء التكنولوجيات الصناعية ووسائل النقل بطريقة تضمن الاحتفاظ بكميات متزايدة من
النفط للأغراض التى لا يمكن استخدام البدائل فيها .

عرضنا فيما تقدم ما قال به رجال دولتين من الدول المنتجة للبتروى ، ولمزيد من إيضاح الخطط
البعيدة المدى التى حرصت أسواق الاستهلاك فى الدول الصناعية (وهى أيضاً دول الاستعمار
التقليدى) على رسمها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ألقينا فى المقال التالى نظرة فاحصة
على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار
الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبتروها مع الإفادة من موقعها الإستراتيجى لصالح الدول
الصناعية دون شعوب الدول النامية وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى
البتروى .

الفصل السابع

تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث

« إن بترول المسلمين هو النفط الذي
ظهر بالقرب من (مسجد سليمان) في
جنوب إيران عام ١٩٠٨ وبدأ
استغلاله على أسس تجارية منذ عام
١٩١٢ م . . ثم توالى ظهوره في أرض
المسلمين تباعاً . . إلى يومنا هذا . . »

تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث

- * أحداث هامة أثرت في تاريخ المشرق العربي اجتمعت في عام ١٨٥٦ م .
- * القانون العام للأمم المسيحية يتعدل إلى القانون الدولي .
- * الإسلام اعترف بحقوق الأمم والشعوب بغير تفرقة
- * كاتب إيطالي يقرر أن كراهة الإسلام ووقف انتشاره أحد مصادر القانون الدولي .
- * كاتب ألماني يقول إن الرابطة بين الشعوب المسيحية فشلت في تحقيق السلام بينها على أساس العقيدة في حين نجحت العقيدة الإسلامية .
- * فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس ومناورات « دى ليسبس » .
- * الكشف عن البترول والترابط بينه وبين امتياز قناة السويس .
- * اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ وبروتوكولات سرية لتقسيم الدولة العثمانية .
- * العدوان على قناة السويس بعد مائة عام من فرمان ١٨٥٦
- * تواريخ متتابعة .
- ١٨٩٧ المؤتمر الصهيوني في بازل .
- ١٩٠٧ المؤتمر العالمي للاستعمار في لندن
- ١٩٤٧ تقسيم فلسطين .
- ١٩٦٧ العدوان على مصر .
- * لا مكان للكيانات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة .
- * إسرائيل لابد ستزول في المستقبل المنظور .

تواريخ لها دلالات قوية في مجرى الأحداث بالبلاد العربية المنتجة للبترول والشرق العربى بوجه عام سنة ١٨٥٦ م

- ليس من قبيل المصادفة أن تجتمع أحداث خطيرة في هذه السنة بالذات نذكر منها :
- ١ - مولد القانون الدولى العام لأول مرة في تاريخ الأمم غير الإسلامية .
 - ٢ - صدور فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن قناة السويس .
 - ٣ - الكشف عن البترول لأول مرة في بعض البلاد الأوربية .
- وفى هذا كله تفصيلات نوجزها في الكلمات الآتية :

أولاً : عن مولد التشريع المسمى بالقانون الدولى :

يقول الدكتور « محمد حميد الله » الأستاذ بجامعة باريس واسطنبول مانورد فيما يلى ترجمته الحرفية (عن كتاب له صدر سنة ١٩٧٣ في لاهور بباكستان) (قبل عام ١٨٥٦ لم تعرف أوروبا شيئاً اسمه القانون الدولى وإنما عرفت إلى ذلك الوقت شيئاً آخر يسمى القانون العام للأمم المسيحية . وفى السنة المذكورة ١٨٥٦ حدث لأول مرة أن أمة غير مسيحية وهى الدولة العثمانية (أو تركيا كما يشار إليها أحياناً) قد قبلت لكى تتفع بأحكام القانون العام الأوربى الخاص بالأمم والذي يسمى إلى ذلك الوقت أى ما قبل دخول تركيا في بوتقة الأمم - كان يسمى (بالقانون العام للأمم المسيحية) .

ثم يستطر الدكتور حميد الله قائلاً :

(ليس معنى ذلك أن العالم كان محروماً من قانون عام لكل الأمم قبل هذا التاريخ بالذات وليس معناه أيضاً أن قانون الأمم جمعاء لم يولد إلا في أوروبا في ذلك التاريخ . . بل الحق أن القانون الدولى الذى يشمل كل الأمم قد كان قائماً من قبل . . ذلك أن الإسلام قد اعترف بحقوق الأمم والشعوب والدول بغير تفرقة على أساس الدين أو الجنس ، ثم إنه - أى الإسلام - قد اعترف بالحقوق المتساوية والالتزامات كذلك ككل الأجناس والأمم) .

ثم يزيد قوله (إن القانون الدولى الذى جاء به الإسلام مفارق تمام المفارقة لأى قانون عرفته

البشرية في التاريخ منذ القدم ، ذلك أن القانون الدولي الإسلامي لم يقصد إلى تنظيم النشاط الحكومي للأمة الإسلامية فيما يختص بما يقوم بين أجزائها والبعض الآخر من علاقات وحسب ، بل شمل ماعدا الأمة الإسلامية ولم يستبعد من تطبيق أحكامه الأمم غير الإسلامية .
وتعقياً على ماتقدم نقول :

إن تركيا في ذلك العهد كانت قد بدأت في مراحل الضعف والوهن ، وأن التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة في أوروبا وأفريقيا وآسيا قد بدأ يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التي ترسم سياساتها للمدى البعيد ، ونريد بالمدى البعيد هنا عشرات السنين ولا نقف عند حد خمسة وعشرين عاماً كما يرجح بعض الاقتصاديين وسنضرب بعض الأمثلة تأييداً لما تقدم من حيث طول المدى الذي ترسم له السياسات الخاصة المناهضة للأمة الإسلامية ^(١) .

والعبرة التي نستخلصها من هذا الاتجاه الخطير الذي بدأ في سنة ١٨٥٦ هي : أن المنظمات الدولية التي عرفت من ١٨٥٦ إلى يومنا هذا في إطار عصبة الأمم (حال حياتها) وفي إطار هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها أو يتصل بها عن قرب أو عن بعد ، كالوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية كصندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير ، نقول إن هذه المؤسسات جميعاً تصدر عن فكرة واحدة عبر عنها كثير من الكتاب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ومنهم « أنزيلوتي » الإيطالي « وبول سميتز » الألماني ، أما الأول فيقول عن مصادر القانون الدولي إنها ثلاثة ، بيانها : فلسفة الإغريق وتشريعات الرومان وهذا هو المصدر الأول ، ثم يلي ذلك حضارة الأمم المسيحية الماثلة في المخترعات والمنتجات البالغة (الإبتقان وفقاً للتكنولوجيا الدائمة التطور وما تقتضيه من قواعد في المعاملات بين الدول هذا هو المصدر الثاني ، ثم يذكر المصدر الثالث في جرأة وصراحة حين يقول : إن المصدر الثالث للقانون الدولي هو ذلك التفاهم الضمني فيما بين الأمم المسيحية التي تنطوي في أعماق صدورها على اتجاه واحد ثابت هو كراهة الإسلام ووقف زحفه على أي بقعة من الأرض مع العمل على زعزعة من أي أرض احتلها كما حدث في أسبانيا وشبه جزيرة البلقان ونحوهما .

وأما الثاني - (بول سميتز) - فيقول في كتابه (الإسلام قوة الغد ^(٢)) يقول هذا الكاتب

(١) نذكر على سبيل المثال ماسعت إليه إنجلترا من إطالة امتياز قناة السويس بأربعين عاماً أي إلى ٢٠٠٨ م وكان ذلك في سنة ١٩٠٨ بمجرد وفاة « مصطفى كامل » الذي كان زعيماً وطنياً تحشاه القوى الاستعمارية ولم يتوقف هذا المشروع إلا بسبب مقتل رئيس الوزراء « بطرس غالي » على يد « إبراهيم الورداني » .

(٢) وقد ترجمه الأستاذ الدكتور « محمد شامة » (مكتبة وهبة ١٩٧٤) .

الألماني (إن الرابطة بين الدول المسيحية فشلت في أن تحقق السلام فيما بين الشعوب المسيحية وتكررت الحرب بينها ، ولا تزال تهدد بتدمير العالم المسيحي بقوى متصارعة تنتمي إلى عقيدة واحدة هي العقيدة الصليبية ، وما أفلحت هذه العقيدة في ربط الشعوب التي تؤمن بها بل حل محلها تكتلات إقليمية (كالسوق الأوروبية المشتركة) أو مذهبية (كالعالم الرأسمالي) أو عسكرية (كحلف الأطلسي) هذه كلها هي الروابط المعاصرة في التاريخ الحديث التي تجمع بين بعض الدول المسيحية والبعض الآخر في غير شمول وفي غير ثبات على حين أن الإسلام نجح في أربعة عشر قرناً وبصفة مستمرة - نجح في إيجاد رابطة عقدية قوية لا تتبدل ، حتى وإن شابها شوائب سطحية من المصالح الشخصية وبالتالي إذا جد الجدل وتنادت أطراف الأمة الإسلامية بالجهاد ، فإن رابطة الإسلام تظل من جديد قوية كما كانت في أي عهد مضى) .

ولعل في تاريخ الشعوب الإسلامية المستضعفة لبعض العهود كما كانت الحال في أطراف الدولة العثمانية كالشام والجزائر ، لعل في هذه النماذج دليلاً قوياً على صدق النظر الذي ذهب إليه « بول سميتز » من حيث قوة الرابطة الإسلامية وثباتها - وتأسيساً على هذا المنطق السليم يتجه « بول سميتز » إلى إثارة القضية التي جعلها موضوع كتابه والتي أملت عليه اختيار العنوان الذي عرف به (الإسلام قوة الغد) . وواضح أنه لا يقصد الإشادة ولا التزكية ولا التأييد للإسلام وإنما يقصد التحذير منه .

* * *

العبرة إذن التي يجب أن يستفيد منها كل باحث من مثل هذه المواقف الثابتة في التاريخ الحديث تتلخص في أن الركون إلى عدالة المنظمات الدولية مسألة فيها نظر ، هذا إن أحسنا الظن واقتصادنا أشد الاقتصاد في الحذر .

ثانياً : عن فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس :

صدر فرمان يناير ١٨٥٦ الذي تضمن اللائحة التأسيسية لما كان يسمى بالشركة العالمية لقناة السويس ، وقد سبق صدور هذا القرار (الفرمان) جهود دبلوماسية ومناورات لا يتسع المقام لذكرها ، وإنما كانت هذه السنة ١٨٥٦ هي التي شهدت قمة المأساة من الناحية التشريعية - لقد سبق صدور هذا فرمان جهرد طويلة لجماعة «سان سيمونيان» ، وللمسيو «فرديناند دي ليسبس» كما أن العدول عن قانون الأمم المسيحية إلى القانون الدولي لكل الأمم ، قد سبقته أيضاً

جهود مناورات ودراسات . ويطيب لنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور « مصطفى الحناوى » ^(١) عن رحلة « الحديو سعيد » ، ومسيو دى لسبس « إلى السودان فى فصل بعنوان فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ حفر الزاوية فى المأساة (بعد أن ذكر تفاصيل مراحل إقناع الحديو بإصدار فرمان ١٨٥٦ فى أثناء هذه الرحلة ، كما سبق أن أصدر فرمان ١٨٥٤ عقب رحلة فى الصحراء) يقول : (ولما عاد الركب من السودان وقع « سعيد باشا » فرمانا آخر فى ٥ يناير ١٨٥٦ كان أشد إحكاماً فى نصوصه ، وفى تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا فرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » . ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا فرمان كان مفاجأة سارة « لديلسبس » بعد عودته من رحلة السودان ، ولكن ملايسات الحال تقطع بأن هذا فرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقة ، ثمرة الصفاء فى رحلة الصحراء) .

ثالثاً : فيما يختص بالكشف عن البترول فى بعض البلاد الأوربية :

فى العديد من المراجع ورد القول بأن الكشف عن البترول قد كان فى سنة ١٨٥٨ فى كل من بولندا وكندا إلا أن مراجع أخرى تعود بهذه الكشف إلى ما قبل هذا التاريخ لسنوات ^(٢) وثابت فى تاريخ الصناعة والتاريخ الاقتصادى أن البترول عرف فى القرون الوسطى ، ولكنه لم يستخدم كوقود يحرك الآلات ، بل كان نوعاً من اللهب الذى يقذف به على جموع الأعداء ، ومن قبل ما كان البترول عند قدماء المصريين من المواد التى تدخل فى طلاء الجدار الخارجية للقوارب والسفن كما كان أيضاً يستخدم فى التحنيط . . لنا بصدد شىء من هذا كله ولكنا نقف عند أواسط القرن التاسع عشر حين كان البترول يظهر لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية ثم توالى ظهوره فى بلاد أخرى تباعاً . . ولأهمية هذه العلامات على الطريق عبر القرنين التاسع عشر والعشرين جئنا بتسلسل تاريخى متصل من ١٨٥٨ إلى ١٩٧٦ فى الموضوع المناسب من هذا البحث .

(١) فى كتابه (قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة الجزء الأول مطبعة مصر ١٩٥٢ هـ ١٩٠)

(٢) مراجع البترول واقتصاديات موارده « د . محمود أمين » - اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط « شارل عيسى » ، ومحمد بجاته - حرب البترول الأولى - « صلاح متصر » البترول العربى الحام فى السوق العالمية « د . صاحب ذهب » « حرب البترول فى الشرق الأوسط » د . راشد البراوى « نشرات شركة آبار البترول » .

ونعود مرة أخرى إلى الربط ما بين ظهور البترول وبين فرمان قناة السويس وبين القانون الدولي الذى اتسع لأول مرة لأمة إسلامية أريد وضع الخطة الطويلة المدى لتقطيع أوصالها . . . إننا لا نقطع بالتقديم والتأخير فيما بين العناصر الثلاثة سالفة الذكر فيما يختص باختيار وهو أحق بالصدارة فى وقت مبكر من أواسط القرن التاسع عشر . . . ولكن مجرى الأحداث يدلنا على أن الترابط الشديد فيما بينها ومن ذلك على سبيل المثال أنه فى سنة ١٨٨٥ م وقع الحلفاء الغربيون « اتفاقية برلين » وهى عبارة عن صلح فرض على تركيا وروسيا بعد أن استترفت الموارد الاقتصادية والمعدات الحربية فى بضع سنوات ، وكان الحلفاء الغربيون يزدون النار لهياً فى سبيل هذه الغاية ^(١) ، وكان من شروط الصلح أن تحتل إنجلترا جزيرة قبرص لتكون حارساً أوبوليساً دولياً فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن قبل كانت مصر قد خضعت لاحتلال غير شرعى فى ١٨٨٢ وقبل ذلك كانت قناة السويس قد فتحت ١٨٦٩ . . . ومن هذا التسلسل التاريخى الذى لا يدخل فى اختصاصنا التوسع فيه ، نلاحظ أن البروتوكولات السرية التى ألحقت باتفاقية برلين ، كان استمراراً للمخطط الذى بدأ قبل ذلك بثلاثين عاماً . . . ذلك أن هذه البروتوكولات السرية نصت على تقسيم أطراف الدولة العثمانية (فى الوقت المناسب) فيما بين الحلفاء الغربيين التقليديين بزعامة إنجلترا ومساندة فرنسا بعد أن أخذت حدة المنافسة بينهما بسبب طريق الهند فى سنة ١٩٠٤ - ويحىء بعد ذلك عدة مواقف منها استخدام البترول فى تسيير الآلات (الاحتراق الداخلى) التى لا تحتاج إلى بخار ولا ماء ولا نار ومن ثم تستطيع أن تغوص تحت سطح الماء وكان ذلك الاختراع مؤذناً بظهور الغواصة ، وعندئذ قررت بريطانيا (الغطس فى ذلك العهد) والدخول فى حرب مباشرة مع ألمانيا لسحقها إن استطاعت لأن بريطانيا لا تنظر إلى التجارة والصناعة والأسواق إلا من زاوية البحر ، ومعلوم أن الفرصة قد نضت فى أغسطس ١٩١٤ لاندلاع الحرب العالمية الأولى .

* * *

والحق أن ما تقدم بيانه فيه الكفاية لتنبه الأمة العربية التى نتكلم عنها فى هذا البحث إلى الأسلوب العلمى الذى يلجأ إليه الغرب فى رسم سياساته القريبية المذمومة والبعيدة على حد سواء . . .

(١) واليوم يكتوى المسلمون بحرب ضروس أشعلها أعداء الإسلام فى نفوس حكام دولتى العراق وإيران المسلمين استفادوا لطاقتها ، وإهداراً للدماء وتعطيلاً لنهضة المسلمين . . . وكذلك نرى سكوت العالم الغربى على جرائم السوفيت فى باكستان ومنجستو فى الدول الإسلامية جيرانه . . . وغير ذلك كثير .

ومرة أخرى نقف عند ١٩٥٦ (أى بعد ١٨٥٦) بمائة عام بالضبط) التى شهدت حرباً عدوانية بين الجبهة ذاتها التى ترعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية ، ونريد بهذه الجبهة إنجلترا وفرنسا ، فنرى هاتين الدولتين تعتديان على مصر وتستخدمان فى الوقت ذاته قزماً من أقزام المنظمات الدولية يسمى دولة إسرائيل لمجرد التغطية . تغطية العار الذى يلحق بدولتين كبيرتين إذ هما تهاجان دولة آمنة لمجرد أنها استردت قناة تقع فى صميم أرضها ، وماؤها يجرى فى داخل أرضها . . وهذه اللقطة تدعونا إلى أن نجىء ببعض الإضافات لهذه الفترة فنعرض لسلسلة من التواريخ التى تشابهت وتتابعت ولكن فى موكب عدوانى واحد أما هذه التواريخ فمنها : ١٨٩٧ - ١٩٠٧ - ١٩٤٧ - ١٩٦٧

فى سنة ١٨٩٧ عقدت الصهيونية العالمية مؤتمرها المشهور فى بازل بسويسرا ، ورسمت السياسة الطويلة المدى للحصول على أرض يستقر فيها اليهود ويتخذون منها وطناً قومياً ، ولم تكن فلسطين هى الاختيار الوحيد ، ولكن مع المتابعة نلاحظ أنه فى ١٩٠٧ انعقد مؤتمر عالمى للاستعمار فى لندن برئاسة بعض اللوردات ومن أهم قراراته ما انتهى إليه المؤتمرون من القول بأنه لا أمل للصناعات الغربية التى تفوقت فيها الأمم المسيحية ، لا أمل لهذه الصناعات فى غزو الأسواق الأفريقية وتشديد القبضة على مواردها الطبيعية وخاماتها ما بقى الشريط الساحلى لهذه القارة متماسكاً فيما بين أجزائه خاضعاً للدولة العثمانية وقد أراد المؤتمرون بذلك أن يعتبروا بالشريط الساحلى الإسلامى فى شمال أفريقيا وهو داخل فى حدود الدولة العثمانية ، هذا الشريط الساحلى يقف سدا حائلاً بين أوروبا والتوغل فى أفريقيا ، ومن ثم كان الحل المطروح عندئذ هو تجزئة هذا الشريط إلى دويلات والفصل بين الأجزاء التى تتولد عن هذه العملية وبين الوطن الأم وهو تركيا ، وبقي هذا المخطط مطوياً إلى أن حانت الفرصة وقامت الحرب العالمية الأولى وهزمت تركيا وبدأ التنفيذ على مرحلتين وعامهما التاريخ ، إحداهما بعد الحرب العالمية المذكورة ، والأخرى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وما تقدم يتضح التلاقى بين المخطط الصهيونى ١٨٩٧ والمخطط الاستعمارى فى ١٩٠٧ .

وبالرجوع إلى مولد الدويلات التى ظهرت من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٧ يتضح صدق هذا النظر . وفى سنة ١٩٤٧ بالذات صدر قرار تقسيم فلسطين وهو نواة المأساة التى يواجهها العالم العربى الآن (١٩٧٧) لأنه لم يكن فى الواقع مشروعاً إنسانياً يراد به توطين اليهود بجوار أصل فلسطينى ، بل كان خطوة فى سبيل إيجاد كيان عدوانى وغريب فى داخل الوطن العربى ويجب أن نذكر دائماً أن

تقسيم أرض فلسطين قد أفسح المجال للعصابات الصهيونية لتثبيت وجودها غير الشرعى فى أرض القبله الأولى ، وإن تفصيلات الأشهر القليلة التى تلت التقسيم إلى إعلان قيام دولة إسرائيل بمجرد انسحاب الدولة المنتدبة وهى إنجلترا . . إن هذه التفصيلات تحمل الحزى والعار للدول الصناعية القديمة وخاصة الجبهة التى تكررت الإشارة إليها ، وقد حل الوفاق بين طرفى الجبهة (إنجلترا وفرنسا) من ١٩٠٤ كما تقدم البيان وسبق الاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٩٤٨ نقطة بارزة فى تاريخ مناهضة الدولة الإسلامية التى قضى عليها فى الحرب العالمية الأولى ، ذلك أن هذا الاعتراف لم يستغرق بضع دقائق ، وتركز على التنبيه لهذا الأمر لأنه منقطع النظير . . ذلك أن كل دولة تولد فى ظل القانون الدولى (العظيم) الذى يرجع إلى سنة ١٨٥٦ - لا تفوز بالتأييد إلا بعد دراسات وبعثات ووفود لتقصى الحقائق وللموازنة بين عهد كان شرعياً ثم انقضى ، وعهد تأثر أو مقتصب أو ناتج جاء على أنقاض العهد السابق ، هذا كله يحدث فى ملاسبات قيام أية دولة والاعتراف بها فى ظل ما يسمى بالشرعية الدولية إلا دولة إسرائيل فقد تحولت من عصابات إلى دولة بقرار من زعماء العصابات السفاحين وحضى هذا الاعتراف بتأييد دولى بدأته أمريكا ثم روسيا فى دقائق معدودة هى اللمحة الخاطفة التى تقتضيها نقل الأنباء بالبرق . وما كان شىء من ذلك ليجوز فى العقل أو فى الأمر الواقع لو أن الدولة العثمانية أو أن الخلافة الإسلامية كانت قائمة ، ولكن التمهيد البارع الذى وضع من ١٨٨٥ اقتضى إنشاء ما يسمى بجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى ظلها تم التقسيم ثم الاعتراف بالدولة الباغية .

وفى سنة ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تلخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء ، ولم يكن هؤلاء السفراء لدول معادية ، بل كانوا لدول يقال لها صديقة أو محايدة ونقص دولتى روسيا وأمريكا ، وأمر الجيش المصرى أن ينسحب ونُسب إليه ظلماً أنه اندحر أو غلب ، وهكذا تمت المأساة فصولاً .

ثم تجىء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لكى تعيد إلى مصر والعرب شيئاً من الكرامة لعل هذه الأمم الداخلة فيما يسمى بالجامعة العربية فى يومنا هذا . . لعل هذه الدول تشعر بوجود الذات وتسمح لنفسها بأن تقبل الصلح أى تعترف بأمر واقع هو ضياع القبله الأولى وهذا هو المقصد الأول من سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

* * *

هذا التمهيد الذى طال بعضى الشىء نريد به أن نعلل إلى حقيقتين هما :

ما قرره بحق وزير الخارجية المصرية الأسبق وهو في الوقت ذاته نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية السيد « إسماعيل فهمي » عندما قال إنه لا مكان للكيانات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة . . وكان يريد بذلك أن يلقي أضواء كاشفة على الدوافع الراشدة التي دعت إلى تنظيم الوحدة الأفريقية وضمها إلى الوحدة العربية في أوائل عام ١٩٧٧ ، وهذا القول الذي نشرته الصحف منسوباً إلى السيد « إسماعيل فهمي » هو قول سليم وجدير بالتأييد ، ولكننا في بحثنا هذا نخرج به إلى معنى آخر نسجله بين يدي التاريخ فنقول :

« إنه من الحق أنه لا مكان في عصرنا الحاضر ولا في كل العصور لأي كيان صغير هزيل يزاحم عمالة الأرض ، ولذلك نرى أن إسرائيل ستزول في بضع سنين أو في عشرات من السنين فلننا نحن البشر الذين يكتبون الأقدار وإتما تجرى المقادير بإرادة الله سبحانه وتعالى ، وما علينا إلا أن نتخذ الأسباب وما على الكاتب الذي يريد وجه الله إلا أن يقرر الحق الذي يطمئن إليه ، فنقول مرة أخرى أن إسرائيل لابد زائلة لأنها جسم غريب في داخل وطن متماسك نبه إلى خطورته « بول سميتر » وغيره ، ويدلنا المنطق على أن مجرى الأحداث يقضي بأن إسرائيل ستواجه أحد أمرين ، إما أن تقضي على دول المواجهة ، ثم تزحف على القبة الثانية في أرض الجزيرة العربية حتى تسترد أرض خيبر ، وتزحف كذلك على وادي النيل لتعيد عهد اليهود في أرض مصر ، في زمن « سيدنا موسى » عليه السلام ، وهذا احتمال بعيد ، أما الأمر الآخر فيتلخص في أن القوى البشرية الهائلة للبلاد العربية مع مواردها الطبيعية ، ستصل عن طريق التخطيط الهادئ إلى حصر جماعة اليهود في بوتقة يحيط بها كيان عربي متماسك ، وليس ينقص هذين العنصرين المتكاملين وهما القوى البشرية والموارد الطبيعية إلا المستويات الرفيعة للأداء وللإفادة بيهات الطبيعة وكسب الأسواق بالقدرة لا بالغضب ، وهذا كله يلوح في المستقبل المنظور برغم كل ما يبدو للنظر الآن من تفكك وعداوات عصبية .

• أما الحقيقة الثانية فهي أن البترول وفوائضه المالية ، وهما من نعم الله على أرض العرب والأمة الإسلامية يحتلان مركز الصدارة في المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن واسترداد ما سلب منه - ومن هنا كانت أهمية هذا البحث الذي نحاول ماوسعنا الجهد أن نجعله مصطبغاً بأكبر قدر من الإخلاص مع النظر العميق دون الاندفاع مع العاطفة أو الهوى أو التأثير بالمصالح الشخصية لأن كاتب هذه السطور ليس له في ثروات البترول ناقة ولا جمل .

القسم الثاني

عرض تاريخي

- * تواريخ هامة في صناعة البترول على مستوى العالم
- * امتياز «وليم نوكس دارسي» لاستغلال البترول والثروة الطبيعية في إيران
- * شركات البترول العالمية وتحكمها في الدول المنتجة والمستهلكة
- * الاحتكار العالمي لسوق البترول
- * الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول
- * تطور تسعير البترول
- * البترول العربي سلاح اقتصادي وسياسي
- محاولات استخدام البترول كسلاح سياسي قبل حرب رمضان
- دور البترول في حرب رمضان ١٣٩٣ هـ
- * قيام منظمات الدول المصدرة للبترول .

الفصل الأول

البترول بين الدول المنتجة والشركات المستغلة

« لقد قسمت أرض المسلمين وأسند
أمر كل جزء منها إلى شركة من شركات
الاستغلال .. يساندها عهد ونظام
وشروط مفروضة ، والأمة غارقة في
أحداث الحرب العالمية الأولى وانهار
الدولة العثمانية ، وما تلا ذلك من
حركات وطنية .. ونشر لمبادئ
المهاويز كالقومية والوطنية المحلية ..
ثم كانت الحرب الثانية ودخلت روسيا
في الميدان .. ورأى خصوم الإسلام
أن وجودها مفيد لهم .. فهي
بالاشتراكية والإلحاد تستطيع أن تهدم
ما لم يستطع المستشرقون أن
يهلكوه .. »

تواريخ هامة في صناعة البترول على مستوى العالم*

السنة	بيان
١٨٥٨	الكشف عن البترول في بولندا وكندا
١٨٥٩	« الكولونيل الوين دريك » - يحفر أول بئر بطريقة الدق - تسفيل - بنسلفانيا - الولايات المتحدة الأمريكية .
١٨٦٠	الكشف عن البترول في رومانيا
١٨٦١	أول شحنة أرسلت عبر المحيط الأطلسي من أمريكا إلى بريطانيا .
١٨٦٣	الكشف عن البترول في بيرو .
١٨٦٨	الكشف عن البترول في روسيا .
١٨٦٨	الكشف عن البترول في مصر .
١٨٧٢	« البارون جوليوس رويتر » يحصل على امتياز من شاه إيران يتضمن البحث عن البترول واستغلال جميع المعادن وتوزيع الدخان في كل أنحاء البلاد « لم يحقق أية نتائج وألغى » .
١٨٨٥	« ديملر » ينتج أول سيارة تدار بالبخار .
١٨٩٢	أول ناقلة محملة بالبترول من أندونيسيا .
١٨٩٤	استخدام البترول وقوداً لمحركات سفينة تجارية .
١٨٩٥	مد خط أنابيب بترول من باكو إلى باطوم .
١٩٠٠	روسيا تنتج ٥٠,٢٪ من إنتاج العالم .
١٩٠١	- « وليم نوكس دارسي » يحصل على امتياز ضخيم للبحث عن البترول في أغلب أراضي إيران .
	- الكشف عن البترول في المكسيك .

* المراجع : حرب البترول في الشرق الأوسط/دكتور « راشد البراوي » - البترول العربي الخام في السوق العالمية/ « دكتور صاحب ذهب » - حرب البترول الاولى/ « صلاح متصر » وكتب أخرى مجلات ونشرات متخصصة .

السنة	بيان
١٩٠٧	- الكشف عن البترول في الأرجنتين .
	- اندماج شركة شل والشركة الهولندية الملكية .
١٩٠٨	- الكشف عن البترول في إيران .
	- استخدام آلة الاحتراق الداخلي لتسيير السيارات .
١٩١٢	أول سفينة عابرة محيط تستخدم الديزل .
١٩١٣	بدء التصدير من إيران .
١٩١٤	الكشف عن البترول في فنزويلا .
١٩١٧	بدء التصدير من فنزويلا .
١٩٢٠	- توقيع اتفاقية « سان ريمو » بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الشرق العربي إلى مناطق نفوذ فيما بينهما .
	- أعطت الحكومة البريطانية حق الوصاية على العراق وفلسطين وأعطت فرنسا حق الوصاية على سوريا ولبنان .
	- المكسيك تنتج ٢٢,٨٪ من إنتاج العالم .
١٩٢٣	الكشف عن البترول في العراق .
١٩٢٧	- عبور الطائرات المحيط الأطلسي وزيادة استخدام البترين .
	- بناء خط أنابيب بين كركوك وطرابلس (طوله ٥٣٤ ميلا وقطره ١٢ بوصة) .
١٩٢٨	توقيع اتفاقية « الخط الأحمر » في مدينة أوستند ببلجيكا - من بنودها ألا تنفرد إحدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) بالتحكم في البترول الموجود في أراضي الإمبراطورية العثمانية التي حددت بالخط الأحمر ، ومن بنودها أيضاً « لا يجوز أن تقام معامل تكرير في أى بلد عربي تتجاوز طاقتها الاحتياجات الفعلية للبلد الذي تقام فيه » .
١٩٣٠	المكسيك ينخفض إنتاجها من ١٣٧ مليون برميل عام ١٩٢٠ (٢٢,٨٪ من إنتاج العالم) إلى ٣٩ مليون برميل (٢,٨٪ من الإنتاج العالمي) نتيجة تسرب المياه للحقول الغنية التي ازداد نزع آبارها .
١٩٣٤	- استخدام الديزل في تسيير القطارات .

بيان	السنة
- وصول أول رسالة من بترول العراق عبر خط الأنابيب إلى طرابلس (١٤ يوليو) وحيفا (١٤ أكتوبر) .	
الكشف عن البترول في السعودية .	١٩٣٦
- الكشف عن البترول في الكويت .	١٩٣٨
- تأمين بترول المكسيك .	
بدء التصدير من السعودية .	١٩٣٩
الكشف عن البترول في قطر .	١٩٤٠
بدء التصدير من الكويت	١٩٤٦
- الكشف عن البترول في الجزائر	١٩٤٩
- المكسيك توقع عقود مقالة مع ٣ شركات منحت حق استرداد ما تنفقه والحصول على ما يتراوح بين ١٥ - ١٨٪ من الإنتاج مقابل التمويل والمخاطر التي تتحملها الشركات .	
- بدء التصدير من السعودية بخط أنابيب التابلين .	١٩٥٠
- السعودية تفرض ضريبة دخل على شركات البترول قدرها ٥٠٪ من إجمالي الدخل مخصوصاً منه مصاريف التشغيل وضرائب الدخل المستحقة لأي بلد أجنبي .	
- فترلا تنتج ١٤,٤٪ من إنتاج العالم .	
- (مارس) حكومة إيران برئاسة « الدكتور مصدق » تعلن تأميم البترول الإيراني - الكويت تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات	١٩٥١
العراق تعقد اتفاقية مع شركات النفط العاملة بأراضيها يقضى بمناصفة الربح بين الحكومة والشركات .	١٩٥٢
قطر تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات	١٩٥٣
إيران تعدل عن التأميم وتمنح امتيازاً جديداً لاتحاد شركات البترول (الكونسورتيوم) .	١٩٥٤
البحرين تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات	١٩٥٥
- (٣١ أكتوبر) العلوان الثلاثي على مصر وتعطيل قناة السويس ودوران ناقلات	١٩٥٦

السنة	بيان
	البتروال حول رأس الرجاء الصالح .
	- اكتشاف آبار البترول الغنية في « حاسي مسعود » بالجزائر
١٩٥٧	- بدء إنتاج البترول من نيجيريا
	- مصر تطبق مبدأ المشاركة مع شركة إيراب الفرنسية
١٩٥٨	- اكتشاف البترول في ليبيا
	- الأرجنتين - يم عقود مقالة مع شركات مستغلة ، ومع شركة « أسوشل »
	- ايران تأخذ بمبدأ المشاركة مع شركتي « بأن أمريكان ، وإيني الإيطالية »
١٩٦٠	(٢٤ سبتمبر) قيام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)
١٩٦١	العراق تصدر القانون رقم ٨٠ بسحب جميع الأراضي الممنوحة لشركة نفط العراق باستثناء المناطق التي يجري استغلالها وتمثل (٠,٥ ٪) من مساحة العراق .
١٩٦٢	أندونيسيا تبرم عقد مقالة مع « بان أمريكان » وتحول امتيازات الشركات العالمية العاملة في أراضيها إلى عقود مقالة .
١٩٦٥	- السعودية توقع عقد مشاركة مع « شركة أوكسيراب » الفرنسية
	- الجزائر توقع عقد مشاركة مع فرنسا
١٩٦٦	إيران توقع عقد مقالة مع شركة « إيراب » الفرنسية
١٩٦٧	- العراق توقع عقد مقالة مع شركة « إيراب » الفرنسية
	- (٥ مارس) وفاة « الدكتور محمد مصدق » بطل الحركة الوطنية في إيران لتأمين صناعة البترول .
	- (٥ يونيو) هجوم إسرائيلي على مصر وتعطيل الملاحة في قناة السويس للمرة الثانية وعودة الناقلات للدوران حول رأس الرجاء الصالح .
	- الكويت توقع عقد مشاركة مع شركة « هيسبانولا » الأسبانية
١٩٦٨	(٩ يناير) قيام منظمة (الأقطار العربية المصدرة للبترول) « أوبك » وتوقيع الدول المؤسسة الثلاث : السعودية - ليبيا - الكويت .
١٩٧١	- (١٢ يناير) صدور قرار « الأوبك » رقم ٢١/١٦٠ توحيد سعر البترول في الدول الأعضاء وإقرار ارتفاع عام موحد في الأسعار المعلنة .

بيان

- (١٤ فبراير) بدء تطبيق قرار « الأوبك » - توقيع اتفاقية طهران بين دول الخليج والشركات برفع سعر البترول ٣٥ (ستاً) للبرميل .
- (١٢ أبريل) اتفاق طرابلس بين ليبيا والشركات برفع سعر البترول من ٢,٥٥ من الدولار إلى ٣,٣٤ من الدولار .
- (٧ يونيو) اتفاق حكومة العراق مع الشركات على زيادة السعر المعلن للبترول العراقي المصدر من موانئ البحر المتوسط من ٢,٤١ من الدولار للبرميل إلى ٣,٢١ من الدولار للبرميل .
- (٢٣ يوليو) اتفاق بين السعودية « وأرامكو » لرفع السعر المعلن للخام السعودي في ميناء صيدا من ٢,٣٧ من الدولار للبرميل إلى ٣,١٨ من الدولار للبرميل .
- ١٩٧٢ (٢٠ يناير) توقيع « اتفاقية جنيف حول التعديلات النقدية » بين دول الخليج وشركات البترول لرفع الأسعار المعلنة بمقدار ٨,٤٩٪ نتيجة لتخفيض الدولار .
- ١٩٧٣ - (٦ أكتوبر) حرب رمضان .
- (٧ أكتوبر) العراق تؤم حصص الشركات الأمريكية في شركة نفط البصرة
- (١٦ أكتوبر) (الأوبك) ترفع الأسعار بنسبة ٧٠٪ .
- (١٧ أكتوبر) - مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر خفض إنتاج البترول ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ كل شهر .
- أبوظبي تتوقف صادراتها البترولية لأمريكا .
- (١٨ أكتوبر) السعودية تخفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ .
- (٢٠ أكتوبر) - السعودية تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة
- الجزائر تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
- البحرين تلغى اتفاقاً بينها وبين الولايات المتحدة بمنحها تسهيلات بحرية خاصة .
- (٢١ أكتوبر) العراق يؤم حصة هولندا في شركة « شل » التي تساهم في شركة نفط البصرة .
- (٢٢ أكتوبر) جميع الدول العربية توقف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
- (٤ نوفمبر) المؤتمر الثاني لوزراء البترول العرب يقرر خفض الإنتاج بنسبة ٢٥٪

- بيان
- السنة
- (٦ نوفمبر) دول السوق الأوروبية المشتركة تصدر قراراً بتأييد الحق العربي
 - (١٨ نوفمبر) المؤتمر الثالث لوزراء البترول العرب يقرر عدم تنفيذ نسبة الخصم عن شهر ديسمبر بالنسبة لدول أوروبا .
 - (٨ ديسمبر) المؤتمر الرابع لوزراء البترول العرب يوصي برفع الحظر عن أمريكا مع بداية برنامج الانسحاب .
 - (٢٤ ديسمبر) دول الخليج ترفع أسعار البترول بحيث يصل دخل الدولة إلى ٧ دولارات عن كل برميل ، فوصل سعر البترول الخام السعودي إلى ١١,٥ دولار للبرميل في مقابل ٣,٠١ من الدولار في أكتوبر ١٩٧٣ .
 - (٢٥ ديسمبر) المؤتمر الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الحفض إلى ١٥٪ بدلا من ٢٥٪ .
 - ١٩٧٤ (١٧ مارس) مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر رفع الحظر عن تصدير البترول لأمريكا .
 - ١٩٧٥ - (٥ مارس) الكويت تستولي على حصة الشركتين الأجنبية (بريتش بتروليوم ، جلف أوبل) وأصبحت أول دولة عربية تسيطر على عملياتها البترولية .
 - (٢٧ سبتمبر) (الأوبك) تقرر رفع الأسعار بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ .
 - (٨ ديسمبر) العراق تؤم الحصص الأجنبية في شركة نفط البصرة .
 - ١٩٧٦ (١٦ سبتمبر) حكومة قطر توقع اتفاقية بالاستيلاء على حصة الشركات الأجنبية المساهمة في شركة نفط قطر .

امتياز « ولیم دارسی » فی البترول الايراني

(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ . .)

« قرآن كريم »

« إن امتيازات الغاصبين في بترول

المسلمين هي معصية كبرى لله ، وهي

مروق عن الدين . . »

امتياز « وليم دارسى »

نورد فى البحث التالى نص الامتياز الذى منحه شاه إيران إلى المغامر الإنجليزى « وليم نوکس دارسى » عام ١٩٠١ كأول امتياز من نوعه يعطى المستغل الأجنبى حقوقاً لا يحلم بها ، حتى أن كاتباً محابداً قال عنه « إنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة » .

أهم نصوص الامتياز الممنوح من شاه إيران إلى « وليم نوکس دارسى » فى ٢٨ مايو ١٩٠١ لمدة ٦٠ عاماً* :

١ - لصاحب الامتياز الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحاً للأغراض التجارية فى كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاماً . غير أن المادة السادسة استثنت مقاطعات أذربيجان وجيلان ومازانداران واستراباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أخماس البلاد .

٢ - لصاحب الامتياز وحده الحق فى مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما فى ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها . إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبى على أن يكون ذلك على عاتقه . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضى التى تمتلكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ - تعهدت الحكومة بإعفاء أراضى ومنتجات الشركة من أى نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم . وأن تعفى آلات ومهمات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية ، وكذلك فإنها تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز . وصيانة المنشآت والأجهزة التى تقام لهذا الغرض . وحماية ممثلى الشركة التى يزمع إنشاءها ووكلائها وخدمها .

٤ - السماح لصاحب الامتياز أن يكون شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن

* حرب البترول فى الشرق الأوسط د . « راشد الياوى » مطبعة المعرفة ١٩٦٢ .

قانونها ورأس مالها ومواطن مكاتبها . وينحول لهذه الشركات نفس الحقوق التي كانت لصاحب الامتياز ، وتخضع لنفس المسؤولية والالتزامات .

٥ - يكون عمال الشركة أو الشركات باستثناء الفنيين منهم . من رعايا الدولة الفارسية .

٦ - للحكومة الحق في القيام بأي تفتيش تراه لازماً للمحافظة على حقوقها في موطن الامتياز .

٧ - تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انقضاء مدة الامتياز .

٨ - وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه في حالة نشوء أي خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسؤوليات أي من الطرفين المتعاقدين . يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحدا منهما ، ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء في التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث في حالة اختلافهما نهائياً .

٩ - ومقابل هذا كله يدفع للحكومة ٢٢٠,٠٠٠ جنيه نقداً ثم مبلغاً مماثلاً على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل . وكذلك تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافي أرباح أية شركات قد تكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادتان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة في أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التي أوردناها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذي وقع على الدولة الفارسية من هذا الامتياز المجحف الذي يذكرنا بمثيل له في القرن الماضي ، ونقصه به امتياز حفر قناة السويس الذي منحه والي مصر إذ ذاك « محمد سعيد » إلى صديقه الفرنسي « فرديناند دلبس » . والحق ، أن غرابة نصوص امتياز « دارسي » حملت كاتباً محايداً هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه في تاريخ الأزمنة الحديثة .

الفصل الثاني

شركات البترول العالمية وتحكمها في الدول المتوجة والمستهلكة

« إن تحكم الكافرين في بترول المسلمين
له أشد الآثار خطراً على مواردهم
الطبيعية .. فضلا عن خطورة هذا
التحكم على أرض المسلمين ذاتها »

شركات البترول العالمية وتحكمها في الدول المنتجة والمستهلكة

نعرض في المبحث التالي لتحكم الشركات العالمية الكبرى السبع في سوق البترول ، وكيف تحايلت للحصول على أكبر المنافع من الدول المنتجة والدول المستهلكة ، سالكة في ذلك كل الطرق حتى القضاء على الشركات الصغرى وتهديد أمن الدول .

* الشركات العالمية السبع الكبرى واستثماراتها وفروعها .

* الحرب بين الشركات الكبرى والشركات الصغرى

* الحرب بين الشركات والدول المنتجة

إيران - الأرجنتين - العراق

* الحرب بين الشركات والدول المستهلكة

الهند - إيطاليا - اليابان

شركات البترول العالمية* وتحكمها في الدول المنتجة والمستهلكة

إلى ما قبل رمضان ١٣٩٣ هـ - كان يسيطر على سوق البترول سبع شركات كبرى منها خمس أمريكية وهي :

١ - ستاندرد أويل أوف نيو جيرسى

٢ - موبيل أويل

٣ - تكساكو

٤ - شركة الخليج

٥ - ستاندرد كاليفورنيا

٦ - شل

٧ - البترول البريطانية .

وتبلغ استثمارات الشركات الأمريكية الخمس ٥ آلاف مليون جنيه خارج الولايات المتحدة أى ثلث مجموع الاستثمارات الأمريكية خارج أمريكا .
وعلى سبيل المثال . . . أولى الشركات الأمريكية وأكبرها وأقدمها وهي شركة (ستاندرد جيرسى) . تنتج البترول في ١٤ دولة وتكرره في ٣٦ دولة وتبيعه في مائة دولة .
وتبلغ مبيعات هذه الشركة وحدها ٥٠٠٠ مليون جنيه سنوياً .

وكل من هذه الشركات تنشئ لها فروعاً لإدارة عمليات معينة : فرع للتسويق ، للتوزيع وللتكرير ، إلخ وتبيع الشركة الأصلية لفروعها بأسعار مختلفة عن أسعار السوق وتتقاسم الأرباح فيما بينها . . وتستغل الشركات هذه الصلة بينها وبين الفروع في الضغط على الدول المنتجة ، فتعلن خفض سعر بيع الخام في ميناء التصدير والمفروض أنه تبعاً لذلك تقل أرباحها وأرباح الدولة المنتجة ، ولكن الذى يحدث أن الدولة فقط هي التى تخسر أما الشركة فإنها تبيع البترول الخام

* عن كتاب « حرب البترول » للأستاذ « محسن محمد » انشئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

للشركات الفرعية التي تتولى نقله وتكريره وتسويقه وبيعه في النهاية للمستهلك بسعر مرتفع وتكون الحصيلة النهائية للشركة الأم بفروعهها . .

وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى يشغلون مناصب في مجالس إدارات الشركات الفرعية للتوجيه والإشراف والمتابعة والتنسيق ، حتى أنه وجد أن عضواً في مجلس إدارة إحدى هذه الشركات ، يشغل في نفس الوقت عضوية مجلس إدارة ١٢ شركة بين إيران ودبي ودولة الإمارات . . بل وحتى في مجلس إدارة الشركة الفرنسية في باريس وفي ضوء هذا كله فإن هذه الشركات العملاقة عندما تحارب دولة أو شركة أخرى فإنها تحارب في قسوة وفي ضراوة وتستطيع أن تؤدي إلى إفلاس دول وخراب شركات ، وبالذات الشركات الصغيرة المستقلة التي لا تتبع الاحتكار السباعي العالمي أي الذي يضم الشركات السبع الكبرى .

وهذه الشركات الكبرى بما لديها من رؤوس أموال وأرباح تستطيع أن تخفض الأسعار إلى الحد الذي تفقد فيه بعض ما لديها من فائض ، وفي ذلك الوقت تكون الشركات الصغيرة قد ماتت .

الحرب بين الشركات الكبرى والصغرى :

في سنة ١٩٦٦ خفضت (ستاندر دجرمي) أسعار بيع البترين في أوروبا كلها - فاضطرت الشركات الست الأخرى إلى تخفيض الأسعار ، وكلف هذا التخفيض الشركات ٣٠ مليون جنيه في إنجلترا وحدها . ولم يكن أمام الشركات الصغيرة إلا أن تخفض أسعارها أيضاً وتتحمل الخسارة حتى لا تخرج عن السوق . وتكرار التجربة ضد الشركات الصغيرة يؤدي إلى إفلاسها . . ومن هنا تخضع وتنحني .

وبعض الشركات ترغم محطات البترين على ألا تباع منتجات الشركات الأخرى المنافسة من زيوت تشحيم .

الحرب بين الشركات والدول المنتجة :

- أمت إيران شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في أول مايو ١٩٥١ ، ورفضت مقترحات الشركة بتسوية النزاع . وأندرت الخبراء بالعمل مع الحكومة الإيرانية أو مغادرة البلاد فسافر آخر العاملين الإنجليز يوم ٣ أكتوبر من نفس العام .

ولم يكن لدى إيران خبراء للإنتاج أو التسويق . وفرضت الحكومة البريطانية حصاراً على بترول إيران تتابع من يشتره بالقضايا .

وخلال العامين التاليين صدرت إيران ١٣٢ ألف طن من البترول . وكانت قد صدرت في كل من العامين السابقين ٥٤ مليون طن . وتحملت الحكومة الإيرانية ٢٠ مليون جنيه سنوياً مرتبات وأجور ٧٠ ألف موظف وعامل .

واستطاعت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية . ولها حصص في بترول الكويت والعراق أن ترفع إنتاج الكويت خلال العامين من ١٧ مليون طن إلى ٤٢ مليون طن سنوياً وإنتاج العراق من ٨ ملايين طن إلى ٢٧ مليون طن سنوياً

واضطرت إيران إلى الخضوع . وعزى « مصدق » . عزله شركات البترول بنفوذها . . الأرجنتين ألغت تأميم البترول في عام ١٩٥٨ وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل في البلاد للتنقيب والبحث والاستغلال . وكان السبب وراء هذا القرار أن الأرجنتين وجدت نفسها تدفع مبالغ طائلة بالعمليات الصعبة لاستيراد البترول .

وبعد إلغاء التأميم استطاعت الشركات الأجنبية مضاعفة إنتاج البترول الأرجنتيني ٣ مرات . في سنة ١٩٥٩ بدأت المباحثات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق لتعديل عقود الامتياز . وطالت المفاوضات ٣ سنوات لحأت الشركة خلالها إلى أسلوب جديد في الضغط على الحكومة العراقية لعدم زيادة إنتاج البترول فلا تزيد إيرادات الحكومة منه . في الوقت الذي اشتدت فيه حاجة الحكومة للمال . بينما ارتفعت أرقام الإنتاج في الدول المجاورة بين ٩٪ . ١٢٪ لم يزد إنتاج العراق عن نصف في المائة . بل وفي أحد الشهور دخلت المفاوضات بين شركة البترول والحكومة مرحلة حرجة فلجأت الشركة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة ٣٠٪ .

الحرب بين الشركات والدول المستهلكة :

- احتجت الهند في أواخر الخمسينات على شركات البترول لأنها تبيع لها البترول بسعر مرتفع وطلبت تخفيض السعر ٢٢٪ . وتقدم الاتحاد السوفيتي ليساندا الهند ويصدر إليها البترول فاضطرت الشركات إلى تخفيض الأسعار ولكن بأقل من النسبة المطلوبة .

- وضع حلف الأطلنطي قواعد لتجارة البترول مع الاتحاد السوفيتي ، ولكن إيطاليا خرقت هذه القواعد عندما عقدت اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٣ ، لتحصل على ١٦٪ من

استهلاكها البترول بسعر أقل ٣٠٪ من السعر التي تدفعه إيطاليا للشركات الكبرى ، وذلك مقابل استيراد أنابيب الصلب من إيطاليا .

- أنشأت سيلان شركة وطنية لاستيراد البترول . . أى أمت استيراده فتدخلت الحكومة الأمريكية لمساعدة شركاتها وحمايتها ومنعت المساعدات الاقتصادية عن سيلان .

- أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على أن تصدر في عام ١٩٥٠ قراراً بالسماح لشركات البترول الأجنبية بالمساهمة بخمسين في المائة في رؤوس الأموال لمصانع تكرير البترول اليابانية مقابل تعهد هذه الشركات بأن تقدم لمصانع التكرير كل ما تحتاجه من البترول .

واليابان تكره دواما السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة والمساهمة في الشركات اليابانية ، ولكنها اضطرت للاستسلام للمحتلين الأمريكيين ، وصدر قرار بذلك ، وشجعت الشركات مصانع اليابان على أن تتحول من الفحم إلى البترول ، لأن الشركات الأمريكية واليابانية تربح أكثر من هذه العملية .

وفي سنة ١٩٥٠ كان البترول يمثل ٧٪ من الطاقة التي تستهلكها اليابان مقابل ٦٠٪ فحم ، ولكن بعد هذا القانون أصبح الفحم يمثل ١٧٪ فقط والبترول ٧٤٪ من الطاقة ، والزيادة في استهلاك البترول في اليابان تبلغ ٢٠٪ سنوياً . وأصبحت الصناعات الكيماوية اليابانية من الصناعة الثانية في العالم بعد أمريكا تعتمد على البترول ومن هنا خطورة عدم وصول البترول إلى اليابان ، وكانت البداية قرار صدر عام ١٩٥٠ لصالح شركات البترول الأمريكية ، فاستغله العرب في حربهم البترولية ضد اليابان في عام ١٩٧٣ .

الفصل الثالث

الاحتكار العالمى لسوق البترول

« لقد وضع خصوم الإسلام مخططات
عدوانية باغية لاستنزاف ثروة المسلمين
الذين كانوا أعزة في بلادهم ، ففقدوا
بعض أطرافها . . . وها هم اليوم
يصندرون أرضهم بتمكينهم الغاصبين
من بترول المسلمين . »

الاحتكار العالمى لسوق البترول

أشخاص قلائل هم الذين كانوا يسيطرون - فى أيام الاستعمار الذهبية - على مقدرات ثروات الدول النامية . . وكان من هؤلاء المغامر الهولندى « هنرى ديترينج » الذى كون أكبر احتكار عالمى للتحكم فى البترول . .

- ما هى قصة هذا الاحتكار وكيف تطور بعد ذلك .
- كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول .
- « ديترينج » واتفاق الثلاثة الكبار فى « التاكارى »
- كيف تحكم الاحتكار فى سوق البترول
- انخفاض سعر البترول لزيادة الضغط على الدول المنتجة
- اتفاق مناصفة الأرباح وكيف استفادت منه الشركات
- البترول العربى المستورد أقل تكلفة من بترول أمريكا .

الاحتكار العالمى لسوق البترول*

كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول ؟

بدأ الاحتكار العالمى لسوق البترول فكرة فى رأس الهولاندى « هنرى ديترينج » رئيس مجلس إدارة « شركة شل » حيث بدأ بالاندماج بين شركة شل وشركة البترول الملكية الهولندية عام ١٩٠٧ تحت اسم (شل) .

وفى سنة ١٩٢٨ كان « ديترينج » قوة لا يستهان بها فى عالم البترول ، ولكنه رأى قوة المنافسة وضرورتها بين شركات البترول التى تتنافس على الأسواق . . وكل شركة تعرض سعراً أقل لتحطيم منافستها . . مما أدى إلى اضطراب الأسعار فى كل الأسواق .

وكان أكثر من نصف البترول الذى ينتج فى نصف الكرة الغربى فى يد ٣ شركات هى : ستاندرد الأمريكية

وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية
وأخيراً شركة شل . . .

وكان الكساد الاقتصادى العالمى يطل برأسه . . والبترول يتزايد إنتاجه على استهلاكه . فدعا « ديترينج » رئيس شركة ستاندرد والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى بيته فى « أكناكارى » فى سكوتلندا حيث يقيم عندما يريد الصيد والراحة .

وهناك بعيداً عن العالم كله . . اتفق الثلاثة الكبار « والترينجل - الأمريكى - واللورد جون كادمان - البريطانى - وديترينج » على ما عرف فى عالم البترول باسم - (اتفاقية أكناكارى) . . رمزاً إلى القصر الصيفى فى سكوتلندا .

وهذا الاتفاق الذى وقع يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ سمي اتفاق النوايا ويتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها . . وتجميد أسعار البترول . . التيسيرات فى الشحن والنقل والتفريغ . . وتحديد أسعار الناقلات . . إلخ .

* حرب البترول - مرجع سبق ذكره .

وهذه الطريقة تكون أول وأكبر احتكار للبترول في العالم الغربي ضد البترول العربي .
وقد انضمت إليه باقى الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة . . خلال المدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٤ ووقعت اتفاقيات مكتملة ومنتمة له وأصبح هذا الاحتكار يسيطر على سوق البترول العالمى والشركات تجتمع أسبوعياً لتنظيم العمل فيما بينها أو بعبارة أخرى تقسم السوق فيما بينها . .

وكانت هناك « خيانات » بينها وبين بعضها ولكنها كانت « خيانات » صغيرة للغاية لا تؤثر في جوهر الأمور . . أولا تؤدي إلى تقلبات ضخمة في السوق . .
واتفق في « أكتاكارى » على أن كل سوق بترولية تأخذ من أقرب الحقول إليها بدلا من نفقات النقل الكثيرة .

وعلى سبيل المثال إذا أرادت الهند أن تحصل على البترول فإن أقرب الحقول البترولية إليها توجد في إيران ، وعلى هذا الأساس يشحن البترول الإيرانى إلى الهند وحتى ولو لم يكن للشركة الأمريكية التى تبيع بترولها في الهند . . حقل في إيران . .
والسؤال كيف . . ؟

والجواب أن الشركة الإنجليزية تقدم البترول لإيران . . والشركة الأمريكية تشحن البترول من الولايات المتحدة إلى بريطانيا . . وهذه المسافة أقرب . . بدلا من شحن البترول الإيرانى إلى إنجلترا . .

ولكن المشكلة كانت في تحديد سعر البترول حتى تستطيع الشركات تصفية الحساب فيما بينها وكذلك مع المشترين .

في اتفاق « أكتاكارى » قيل إن الولايات المتحدة تنتج ٧٠٪ من بترول العالم في الولايات المتحدة . . وعلى وجه التحديد في خليج المكسيك . .

وعلى ذلك أصبح سعر البترول في خليج المكسيك هو السعر العالمى .
فإذا باعت إحدى دول الخليج مثلاً برميلاً من البترول إلى إنجلترا ، فإن السعر في هذه الحالة يحدد على أساس سعر البترول في خليج المكسيك مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء البريطانى .

وإذا باعت إيران برميلاً من البترول إلى الهند فإن الأساس هو سعة هذا البرميل مضافاً إليه نفقات النقل من خليج المكسيك إلى الهند ، ولا تحسب نفقات الشحن على أساس أن برميل

البتروىل نقل من إيران القرية إلى الهند .

وهنا فى مصر عندما اكتشف البترول فى خليج السويس كانت شركة البترول الإنجليزية المصرية تنقل البترول من الخليج إلى مدينة السويس وهى مسافة قرية جداً . وبالسيارة ومع ذلك كانت الشركة تحسب السعر على أساس خليج المكسيك مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى السويس وبذلك تربح شركة البترول الإنجليزية المصرية نفقات الشحن التى تدفعها والتى لا وجود لها فى مثل هذه الحالة .

وكانت الشركات تربح كثيراً عندما تبادل فيما بينها الأسواق فتنتقل البترول من الحقول القريبة حتى أسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تقاسمها فيما بينها .
فإن اتفاق سكوتلندا لا يطبق إذا تمت عمليات البيع بين الشركات وبعضها . . وبهذه الطريقة تضاعفت أرباح الشركات . .

وكان من مزايا اتفاق - أكناكارى - عدم تنافس الشركات فيما بينها .
وقد حدث فى يناير عام ١٩٣٦ أن وجدت هذه الشركات أن شركة ترام مدينة ستوكهلم تحصل على البترول بسعر منخفض فاتفق على أن ترفع (شركة شل) ثمن البترول بنسبة ٢٠٪ واضطرت إدارة الترام فى ستوكهلم إلى قبول السعر المرتفع . . لأنها لم تجد من يعطيها البترول بسعر أقل بسبب اتفاق الشركات أو احتكار الشركات .

وأصبح اتفاق - أكناكارى - فى عالم مثل الوصايا العشر غير قابلة للمناقشة ولا للتعديل . . وقبلته كل الشركات لأنها تربح من ورائه فضلاً عن أنها تستطيع تخفيض الإنتاج وزيادته حسب الظروف . وتحد من إنتاج الحقول الجديدة إذا أرادت والدول المنتجة لا تملك إزاء هذا الاحتكار أية قوة . .

والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٣٨ تنتج أكثر من ٦٨٪ من بترول العالم الغربى وتستطيع أن تسد النقص وتوفر حاجة الاستهلاك فى أى مكان .
باختصار اتفاقية « أكناكارى » أنهت المنافسة بين شركات البترول .

تطور الاحتكار فى سوق البترول :

قامت الحرب العالمية الثانية وتعذر شحن البترول من الخليج إلى أوروبا وبدأت الولايات المتحدة تمد بريطانيا بحاجتها من البترول . .

وفي نفس الوقت انتقلت العمليات الحربية إلى الشرق الأقصى . ووجدت بريطانيا أنه من المستحيل عليها أن تدفع بالإضافة إلى ثمن البرميل الذي تتسلمه في إيران نفسها نحو ١,١٠٠ دولار لكل برميل وهو قيمة شحن البترول من خليج المكسيك إلى إيران أى مسافة ٨٥٠٠ ميل . . في حين أن البرميل اشترى في إيران وسلم في إيران .

وبانتهاء الحرب جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن « الوهمية » من خليج المكسيك . . أو خفض هذه التكاليف على الأقل .

ونجحت الشركات في ذلك فجعلت تكاليف الشحن كأن البترول قد بيع في لندن ، أو ميناء روتردام الهولندي ، وسرت هذه القاعدة فترة ثم تحطمت .

الفرق بين البترول وغيره من المواد الخام والسلع الأخرى أنه لا يخضع لنظام العرض والطلب . في سنة ١٩٥٠ بدأت شركات البترول . تحدد سعر بترول كل دولة في الشرق الأوسط يعرف باسم السعر المعلن (للبترول) وعلى أساس هذا السعر تحتسب حصة الحكومة في الدول المنتجة للبترول . . والضرائب المستحقة على الشركة والإتاوة إلخ . . وكان السبب في نشأة نظام السعر المعلن هو أن فتريلا حددت قاعدة المناصفة في الربح . . ولم يكن هناك نظام وقانون للضرائب في دول الشرق الأوسط فنشأ السعر المعلن لتحديد على أساسه الضرائب وكل شيء .

قام السعر المعلن قاعدة حديدية ، تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها فقد ظلت الشركات متحدة عند السعر المعلن لا تتنافس عليه . . تخفضه ولكنها لا ترفعه أبداً .

وإذا كانت اتفاقية « أكناكاري » قد أقامت العقوبات أمام أرباح الدول العربية ، فإن نظام السعر المعلن الذي حل محل (أكناكاري) . . كان استغلالاً أسوأ .

وكل دولة منتجة - كما هو معروف - تحصل على كمية من البترول من إنتاجها وذلك لا استهلاكها المحلي . . وتبيع منها ما ترغب بالسعر الحر . . ولكن نتيجة لاتحاد الشركات بقي سعر البترول الحر . . أقل من سعر البترول المعلن ولذلك اضطرت الحكومات المنتجة إلى بيع بترولها الحر للشركات بالسعر المعلن . . باعتباره أفضل الأسعار . .

* * *

نظرة إلى تطور أسعار البترول العربي تدعو للدهشة .

في الأربعينيات نجد أن السعر المعلن لبرميل البترول كان ١,٠٥ من الدولار ، ثم ارتفع ليصبح

١,٢٣ من الدولار .

وفي مارس عام ١٩٤٨ قبل حرب فلسطين كان ثمن البرميل ٢,٢١ من الدولار .
وبعد ذلك بدأ السعر ينخفض لزيادة إنتاج البترول السعودي . . . وبترول الخليج . . الخ .
البترول السعودي كان إنتاجه عام ١٩٣٨ نصف مليون برميل سنوياً . . وفي عام ١٩٤٦ كان
أقل من نصف مليون برميل يومياً .

وكانت حركة السعر تتناسب مع الإنتاج . . فينخفض السعر بزيادة الإنتاج ولذلك نجد أن
السعر المعلن للبرميل في أوائل عام ١٩٤٩ كان ١,٨٨ من الدولار .
وفي أواخر عام ١٩٤٩ ينخفض السعر ليصبح ١,٧٥ من الدولار .
وعندما زاد الإنتاج من البترول السعودي عام ١٩٥٠ نجد السعر في أوائل الخمسينيات يصبح
١,٦٥ من الدولار للبرميل .

لقد توقف إنتاج البترول الإيراني عام ١٩٥٦ واستمر الإنتاج الإيراني موقوفاً ٣ سنوات بعد
إعلان « مصدق » تأميم البترول . ومع ذلك فإن هذه الفترة بالذات هي فترة تخفيض أسعار
البترول لزيادة الضغط على إيران . . وتهديد كل الدول المنتجة .

وفي أبريل عام ١٩٥٣ ينخفض السعر مرة أخرى ليصبح ١,٥٠ من الدولار للبرميل ومع
زيادة إنتاج البترول . . ودخول الاتحاد السوفيتي بائعاً لكميات ضخمة من بتروله في أوروبا ومع
رغبة الشركات في الاستمرار بالاحتفاظ بأرباحها نجد أن سعر البترول بالخليج ينخفض من جديد
ليصبح ١,٣٥ من الدولار للبرميل .

فإذا عرفنا أن مجهودات مضيئة في المفاوضات والإلحاح والضغط أدت إلى أن تصل الدول
المنتجة إلى اتفاق مع الشركات تحصل بمقتضاه الدول العربية على تقسيم الربح مناصفة عرفنا أن
كل تخفيض في السعر المعلن يعني تخفيضاً ضخماً في إيرادات الدول صاحبة البترول .

وطريقة حساب نصيب الشركة والدولة يتلخص في خصم كل تكاليف البحث والإنتاج أولاً
ثم توزيع الربح مناصفة بين الاثنين بعد ذلك .
ويكفي أن نعرف أن السعودية ظلت أكثر من عشرين عاماً تحصل على ١٩٪ فقط من ثمن
برميل البترول . . أي ٢١ مستاً فقط .

وكانت الشركة تربح ٨٥ مستاً في البرميل الواحد . . فكان الشركة تربح في البرميل ٤ أضعاف
ما تربحه السعودية التي تمتلك البترول . . والتي يوجد في أرضها . . البترول .
وكان باقي الربح يذهب إلى الشركة المنتجة للبترول والناقلات والتوزيع .

وفي سنة واحدة ٦٠/٦١ خسرت السعودية ٣٠ مليون دولار بسبب تخفيض الأسعار .
وتجد في نفس الوقت أن فتزويلا أصرت على أن تكون حصتها في الربح ٦٠٪ لا ٥٠٪ كما
كانت تعامل الدول العربية .

وعندما انخفضت أسعار بترول الخليج إلى درجة كبيرة . . فرضت الولايات المتحدة رسوم
استيراد على البترول ، ثم قيودا على استيراد البترول . . أي تحديد حصة لمن يستورد من البترول
وكان السبب في هذه الإجراءات جميعها أن البترول العربي أرخص في تكاليف إنتاجه . .
مما يؤدي إلى زيادة صادراته للولايات المتحدة ، فيتنافس بترولها ويتغلب عليه برغم نفقات
الشحن .

فإذا أضفنا إلى ذلك تكاليف الشحن « الوهمية » طبقاً لاتفاقية (أكناكاري) عرفنا أن هذه
الإجراءات جميعها مقصود بها - في المقام الأول - الحد من منافسة البترول العربي للبترول
الأمريكي فضلاً عن زيادة أرباح الشركات .

يضاف إلى هذا كله أن وصول البترول العربي إلى الولايات المتحدة دون قيود سيترتب عليه
إغلاق ٣٧٧ ألف بئر للبترول في أمريكا وذلك في اليوم التالي لوصول البترول العربي .
وهذه الآبار تنتج في المتوسط بين ٣ و ٤ براميل فقط من البترول في اليوم .
على حين أن متوسط إنتاج بئر البترول ٦٠٠٠ برميل كل يوم .
وفي الولايات المتحدة نحو ٧٠٠ ألف بئر للبترول .

وترجمة هذه الأرقام جميعها أن الولايات المتحدة ستضطر إلى إغلاق أكثر من نصف آبار
البترول فيها إذا سمحت بدخول البترول العربي بسعر التكلفة بالإضافة إلى نفقات الشحن .
وهذه النتائج أحصاها بدقة تقرير رسمي قدم للرئيس الأمريكي نيكسون في أواخر عام ١٩٦٩
وقد اشترك في وضعه ٧ من الوزراء الأمريكيين وعدد كبير من أساتذة الجامعة وخبراء البترول .
ومن هنا نعرف لماذا أصدر الرئيس الأمريكي « أيزنهاور » قانوناً عام ١٩٥٩ بتحديد حصص
لاستيراد البترول الأمريكي بمنع وصول البترول رخيصاً إلى الشواطئ الأمريكية . . يقصد البترول
العربي طبعاً .

وكان سعر البرميل من البترول الأمريكي ٣,٥ من الدولار .
وسعر البترول العربي أقل من دولارين .

الفصل الرابع

تطور تسعير البترول

« إن بترول المسلمين يصب خيره في
مصارف وجيوب أعداء الدين .. وإن
التضخم العالمى المخطط له من خصوم
المسلمين من ناحية ، وارتفاع أسعار
منتجاتهم المصنوعة من ناحية أخرى ،
يؤثران على القيمة الحقيقية لمداخل
البترول .. بحيث تصبح فى المدى
الطويل غير ذات فائدة ولا ثمرة .. »

تطور تسعير البترول

كيف كان يحسب سعر البترول العربي على أساس سعر خليج المكسيك .. ما هي النقطة الأساسية ؟ كيف كانت الشركات العالمية تتحكم في سعر البترول لصالحها ؟ .

- * نظام النقطة الأساسية .
- * الأسعار كانت تحسب على أساس أنها قادمة من خليج المكسيك
- * تزايد الأسعار جغرافيا .
- * نقطة أساس جديدة في رومانيا
- * تخفيض سعر البترول العربي .
- * إنشاء نقط أساس جديدة
- * تغير أسعار بترول الشرق الأوسط حتى إنشاء (الأوبك) .

تطور تسعير البترول قبل قيام (الأوبك) *

يعتمد تسعير البترول الخام ومنتجاته على نظام النقطة الأساسية . وفي أوائل العقد الثالث من القرن الحالى . عندما كانت الولايات المتحدة (وخاصة الولايات الواقعة على خليج المكسيك) والمكسيك ، هما أكبر دولتين مصدريتين للبترول ، كان من الطبيعى أن تؤثر أسعار بترول خليج المكسيك فى أسعار بقية المصدرين الصغار فى السوق العالمية . وقد أدى هذا إيجاد نظام « النقطة الأساسية » لصناعة البترول العالمية ، بمعنى أن الأسعار كانت تحسب فى جميع أنحاء العالم وكأن البترول آت من خليج المكسيك ، بصرف النظر عن مكان استخراجه ، وكانت تفرض على المشترين أسعار معادلة للأسعار فى خليج المكسيك ، مضافاً إليها ما يعادل أسعار الشحن من ذلك الخليج إلى مكان التسليم . وعلى ذلك ، فإنه حين كان البترول يورد إلى بومباى . ولما كانت أسعار الشحن المدفوعة هذه تزيد كثيراً عن نفقات الشحن من عبادان إلى بومباى ، فإن المشتري كان يضطر إذن إلى دفع مصاريف شحن « وهمية » بالإضافة إلى الثمن الأساسى ومصاريف الشحن الفعلية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه عندما كان البترول يشحن من عبادان إلى لندن ، وهى حالة تكون فيها أسعار الشحن (من عبادان إلى لندن) أكثر ارتفاعاً من أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، كانت الشركة الموردة تتحمل الفرق بين أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، وبين أسعار الشحن من عبادان إلى لندن .

وعلى ذلك ، « فإن الأسعار كانت تتزايد جغرافياً كلما اتجهنا بعيداً عن خليج المكسيك حتى تصل إلى أقصاها على الجانب الآخر من العالم » ، وكان الخط الذى يمر بالمناطق التى يصل فيها السعر إلى أقصاه يسمى (خط تقسيم السعر) ، تشبهاً فى ذلك بما يفهم من (خط تقسيم المياه) فى الجغرافيا الطبيعية . وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية يبدأ فى المحيط الهندى ، جنوب بورما عادة ، متخذاً له مساراً تقريبياً إلى الشمال والجنوب ، « ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن هذا النظام كان يسرى على البترول الخام كما يسرى على منتجات التكرير » . وعندما برزت فتويلا إلى الميدان كبلد رئيسى منتج للبترول فى أواخر العقد الثالث ، لم يؤد ظهورها إلى حدوث أى تغيير فى هذا النمط . فنظراً لأن معظم صادرات البترول الفترويلى كانت تذهب إلى سواحل

* اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط - تأليف « شارل عيسوى ، ومحمد بجاته » سلسلة الألف كتاب مطبعة سجل

الأطلنطى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوربا ، ونظرًا لأن أسعار الشحن البحرى من فنزويلا إلى سواحل الأطلنطى مساوية تمامًا لأسعار الشحن البحرى من خليج المكسيك إلى سواحل الأطلنطى ، كان من المنطقى أن تسرى على البترول الفنزويلى الخام نفس أسعار خليج المكسيك بعد خصم ضريبة الاستيراد المفروضة فى الولايات المتحدة على البترول الأجنبى ، وأن تسعر المنتجات البترولية المكررة على أساس مماثل . وعندما تقررت فى الثلاثينيات نقطة أساس أخرى فى ميناء كونستانزا لصادرات البترول من رومانيا ، لم يؤد ذلك إلى أى اضطراب فى النظام القائم إلا فى حالات متفرقة كانت تحدث من وقت لآخر فى حوض البحر المتوسط وفى أوربا الوسطى . وكان سبب ذلك - من ناحية - أن حجم صادرات رومانيا لم يحدث أبدًا أن زاد على مجرد جزء صغير من حجم تجارة البترول العالمية ، ومن ناحية أخرى أنه لما كانت شركات البترول العالمية تملك أنصبة كبيرة فى إنتاج رومانيا « فإن المعروض فى كونستانزا لم تكن أسعاره مستقلة تمامًا عن أسعار الولايات المتحدة ، إذ كانت تميل بصفة عامة إلى مسايرة تغيرات أسعار البترول الأمريكى فى خليج المكسيك .

وقد تعرضت العوامل التى ينهض عليها هذا النظام لتغيرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربى الذى كان يمثل المورد الرئيسى لسوق البترول العالمية قد تضاعفت ، فى حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق تزايدًا كبيرًا . ولم يكن هناك مفر من أن يؤدى هذا التغير فى الميزان إلى التأثير على نظام « النقطة الأساسية » . وفى خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما تضخمت شحنات البترول من الشرق الأوسط ، أخذ ضيق الحكومة البريطانية يتزايد من جراء تكاليف الشحن « الوهمية » المفروضة على صادرات البترول ، وانتهت المفاوضات مع شركات البترول إلى تحديد نقطة أساس جديدة فى عام ١٩٤٥ ، تقع فى الخليج العربى ، بأسعار تطابق ، من الناحية العملية أسعار خليج المكسيك ، بمعنى أن المشترين لبترول الشرق الأوسط بدءوا منذ ذلك التاريخ يدفعون الأسعار المعلنة للبترول فى خليج المكسيك ، مضافًا إليها نفقات الشحن من أقرب مصدر للتوريد . ويتطابق هذا النظام ، تكون أسعار بترول الشرق الأوسط أقل من نظائرها من نصف الكرة الغربى ، أى فى الأماكن الواقعة شرق السويس ، وفى حوض البحر المتوسط ممتدًا غربًا حتى إيطاليا ، وبذلك تأسس خيطان لتقسيم الأسعار ، أولها فى الغرب قرب جزيرة مالطة ، والثانى فى الشرق ، إلى الغرب من هاواى . وفى أوائل الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أدى اكتشاف احتياطات جديدة هائلة

للبنترول في الشرق الأوسط . والقلق المتزايد من خشية نفاد احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية ، وتزايد احتياجات أوروبا من الوقود . أدى هذا كله إلى زيادة الإنتاج من الشرق الأوسط . حيث استلزم هذا ضرورة خفض السعر النسبي للبنترول الشرق الأوسط الخام كي يتمكن من التنافس مع بنترول نصف الكرة الغربي في أوروبا الغربية . وعلى ذلك . فإنه عندما رفعت أسعار خليج المكسيك للبنترول الخام في ١٩٤٥ - ١٩٤٧ بمقدار ١.٣٢ من دولار للبرميل (فبلغت ٢.١٨ من الدولار للبرميل الواحدة وما أن حل شهر مارس ١٩٤٨ . حتى كانت كل الشركات الكبرى المنتجة للبنترول في الشرق الأوسط قد وضعت سعرًا موحدًا للبنترول العربي قدره ٢.١٨ من الدولار للبرميل (٣٤ درجة) ، وهو سعر يؤدي - بعد إضافة سعر الشحن - إلى تعادل السعرين الأساسيين لبنترول خليج المكسيك وبنترول الشرق الأوسط في لندن . وفي مايو ١٩٤٨ . خفضت أسعار الخليج العربي إلى ٢.٠٢ من الدولار للبرميل . وكان الغرض من ذلك تمكين بنترول الشرق الأوسط من التنافس مع بنترول فترويلا في أوروبا الغربية . ولما كانت الأسعار الفترويلية قد ظلت متساوية مع أسعار خليج المكسيك (ناقصة قيمة الضريبة السابق ذكرها التي تفرض على واردات البنترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية) ، في حين كانت أسعار الشحن من فترويلا إلى أوروبا الغربية تقل عن أسعار الشحن من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية بمقدار ١٥ سنتًا للبرميل الواحد ، فقد استلزم ذلك ضرورة تخفيض أسعار بنترول الشرق الأوسط إلى ما يقل قليلا عن أسعار البنترول الفترويلي في أوروبا الغربية .

وفي عام ١٩٤٩ ، عندما أدى ضعف الأسواق إلى خفض الإنتاج في الولايات المتحدة وفترويلا ، وتحت الضغط الذي فرضته إدارة التعاون الاقتصادي التي كانت تمول توريد البنترول الخام إلى أوروبا ، خفضت أسعار بنترول الشرق الأوسط في أبريل من ذلك العام بمقدار ١٥ سنتًا ، فأصبح السعر ١.٨٨ من الدولار للبرميل ، ثم حدث تخفيض آخر قدره ١٣ سنتًا في يوليو ، فأتاح ذلك لبنترول الشرق الأوسط أن يتنافس بنترول فترويلا على ساحل الولايات المتحدة المطل على المحيط الأطلسي بأن أدى إلى تساوى الأسعار في نيويورك على أساس أسعار الشحن في ذلك التاريخ ، التي كانت قد انخفضت انخفاضًا ملموسًا في أواخر ١٩٤٨ وأوائل ١٩٤٩ . وقد ظل هذا المبدأ ساريًا منذ ذلك التاريخ ، وإن كانت أسعار التسليم والأسعار المحققة قد تأثرت بالتغيرات التي طرأت على أسعار الشحن ، وبما يمنع من خصم في بعض الأحوال .

وجدير بنا في هذه المرحلة أن نذكر النقط الأساسية الأخرى ، فبعد إنشاء النقطة الأساسية

للخليج العربي ، جرى تسعير كميات البترول الصغيرة التي كانت تنساب من العراق عبر خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط على نحو تنافس فيه أسعارها أسعار بترول الخليج العربي ، أى أن أسعارها زيدت بما يعادل أسعار الشحن من الخليج العربي إلى البحر المتوسط ، بما فى ذلك رسوم العبور فى قناة السويس .

وقد طبق نفس نظام التسعير على البترول المنقول عبر أنابيب التابلاين وعبر خط الأنابيب الضخم الممتد من كركوك إلى بانباس . كما أن هناك نقطة أساس أخرى تقررت فى أندونيسيا ، حيث يتم بتحديد أسعار البترول الخام ومنتجاته بحيث تتعادل أسعار تسليمها مع أسعار الكميات الضخمة من البترول الذى يتم توريده من الشرق الأوسط ، إلا أن كمية البترول الأندونيسى ضئيلة ، مما يجعل تأثيرها محدوداً إلى درجة بعيدة .

أما البترول الجزائرى ، فقد تحدد له فى عام ١٩٥٩ سعر أدى إلى خفض السعر القائم « بحوالى خمسة فى المائة من السعر القائم » ، الذى كان قد تحدد على أساس أسعار الخليج العربى مضافاً إليها أسعار الشحن إلى هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط .

كما أن زيادات الأسعار فى الخليج العربى فى ١٩٥٢ وفى ١٩٥٧ خلال أزمة السويس كانت مصحوبة بتغيرات مماثلة - وإن كانت أقل قليلاً - فى الولايات المتحدة وفنزويلا ، ربما كان الباعث عليه ما قامت به حكومة فنزويلا فى أواخر ١٩٥٩ من تعديل جدول ضريبة الإيراد فى بلادها لتزيد نصيبها من دخل البترول . إلا أن شركات البترول ادعت أن هذه التخفيضات قد أجريت بهدف مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفيتى وشركات البترول المستقلة . ولكن التخفيض الصغير الآخر فى أسعار بترول فنزويلا (من ٥ إلى ١٠ سنتات للبرميل) الذى حدث فى أبريل ١٩٥٩ لم يعقبه تخفيض مناظر فى الشرق الأوسط حتى أغسطس عام ١٩٦٠ . وقد كانت هذه التخفيضات فى الأسعار موضعاً للنقد الشديد من جانب حكومات الدول المنتجة للبترول ، التى قامت فى أعقاب ذلك بإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) فى سبتمبر ١٩٦٠ .

وجدير بنا أن نلاحظ أن الثغرة بين أسعار بترول الشرق الأوسط فى الخليج العربى وبين أسعاره فى البحر المتوسط قد ضاقت فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، عندما طرأت على أسعار الخليج العربى زيادات غير مصحوبة بزيادات مناظرة فى البحر المتوسط ، ثم حدث تغيير مضاد خلال أزمة السويس . ولكن ، ما أن حل عام ١٩٥٩ حتى كانت الثغرة بين مجموعتي الأسعار قد تناقصت كثيراً ، فبلغ سعر البترول السعودى الخام ٣٤ درجة ٣٩ سنتاً للبرميل ، مقابل ٦٦ سنتاً فى

١٩٥٢ . ولم يقتصر تأثير أسعار التسليم للعملاء على التغيرات في الأسعار المعلنة ، إنما تأثرت هذه الأسعار أيضا بتقلبات أسعار الشحن في السفن الناقلة للبترول التي ستناقشها فيما بعد . وقد أدى انخفاض هذه الأسعار إلى زيادة مقدرة بترول الشرق الأوسط على المنافسة وخاصة في الأسواق البعيدة . كما أن تغيرات أسعار الشحن بالناقلات قد أثرت أيضاً على الفرق في الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط في البحر المتوسط وفي الخليج العربي .

الفصل الخامس

الشركات العالمية الكبرى
وموقفها من احتكار صناعة البترول

« إن الشركات التي تتحكم في بترول
المسلمين أغلبها أمريكية ولطالما تجبرت
علينا أمريكا واحتقرت عقولنا حتى
مكنت إسرائيل من أرضنا وبترولنا
وقبلتنا الأولى .. » .

الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول

يلاحظ الباحث أن الشركات العالمية الكبرى التي تحتكر سوق البترول أغلبها شركات أمريكية ، وبرغم سيطرتها على مقدرات الدول المنتجة والمستهلكة ، فإنه ليس لها أثر في بلادها .. أمريكا .

كيف تتحكم هذه الشركات في الاحتياطي والإنتاج والتكرير والنقل ؟ .

* الشركات التي تتحكم في خام البترول أغلبها أمريكية .

* الشركات الكبرى السبع .

* تحكم الشركات في الاحتياطي العالمي .

* الإنتاج ونسب سيطرة الشركات عليه .

* صناعة التكرير ومدى تركيزه في أيدي الشركات .

* طاقة النقل ومدى خضوعها للشركات الكبرى .

الشركات العالمية وموقفها من احتكار صناعة البترول*

على قدر ما نلاحظه من تحكم شركات قليلة في خام البترول في مختلف مراحل صناعته في جميع أنحاء العالم ، فإن أغلب هذه الشركات أمريكية فإننا نجد أنه في داخل أمريكا لا تتمتع هذه الشركات بأهمية تذكر في هذه الصناعة .

فالملاحظ أن درجة التركيز داخل الولايات المتحدة بصفة عامة ، هي أقل مما هو سائد في غالبية البلاد المنتجة للبترول الخام في العالم ، فنجد أن نسبة ما تسيطر عليه أكبر سبع شركات داخل الولايات المتحدة ، لا تتجاوز ثلث مجموع إنتاج البترول الخام ، وتصل النسبة إلى النصف في المراحل التي تعقب مرحلة الإنتاج في الداخل .

أما بالنسبة لبقية بلاد العالم ، وبإستثناء الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين ، فالملاحظ أن الصناعة البترولية فيها تتميز بدرجة عالية من التركيز تتمثل في سيطرة عدد ضئيل من الشركات البترولية على نسبة كبيرة من ناتج الصناعة بمختلف مراحلها . والشركات البترولية الكبرى هي :

شركة ستاندرد أويل (نيوجرسي)

شركة ستاندرد أويل (كاليفورنيا)

شركة سوكوني موبيل

شركة جولف

شركة تكساس .

وكلها شركات أمريكية .

شركة البترول البريطانية .

(وتملك الحكومة البريطانية ٥٦ ٪ من أسهمها)

مجموعة شل الهولندية البريطانية .

(٦٠ ٪ من أسهمها هولندية و ٤٠ ٪ بريطانية) .

* البترول العربي الخام في السوق العالمية ، د . صاحب دهب ، المطبعة العالمية ١٩٦٩ .

ويلاحظ أن درجة السيطرة التي تباشرها تلك الشركات تختلف من مرحلة لأخرى من مراحل الصناعة .

فبالنسبة للاحتياطي . تسيطر الشركات السبع الكبرى على نسبة عالية من احتياطي البترول المؤكد الوجود . يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المجموع العالمي . وتستأثر تلك الشركات بأكثر من أربعة أخماس الاحتياطي الموجود في نصف الكرة الشرقى . على حين يبلغ الاحتياطي الخاضع لسيطرتها في نصف الكرة الغربى . حوالى ٥٣ ٪ من مجموع الاحتياطي العالمى . كما هو واضح من الآتى :

السنة	أقطار نصف الكرة الغربى	أقطار نصف الكرة الشرقى *	العالم
١٩٥٦	٥٠,٨ ٪	٩٢,٢ ٪	٨١,٤ ٪
١٩٦٣	٦٠ ٪	٨٢,٢ ٪	٧٧,٦ ٪
١٩٦٤	٥٣,٩ ٪	٨٢,٥ ٪	٧٦,٤ ٪

ويلاحظ أن هبوطاً ملحوظاً قد طرأ على الاحتياطي الخاضع لسيطرة تلك الشركات حيث انخفض من ٨١ ٪ من مجموعة الاحتياطي العالمى في عام ١٩٥٦ إلى ٧٦ ٪ منه عام ١٩٦٤ . ومرد ذلك إلى دخول عدد من الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية في الصناعة البترولية واكتشافها أو حصولها على كميات من احتياطي البترول في بعض البلاد المنتجة للبترول .

ويتفاوت مقدار ما تملكه كل واحدة من الشركات الكبرى من الاحتياطي تفاوتاً كبيراً ، فتملك شركة البترول البريطانية ، حسب تقدير عام ١٩٦٤ . أكبر كمية من الاحتياطي العالمى ،

* باستثناء الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية والصين .

تليها ستاندرد (نيوجرمى) ثم بقية الشركات ، على النحو التالى :

شركة البترول البريطانية	٧٧٣٠ مليون طن
ستاندرد (نيوجرمى)	٦٤٦٠ مليون طن
جولف	٥٥٤٠ مليون طن
تكساس	٣٧٧٠ مليون طن
شل	٣٦٠٠ مليون طن
ستاندرد (كليفورنيا)	٣٤٥٠ مليون طن
سوكونى موبيل	٢٠٨٠ مليون طن
المجموع	٣٢٦٣٠

والنسبة الكبرى من احتياطي البترول الذى تستأثر به الشركات السبع الكبرى يكمن فى نصف الكرة الشرقى حيث يشكل حوالى ٨٣ ٪ من الاحتياطيات الواقعة تحت سيطرة تلك الشركات فى العالم .

وأما بالنسبة لمرحلة إنتاج البترول الخام ، فيلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه الشركات السبع الكبرى قد تزايد تزايداً ملحوظاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . على النحو التالى :

السنة	نصف الكرة الغربى	نصف الكرة الشرقى	العالم
١٩٥٦	٥٢,٩ ٪	٧٠,٥ ٪	٥٨,٨ ٪
١٩٦٣	٥٠,٨ ٪	٧٩,٤ ٪	٦٢,٥ ٪
١٩٦٤	٥١,٣ ٪	٧٧,٦ ٪	٦٢,٨ ٪

فبلغت حوالى ٦٣ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى عام ١٩٦٤ ، على حين لم يكن يمثل فى عام ١٩٥٦ إلا ما يقرب من ٥٩ ٪ . ويرجع هذا الارتفاع فى نسبة إنتاج الشركات الكبرى بالقياس لمجموع الإنتاج العالمى إلى الزيادة الضخمة التى طرأت على إنتاج البترول فى نصف الكرة الشرقى

بعد تحول الولايات المتحدة إلى بلد مستورد ، وإلى انخفاض معدلات الزيادة في إنتاج البترول الكاريبي . وكانت منطقة الخليج العربي ، وتخضع غالبيتها العظمى لسيطرة تلك الشركات . أكبر المناطق التي أصابها الزيادة في الإنتاج وخصوصاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولهذا السبب ، نلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه تلك الشركات ، في نصف الكرة الشرقى قد ارتفعت من ٧٠,٥ ٪ في عام ١٩٥٦ إلى حوالى أربعة أخماس مجموع الإنتاج في عام ١٩٦٣ ، ثم بسبب ارتفاع معدلات الزيادة في إنتاج شمال أفريقيا ، حيث تملك الشركات المستقلة نسبة كبيرة منه : فضلاً عن ظهور أهمية إنتاج الشركات المستقلة والشركات الوطنية في بلاد أخرى من نصف الكرة الشرقى ، بما في ذلك منطقة الخليج العربي ، فقد أسلم ذلك إلى انخفاض نسبة ما تملكه الشركات العالمية الكبرى السبع إلى حوالى ٧٨ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى .

ويلاحظ في جهة أخرى ، أن درجة التركيز في إنتاج البترول الخام ، وإن كانت هي الأخرى عالية ، فإنها أقل من درجة التركيز في الاحتياطي . ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من البترول الخام بالقياس للاحتياطي الموجود لديها ، وإلى انخفاضه نسبياً في منطقة الخليج العربي بالقياس إلى ضخامة الاحتياطي الذى يزخر في أراضيها .

وأما بالنسبة للتكرير ، فقد كانت الشركات الكبرى السبع ، تسيطر في عام ١٩٥٠ على نسبة عالية من طاقة التكرير بلغت حوالى ٥٧ ٪ من مجموع طاقة التكرير العالمية . وبلغت في الأقطار الأمريكية - باستثناء الولايات المتحدة^(١) - ما يزيد على ثلاثة أرباع مجموع طاقة التكرير فيها . أما في بقية بلاد العالم ، فقد كانت طاقة التكرير الخاضعة لتلك الشركات تمثل حوالى ٨٠ ٪ من مجموع طاقتها التكريرية ، على أنه في السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حدث تطور محسوس في مدى سيطرة الشركات العالمية الكبرى السبع على طاقة التكرير ، وتجلي ذلك بوضوح في أقطار نصف الكرة الشرقى (أوروبا وأفريقيا وآسيا وأستراليا) فقد انخفضت درجة تركيز تلك الشركات في بعض هذه المناطق ، في حين زادت درجة تركيزها في أقطار أخرى .

فأما عن المناطق التى انخفض فيها التركيز ، فهي الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، فعلى الرغم من ازدياد طاقة التكرير التى تملكها الشركات السبع من ١,٠٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٥٥ إلى ١,١٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأوسط ومن ٥١٢ ألف برميل يومياً في عام ١٩٥٥ إلى ٩٠٤ ألف برميل يومياً في عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأقصى ، نلاحظ أن نسبة

(١) كانت الشركات الكبرى تسيطر على ٤٤,٤ ٪ من طاقة التكرير في الولايات المتحدة .

ما تملكه هذه الشركات لمجموع الطاقة قد انخفضت من ٩١ ٪ إلى ٧٦ ٪ تقريباً في الشرق الأوسط ، ومن ٧٨ ٪ إلى ١٣ ٪ في الشرق الأقصى .

وواضح أن هذا الانخفاض في نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى من طاقة التكرير إنما جاء بسبب استثمار الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية بنسبة كبيرة من الزيادة التي حلت بطاقة التكرير خلال هذه الفترة ، هذا فضلاً عن مصانع التكرير التي آلت ملكيتها إلى الحكومات . وأما المناطق التي ازدادت فيها درجة تركيز الشركات الكبرى ، فهي أقطار أوروبا الغربية ، حيث أضحت طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة تلك الشركات فيها ، تمثل نسبة ٦٧,٣ ٪ من مجموع الطاقة التكريرية في عام ١٩٦٠ بعد أن كانت تمثل ٦٣ ٪ منه في عام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى التبدل الذي حدث في نمط استيراد البترول في أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد اتجهت أقطار أوروبا الغربية نحو استيراد البترول من الشرق الأوسط خاماً بدلاً من استيراده . وأكثره في شكل منتجات مكررة . من الولايات المتحدة والكاربي . وازداد هذا الوضع وضوحاً منذ عام ١٩٤٨ عندما عجز الإنتاج الأمريكي عن مواجهة الاستهلاك المحلي . فتحوّلت الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة للبترول . ولقد راعت أوروبا الغربية . وهي تتحول شطربترول الشرق الأوسط . أن تستورد البترول خاماً لتصنيعه وتحويله إلى منتجات نهائية في أقطارها . وأغرى بها على هذه السياسة أمران رئيسيان : أولهما . أن طاقة التكرير القائمة في أقطار الشرق الأوسط لا تستطيع استيعاب الاحتياجات الضخمة للأقطار الأوربية ، وأن الشركات البترولية الكبرى المستغلة لبترول هذه المنطقة تفضل : لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية أن تقصر طاقة التكرير في منطقة الشرق الأوسط على الاستهلاك المحلي وتموين السفن باحتياجاتها من الوقود . والأمر الثاني . اتجاه الشركات البترولية الكبرى إلى أقطار أوروبا الغربية لبناء مصانع التكرير فيها . باعتبارها سوقاً رئيسية لاستهلاك البترول الذي تنتجه . خصوصاً أن لها سيطرة تقليدية على تسويق البترول ومنتجاته في غالبية أسواقها . ولهذا ارتفعت نسبة ما تمثله طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة الشركات العالمية الكبرى .

أما بالنسبة لطاقة النقل . فقد يعتقد أن نقل البترول صناعة مستقلة عن باقي فروع الصناعة البترولية باعتبار أن النقل يختلف بطبيعته عن إنتاج البترول وتكريره وتميز عنه . ويضاعف من هذا الاعتقاد أهمية الدور الذي يقوم به نقل البترول وضخامته . سواء أكان ذلك عن طريق الأنابيب أم عن طريق الناقلات . وبالرغم من ذلك ، فإن نقل البترول يعتبر مرحلة من مراحل الصناعة

البتروولية المكثلة لها . ومرد هذا الاعتبار هو أن نقل البترول يتطلب وسائل تكاد تنفرد بها هذه الصناعة دون غيرها . فهو ينقل بأنابيب خاصة ينساب فيها مسافات طويلة . ويتطلب شحنه . في النقل البحري . سفناً معدة إعداداً خاصاً لنقل البترول . وهذه السفن المسماة بالناقلات تختلف عن بقية الأسطول التجاري البحري في مخازنها وصهاريجها وتسهيلات الشحن فيها . وحتى في موانئها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يخضع جزء كبير من نقل البترول . وهذا ما نحن بصدد الآن . إلى سيطرة الشركات البتروولية الكبرى في العالم . فقد كانت الشركات السبع تسيطر على نسبة تصل إلى ٥٠ ٪ من الأسطول العالمي لناقلات البترول في عام ١٩٥٠ : ٣٠ ٪ منها تعود لشركتي (الأنجلو) الإيرانية ومجموعة (شل) وحدهما . والباقي (٢٠ ٪) تملكه الشركات الأمريكية الخمس . ثم انخفضت هذه النسبة حتى بلغت في عام ١٩٦٤ : ٣٤ ٪ من الأسطول العالمي .

ومن هنا يمكن القول أن الشركات الكبرى لا تتمتع بسيطرة كبيرة على أسطول الناقلات والسبب في ذلك يعود إلى التقلبات العنيفة التي تتعرض لها صناعة الناقلات . وإلى انخفاض العوائد التي تغلها رءوس الأموال المستثمرة فيها . بالقياس إلى العوائد التي تجنيها الشركات من إنتاج البترول الخام وتكريره وتسويقه . على أن الشركات الكبرى تفضل من ناحية أخرى استئجار الناقلات بعقود طويلة الأمد فتؤمن نقل بترولها من جهة . وتحقق سيطرة كافية على هذه المرحلة من مراحل الصناعة البتروولية من جهة أخرى . دون أن تنفق مبالغ كبيرة لبناء الناقلات . ولقد بلغت نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الاستئجار بعقود طويلة حوالى ٦٠ ٪ من الناقلات التي يملكها مشغلون مستقلون . وبهذا يمكن القول أن مجموع ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الملكية والاستئجار يبلغ حوالى ثلاثة أرباع أسطول الناقلات في العالم . وأما فيما يتعلق بأنابيب البترول . فإن خطوط الأنابيب الرئيسية خارج الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية . مملوكة كلها تقريباً للشركات العالمية الكبرى .

الفصل السادس

قصة تأمين البترول الإيراني

« لست من دعاة التأمين ولا المصادرة
ولا وقف الضخ فهذه كلها نزوات
حماس وانفعالات .. وليست نتائج
دراسات هادئة علمية حكيمة .. إنني
أطالب الجامعات والعلماء والحكام
وأفراد المسلمين أن يدرسوا جيداً
قضيتهم ، وأن يحسنوا استعمال قوتهم
الكامنة في بترول المسلمين مع غيره من
أسلحة الإيمان ومآنبه إليه الله في
الدين » ..

قصة تأمين البترول الإيراني

مقدماته وأسباب فشله

- قصة أول تأمين لصناعة بترولية وطنية هزت عروش ملوك البترول .. كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأمين ..
- * إيران تصدر قانوناً سنة ١٩٤٧ يطالب الحكومة باستعادة الحقوق الوطنية في الزيت .
- * الاتفاق الإضافي يعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر .
- * الرأي العام الإيراني يعارض الاتفاق .
- * ظهور الدعوة إلى التأمين .
- * « مصدق » يتولى الحكم ويعلم تأمين البترول .
- * أسباب التأمين .
- * النزاع بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية .
- * محكمة العدل تقرر عدم اختصاصها بالقضية .
- * نتائج التأمين وتوقف عمليات شركة إيران
- * وساطات ومباحثات لتعويض الشركة المؤمة .
- * انقلاب بقيادة الجنرال « زاهدي » وتوقيع اتفاق مع الكونسورتيوم .
- * تفاصيل اتفاق الكونسورتيوم
- * إنشاء شركة البترول الأهلية الإيرانية .
- * قانون البترول الجديد ينحول للشركة الأهلية منح حقوق لشركات أجنبية بالمشاركة معها .

قصة تأمين البترول الإيراني * مقدماته وأسباب فشله

طالب القانون الصادر في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ الحكومة بأن تدرس ثروة البلاد من البترول حتى يتمكن المجلس من إعداد القوانين اللازمة لاستغلاله تجاريًا . وأهم من هذا أن القانون تضمن العبارة التالية التي كانت نذيرًا بما سوف تتعرض له شركة البترول الإنجليزية الإيرانية « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التي حدث فيها الإضرار بحقوق إيران في مواردها التي تحت الأرض وغيرها وخصوصًا فيما تعلق بمسألة الزيت في الجزء الجنوبي من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة . والحكومة ملزمة بموافقة المجلس بالنتيجة » .

الاتفاق الإضافي :

ويبدو أن الشركة لم تلحظ ذلك التهديد الخفي أو لم تأخذه مأخذ الجد . إلا أنه في العام نفسه أثارت الحكومة الإيرانية نقطة لها أهميتها بسبب سياسة الحكومة البريطانية في تحديد الأرباح وهي سياسة تمس إيرادات هذه الحكومة لأن ٢٠ في المائة من هذه الأرباح إذا تجاوزت مبلغًا معينًا يصبح من حق خزانة إيران .

وبعثت الشركة بممثلين من قبلها لبحث هذه المسألة ، وبعد مفاوضات طويلة أمكن الوصول إلى ما عرف باسم « الاتفاق الإضافي » أو (اتفاق جاز جوليبيان) . وأهم ما تضمنه رفع الإتاوة من ٤ إلى ٦ شلنات عن الطن ، ورفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن أي من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة ، ودفع حصة إيران البالغة ٢٠ في المائة على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية ، ودفع ٥ ملايين جنيه مباشرة لتسوية موضوع الاحتياطي العام منذ عام ١٩٤٧ . وعدم إنقاص حصة إيران من الأرباح والاحتياطي عن ٤ ملايين جنيه إسترليني سنويًا . وتخفيض ٢٥ ٪ كأساس لسعر

* حرب البترول في الشرق الأوسط د . « راشد البراوي » مطبعة المعرفة ١٩٦٢ .

الزيت في إيران بدلا من خفض ١٠ ٪ على أقل سعر في خليج المكسيك . وتسرى زيادة الإتاوة ومعدل الضرائب اعتباراً من ١٩٤٨ . وتشير المصادر البريطانية إلى أن الاتفاق الجديد كان يكفل لإيران زيادات قدرها (بملايين الجنيهات) ٩,٥ ، ٩,٥ ، ١٦,٥ في سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ .

ولكن الرأي العام الإيراني عارض الاتفاق لأسباب عدة . ففي تحديد المبلغ الذي يجب دفعه كضريبة وإتاوة عن سنة ١٩٤٨ والرجعى المقعول بالنسبة إلى السنوات السابقة عليها ، بينكتوت تفسيراً اجتهدى لرأى الشركة بشأن شرط الدفع بالذهب . وما كان دخل إيران ليزيد بتفسير الدفع بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو ٥٠ ٪ تقريباً ، بل كان سينقص بنسبة ٥ - ١٠ ٪ . وإذا توقفت أعمال الشركة عن الإنتاج والتصدير بسبب ظروف خارجة عن الإرادة ولمدة عام بأكمله فلن تدفع أى مبلغ بصفته حداً أدنى على حين يضمن لها اتفاق عام ١٩٣٣ حداً أدنى قدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مهما كانت الظروف . وقصر الاتفاق حصة إيران البالغة ٢٠ ٪ على الاحتياطى العام مع أن اتفاق ١٩٣٣ يشمل كل المبالغ الاحتياطية للشركة .

وأخيراً - وليس آخرًا - فقد كانت مطالب إيران من الشركات المساعدة والحليفة ستضفى عند دفع جزء من حصة الحكومة فى الاحتياطى العام .

تأميم البترول الإيراني :

لم يتمكن المجلس من إقرار الاتفاق بسبب موقف المعارضة برياسة الدكتور « مصدق » ، ثم أجريت الانتخابات التى أسفرت عن مجلس جديد فى فبراير ١٩٥٠ . وفى يونية شكلت « اللجنة البرلمانية للزيت » برياسة « مصدق » ، كما ولى الوزارة الجنرال « راز ماراه » . وفى ١٢ ديسمبر أرسلت اللجنة تقريرها وفيه تعلن أن الاتفاق لا يمكن قبوله لأنه لا يرضى مطالب البلاد ومصالحها ، وفى الشهر التالى عهد إليها المجلس بإعداد مقترحات على أن تقدمها إليه خلال شهرين . ويبدو أن الشركة عرضت إعادة النظر فى الامتياز على أساس اقتسام الأرباح مناصفة ، ولكنها لم تتابع الموضوع ولم تعلن أمره .

وقويت الدعوة فى البلاد إلى التأميم ، وفى ٨ مارس اتخذت اللجنة قراراً تطلب مد أجلها شهرين لتدرس تنفيذ « اقتراح بتأميم صناعة الزيت فى جميع أرجاء البلاد » . وأقر البرلمان بمجلسيه

هذا الطلب . وبذلك التزمت الحكومة بمبدأ التأميم . وكان الجنرال « رازماراد » قد اغتيل وخلفه « حسين علاء » .

واحتجت الحكومة البريطانية وطلبت عرض الخلاف على التحكيم فلم يكن لهذا الطلب من أثر واشتد الحماس في البلاد فاقتلع « علاء » وأقام مكانه على رأس الوزارة الدكتور « مصدق » . وفي ٣٠ أبريل وافق البرلمان على قانون التأميم وصدق عليه الشاه في اليوم التالي . ونص القانون على أن تشكل فوراً لجنة من الشيوخ والنواب لعزل « الشركة السابقة » . وفحص دعاواها والدعاوى المضادة من جانب إيران . ومراجعة حسابات الشركة اعتباراً من أول مارس فإن « الدخل كله الناتج من الزيت وإنتاجه حق للشعب الفارسي بغير منازع » . وعلى اللجنة أيضاً أن تعد قانوناً لإنشاء شركة إيرانية وطنية للزيت . وأن تستبدل الخبراء الأجانب . وتبحث بالطلاب الإيرانيين للتعلم بالخارج وعلى اللجنة أن تفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أشهر .

الدوافع الكامنة وراء التأميم :

وفي مقدمة هذه الدوافع المخالفات التي ارتكبتها الشركة والتصرفات التي أقدمت عليها مخالفة بذلك اتفاق عام ١٩٣٣ . فقد حاولت إدخال المياه الساحلية في منطقة امتيازها . وجعلت الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمي الذي يقل ٥٠ ٪ عن السعر الحقيقي . وفسرت الشركة حصة إيران من الاحتياطي والبالغة ٢٠ ٪ بأنها تقتصر على الاحتياطي العام في حين أن لإيران الحق في ٢٠ ٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة الحكومة الإنجليزية وقبل نقل أى مبلغ منه لأى حساب احتياطي . ومنعت الإشراف والاطلاع على حساباتها وحسابات الشركات المساعدة والمتحدة .

وتملك إيران في الحقيقة حصة تعادل ٢٠ ٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحدة . ولما كانت هذه الشركات تدفع للشركة الأصلية جزءاً فقط من أرباحها فإن إيران ستحصل بالتالي على جزء فقط من نصيبها البالغ ٢٠ ٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة وزادت الشركة عدد الموظفين والخبراء الأجانب (بدلاً من إنقاصهم) من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان أكثر من ٨٠ في المائة من عمالها تعوزهم المساكن اللائقة .

وزادت الشركة رأسمالها من الأسهم العادية مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال من ٩ ملايين جنيه إلى ٢١ مليوناً . وقد جعل فشل الشركة في إصدار أسهم البند

الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران ويبيح لها المشاركة في شراء أسهم الشركة العادية .

ومن دوافع التأمين أيضاً ضالة حصة إيران إلى حد بعيد بالقياس إلى أرباح الشركة الطائلة . ففي الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (التي لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٦٢ مليون جنيه في حين لم تعد الضرائب المدفوعة إلى حكومة إيران في السنة ذاتها ١,٤ مليون جنيه أى أقل من ٢ في المائة من أرباح الشركة .

ولقد جاء في رسالة من الدكتور « مصدق » إلى المستر « تشرشل » أن الدافع على التأمين هو الرغبة في تحسين الأحوال الاقتصادية . ذلك أنه خلال المدة التي تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقاً للنظر في حقوق الشعب الإيراني ومراعاتها . حتى طبقاً (لامتياز دارسى) واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع .

ويقدم لنا لونزووسكى الوقائع التالية . فخلال أربعين عاماً من العمليات (١٩١١ - ١٩٥١) تسلمت إيران مبلغ ١١٣ مليون جنيه إسترليني كمدفوعات . وفي نفس الفترة تسلمت الحكومة البريطانية ما يقرب من ٢٥٠ مليوناً كضرائب من الشركة والشركات المتفرعة عنها . وكانت الأرقام في سنة ١٩٠٠ عبارة عن ١٦ مليوناً مدفوعات لإيران ، ٥٠ مليون ضرائب للحكومة البريطانية . وفضلاً عن هذا كانت الحكومة البريطانية تحصل على حصتها من الفوائد بوصفها مالكة للقسم الأكبر من أسهم الشركة .

وثمة دافع آخر تلقاه في رسالة « مصدق » التي أشرنا إليها . ألا وهو « اجتثاث النفوذ الأجنبي والعملاء الأجانب في البلاد وبذلك تتولى مصائرها بنفسها وتضمن استقلالها السياسى متعاونة مع الشعوب المحبة للحرية في المحافظة على السلام العالمى . فخلال نصف القرن الذى سيطرت فيه الشركة لم يكن ممكناً للحكومات الإيرانية أن تتخذ قراراً بمحض حريتها في شئونها الداخلية وسياستها الخارجية » .

أمام محكمة العدل الدولية :

وفي ٢٦ مايو ١٩٥١ طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية أن تقرر التزام إيران

برفع النزاع مع الشركة إلى التحكيم طبقاً للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعلن أن تنفيذ قانون التأميم بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد وأن تغيير اتفاق ١٩٣٣ مخالف للمادتين ٢١ ، ٢٦ من الاتفاق وهذا يكون مخالفاً للقانون الدولي وتكون إيران مسئولة دولياً عن ذلك .

وفي ٢٢ يولية ١٩٥١ طلبت بريطانيا من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك السماح لها - بدون أى عائق - أن تواصل عملياتها السابقة ، وعدم مصادرة أموالها وأملاكها . وأن تضمن حكومة إيران عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ القرار إذا صدر لصالح المملكة المتحدة . وفي اليوم التالى طلب رئيس المحكمة من حكومة إيران تجنب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أى حكم قد تصدره المحكمة .

وأنكرت حكومة إيران اختصاص المحكمة لأن اتفاق ١٩٣٣ (بفرض شرعيته) اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية . كما أن التصريح الصادر من حكومة إيران في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٠ بشأن قبول اختصاص المحكمة يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية . وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق » .

وليس هناك نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ولكن الأخيرة تحاول إقحام نفسها فى مسألة « تدخل طبقاً لبيدليات القانون الدولى ومبادئه الأولية فى نطاق حق السيادة الذى للشعب الإيرانى ، وإذن فهى مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها » . أما أن الحكومة البريطانية أكبر مساهم فلا يغير من مركز الشركة باعتبارها الموقعة على الاتفاق ولا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أى فرد من الرعايا البريطانيين .

أمر بالتدابير المؤقتة :

وفي ٥ يولية أصدرت المحكمة أمراً بالتدابير المؤقتة (فى أثناء نظر الموضوع) وتشمل امتناع الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذى قد تتخذه المحكمة ، وعن كل ما يؤدى إلى زيادة حدة النزاع واتساع نطاقه ، وعما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ .

واعترض القاضيان « عبد الحميد بدوى » (مصرى) « وومنيادسكى » على القرار ، إذ

لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة - ولو بصورة مؤقتة - أنها مختصة بنظر التراجع .
واعترضت إيران على القرار وقالت إن المحكمة هدمت ثقة إيران في العدالة الدولية ، ثم قررت سحب تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية للمحكمة .

في مجلس الأمن :

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت بريطانيا إلى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب إلى قرار المحكمة ، وطلبت إليه النظر في الموقف الناجم من ذلك ، وقرر المجلس إدراج الشكوى في جدول الأعمال بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا) . وبعد الاستماع إلى ممثلي الطرفين قرر في ١٩ أكتوبر تأجيل المناقشة .

عود إلى محكمة العدل :

وأخيراً ، في ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، أصدرت المحكمة قرارها بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة ، بأنها غير مختصة بالنظر في القضية المعروضة عليها ، فكان ذلك نصراً لوجهة نظر قانونية فحسب ، بل وللاتجاهات القومية التحريرية في النواحي الاقتصادية ، وقبول بالارتياح البالغ في كافة بلاد الشرق الأوسط .

وازداد التوتر بين إيران وبريطانيا وأخيراً قررت الأخيرة قطع علاقتها الدبلوماسية . ويقال إن بريطانيا فكرت في استخدام القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم ولكنها لمست معارضة من جانب الولايات المتحدة في الإقدام على إجراءات من هذا القبيل .

من نتائج التأميم :

كان هذا العمل ضربة عتيفة لبريطانيا إذ حرّمها من مورد ضخم وأرباح ضخمة ، كما أن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل في الماضي أساء إلى سمعتها وهيبتها .
أما في الشرق الأوسط فاشتد النشاط في تنمية الإنتاج بشكل ظاهر كي يعوض النقص في المورد الإيراني ، كما سارعت الشركات البترولية إلى تعديل الامتيازات على نحو يزيد من العائدات التي تحصل عليها البلدان المنتجة . بل لقد ارتفعت أصوات وبخاصة في العراق لا للمطالبة بإجراء تعديلات أخرى في الامتيازات بل بتأميم الصناعة البترولية أسوة بإيران .

وكان أول أثر مباشر للتأميم في إيران وتوقف عمليات الشركة إن حرمت إيران من الأموال التي كانت يمكن أن تكون من نصيبها ، وتعطل المشروع الذي سبق إعداده للتنمية . وهبط الإنتاج بشكل واضح ولم تتمكن إيران من تصريفه على ضآلته لعدم امتلاكها الناقلات من جهة ، كما لم تتقدم الدول الأخرى لشراؤها إما مراعاة لإنجلترا أو خوفاً من مصادرة سفنها في عرض البحار . وقد يتساءل الكثيرون لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي لانتهاز هذه الفرصة . ربما كانت الشركات الأمريكية يعنيها أن تحل محل الإنجليز ولكن السياسة الأمريكية لم يكن من صالحها إغضاب بريطانيا مما يؤدي إلى تصدع الجبهة الغربية . أما الاتحاد السوفيتي فلم يكن بحاجة ماسة إلى البترول الإيراني ككفاء بموارده المتنوعة من الوقود ، فضلاً عن صعوبة نقل البترول المستخرج من جنوب إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالاً صوب الحدود الروسية ولم يكن من اليسير على روسيا أن تنقله بحراً لعدم توافر الناقلات ، وطول المسافة ، والحاجة إلى دفع رسوم المرور في قناة السويس . ولقد صرح رئيس شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة السوفيتية .

وساطات ومباحثات :

حاول البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ديسمبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٢ الوصول إلى حل وسط مع الحكومة الإيرانية ، ولكن الأخيرة أصرت على أن تكون الهيئة التي اقترح البنك إنشاءها مسئولة أمامها وحدها وتقبل رقابتها وتمنع اشتراك البريطانيين فيها . وفي أواخر أغسطس ١٩٥٢ قدمت مقترحات مشتركة من جانب الرئيس ترومان والمستر « تشرشل » وأهم ما فيها قبول غير مشروط لعرض مسألة التعويض على محكمة العدل الدولية ، وإجراء المفاوضات فوراً بين الطرفين لاستئناف تدفق الزيت إلى الأسواق العالمية ، وتخفيف الحظر الذي فرضته بريطانيا على أرصدة إيران من الاسترليني ، وتقديم منحة على الفور لمساعدة الحكومة . ورفض « مصدق » المقترحات واقترح في ٢٥ سبتمبر أن يقتصر التعويض - على الأكثر - على ما للشركة من أصول مادية في عبادان ، وأن تنفذ اعتباراً من عام ١٩٤٧ النصوص التي تضمنها الاتفاق الإضافي (١٩٤٩) لصالح إيران ، وأن يدفع لإيران ٤٩ مليون جنيه (وفقاً لاتفاق ١٩٤٩) وجزء من المبلغ يكون قابلاً للتحويل إلى دولارات . ولكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من الناحية العملية .

وفي أوائل عام ١٩٥٣ قدم السفير الأمريكي في طهران مقترحات جديدة تضمنت مبدأ مسئولية الحكومة الإيرانية وحدها عن صناعة الزيت في بلادها ، وقيام شركة دولية بشراء مقادير ضخمة من الزيت ، وتقديم مبالغ فوراً إلى الحكومة ، والتحكيم في المسائل الخلافية من قبيل موضوع التعويض . وفي ٢٠ مارس أعلن الدكتور « مصدق » أن الشروط لا يمكن قبولها لأنها لا تختلف عما سبق التقدم به .

ولكن الأحداث في إيران سارت في اتجاه آخر ، إذ في أغسطس ١٩٥٣ حدث انقلاب على أيدي الجنرال « زاهدي » أداة القصر الطيعة ، فأطاح بحكومة الدكتور « مصدق » الذي حوكم وصدر الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وتولى « زاهدي » الوزارة .

وقام المستر « هوفر » مستشار الرئيس « ترومان » لشئون البترول بزيارات إلى لندن وطهران . وبدأت المباحثات التمهيدية بين الشركات البريطانية والهولندية والأمريكية والفرنسية ، وفي ديسمبر أعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا . وفي أوائل عام ١٩٥٤ بدأت المفاوضات بين ممثلي بريطانيا وأمريكا وإيران بشأن موضوع البترول ، فأسفرت عن اتفاق أذيع في أغسطس وصدق عليه المجلس في ٢١ أكتوبر ، وهو بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات الأجنبية يقال لها تيسيرا (الكونسورتيوم) .

اتفاق الكونسورتيوم :

تقرر تأسيس شركتين للتشغيل في هولندا وتسجلان في إيران ، وهما الشركة الإيرانية لاكتشاف وإنتاج الزيت ، والشركة الإيرانية لتكرير الزيت ، ويُعين في كل منهما عضواً مجلس إدارة إيرانيان كما تكون جميع سجلاتها تحت تصرف شركة البترول الأهلية الإيرانية للاطلاع والتفتيش عليها . والأخيرة شركة حكومية تمثل الحكومة الإيرانية وأصبحت المالكة للممتلكات الشركة الإنجليزية الإيرانية السابقة في إيران . وتشمل الاتفاقية منطقة الامتياز المنصوص عليها في اتفاق عام ١٩٣٣ ، ومدتها ٢٥ سنة قابلة للتجديد لثلاث فترات كل منها خمس سنوات ، على أن تخفض مدة الامتياز عند كل تجديد .

وبادرت شركة (الكونسورتيوم) فوراً إلى تأسيس شركتين في لندن وهما :

- ١ - الشركاء في الزيت الإيراني ليمتد لملك أسهم الشركتين القائمتين بالتشغيل .
- ٢ - شركة خدمات الزيت الإيراني ليمتد لتوفير المهات والموظفين والفنيين للعمليات . وفي

الوقت نفسه كونت كل شركة من شركات (الكونسورتيوم) « شركة الاتجار » الخاصة بها للتسليم والتصرف في نصيبها من الخام والمنتجات ، والسبب في ذلك لأن شركتي التشغيل لا تقومان ببيع أو شراء الزيت الذي تبيعه الشركة الأهلية إلى شركات الاتجار ، ولكنها يقتصران على الانتاج والتكرير مقابل رسم بالإضافة إلى مصاريف التشغيل .

وتنص الاتفاقية على اقتسام الأرباح مناصفة ، ويجوز أداء جزء من الإتاوة لغاية ١٣,٥ في المائة ، على هيئة خام وذلك بناء على طلب إيران . ولضمان مواصلة العمليات بنشاط يضمن الكونسورتيوم (مادة ١٠) ألا يقل الإنتاج عن ١٥ ، ٢٣ ، ٣٠ مليون طن في سنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على التوالي . وتقدم المنتجات المكررة للاستهلاك المحلي والتي تقوم بتوزيعها الشركة الأهلية ، بأسعار مخفضة في عبادان ومسجد سليمان وكرمنشاه . وتقرر أن تنقل إلى الشركة الأهلية بالتدريج الخدمات الهامة « غير الأساسية » في منطقة الامتياز والمتعلقة بالسكن والطرق ومنشآت الصحة والرفاهية وتوفير الغذاء والملبس ، وذلك على نفقة الكونسورتيوم إلى حد كبير . ولتسوية المسائل المعلقة بين الشركة الإنجليزية الإيرانية وحكومة إيران من جهة ، وبينها وبين شركات (الكونسورتيوم) من جهة أخرى ، تقرر أن تدفع الحكومة ٢٥ مليون جنيه على عشرة أقساط للتعويض على الأصول المملوكة للشركة في منطقة الامتياز ومعدات التوزيع التابعة لها في البلاد وحقل نفط شاه ومعمل تكرير كرمينشاه . ولما كانت الشركة ستساهم في التنظيم الجديد بنسبة ٤٠ في المائة فقط قرر الشركاء أن يدفعوا إليها على الفور ٣٢ مليون جنيه ، ١٠ سئات عن البرميل (أو ٥ شلنات ، ٤ بنسات) عن جميع الصادرات إلى أن تبلغ المدفوعات ما يعادل ٥١٠ مليون دولار .

أما النسبة الباقية وقدرها ٦٠ في المائة فقسمت بين الشركاء الآخرين وفقاً للنسب المثوية الآتية : ١٤ لوريال دنش شل ، ٦ للشركة الفرنسية للبترول ، ٨ لكل من الشركات الأمريكية الخمس الكبرى . إلا أنه في أبريل من عام ١٩٥٥ ، وبموافقة الحكومة الإيرانية ، تنازلت كل من الشركات الأمريكية عن $\frac{1}{8}$ حصتها ، وقسم المجموع أي ٥ ٪ على مجموعة من الشركات الأمريكية المستقلة التي كونت وكالة إيريكون .

شركة البترول الأهلية الإيرانية :

أنشئت بتشريع في أوائل عام ١٩٥٥ تطبيقاً لقانون التأمين لعام ١٩٥١ ، وهي تحت اشراف

« المجلس الأعلى للزيت » الذى يتكون من ثلاثة من الموظفين بحكم مناصبهم . وأربعة من أعضاء البرلمان . وللشركة مهام فى داخل منطقة الامتياز كما نصت عليها اتفاقية (الكونسورتيوم) . وفى خارجها تتولى الإشراف على صناعة الزيت فى البلاد بما فى ذلك (تحت موافقة مجلس الوزراء) منح الامتيازات والتنقيب لحسابها عن حقول جديدة ، واستغلال حقول نفل شاه ومعمل تكرير كرمشاه ، وتوزيع وبيع المنتجات فى البلاد ، وإقامة الصناعة البتروكيمياوية إذا أمكن ، واستغلال الغاز الطبيعى ، والاتجار فى الخام (بما فى ذلك الجزء الذى تؤديه إليها شركتنا التشغيل) وفى المنتجات ، والنقل والملاحة .

الامتيازات الجديدة :

ونظراً لعدم توافر الإمكانيات الكافية أمام الشركة الأهلية للقيام بأعمال التنقيب والكشف . ورغبة فى اجتذاب هيئات وشركات بتروية أخرى للإسراع بهذه العمليات صدر قانون البترول الجديد فى عام ١٩٥٧ ، وينحول للشركة الأهلية منح « حقوق » (وليست امتيازات) فى ثمانى مناطق عرفها القانون وحرصت الشركة على فرض قيود أشد مما جرى الحال عليه سواء من حيث صغر المساحات ، والمدفوعات والمبلغ الذى يدفع مقدماً ، والتزامات الحفر ، والتنازل الإجبارى التدريجى بصورة أسرع أوزيادة كميات الخام التى تسلم كجزء من الحصة .

إلا أن أهم ما استحدثه القانون هو النص على المشاركة الإيرانية فضلاً عن اقتسام الأرباح الصافية منصفة . ومعنى هذا أنه إذا كانت الدولة (ممثلة فى الشركة الأهلية) تملك نصف رأس المال ، فإنها تحصل أولاً على نصف الأرباح طبقاً للقانون ، ثم تقسم الباقي على أساس حصتها فى رأس المال .

وفى حالة الاشتراك يتحمل الشريك الأجنبى نفقات البحث والتنقيب التمهيدية ولا يستردها إلا إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية . ولا تزيد مدة الاتفاق على ٢٥ سنة مع جواز تجديدها لفترات ثلاث كل منها خمس سنوات على أن يعاد النظر عند التجديد فى الشروط لصالح إيران . وإذا أخفقت الشركة فى اكتشاف الزيت خلال ١٢ عاماً جاز إلغاء الاتفاق . وكذلك لا يستخدم إلا أقل عدد ممكن من الأجانب . أما مجلس الإدارة فيتكون بالتساوى من أعضاء إيرانيين وغير إيرانيين .

وكانت المنحة الأولى فى عام ١٩٥٧ حيث تكونت الشركة الإيطالية للبترول « سبريت » بين

الشركة الأهلية وشركة إيجيب ميثاريا الإيطالية . وخصصت لها ثلاث قطع مساحتها ١٣,٠٠٠ كيلو متر مربع منها واحد في الرف القارى بالطرف الشمالى الشرقى من الخليج . والثانية على الجانب الشرقى من جبال زاجروس الوسطى . والثالثة فى البحر على طول ساحل مكران بخليج عمان . وصدرت المنحة الثانية إلى شركة (بان أميركان) (التابعة إلى ستاندرد أوف إنديانا) وتكونت شركة على غدار (سيريپ) باسم (إيران بان أميركان أويل) للعمل فى منطقة مغمورة مساحتها ١٦ ألف كيلو متر مربع عند رأس الخليج .

أما النتيجة الثالثة فصدرت إلى الشركة الكندية (سافير) ، ومساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتكونت شركة مختلطة . ووافقت (سافير) على اتفاق ١٨ مليون دولار على أعمال الكشف الأولية .

ويمتاز الاتفاق المعقود مع (بان أميركان) على مثيله مع الشركة الإيطالية من نواح عدة لها أهميتها :

١ - تدفع خلال شهر من التوقيع على الاتفاق ٢٥ مليون دولار للشركة الأهلية الإيرانية وذلك بخلاف الشركة الإيطالية . ووافقت على اتفاق ٨٢ مليون دولار فى ١٢ سنة مقابل ٢٢ مليون يدفعها الفريق الإيطالى . وفى حالة عدم إنفاق هذا المبلغ يجب دفع نصف الجزء الذى لم ينفق إلى الشركة الأهلية .

٢ - بعد انتهاء المدة المخصصة لأعمال الكشف أى ابتداءً من السنة الثالثة عشرة تدفع إيجاراً قدرة ٤٠٠ دولار عن الكيلو متر مربع ، تزداد إلى ٤٨٠ من العام الثامن عشر ، ٦٠٠ من العام الثالث والعشرين . أما العقد الإيطالى فلا يذكر الإيجار صراحة .

٣ - فى خلال عشر سنوات يجب ألا تتعدى نسبة الأجانب فى الشركة ٢ ٪ من مجموع المستخدمين : ٤٩ ٪ من ذوى المناصب الرئيسية .

٤ - تفضيل الناقلات التى ترفع العلم الإيرانى .

٥ - وتدفع (بان أميركان) غرامة قدرها ٣٥٠,٠٠٠ دولار عن كل شهر تأخير فى الوفاء بالتزاماتها بالحفر ، وهذا النص لا وجود له فى الاتفاق الإيطالى . ولا شك أن قبول (بان أميركان) هذه الالتزامات كان من أسباب نجاحها فى نيل الامتياز فى وجه المنافسة من جانب الشركات الأخرى .

الفصل السابع

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى

«أيها المسلمون .. انتبهوا ..
وتراभवوا .. وادرسوا وأعدوا ليوم
الحساب عدة مناسبة .. فقد أصبح
وأصبح واضحاً أن استمرار هذا
الضياع محال .. فمن شاء من
خصومكم أن يعاند فانتبهوا له .. ومن
شاء أن يرجع من قريب .. فإن هذه
الأمّة لا تشمت فى عدو حطّمته
الأيام .. وليس ذلك على الله
بعزيز .. »

البتروى العربى سلاح اقتصادى وسىاسى

مع تطور الوعى العربى . . ومع ازدياد أهمية البترول . . كان لابد من استعماله كسلاح اقتصادى وسىاسى فى قضية العرب مع العدو الباقى إسرائيل . .
ونعرض فيما يلى محاولات استخدام هذا السلاح فى القضايا العربية .

قبل حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

- * اقترح بمنع البترول العربى عن الدول التى تساند العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٦ .
- * العراق يوقف ضخ البترول إلى حيفا فى حرب فلسطين .
- * تفجير أنابيب البترول فى سوريا عام ١٩٥٦
- * منع البترول العربى عن الدول التى تساند إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧
- * الظروف الدولية لم تساعد على نجاح الحظر
- * اجتماع بغداد يبحث آثار منع البترول عن دول الغرب
- * استغلال الأرصداء العربية فى مساعدة دول المواجهة .

فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

- * العراق أول الدول العربية التى دخلت معركة البترول
- * مؤتمر الكويت يقرر تخفيض الإنتاج ٥٪
- * الدول العربية تريد من نسب التخفيض
- * السعودية تقطع البترول عن أمريكا
- * امتداد الحظر إلى أمريكا وهولندا

البتروال العربى سلاح اقصادى وسياسى*

محاولات استخدام البترول كسلاح سياسى قبل حرب رمضان :

كانت السياسة . . هى طريق الاقصاديين ، ورجال الصناعة الغربيين إلى البترول . . كما كان الاقصاد هو طريق تدخل الاستعمار السياسى فى عصور أخرى . ولقد بقيت السياسة . فى الظل تحمى شركات البترول الأوربية والأمريكية التى تعمل فى العالم العربى . وقبل العرب ذلك سنوات طويلة . . ثم رأوا - بدورهم - أن يستعملوا البترول كسلاح سياسى .

كانت المرة الأولى فى مصيف بلودان بسوريا عام ١٩٤٦ عندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة .

تقدمت مصر باقتراح أقره مجلس الجامعة . . بمنع البترول العربى عن أى دولة تساند العصابات الصهيونية .

يومها ردت الشركات بأن البترول عملية تجارية بحثة ولا دخل له بالسياسة بحال . . ورفعت الشركات . . شعار . . ضرورة فصل البترول عن السياسة .

ولكن القرار ظل رمزياً بلا فاعلية لأن الولايات المتحدة فى ذلك الحين كانت أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم ، والإنتاج البترولى العربى قليلا ضئيلا ، لا يستطيع أن يكون قوة مؤثرة فى السوق العالمية .

ولم يتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية - وهى أكبر الدول العربية المنتجة فى الوقت الحاضر - ٤٠٠ ألف برميل كل يوم سنة ١٩٤٨ . . سنة حرب فلسطين . . وقيام إسرائيل . وكانت معركة البترول الثانية فى حرب فلسطين عندما أوقف العراق ضخ البترول فى الأنابيب التى تصب فى حيفا .

وكانت المرة الثالثة التى حاول فيها العرب استخدام البترول كسلاح سياسى عام ١٩٥٦ فى

* انظر كتاب « حرب البترول » محسن محمد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

- * العراق يزيد ضغطه على الدول المساندة لإسرائيل
- * اجتماعات متتالية لوزراء البترول العرب
- * دول السوق الأوروبية المشتركة تؤيد الحق العربي
- * الدول الغربية وآخرها أمريكا تؤيد مطالب العرب
- * انتهاء الحظر بعد تحقيق أغراضه

أعقاب العدوان الثلاثي - بريطانيا وفرنسا وإسرائيل - على مصر .
ثم تفجير الأنابيب التي تنقل بترول العراق إلى ميناء اللاذقية ، وكان هذا عملاً فردياً وإن
اشترك في القيام به رجال الجيش السوري . . ولم يعلن ذلك في تلك الأيام رغبة في فصل البترول
عن السياسة .

ولم تستطع أوروبا الحصول على حاجتها من البترول لقطع خط الأنابيب من ناحية ، وإغلاق
قناة السويس - نتيجة للعمليات الحربية - من ناحية أخرى .

وتعطل شحن البترول من دول الخليج لأن الناقلات العملاقة الضخمة التي تستطيع شحن
ربع مليون و ٣٠٠ ألف طن - لم تكن قد ظهرت بعد . . وقد أسرعت اليابان وغيرها إلى بناء هذه
الناقلات بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وأدى ذلك كله إلى عجز في الموارد الأوروبية من البترول بلغ حده الأقصى ٤٥٪ فتدخلت
الولايات المتحدة لتبيع لأوروبا ٣١٪ مما تحتاج إليه وبقيت القارة الأوروبية تعاني عجزاً نسبته ١٢٪
مما أدى إلى إغلاق بعض مصانع وبيع البترول بالبطاقات .

ولكن إنجلترا عانت أكثر من غيرها بسبب الأزمة البترولية ، فقد اضطرت إلى شراء البترول
الأمريكي بالدولار ، فهبط الاحتياطي البريطاني من الدولارات ، وكانت الهزة الاقتصادية
الضخمة للجنه الإسترليني في أعقاب حرب السويس فاضطر إيدن للاستقالة .

وتتابعت الهزات والصدمات للجنه الإسترليني منذ ذلك الحين .

وكانت المرة الرابعة لمحاولة استخدام البترول العربي سياسياً بعد صفقة الأسلحة التي قدمتها ألمانيا
الغربية لإسرائيل . . ففي مؤتمر البترول العربي الخامس أثار ممثلو الدول الأعضاء أمر هذه الصفقة
وقالوا . . إن البترول سلاح أساسي في يد العرب وينبغي أن يسخر لخدمة قضاياهم وعلى رأسها
قضية فلسطين .

وقطعت بعض الدول العربية علاقاتها بألمانيا الغربية وسحبت دول عربية أخرى سفراءها من
بون ولكن بقي البترول العربي يصدر إلى ألمانيا الغربية وظلت نداءات الأعضاء في مؤتمر البترول
العربي الخامس مجرد نداءات أو توصيات لا تجد أي صدى .

وفي يونيو ١٩٦٧ جرت المحاولة الخامسة ويمكن أن نعتبرها المرة الأولى حقيقة التي يستخدم فيها
البترول العربي في المعركة .

يوم ٤ يونيو ٦٧ - قبل العدوان الإسرائيلي على مصر بيوم واحد دعا العراق إلى اجتماع لوزراء

البتروال العرب فى بغداد لاستخدام البترول كسلاح فى حالة وقوع عدوان .

وفى الؤوم التالى بعد العدوان - أصدر المؤتمر القرارىن التالىىن :

أولاً : منع وصول البترول العربى إلى أية دولة تعتدى ، أو تشارك فى الاعتداء على أية دولة عربية بمد العون العسكرى إلى إسرائيل ، أو محاولة عبور خلىج العقبة بسفن تجارية تحت حماية إسرائيل .

ثانياً : إخضاع أموال الشركات والرعاىا التابعىن للدول المشتركة فى العدوان لقوانين الحرب . كما أوصى المؤتمر بتألىف لجنة دائمة من وزراء الخارجية لتحديد ما يجد من مواقف عدائية . وناشد المؤتمر أيضاً الدول الإسلامىة الصديقة المنتجة للبترول ، وخاصة إيران منع وصوله إلى إسرائيل .

واعترضت لىبىا على هذه القرارات ولكن عمال البترول اللىبىىن أضربوا وفرضوا القرارات على الحكومة اللىبىة . ونفذ القرار . أوقف ضخ البترول تماماً .

وقامت الدول المنتجة للبترول بحراسة آبارها ومنعت تدفق البترول من ناحية . . ولحماية هذه الآبار من ناحية أخرى .

وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة أسهم شركات البترول وارتفاع أسعار منتجاته فى أوربا وتوزىعه بالبطاقات فترة فى إنجلترا . . وارتفاع ثمن الكهرباء أيضاً .

ثم أعيد الضخ مع أخذ تعهد على ربابنة الناقلات بمنع الشحن إلى الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الغربية .

وخسرت السعودىة خلال ٨ أيام من منع البترول ما يزيد على ٣٠ مليون دولار . وخسرت الكويت مليون دولار تقريباً كل يوم من أيام توقف الإنتاج . وظل العراق ينتظر حتى آخر يوليو ثم استأنف تصدير البترول .

كان قرار مؤتمر بغداد جريئاً من غير شك ، ولكن لظروف كثيرة لم يستطع أن يحقق أهدافه . * زادت إيران وفتروىلا من إنتاجها للدول التى فرض عليها الحظر .

* رفعت الولايات المتحدة إنتاجها من البترول ٩٠٠ ألف برميل كل يوم وصدرت ثلث هذه الزيادة لأوربا ، ولم تتأثر الولايات المتحدة كثيراً بالقرار لأن كمية البترول العربى التى تصدر لأمريكا لم تتجاوز ٣٥٠ ألف برميل .

* حظرت الجزائر على الشركات الأمريكية تصدير الغاز الطبيعي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وأيرلندا الشمالية ووضعت الشركة الأمريكية تحت إشرافها . . وبعد شهرين كانت الجزائر تؤمم شركتي (أسو ، وموبيل أويل) الأمريكيتين .

* أم العراق شركة بترول العراق البريطانية .

* حصلت ألمانيا الغربية على حاجتها من البترول من ليبيا .

ومن خلال هذه التناقضات كلها كان لابد من حل عربي حاسم يضع النقاط فوق الحروف أو بعبارة أخرى يحدد هل نجح العرب في استخدام البترول كسلاح سياسي هنا لابد من وقفة صادقة .

* لم يكن هناك احتياطي نقدي كاف للدول العربية المنتجة للبترول . فإن دخلها من البترول في ذلك الوقت كان يعوض حرماناً طويلاً وقديماً .

* لم يكن الإنتاج العربي يسمح للدول العربية بأن تفرض رأيها على الأسواق العالمية كان الإنتاج اليومي العربي ٩,٣ ملايين برميل . . أي ٢٨٪ من الإنتاج العالمي الذي يبلغ ٣٣ مليون برميل كل يوم .

ودعى وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب إلى اجتماع عقد في بغداد في ١٧ أغسطس ١٩٦٧ للنظر في الموقف على ضوء تلك التطورات كلها . . وبحساب دقيق يضع لكل شيء احتمالاته وتحديد دور البترول في تصفية آثار العدوان .

وخلال ٤ أيام كان جدول أعمال المؤتمر مزدحماً . . كما - قالت التقارير الرسمية - بالموضوعات الثلاثة التالية :

١ - ناقش المؤتمر وقف ضخ البترول عن الدول المعادية وقفاً تاماً . واستعرض الآثار التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد هذه الدول المنتجة من إيقاف الضخ ، وتعطيل الملاحة في قناة السويس . كما ناقش المؤتمر الإجراءات الاقتصادية التي يمكن اتخاذها ضد الدول التي مدت يد العون والمساعدة لإسرائيل في اعتدائها على العرب ، وبحث كذلك التدابير الوقائية لحماية اقتصاد الدول العربية ودعمه بما يحقق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول .

استعرضت وفود المؤتمر تعطيل الملاحة بقناة السويس ، وسحب أرصدة الدول العربية التي توجد في بنوك الدول التي أيدت إسرائيل في اعتداءاتها ، ومدى تأثير سحبها على اقتصاد هذه الدول .

وانتهت دراسات المؤتمر إلى أن كميات البترول التي سوف لا يتم تصديرها سنوياً إلى الخارج - إذا أوقف ضخ البترول تماماً - تبلغ ٤٥٠ مليون طن .

إنتاج البترول العربي يصل إلى ٤٦٦ مليون طن في السنة وتستهلك الدول العربية - من هذه الكمية - ١٦ مليون طن والباقي يصدر .

وفي حالة وقف ضخ البترول تماماً - لمدة ثلاثة أشهر - طبقاً للاقتراح الذي تقدمت به العراق أملاً في استنفاد احتياطات الدول المساندة للعدوان من البترول - سيؤدي إلى خسارة ٦٩٠٠ مليون دولار في الأشهر الثلاثة لهذه الدول .

وتتحمل الدول العربية خسارة قدرها ٦٦٩ مليون دولار خلال نفس الفترة موزعة على الدول العربية المنتجة للبترول .

ولم تعلن القرارات التي اتخذتها لجان المؤتمر . . وبقيت هذه القرارات سرية حتى عرضت على مؤتمر القمة العربي الذي عقد بعد أسبوع في مدينة الخرطوم يوم ٢٩ أغسطس ولمدة ٤ أيام أيضاً . ولم يكن هناك داع في مؤتمر الخرطوم لأن تبقى القرارات سرية على الإطلاق . . فقد كان موضوع ضخ البترول أو قطعه هو الموضوع الأول والأساسي . . وهذا الموضوع بطبيعته لا يحتمل قراراً سرياً . .

وكانت مصر هي التي طلبت استئناف ضخ البترول لأسباب كثيرة :

* وقف ضخ البترول يمنعه عن دول صديقة تساند العرب في كفاحهم .

* وصل البترول العربي إلى الدول التي شاركت في العدوان .

* يمثل البترول بين ٧٠ ، ٩٠٪ من دخل السعودية والكويت والعراق وليبيا ووقف ضخ البترول يؤدي للكساد والبطالة .

* بدأت بعض الدول المستوردة تعتمد على بترول أسواق أخرى غير عربية مثل إيران وفرنزويلا .

* يمكن استغلال إيراد البترول لدعم دول المواجهة - فقررت السعودية والكويت وليبيا تقديم ١٣٥ مليون جنيه سنوياً لمصر والأردن منها ٩٥ مليون جنيه لمصر تعويضاً عن استمرار إغلاق قناة السويس وفقد موردها من العملات الصعبة .

وأسدل الستار على موضع دور البترول في المعركة ضد إسرائيل . . بعد أن أكدت تصريحات كبار المسئولين في الدول العربية المنتجة للبترول - وبحسم نهائي - أنه لا دور للبترول العربي في

المعركة . إلا في استغلال بعض أمواله لدعم دول المواجهة .
وقالت هذه التصريحات إن البترول سيظل سلعة تجارية تباع بالثمن .
وبرغم هذا كله ظلت أصوات عربية ترتفع بين الحين والحين تنادى بأن البترول سلاح من
أسلحة الحرب .

وكان ينظر إلى كل من يقول ذلك وكأنه « دون كيشوت » يحارب بسلاح وهمي لا وجود له
فإن العالم العربي كان ممزقاً يائساً من أسلحته الأخرى ومن قوته ومن كل شيء .
وبرغم ذلك أثير الأمر في الجامعة العربية فكلف الدكتور « يوسف صايغ » بعمل دراسة عن
تأثير القطع الكلى أو الجزئى للبترول وتأثير ذلك على العالم ولكن هذه الدراسة لم تعرض على مجلس
الجامعة العربية .

ولم يتعرض أحد لموضوع تجميد الإنتاج البترولى عند حد معين أى عدم زيادة الإنتاج .
وأصبح إنتاج العالم من البترول ٥٣ مليون برميل كل يوم .
الولايات المتحدة أصبحت تنتج ١١ مليون برميل يومياً وتستهلك ١٧,٦ مليون برميل . . . فهي
في حاجة إلى ٦,٦ ملايين برميل كل يوم . منها ٣ ملايين من البترول الخام والباقي مكرر أو مصنع .
وقد نقص الإنتاج الأمريكى ٢٪ عن العام السابق . وزاد ما تستهلكه بنسبة ٥,٥٪ عن العام
السابق أيضاً .

أمريكا الجنوبية تنتج ٥ ملايين تستهلك منها ٣,٣ ملايين برميل يومياً والباقي تبيعه وتصدره .
أوروبا الغربية لا تنتج سوى ٤٠٠ ألف برميل ، ولكنها تستهلك ١٤,٢ مليون برميل ، فأوروبا
الغربية تستورد أقل من ١٤ مليون برميل يومياً .

الدول الشيوعية تنتج نحو ٩ ملايين برميل وتستهلك ثمانية ملايين من البراميل وتصدر مليون
برميل .

الشرق الأقصى إنتاجه مليونان من البراميل ، واستهلاكه ٨ ملايين ، وبذلك يستورد ٦ ملايين
من البراميل .

الشرق الأوسط ينتج ٢٠ مليون برميل كل يوم لا يستهلك منها سوى مليون ومائة ألف ،
ويصدر يومياً إلى أوروبا وأفريقيا والولايات المتحدة واليابان نحو ١٩ مليون برميل تقريباً .
ومن هنا تبدو أهمية بترول الشرق الأوسط للعالم . . الذى زاد إنتاجه بنسبة ١٠٪ عن العام
السابق وزاد إنتاج السعودية وحدها ٢٦٪ خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ .

وفي واشنطن أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للبتروول وخبراؤها يقدمون تقارير متتابعة يقترحون فيها وسائل لعلاج الموقف .

هذه التقارير الرسمية توضح مدى « رعب » الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة بترولية تقترب ، ذلك قبل أن يقرر العرب تخفيض الإنتاج . . بل قبل أن يعلن « زكى اليماني » استخدام البترول كسلاح سياسى .

التقرير الأول من جيمس إيكتز الدبلوماسى الأمريكى الذى عمل فى الشرق الأوسط واختير مستشاراً للرئيس الأمريكى « نيكسون » فى شئون الطاقة وهو الذى كتب ٩ مسودات لتقرير الرئيس « نيكسون » عن أزمة الطاقة . . وهو أيضاً الرجل الذى اختير ليكون سفيراً للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية دليلاً على مدى اهتمام واشنطن بأن يكون سفيرها فى جدة من خبراء البترول مما يقطع بأهمية البترول السعودى لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أصر الملك « فيصل » قبول أوراق اعتماد « إيكتز » عندما نشبت حرب الشرق الأوسط ولم يقبل هذه الأوراق إلا بعد توقف إطلاق النار .

فى عدد شهر أبريل كتب « إيكتز » فى مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عن أزمة الطاقة تحت عنوان .

« أزمة البترول . . هذه المرة الذئب هنا . . . »

قال « إيكتز » :

كان استهلاك البترول العالمى ٣٩ مليون برميل كل يوم وأصبح الآن ٥٣ مليوناً وفى سنة ١٩٨٠ سيرتفع الاستهلاك ليصبح ٨٥ مليون برميل .

والعالم سيحتاج إلى ٥٠٠ مليون برميل خلال السنوات العشر القادمة ومن هذه الكمية ٣٠٠ مليون برميل توجد فى الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا .

والمصادر المسثولة تقول إن احتياطى البترول فى السعودية يصل إلى ٢٠٠ بليون برميل . وكان يقال من قبل إن احتياطى البترول السعودى ١٥٠ بليون برميل فقط . ولذلك فإن إيكتز يعترف لأول مرة - بأن احتياطى بترول السعودية ضعف ما كان يعلن . . وبعد ذلك أعلن أن الاحتياطى يبلغ ٤٥٠ بليون برميل كما قالت تقديرات أخرى إنه ٦٠٠ بليون برميل .

ويستمر « إيكتز » قائلاً :

وإذا كان العرب قد أعلنوا أن سلاح المقاطعة البترولية غير فعال وأنهم لن يستخدموا البترول

كسلاح سياسى فإن العرب إذا غيروا سياستهم فإنهم لن يمنعوا البترول عن أحد إلا الولايات المتحدة وسيحتفظون بدخل محدود من البترول حتى فى أثناء المقاطعة وذلك فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية .

وأمام أمريكا أن تختار :

١ - أن تحارب العرب

٢ - أن تنزل على مطالبهم .

٣ - أن توافق على انهيار اقتصادها القومى .

وقال ايكنر أن الولايات المتحدة ستضطر عام ١٩٨٠ إلى أن تستورد ٨ ملايين برميل يومياً - حالياً تستورد ٤,٦ ملايين برميل وربما أكثر من ذلك من الشرق الأوسط ، وهذا يعادل ٣٥٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ .

وسيكون دخل الدول العربية من بترولها خلال الفترة من عام ٧٣ - سنة التقرير حتى عام ١٩٨٠ - ٢١٠ بلايين دولار ولن ينفقوا منها أكثر من ١٠٠ بليون دولار . ومن الأفضل لهم بدلاً من أن يتجمع لديهم ١٠٠ مليون دولار كرصيده . . أن يحتفظوا بالبترول فى بطن الأرض .

وقال أن الدول السبع التى ستحكم فى سوق البترول العالمى فى المستقبل هى : السعودية ، وإيران ، والعراق ، ودولة الإمارات العربية ، والكويت ، وليبيا ، وفنزويلا ، وأعلن أن أية دولة من هذه الدول سيكون إنتاجها أكثر من فائض إنتاج أية دولة أخرى من دول العالم . فإذا أوقفت إحدى الدول السبع الإنتاج فسيحدث نقص وإذا أوقفت دولتان إنتاجهما فستقع أزمة بترولية .

ولم يكتف « ايكنر » أن يوجه هذا الإنذار عن طريق مجلة الشؤون الخارجية بل كتبه فى تقارير رسمية عديدة .

والغريب فى الأمر أن كل ما قاله تحقق - لا فى سنة ١٩٨٠ كما كان يتوقع بل بعد ٦ شهور بالضبط وهو جالس فى مقر السفارة الأمريكية فى جدة ينتظر مقابلة « الملك فيصل » فى شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ ينتظر تقديم أوراق اعتماده كسفير للولايات المتحدة فى السعودية . فإن « ايكنر » عين سفيراً لأمريكا فى السعودية يوم ٣١ أغسطس ١٩٧٣ .

دور البترول في حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣ م) :

في ٧ أكتوبر كانت العراق أولى الدول العربية التي دخلت حرب البترول حيث أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي قراراً بتأميم حصنى شركتى (ستاندار أويل أوف نيوجرمى ، موبيل أويل كوربوريشن) الأمريكيتين والبالغة ٢٣,٧٥٪ من عمليات شركة نفط البصرة .
وفي ٩ أكتوبر دعا الكويت لعقد مؤتمر طارئ لجميع الدول العربية المنتجة للبترول لبحث دور البترول العربى فى المعركة .

وفي ١٧ أكتوبر اجتمع بالكويت وزراء البترول فى عشر دول عربية وهى : الكويت - السعودية - ليبيا - العراق - الجزائر - أبو ظبى - قطر - مصر - سوريا - البحرين .
وقرر المؤتمر خفض إنتاج البترول فوراً بحد أدنى ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ أخرى كل شهر إلى أن يتم الجلاء عن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، مع منح معاملة خاصة للدول الصديقة للعرب وفيما يلى نص القرار :

« بما أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها حالياً هو تحرير الأرض العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة » .

« وبما أن أمريكا هى المصدر الأول الرئيسى لقوة إسرائيل التى مكنتها من غطرسها واستمرارها فى احتلال أراضينا .

« وبما أن الدول الصناعية الكبرى تسهم بشكل أو بآخر فى بقاء الوضع الراهن برغم أن عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

« وبما أن الوضع الاقتصادى فى كثير من الدول العربية المنتجة للبترول لا يبرر زيادة إنتاجها البترولى . وهى إذ تفعل ذلك إنما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التى تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير أراضينا لو رغبت فى تعاوننا معها خارج النطاق الذى توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية » .

« لذلك فإن المجتمعين يقررون أن تناقص الإنتاج البترولى لكل دولة عربية مصدرة للبترول فوراً بنسبة شهرية معكثرة لا تقل عن ٥٪ ابتداءً من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر ١٩٧٣ . ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المتخفص من الشهر السابق . وهكذا

حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلي عن أراضيها المحتلة أو يصل الإنتاج المنخفض لكل دولة على حدة إلى الحد الأدنى الذى لايسمح معه اقتصادها بمزيد من التخفيض دون إخلال بواجباتها المحلية والعربية .

« ومع ذلك فإن الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب فإنها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبتروك كما كان قبل التخفيض .

« وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الإنتاج واحدة لكل دولة فإن ما ينال الدول المستهلكة منها قد يتزايد بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى .

« ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال أمريكا أكبر تخفيض ، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض .

« ويوصون بأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبتروك من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار .

توقيع وزراء بترول

أبو ظبي - البحرين - الجزائر - السعودية - سوريا -

قطر - الكويت - ليبيا - مصر .

كان ذلك أول خطوة للبترول العربى فى الحرب . . وكان معنى ذلك أن تبدأ الدول العربية المنتجة للبترول بخفض فوري على إنتاج شهر أكتوبر نسبته ٥٪ وأن تعمل قدر الإمكان على قطع إمداد أمريكا بالبترول العربى .

وكانت التطورات التى شهدتها العالم لتنفيذ تلك القرارات سريعة ومتلاحقة . . ففى نفس الليلة التى انتهى فيها اجتماع وزراء البترول العرب أعلن وزير بترول دولة الإمارات أن بلاده قررت أن تبدأ فوراً وقف جميع صادراتها البترولية إلى أمريكا وتمثل ١٢٪ من إنتاج أبو ظبي وكان معنى ذلك أن أبو ظبي قررت وفوراً خفض إنتاجها بنسبة ١٢٪ وليس بنسبة ٥٪ كما كان القرار الذى اتخذ .

ويوم الخميس ١٨ أكتوبر - اليوم التالى لاجتماع الوزراء - أعلنت السعودية أنها قررت خفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ اعتباراً من اليوم حتى آخر نوفمبر .

ولم تشر السعودية فى هذا القرار إلى أى حظر بالنسبة لشحن البترول إلى الولايات المتحدة .

ولكن في يوم السبت ٢٠ أكتوبر - بعد بيان السعودية بأقل من ٤٨ ساعة - صدر بيان ثان من الرياض يعلن قرار السعودية إيقاف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة . وفي نفس اليوم أعلنت الجزائر قراراً مماثلاً أضافت إليه « هولندا » الذي قررت قطع البترول عنها للموقف الذي وقفته الحكومة الهولندية ضد العرب . وفي نفس الليلة أيضاً أعلنت حكومة البحرين إلغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الأمريكية بمنح البحرية الأمريكية تسهيلات خاصة في ميناء البحرين وهو اتفاق كان قد عقد في ديسمبر ١٩٧١ بعد انسحاب القوات البريطانية من البحرين . وكانت مصر وسوريا قد أوقفت تصديرها للبترول كلية بعد ٦ أكتوبر .

السعودية تقطع البترول عن أمريكا :

ثم في ١٩ أكتوبر صدر قرار من المملكة العربية السعودية كان له وقع الصاعقة في الدوائر السياسية إذ قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية . وترجع أهمية هذا القرار إلى العلاقات الاقتصادية الخاصة بين السعودية وأمريكا وإلى أن السعودية تعتبر أكبر مورد بترول للولايات المتحدة ، وبرغم هذا لم تتردد السعودية في إعلان هذا القرار تضامناً مع شقيقاتها العربيات .

الحظر البترولي يشمل أمريكا وهولندا* :

وجاء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ومعه إعلان من جميع الدول العربية المنتجة بأنها قررت وقف شحناتها إلى الولايات المتحدة « بسبب تأييدها السافر للعدوان الإسرائيلي على الأمة العربية » . واستدعى تطبيق ذلك القرار خفض إنتاج البترول في كثير من الدول بنسب كبيرة وصل بعضها إلى ١٢٪ وفي البعض الآخر إلى ٢٠٪ في حين أنه نقل عن وزير بترول السعودية أن الانخفاض الذي جرى على إنتاج السعودية خلال شهر أكتوبر بلغ ٣٧٪ مما كان عليه في شهر سبتمبر السابق . وانتهت الدول العربية من الولايات المتحدة واستدارت إلى هولندا فأعلنت مقاطعتها ، وجاء قرار مقاطعة هولندا أيضاً جماعياً برغم أنه لم يتخذ في أى اجتماع بين الدول العربية . ونتيجة لذلك حرمت أمريكا من حوالي ٤٠ مليون برميل كانت تستوردها مباشرة من الدول

* حرب البترول الأولى - صلاح متصر مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

العربية كل شهر وكان مقرراً أن تزداد زيادة كبيرة في الأشهر التالية .
وطبقاً لواردات أمريكا من البترول العربي خلال شهر أغسطس ١٩٧٣ فقد كان توزيع هذه
الواردات من الدول العربية كما يلي :

- من السعودية	: ١٠,٧٩٤,٠٠٠ برميل
- من ليبيا	: ٦,١٢٥,٠٠٠ برميل
- من الجزائر	: ٥,٠٢٦,٠٠٠ برميل
- من الامارات العربية	: ٣,١٠٢,٠٠٠ برميل
- من مصر	: ١,١٤٢,٠٠٠ برميل
- من تونس	: ٩٩٣,٠٠٠ برميل
- من عمان	: ٤٥٠,٠٠٠ برميل
- من العراق	: ٣٤٣,٠٠٠ برميل
- من قطر	: ١٦٣,٠٠٠ برميل

ولم يكن ذلك في الواقع كل واردات أمريكا من البترول العربي - فقد كانت الولايات
المتحدة تحصل على نسبة أخرى من هذا البترول العربي بصورة غير مباشرة وذلك في صورة
منتجات مكررة من هذا البترول من حصة الدول الأوروبية . . وقد قدرت بحوالى ٧٠٠ ألف برميل
يومياً يتركز استيرادها من موانئ الشحن في إيطاليا وبلجيكا وهولندا بالإضافة إلى إمدادات
القوات الأمريكية الموجودة في حلف الأطلسي .

وعلى هذا أمكن تقدير ما حرمت منه أمريكا من واردات البترول العربي بأكثر من مليوني
برميل يومياً وأن هذا الرقم أقل كثيراً من النقص الحقيقي التي بدأت أمريكا تعانيه . . وقد اعترفت
مصادر أمريكا فيما بعد بأن هذا العجز تجاوز ٣ ملايين برميل يومياً .
وإذا كان البترول العربي بالنسبة للولايات المتحدة مصدر طاقة فإنه بالنسبة لهولندا « مصدر
رزق » واقتصاد .

فهولندا لا تستورد البترول العربي لاحتياجاتها وإنما لإعادة شحنه في صورة خام - وتحقق من
ذلك ربحاً من رسوم الشحن والتفريغ التي تفرضها على الناقلات التي تستخدم ميناءها في روتردام
والذي يعتبر أكبر ميناء في العالم - أو إعادة الشحن في صورة منتجات مكررة وتحقق من ذلك
ربحاً أكبر .

ويبلغ استهلاك هولندا في حدود ٢٠ مليون طن في السنة لكن ما استقبله ميناء روتردام في عام ٧٣ بلغ ١٨٨ مليون طن وبالطبع كان يتوقع أن يستقبل عام ٧٤ كميات أكبر من ذلك بكثير.

العراق يستمر في الضغط :

في ٢١ أكتوبر قرر العراق تأميم حصة هولندا في شركة شل التي تساهم في شركة نفط البصرة.

الاجتماع الثاني لوزراء البترول العرب :

في ٤ نوفمبر اجتمع بالكويت وزراء البترول العرب للمرة الثانية وأصدروا قراراً بخفض إنتاج الدول العربية من البترول بنسبة ٢٥٪ في شهر نوفمبر ويزيد بنسبة ٥٪ في شهر ديسمبر وفيما يلي نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب للمرة الثانية في مدينة الكويت يومي ٤ و ٥ نوفمبر ١٩٧٣ - وتدارسوا الطريقة التي تم بها تنفيذ قرارهم الأول والآثار التي ترتبت عليه . وقد اتخذ الوزراء في اجتماعهم الجديد قرارات أخرى منها :

- ١ - أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر داخلاً فيها الكميات المخصصة نتيجة قطع البترول عن أمريكا وعن السوق الهولندية .
- ٢ - يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر بنسبة ٥٪ (خمسة بالمائة) من إنتاج نوفمبر .
- ٣ - لا يؤثر أى تخفيض على الحصة التي كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية .
- ٤ - مدددة للبترول خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣ ميلادية .

٤ - إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائري ووزير البترول والثروة المعدنية السعودي إلى العواصم الأوروبية لشرح وجهة النظر العربية من القرارات البترولية المتخذة في الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء البترول العرب .

- ٥ - تشكيل لجنة رقابية لمراقبة تنفيذ الدول من ممثلي السعودية والكويت وليبيا والجزائر .
- ٦ - عقد اجتماعات مستقبلية من وقت لآخر حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ القرارات وآثارها .

توقيع وزراء بترول

السعودية - الكويت - ليبيا - دولة الإمارات -
الجزائر - البحرين - قطر - مصر - سوريا .

دول السوق الأوروبية المشتركة تحمي مصالحها وتؤيد حق العرب :

بعد يومين من اجتماع وزراء البترول العرب في ٤ نوفمبر ١٩٧٣ عقد وزراء الخارجية للدول السوق الأوروبية المشتركة التسع (إنجلترا - فرنسا - إيطاليا - بلجيكا - هولندا - ألمانيا - أيرلندا - لوكسمبرج - الدانمرك) اجتماعاً أصدروا في نهايته بياناً أعلنوا فيه « أنه ينبغي على قوات طرفي النزاع في الشرق الأوسط العودة فوراً طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ إلى المواقع التي كانت عليها في ٢٢ أكتوبر » .

وأضاف البيان :

أن لدى الحكومات الموقعة على هذا البيان الأمل القوي أنه بعد موافقة مجلس الأمن على قراره رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر أن يصبح من الممكن البدء في إجراء مفاوضات لإعادة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تطبيقاً للقرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن بجميع بنوده ، وتعلن عن استعدادها لبذل كل ما في وسعها للمساهمة في ذلك .

وترى حكومات الدول التسع أنه يجب أن تلور هذه المفاوضات في إطار الأمم المتحدة الذي يستند ميثاقها إلى مجلس الأمن المسئول مسئولية رئيسية عن السلاح والأمن الدولي . ويتعين على المجلس وعلى السكرتير العام القيام بدور خاص في إقامة السلام والحفاظة عليه تطبيقاً لقراري المجلس رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وتقدر الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة أن أى اتفاقية سلام ينبغي أن تستند بصفة خاصة إلى المبادئ التالية :

- ١ - عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة .
- ٢ - ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلالها للأراضى التي تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .
- ٣ - احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الإقليمية وحقوقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

للدول العربية ترد على تأييد دول السوق الأوروبية بإعفائها من الحظر :

اجتمع وزراء البترول العرب في فيينا في ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ (حيث كان موعد الاجتماع

الدورى لمنظمة الأوبك فى ١٩ نوفمبر) ، وأصدروا القرار التالى ردًا على تأييد دول أوربا للحق العربى :

« اجتمع وزراء البترول العرب فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ فى إطار الاجتماعات التى قرروا عقدها بصفة دورية للدراسة أحكام القرار الذى اتخذ يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ . »
« وتقديرًا للموقف السياسى الذى أعربت عنه الدول الأعضاء فى السوق المشتركة فى بيانها المتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد تقرر :

« فيما يتعلق بأوربا عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة فى المائة التى كان مقرراً خفضها فى شهر ديسمبر علماً بأن هذا الخفض سينفذ بالنسبة للدول الأخرى فى خارج أوربا .
« وسينفذ قرار الخفض من جديد فى شهر يناير ١٩٧٤ بنسبة ٥٪ بالنسبة لمتوسط شهر ديسمبر وستتناول جميع الدول باستثناء الدول غير المعنية بالقرار .
وسيظل الحظر قائماً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا كما كان مقرراً أصلاً . »

موقف العراق من قرارات الحظر :

ونلاحظ فى القرارات التى أصدرها وزراء البترول العرب أن العراق لم توقع على هذه القرارات ويرجع ذلك إلى أن العراق أبدت فى أول مؤتمر موقفها الذى لم تتنازل عنه والذى طلبت موافقة الدول الأعضاء عليه ، وهذه المطالب هى :

- ١ - تأمين مصالح الدول التى تواصل مساعدتها للعدوان الإسرائيلى .
- ٢ - الوقف الكامل لشحنات البترول لهذه الدول .
- ٣ - سحب رءوس الأموال العربية المودعة فى الدول التى تساعد إسرائيل .

ولم نجد مطالب العراق تشجيعاً من الدول الأخرى التى كان من رأيها أن معنى هذه القرارات ألا تستطيع الدول البترولية دعم دول المعركة مادياً كما أن التأمين غير مقدور عليه بالنسبة لأغلب الدول العربية التى لا تملك الجهاز الفنى الذى يمكنها من إدارة عمليات الشركات الموجودة لديها إذا تم التأمين ، وبالنسبة لسحب الأرصدة فقد جرت اتصالات بالفعل مع البنوك الأوربية فى هذا الشأن اتضح منها عدم قدرة هذه البنوك على استيعاب أسواقها لتلك الأموال الموجودة فى

أمريكا ، ومن جهة ثانية تصميم هذه البنوك أن يتم التحويل إذا حدث بالدولار وأن تبقى بالدولار وليس بأى عملة أخرى .

ولما لم تجد العراق قبولاً لمطالبها التي لم تتنازل عنها رفضت توقيع أى قرار .

الاجتماع الرابع لوزراء البترول العرب بقرار استمرار الخفض :

عقدت المنظمة العربية للدول المنتجة للبترول دورتها العادية الثانية في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ بالكويت (مقر المنظمة) وعقب هذا الاجتماع صدر قرار فيه إغراء لأمريكا برفع الحظر عنها إذا تم وضع جدول زمني لانسحاب إسرائيل وفيما يلي نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب وممثلوهم الموقعون على هذا القرار في الكويت يوم السبت ١٤ ذى القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٧٣ م » .

« وبعد الاطلاع على قرارهم الصادر في ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٣ هجرية الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ م الخاص بوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر ١٩٧٣ وقدره خمسة في المائة بالنسبة لدول السوق الأوروبية المشتركة عدا هولندا بحيث يستمر التخفيض بعد ذلك على جميع الدول غير المستثناة بنسبة خمسة في المائة لشهر يناير وذلك من مستوى إنتاج ديسمبر اتخذوا القرار التالي :

أولاً : إذا تقرر الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس وبمقتضى جدول زمني توقع عليه إسرائيل وتضمن أمريكا تنفيذه . يرفع حظر التصدير عن أمريكا مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب . وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس ألا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للبترول . وتسرى نسبة التخفيض عندئذ على أمريكا شأنها شأن أوروبا وبقية دول العالم .

ثانياً : متى تم الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب يجتمع وزراء البترول العرب المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمني يعود بمقتضاه الإنتاج تدريجياً إلى مستواه في سبتمبر ١٩٧٣ وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب .

ثالثاً : تعطى الدول الأفريقية والإسلامية الصديقة كامل كميات العقود المتعاقد عليها ولو

اقتضى الأمر زيادة الإنتاج بنفس النسبة التي تكفل تغطية حاجاتها المحلية على أن يتم التأكد من عدم إمكانية إعادة تصديره إلى الدول المحظور تصدير البترول إليها .

توقيع ممثلى

دول الإمارات - الجزائر - سوريا - الكويت -
البحرين - السعودية - قطر - ليبيا - مصر .

زيادة جديدة لأسعار البترول :

بعد القرارات المتتالية للدول العربية بتخفيض إنتاج البترول ووقف تصديره لأمريكا وهولندا شهد أسلوب وسعر بيع البترول تطوراً جديداً . . فلأول مرة استخدم المزاد فى بيع البترول فعرضت إيران بيع جزء من بترولها عن ستة شهور الأولى من عام ١٩٧٤ - وطلبت إلى الشركات دخول مزاد تقدم فيه كل شركة أفضل ما لديها من عرض ، وكانت المفاجأة أن يصل سعر الشراء إلى ١٧ دولار للبرميل الواحد وكان السعر المعلن لا يتجاوز الخمسة دولارات . وبنفس الطريقة باعت نيجيريا البرميل بـ ١٦ دولاراً ، وأصبح تهافت الدول الغربية على الحصول على البترول بأى ثمن .

وفى اجتماع لدول الخليج أعضاء (منظمة الأوبك) أعلن شاه إيران فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ أن خبراء (الأوبك) وضعوا نظاماً دقيقاً لتسعير البترول بحيث يصل دخل الدولة المنتجة إلى ٧ دولارات عن البرميل .

وبعد هذا القرار رفعت ليبيا سعر بترولها إلى ١٥,٧٦ من الدولار للبرميل . بعد أن كان لا يتجاوز ٩ دولارات .

وبذلك فإن سعر البترول قد وصل لأكثر من أربعة أضعاف سعره ولما تنقضى على حرب رمضان ثلاثة شهور .

الاجتماع الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الخفض :

وعقب انتهاء أعمال مؤتمر طهران الذى رفع سعر البترول اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت يومى ٢٤ و ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ وانتهوا إلى تقليل نسبة الخفض وتزويد الدول الصديقة التى ساندت الحق العربى بحاجتها من البترول وهذا هو نص القرار :

«اجتمع وزراء البترول العرب الموقعون على هذا القرار في مدينة الكويت يومى الاثنين والثلاثاء الموافق ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ واستمعوا إلى التقرير الشفوى الذى تقدم بعرضه كل من وزير الطاقة والصناعة الجزائرى ، ووزير البترول والثروة المعدنية السعودى عن نتائج رحلتهما إلى عواصم فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وأمريكا ، والتحليلات السياسية لانطباعاتها المختلفة وما يجب أن ينعكس من كل ذلك على الإجراءات البترولية التى سبق اتخاذها .

ويعتقد المجتمعون أن الهدف الأساسى من جميع ما اتخذ من إجراءات حتى الآن هو خلق شعور دولى بالمشكلة العربية الإسرائيلية وتجنيد القوى الرسمية الدولية وقوة رأى العام لإحداث ضغط يؤدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. ولا يدخل ضمن ذلك الهدف الوصول إلى الحد الذى يؤدى إلى كارثة اقتصادية للدول الأوربية أو الأفريقية أو اليابان أو بقية آسيا .

وتقديرا للرأى العام فى الدول المستهلكة الذى بدأت اتجاهاته الحالية تقربه شيئاً فشيئاً من تفهم الحق العربى وتبعده بنفس النسبة عن المواقف الإسرائيلية العدوانية .

ويؤكد المجتمعون هنا ماسبق أن قرروه فى اجتماعهم الأول بالكويت فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ ألا تضار الدول الصديقة للعرب من تخفيض الإنتاج ، وأن تكون هناك تفرقة بين الصديق والمحايد ومن يقوم بأعمال ضارة ضد مصلحة القضية العربية والنضال العربى .

وقد لاحظ المجتمعون أن التزايد الطبيعى للاستهلاك العالمى من جهة يقابله النقص العام فى الإنتاج من جهة أخرى ، قد زاد من قوة فاعلية القرار حتى أصاب أولئك الذين لا ترغب الدول العربية فى تعرضهم لأزمة يستدعى النظر فى حالتهم كل على حدة لتزويدهم بحاجتهم الفعلية الحقيقية ضمن حد جديد للإنتاج وبالشكل الذى لا يتسرب منه البترول العربى إلى جهات مقاطعة ، أو تخفض عليها أو يسهل إحلال بترول غير عربى محله إذا زادت نسبة التزويد عن الحاجة الفعلية من المصادر العربية .

« وقد لاحظ المجتمعون المواقف السياسية اليابانية والحالة الاقتصادية المتردية فيها ما يستدعى النظر إليها بصفة خاصة تحميا من الانهيار وتشجيعها على المزيد من تلك المواقف الودية واتخاذ خطوات أكثر فعالية وجدية .

واسترعى انتباه المجتمعين التحول الواضح فى الرأى العام الأمريكى من القضية العربية وتزايد العدد الذى ناصرنا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكى ، والدلائل التى تشير إلى جدية

الحكومة الأمريكية في العمل على الوصول إلى حل سلمي للمشكلة .

وقد لاحظ المجتمعون بارتياح كبير النتائج التي ترتبت على رحلة مبعوثيها الجزائري والسعودي المثمرة التي جنّتها القضية العربية منها مما يدعوهم ضمن الأسباب الأخرى السالف ذكرها إلى تعديل بعض قراراتهم السابقة استمراراً في سياستهم المنبثقة من المرونة ومواجهة الظروف والأحوال المتغيرة وذلك باتخاذ القرار التالي ليطبق حتى يظهر من الأسباب ما يدعو إلى تغييره بالتخفيف أو التشديد .

أولاً : يزداد الإنتاج من الدول العربية المنفذة لهذا القرار بنسبة عشرة في المائة لتصبح نسبة التخفيض من إنتاج سبتمبر ١٥ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ ولا تطبق نسبة التخفيض السابقة المقررة لشهر يناير وقدرها ٥ ٪ وتبدأ الزيادة المذكورة ابتداء من شهر يناير ١٩٧٤ وتطبق حتى اتخاذ قرار آخر .
ثانياً : تزود الدول الصديقة التي أصابها ضرر واضح من الإجراءات البترولية بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة ما يأتي :

١ - أن يتم ذلك في حدود الإنتاج العام المسموح به داخل كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة .

٢ - أن تؤخذ الضمانات التي تمنع تسريه إلى بلاد أخرى مقاطعة أو خفض عليها .
٣ - ألا يؤدي ذلك إلى إحلال البترول العربي محل بترول آخر كانت الدول الصديقة تزود بها من جهات غير عربية .

ثالثاً : تزويد اليابان للأسباب الواردة بدياجة هذا القرار بما لا يقل عما كانت تستورده فعلا في سبتمبر ١٩٧٣ مع مراعاة الشروط الواردة في البند ثانيا من هذا القرار وأن يطلب منها اتخاذ مواقف سياسية أقوى مما اتخذته تقديراً منها للاهتمام العربي بالحاجة لحماية اقتصادها من التدهور .
رابعاً : تزود بلجيكا بمستورداتها البترولية عن طريق ميناء روتردام بعد أخذ الضمانات بعدم تسريه إلى السوق الهولندية وأن تعامل معاملة الدول الصديقة .
خامساً : يطلب من الحكومة الجزائرية أن تقوم بعملية التنسيق في تطبيق البند ثانياً من هذا القرار مع الدول الأفريقية .

توقيع ممثلي

السعودية - الكويت - ليبيا - الجزائر - دولة الإمارات
العراق - البحرين - سوريا - مصر .

رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية :

عقد في الجزائر يومي ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٧٤ مؤتمر قمة رباعي لرؤساء كل من الجزائر ومصر وسوريا والسعودية ، وفي ضوء التحرك الأمريكي الذي كان واضحاً في رحلات وزير خارجيتها (كيسنجر) والنوايا الحسنة نوعاً ما في تغير سياستها ، قرر القادة العرب إعادة النظر في موضوع الحظر ورفعها في اجتماع يعقده وزراء البترول العرب بعد أسبوعين .

وعقد الاجتماع في ليبيا يوم ١٣ مارس ١٩٧٤ ولكن برغم الاتفاق المبدئي السابق فإن مندوبي ليبيا وسوريا رفضا الموافقة على قرار رفع الحظر ، وتأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس في فيينا حيث كان مقرراً عقد مؤتمر (الأوبك) ثم صدر قرار رفع الحظر عن تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية وأن يعاد النظر في هذا القرار في أول يونيو ١٩٧٤ في اجتماع لوزراء البترول العرب وهذا هو نص البيان :

« اجتمع وزراء البترول العرب في مدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية بتاريخ ١٣ صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ١٣ مارس ١٩٧٤ . وواصلوا اجتماعهم بعد ذلك بمدينة فيينا يومي الأحد والاثنين الموافق ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٧٤ .

واستمعوا إلى التقرير الشفوي الذي قدمه كل من وزير البترول والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية ووزير الصناعة والطاقة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذي يتضمن بياناً بنتائج الجزء الثاني من رحلتها الذي شمل أسبانيا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان . واطلعوا على التحليلات السياسية التي قدمها الوزيران المبنية على المحادثات التي أجريها مع المسؤولين في البلدان المذكورة .

واستعرض الوزراء المجتمعون الوضع السائد في الشرق الأوسط على ضوء التطورات الأخيرة في المنطقة آخذين في الاعتبار نتائج العمل المتوالى المشترك المتخذ بالقرارات السابقة التي أصدرها وزراء البترول العرب .

ودرس الوزراء بتعمق نتائج الإجراءات البترولية العربية بغية تقييمها على ضوء الهدف الأساسي منها .. وهو لفت نظر العالم إلى القضية العربية وخاصة المسؤولين في الدول الغربية والرأي العام فيها وذلك من أجل خلق الجو الملائم المؤدى لتحقيق الجلاء الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وفي مقدمتها القدس ، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ولاحظ الوزراء بارتياح أن الإجراءات البترولية العربية قد سجلت لأول مرة عملاً - لا قولاً - التضامن العربي حول هدف حيوى للأمة العربية بأسرها وهو عمل ساهم - بشكل جدى وفعال - فى إشعار الرأى العام العالمى - وخاصة الغرب - على إدراك أهمية العالم العربى كمصدر لازدهار اقتصاده ، وحمله بالتالى على استشعار المطالب المشروعة للأمة العربية .

وقد لاحظ الوزراء المجتمعون أن تطوراً واضحاً قد طرأ لمصلحة القضية العربية نتيجة الإجراءات البترولية من خلال انعزال إسرائيل تدريجياً ، أو فى شكل مواقف سياسية تدين بصراحة السياسة التوسعية . ومن هذه المواقف ما اتخذته المجموعة الأوربية . ثم ما أعلنته اليابان وبلجيكا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وبالإضافة إلى تلك البلدان فإن ثمة بلداناً أخرى كانت تتخذ مواقف معادية للعرب بدأت تخفف من حماسها التقليدى غير المشروط لإسرائيل .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ما يصدر من مختلف الأوساط المسئولة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبشكل متفاوت عن ضرورة اتخاذ سياسة أمريكية أكثر توازناً فى الشرق الأوسط وتجاه العالم العربى .

ويبدو من خلال الأحداث أن السياسة الأمريكية أصبحت تتسم منذ وقت قريب باتجاه جديد نحو النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو اتجاه - لو تأكد وأمكن تثبيته - فسوف يؤدى إلى أن تتخذ أمريكا موقفاً أكثر تمسكاً مع مبادئ الحق والعدالة تجاه الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

إن الوزراء المجتمعين يدركون تماماً الأهمية الاستراتيجية للبترول كوسيلة لتوطيد العلاقات وتطويرها مع بلدان العالم ، وأن استخدامه بصورة إيجابية قد يؤدى الى نتائج ذات فعالية تماثل استخدامه بصورة سلبية وقد تفوقها .

وأنهم إذ يعيدون التذكير بالأهداف التى وراء إجراءاتهم البترولية يأخذون بعين الاعتبار أن المعركة مع إسرائيل للجلاء الكامل عن الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى تجتاز مرحلة دقيقة تملى اليقظة والحذر ، وتحم مواصلة الجهود المشتركة لدفع عجلة الأحداث فى الطريق الذى بدأت تسلكه لتحقيق الهدف العربى المنشود .

وأنهم إذ يأخذون بعين الاعتبار التصريحات والمواقف الرسمية لحكومتى إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن الجلاء الكامل عن الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ،

وأنهم إذ يسجلون التأكيد بالسعى للوصول في أمد قريب إلى تسوية عادلة ومنصفة للقضية العربية من شأنها أن تحقق الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، يقررون .

أولاً : تعامل إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة وتؤمن لهما احتياجاتهما ، من البترول ضمن حدود الإنتاج العربي مع مراعاة ألا يحل البترول العربي المصدر محل بترول غير عربي ، كأن يصدر إليها ، ليوجه إلى بلد مقاطع ، أو خاضع للتخفيض .
ثانياً : يرفع حظر تصدير البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية على أن يعاد النظر في هذا القرار شأنه شأن القرارات الأخرى في اجتماع يعقده وزراء البترول العرب في القاهرة في أول يونيو ١٩٧٤ .

ثالثاً : يرفع إنتاج كل بلد عربي للحد الذي يمكنه من تنفيذ هذا القرار .
وقال القرار :

إن الوزراء العرب المجتمعين وهم يتخذون هذه القرارات لصالح إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى قصد تشجيع البلدان التي أبدت استعداداً وإرادة للعمل من أجل حل عادل للقضية العربية ، إنهم يؤكدون تدعيمهم لكافة البلدان العربية في معركتها العادلة إلى أن يتاح للجمهورية العربية السورية في المرحلة الحالية إيجاد مسلك يدفع بالسير إلى تحرير أراضيها ، وإلى أن يتم الجلاء عن كل الأراضي العربية المحتلة .
وإن الوزراء العرب المجتمعين ليحرصون على التأكيد بأن إسرائيل هي التي تتحمل وحدها كنتيجة لسياستها العدوانية مسئولية الآثار التي عانت منها البلدان التي وقع عليها الجطر أو تضررت من تخفيض الإنتاج .

كما أن إسرائيل هي وحدها المسئولة عن القرار الذي اتخذته البلدان العربية المتتجة بإبقاء إنتاجها عند مستوى أدنى من احتياجات السوق .

وإن إسرائيل سوف تتحمل مسئولية خطيرة إذا مآدى التطور اللاحق للأحداث إلى حمل العرب على اتخاذ إجراءات أشد لمواجهة الوضع بالإضافة إلى ماسوف تسخره الأمة من طاقات أخرى لخوض معركة المصير .

نهاية إجراءات استخدام سلاح البترول :

هكذا في ١٨ مارس ١٩٧٤ صدر قرار رفع الحظر المفروض على أمريكا على أساس مراقبة تطورات الموقف وعقد اجتماع في القاهرة يوم أول يونيو لإعادة المراجعة . وقد حدث قبل موعد هذا الاجتماع الأخير يومين أن تم توقيع اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية ومن ثم لم ير وزراء البترول عند اجتماعهم في القاهرة داعيا لإعادة النظر في موضوع الحظر ، وأجلوا إصدار قرار رفع الحظر عن هولندا إلى اجتماع عقده يوم ٩ يوليو في القاهرة منهن بذلك الإجراءات التي اتخذت على طريق استخدام البترول العربي في معركة الأمة العربية ضد العدو الإسرائيلي .

الفصل الثامن

قيام منظمات الدول المصدرة للبترو
الأوبك والأوابك

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا
واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً
فآلف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته
إخواناً ..)

« قرآن كريم »

قيام منظمات الدول المصدرة للبترو

كان لابد من أن ينتج الضغط انفجاراً .. مع زيادة استغلال الشركات الكبرى لمقدرات الدول المنتجة .. لم تجد هذه الدول بدءاً من أن توحد صفوفها وتنشئ منظمات تحمي حقوقها . وفيمايلي قصة منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك ..

- * الشركات تحدد ٤ شلنات ذهبية عن كل طن كدخل ثابت للدول المنتجة
- * مناصفة الأرباح مع بداية الخمسينات
- * سعر البترول ينخفض بعد مناصفة الأرباح
- * الدول المنتجة تقف عاجزة أمام الشركات
- * مؤتمر البترول العربي الأول في مصر بداية تجمع دول البترول
- * قيام منظمة الأوبك
- * الموقف الاقتصادي للمنظمة وجهادها ضد الشركات
- * قيام منظمة الأوابك

قيام منظمات الدول المصدرة للبترو

كيف تحكمت الاحتكارات العالمية في سعر البترول * .

- عند اكتشاف البترول في الدول العربية قامت الشركات بتحديد دخل ثابت للدولة صاحبة الثروة المكتشفة قدره ٤ شلنات ذهبية عن كل طن يتج أو مايلغ حوالى ٢١ ستاً للبرميل الواحد ، وكانت الشركات حرة في بيع هذا البترول للسوق التي تراها وبالسعر الذي تحدده ، ولم يكن هذا السعر بالتالى يهم الدول العربية المنتجة .

- وفي فترة تالية - بدأت من الخمسينات - ظهر ماأصبح معروفاً في عالم البترول باسم (مناصفة الأرباح) وكانت أسس هذه القاعدة أن كل برميل يتج له تكلفة .. فإذا خصمنا هذه التكلفة من السعر الذى تشتري به الشركة هذا البرميل ، يتم تحديد ربحية كل برميل . هذه الربحية يتم اقتسامها بين الدولة والشركة . ولما كان السعر في الفترة السابقة لا تأثير له في تحديد نصيب الدول المنتجة على أساس أن هذا النصيب كان ثابتاً ومحدداً بـ ٢١ ستاً للبرميل ، فقد كانت الشركات تحدد سعراً مرتفعاً لهذا البترول . ولما أصبح للسعر أهمية في تحديد نصيب الدولة المنتجة ، فقد بدأت الشركات تخفيض هذا السعر ، لأن كل تخفيض معناه خفض ماتحصل عليه الدولة المنتجة في الوقت الذى يزداد فيه نصيب الشركة لأنها في الواقع كانت تشتريه من الدولة المنتجة بهذا السعر ، ثم تبيعه لفروعها من الشركات الصغرى للنقل والتكرير والتسويق بحيث تكسب في النهاية الفارق بين سعر الشراء الأصلي وسعر البيع للمستهلك .

- في الوقت الذى كانت فيه أسعار كل السلع في ارتفاع سنة بعد أخرى ، فإن البترول وحده كان سعره ينخفض ، وكانت حجة الشركات في ذلك أن الإنتاج يزيد على الطلب . فإذا عرفنا أن الشركات نفسها - وليست الدول - هي التى كانت تحدد كمية الإنتاج ، أمكننا بالطبع اكتشاف حقيقة اللعبة التى تمارسها الشركات الاحتكارية مع دول البترول والتي كان دخلها يزداد برغم

* حرب البترول الأولى - صلاح متصر - مطابع الأهرام ١٩٧٥ ص ٣٠

السعر المتنافس لأن إنتاجها كان يزيد سنة بعد أخرى وأحياناً شهراً بعد شهر ، إلا أنه في الوقت نفسه كانت أرباح الشركات تفوق كثيراً دخول الدول .

- في سنة ١٩٥٩ مارست الشركات « لعبة » تخفيض أسعار شرائها لبتترول الشرق الأوسط مرتين خلال هذه السنة ، ونتيجة لذلك انخفض دخل الدول المنتجة عن كل برميل في الوقت الذي كانت تأمل فيه بالزيادة .

موقف الدول المنتجة من الشركات العالمية :

أصبح واضحاً الخطر الكبير الذي تقبل عليه دول البترول في تسليمها كل أمور تحديد السعر للشركات وحدها . ولكن الوضع في الخمسينات كان مختلفاً كثيراً عن الوضع الآن ، حيث لم تكن أى دولة على حدة تستطيع أن تقف في مواجهة تجمع الشركات ، ناظرين إلى الحرب الاقتصادية الطاحنة التي تهن على أى دولة تقف موقفاً . وكل مسئول في هذه الدولة ينظر إلى مصير « مصدق » من قبل .

وتصادف في هذه السنة التي خفض فيها السعر مرتين (١٩٥٩) أن عقد في القاهرة أول مؤتمر للبتترول العربى . حين قدمت مصر فكرة عقد مؤتمر سنوى لموضوع البترول تجرى فيه مناقشة النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية لهذا الموضوع في حضور ممثلين له من كل الدول العربية وأيضا من بعض الدول الأخرى النامية المنتجة للبتترول .

وحين عقد المؤتمر في مصر .. كانت أصداء التحرك المصرى الرافض لكل تبعية أجنبية - في ذلك الحين - ترن في آذان المؤتمرين وأهم الأحداث كان تأميم قناة السويس وماتبه من عدوان ثلاثى على مصر . وكان هذا الحدث يتعلق بالبتترول من ناحيتين :

فالحدث الأصيل - وهو التأميم .. كان نجاحاً لتأميم أكبر شركة عالمية تؤسسها دولة في الشرق الأوسط وتنجح في تأميمها بعد إجهاض محاولة مصدق تأميم البترول الإيرانى بالمعنى الحقيقى . والحدث الذى كان ردّاً للفعل وهو العدوان الثلاثى . كان من نتيجته إغلاق قناة السويس لفترة طويلة اكتشفت فيها الدول المنتجة للبتترول أهمية المادة التي تنتجها لاقتصاد دول أوروبا والتي كان قد بدأ تغيير هيكل استهلاكها في مصادر الطاقة يبدو واضحاً من حيث اعتماده على البترول . وهكذا كان تأميم شركة قناة السويس مثلاً للدول المشتركة في المؤتمر بإمكان عمل شيء ضد

الشركات العالمية ، وكان إغلاق القناة فرصة للدول المنتجة للحصول على شحنة أخرى تابعة من قوة المادة التي تنتجها وتصديرها للعالم .

ثم كانت فرصة لقاء ممثلي الدول المنتجة للبترول في هذا المؤتمر الذي عقد في القاهرة والإحساس الداخلي في صدر كل دولة برغبتها في معارضة الشركات ، وإن كانت لا تجدد في نفسها القوة على التعبير وحدها عن هذه المعارضة فدارت الاتصالات بين ممثلي الدول في جو من الحيلة والسرية خوفاً من جواسيس شركات البترول . وكانت فتزويلا من المتحمسين لإقامة منظمة تجمع دول البترول . إيماناً منها بأن الدور سيجيء عليها بعد دول الخليج في تخفيض الأسعار وجرى اتفاق سرى عرف باتفاق الجستمان لإنشاء المنظمة في الوقت المناسب .

قيام منظمة (الأوبك) :

انتهت هذه الاتصالات إلى ظهور فكرة إنشاء منظمة تجمع الدول المنتجة للبترول ، لكن هذه الفكرة ظلت سرّاً حتى العام التالي ١٩٦٠ عندما أقدمت الشركات على إجراء خفض جديد في الأسعار تبعه خفض آخر في دخول الدول عن كل برميل تنتجه . وفور ذلك دارت الاتصالات سريعاً وعقد اجتماع في بغداد في ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ تقرر فيه تكوين منظمة الأقطار المصدرة للبترول التي عرفت بعد ذلك باسم (الأوبك) وهي الحروف الأولى من اسم المنظمة باللغة الإنجليزية) وأصبحت أشهر منظمة في عالم اليوم .

والدول المؤسسة للمنظمة هي : السعودية - الكويت - إيران - فتزويلا - العراق ، ثم انضمت دول أخرى هي على التتابع : قطر (١٩٦١) أندونيسيا وليبيا (١٩٦٢) أبو ظبي (١٩٦٧) الجزائر (١٩٦٩) ثم تتابع انضمام : نيجيريا - إكوادور - الجابون .

وتتمثل قوة المنظمة في الإمكانيات الضخمة التي يمكن أن تجعلها قوة مؤثرة كبيرة وصاحبة كلمة ونفوذ في الميدان البترولي العالمي . ويتلخص موقف المنظمة فيما يلي :

الإنتاج : تنتج حوالي ٥٠٪ من حجم الإنتاج العالمي .

الاحتياطي : تحتزن أراضي دول المنظمة ٧٥٪ من احتياطي البترول العالمي .

التجارة : تسيطر المنظمة على ٩٠٪ من حجم تجارة البترول العالمية .

التكرير : لا تتعدى طاقة التكرير التي تملكها المنظمة ٨٪ من طاقة التكرير العالمية - على الرغم

من أنها تضم ثلاث عشرة دولة بترولية .

وتتمثل الجهود التي بذلت بعد قيام المنظمة للوقوف في وجه الشركات العالمية فيما يلي :
 - في الفترة من عام ١٩٦٠ - تاريخ قيام المنظمة - حتى حرب ١٩٦٧ استطاعت الدول المصدرة للبتروال أن تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الأسعار مرة أخرى ، لكنها لم تستطع أن تحقق زيادة سعر بتروالها مع أن الهدف الأول لإقامة المنظمة كان العودة بأسعار البتروال إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٩ ، خاصة وأن السعر الذي كان يباع به البتروال طوال فترة الستينات هو أرخص سعر بيع به منذ اكتشافه .

- بعد حرب ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس وتكالب العالم على طلب البتروال ، وعظمة شأنه خاصة بعد زيادة استهلاكه وانتقال الولايات المتحدة من دولة مصدرة للبتروال إلى دولة مستوردة له . وبعد نجاح الثورة الليبية وما كان لها من آثار كبيرة في إملاء كلمتها على الشركات . بعد كل هذا استطاعت الدول أن تحقق أول نجاح لها في رفع أسعار بيع بتروالها للشركات وبالتالي زيادة دخلها عن كل برميل .

في عام ١٩٧١ دخلت دول الخليج المتجة للبتروال في « معركة أسعار » مع الشركات انتهت بتوقيع اتفاقية طهران . وأعقب ذلك اتفاقية في ليبيا للدول المصدرة للبتروال من موانئ البحر الأبيض المتوسط عرفت باسم اتفاقية طرابلس .

وبمقتضى الاتفاقيتين زادت أسعار بيع الدول لبتروالها وزاد بالتالي دخلها عن كل برميل وعلى سبيل المثال :

كان متوسط دخل السعودية من البرميل عام ١٩٦٧ : ٨٤,٨ من الست أصبح في عام ١٩٧١ : ١٢٦,٦ من الست ، وزاد دخل الكويت عن البرميل من ٧٩,١ من الست إلى ١١٩,٥ ستا - وزاد دخل ليبيا من ١٠١,٦ من الست إلى ١٧٨,٦ من الست .

قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال (الأوابك) * :

كانت مصر أولى الدول العربية التي دعت في عام ١٩٦٤ لقيام منظمة للأقطار العربية المصدرة للبتروال أسوة بمنظمة (الأوبك) التي تضم كل الدول المصدرة للبتروال بما فيها الدول العربية . وكانت وجهة نظر أصحاب الاقتراح المصري أنه لن تقوم وحدة اقتصادية عربية إذا لم يكن أساسها البتروال .

وطرحت الفكرة للبحث في مؤتمر البترول العربي الذي عقد بالقاهرة في مارس ١٩٦٥ . فاتخذ المؤتمر قراراً بإنشاء المنظمة . وأقر المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المشروع بعد ذلك وأنشئت المنظمة في يناير عام ١٩٦٨ . وكانت الدول المؤسسة هي ٣ فقط : السعودية - الكويت - ليبيا وكان من شروط عضوية المنظمة كما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية المنظمة .

يشترط في أى بلد عربي يرغب في الانضمام للمنظمة :

- ١ - أن يكون البترول المنصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي .
- ٢ - أن يقبل الالتزام بأحكام اتفاقية المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات .
- ٣ - أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات إلى أن يكون من بينها جميع الأعضاء المؤسسين .

ونص على أن هذا الشرط لا يقبل التعديل إلا بعد عشر سنوات من قيام المنظمة ولم تستطع مصر - بناءً على هذه الشروط أن تدخل المنظمة .

وفي عام ١٩٧٠ زاد أعضاء المنظمة إلى ثمانية بانضمام : الجزائر - قطر - أبوظبي - البحرين - دبي وفي ٩ ديسمبر ١٩٧١ اجتمع مجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول في أبي ظبي لبحث اقتراح تقدمت به الكويت والسعودية وليبيا والجزائر بتعديل المادة السابعة لتمكين الأقطار العربية الأخرى المصدرة للبترول من الانضمام إلى عضوية المنظمة بغية توسيع قاعدتها ودعم قوتها .

وبناء على ذلك التعديل - وجهت الدعوة إلى مصر وسوريا وعمان ليصبحوا أعضاء في المنظمة وفي ٤ مارس ١٩٧٢ بالكويت قبلت مصر وسوريا والعراق .

القسم الثالث

الفصل الأول

البتروك وأنواعه وطرق قياسه

(الله نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ
كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي
زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ
يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ
وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ
تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ
لنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ..)

« قرآن كريم »

البتروك وأنواعه وطرق قياسه

ماهو البترول ؟

البترول هو خليط من مواد هيدروكربونية تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل في مكانها إلى أن تخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق أو الكسور الأرضية أو يستخرجها الإنسان بحفر الآبار .

ويوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الأسفلت . وهي حالات نادرة . أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية كغازات البترول الطبيعية . وتوجد سوائل وغازات البترول مختلطة مع بعضها بنسب مختلفة ولهذا يتنوع إنتاج حقول البترول فمنها ماينتج خام البترول مختلطاً بقليل من الغازات الطبيعية كحقول خليج السويس والخليج العربي . وماينتج أساساً للغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه على الإطلاق كحقول الغازات الطبيعية في إيطاليا أو الجزائر وبحر الشمال ومناطق الغاز الطبيعي التي اكتشفت أخيراً في الدلتا .

(١) خام البترول :

ويتكون خام البترول من خليط من المشتقات البترولية كالأسفلت وزيت الوقود والكيروسين والبنزين التي تختلف نسبها اختلافاً بيناً من خام إلى آخر وباختلاف هذه النسب تتواجد الأنواع المختلفة من خام البترول في العالم التي يمكن تمييزها عن بعضها بسهولة باللون أو الكثافة النوعية . فمن حيث اللون : يختلف خام البترول من الأسود إلى البني وإلى الأخضر وإلى الكهرماني . ومن حيث الكثافة النوعية : فمن الخام مايقرب من كثافة المياه عندما يقل عنها كثيراً وتستخدم في غالب الأحوال لقياس هذه الكثافة وحدة معهد البترول الأمريكي التي تعلق قيمتها كلما انخفضت الكثافة وتقل قيمتها كلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية .

وكلما زادت جودة البترول (أو قلت درجة الكثافة) كان ذلك دليلاً على ارتفاع نسبة

المشتقات الحفيفة كالبنزين فيرتفع ثمن خام البترول ، وبالعكس كما انخفضت جودة البترول (أوزادت درجة الكثافة) فإن ذلك دليل على ارتفاع نسبة المشتقات الثقيلة كزيت الوقود فينخفض ثمن الخام ولهذا تعبر درجة الكثافة أو درجة الجودة عن قيمة الخام .

ولم تعد كثافة البترول هي المعيار الوحيد لتحديد قيمته . بل يشترك في تحديد هذه القيمة اعتبارات أخرى منها ارتفاع نسبة الكبريت والمواد الشمسية مثلاً .

فوجود الكبريت بنسبة مرتفعة يخفض من قيمة خام البترول ، لأن تكرير الخام يحتاج عندئذ إلى إنشاء وحدات خاصة لفصل الكبريت عن البترول وعن مشتقاته وخاصة بعد أن أصبحت الدول المستهلكة تشكو من أن احتراق الكبريت في البنزين وزيت الوقود يؤدي إلى تلوث الجو بغازات الكبريت الحارقة . وذلك من أسباب ازدياد الطلب على بترول شمال أفريقيا لانخفاض نسبة الكبريت فيه عن بترول الشرق الأوسط وفنزويلا .

وكذلك بالنسبة للمواد الشمعية لأن وجود هذه المواد تجعل خام البترول يتجمد بسرعة في درجات الحرارة المنخفضة وعندئذ يتعذر نقله بالأنابيب لأنه يتحول إلى كتلة صلبة من الشمع وهذا ما يخفض من قيمة بعض أنواع البترول اللبني .

ويوضح الجدول التالي بعض أنواع خام البترول من مختلف الدول وصفاتها المختلفة الأساسية كما من حيث درجة جودة الكثافة ونسبة الكبريت وماتعطيه من مشتقات البترول الأساسية .

أنواع مختلفة من خام البترول*

الدولة المنتجة	نوع الخام	درجة كثافته	نسبة الكبريت	نسبة المشتقات البترولية		
				بنزين ومواد خفيفة	مقطرات متوسطة	زيت وقود
السعودية	عربي	٣٤,٢	١,٦	٢٠,٥	٣١,٠	٤٨,٥
	خفيف					
الكويت	سفاتي	٢٧,٣	٢,٨٤	١٦,٠	٢٣,٢٥	٦٠,٧٥
		٣١,٣	٢,٤٨	١٩,٣٥	٢٥,٣٠	٥٥,٣٥
إيران	الخفيف	٣٤,٣	١,٣٥	٢٢,٢٥	٣٠,٢٥	٤٧,٥
	الثقيل	٣١,٣	١,٥٨	٢١,١٥	٢٦,٨٥	٥٢,٠
العراق	خام كركوك	٣٦,١	١,٨٨	٢٥,٠	٣٠,٦	٤٤,٤
	خام البصرة	٣٤,٠	١,٩٥	٢٢,٠	٢٨,٠	٥٠,٠
الجزائر	حاس مسعود	٤٤,٥	,١٤	٣٥,٠	٣٦,٠	٣٩,٠
	الخفيف	٣٣,٤	,١٥	٢١,٠	٤٠,٢٥	٣٨,٧٥
نيجيريا	المتوسط	١٧,١	,٢٥	١٢,٠	٤٠,٠	٢٨,٧٥
	السدير	٤٢,١	,٣٧	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٥,٠
ليبيا	البريقة	٣٩,٢	,٢١	٢٦,١٥	٣١,٧	٤٢,١٥
	الحريفة	٣٧,٤	,١٦	٢٠,٧٥	٢٧,١	٥٢,٢٥

(ب) الغازات الطبيعية :

وهي كلمة شاملة لمجموعة من المواد البترولية التي تخرج من آبار البترول في حالة غازية ، ولكنها تحمل معها على الغالب بعض سوائل بترولية تخرج من الغازات في هيئة أبخرة مكثفة وتكون ما يسمى بالجازولين وهو سائل باهت اللون .

ولا يكاد يخلو حقل البترول من الغازات لكن تتفاوت نسبتها ، ففي حقل الغردقة وهو أقدم الحقول المصرية الذي اكتشف عام ١٩١٣ - لا يزال ينتج البترول مختلطاً بالغاز بنسبة ٣٥ قدماً مكعباً من الغاز مع كل برميل من خام البترول ، ولكن ترتفع هذه النسبة إلى ٣٥٠ قدماً لكل برميل من خام حقل البلاعيم البحري في خليج السويس ، وقد زادت على ذلك في حقل المرجان المكتشف حديثاً فتبلغ حوالى ٦٠٠ قدم مكعب لكل برميل من خام البترول .

وقد ينتج الحقل غازات طبيعية بها قليل من خام البترول أو بدونه على الإطلاق فيسمى عندئذ بحقل الغاز الطبيعي كحقول حوض نهر البوفي بإيطاليا وبعض حقول الجزائر وحقول بحر الشمال وآبار الغاز المكتشفة في الدلتا .

وقد أصبحت الغازات الطبيعية مورداً هاماً من موارد الطاقة ومادة أساسية للصناعات البتروكيميائية في العالم تغذى أكثر من ٣٠٪ من احتياجات الولايات المتحدة و ١٦٪ من احتياجات الاتحاد السوفيتي وحوالى ٢٪ من احتياجات غرب أوروبا وذلك في عام ١٩٦٥ ويزداد استخدامها تبعاً .

والغازات الطبيعية هي خليط من مواد هيدروكربونية أخفها غاز الميثين ، الذي يكون ٧٠ - ٩٠٪ من الغازات الطبيعية ويختلط معه مجموعة كبيرة من الغازات الأخرى منها غاز البروبين والبوتين ، ويستخدمان في صناعة البوتاجاز لإمكان إيسالتهما في درجة الحرارة العادية تحت ضغط متوسط وذلك على العكس من غاز الميثين ، الذي يتعذر إيسالته إلا تحت ضغط عال جداً ودرجة حرارة منخفضة .

وتخرج أيضاً مع الغازات الطبيعية مجموعة أخرى من المواد الهيدروكربونية التي توجد على حالة سائلة عند خروجها من البئر ، وهي تسمى عادة بالجازولين الطبيعي لتمييزها عن الجازولين (البنزين) الذي ينتج عن تكرير خام البترول في المعامل من أمثلة ذلك الغازات الطبيعية المكتشفة في منطقة أبي ماضي بالدلتا التي يتكون ناتجها من ٩٥٪ من الغازات و ٥٪ من السوائل .

قياس خام البترول والغازات الطبيعية :

(١) خام البترول :

يقاس خام البترول عادة بالبرميل الأمريكي وهو يساوى حوالى ٤٢ جالوناً أمريكياً أو حوالى ١٥٨,٩٨٤ من اللتر فيقال إن البتر يتج ١٠٠٠ برميل يومياً مثلاً وهو الأسلوب المتبع فى الولايات المتحدة .

ويقاس خام البترول أيضاً بالمتراً المكعب وهو يوازى ٦,٢٨٩٨ من البرميل وهو الأسلوب المتبع فى فرنسا وألمانيا وغيرها من دول غرب أوروبا .

– ويوزن البترول الخام بالطن وهناك ثلاثة أنواع منها :

الطن القصير يساوى ٢٠٠٠ رطل إنجليزي

الطن الطويل ١,١٢ من الطن القصير

الطن المترى ١,١٠٢٣ من الطن القصير أو ٩٨٤٢ طناً طويلاً

ويتبع الوزن دائماً فى عمليات التكسير والنقل .

(ب) الغازات الطبيعية :

وتقاس الغازات الطبيعية بالقدم المكعب ونظراً لأن حجم الغاز يتوقف على درجة حرارته والضغط عليه لذلك يتم القياس عند درجة حرارة ٦٠ درجة فهرنهايت وضغط ١٤,٧٣ من الرطل على البوصة .

ونظراً لضخامة إنتاج الغازات فتعتبر وحدة القياس ١٠٠٠ قدم مكعب وهذا هو الأسلوب المتبع فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى دول أوروبا الغربية تقاس الغازات الطبيعية بالمتراً المكعب الذى يساوى ٣٥,٣١٥ من القدم المكعب وتعتبر وحدة القياس أيضاً ١٠٠٠ متر مكعب .

الفصل الثاني

قصة البترول

« إن الله جلت قدرته قد منح المسلمين أسباباً عدة للقوة والمنعة .. فإذا أحسنوا الانتفاع بها واستعمالها أثابوا ، وإن لم يفعلوا ، فإنهم عائدون وكفى بالله حسيباً .. »

قصة البترول (١)

كان مولد صناعة البترول في أواخر العقد السادس من القرن الماضي أبرز حدث في تاريخ الحضارة الإنسانية . ولم يدرك بخلد الذين قالوا بحفر أول بئر بترولية في العالم عام ١٨٥٩ أن ذلك السائل الأسود الذي تفجرت به الأرض لن يلبث أن يغير وجه التاريخ ، وأنه سيغدو في أقل من قرن واحد بمثابة الدم الذي يسرى في شرايين المدنية ، فيجعل أوصالها تنبض بالحياة والنشاط ، فهو العصب المحرك للمواصلات في البر والجو والبحر ، فالسيارات والطائرات لاوقود لها سواه ، أما قاطرات السكك الحديدية والبواخر فمعظمها يسير به ، وهو الوقود الذي يدير الجانب الأكبر من عجلات الصناعة العالمية ، ومنه وحده نحصل على الزيوت والشحوم التي لاغنى عنها للأجزاء المتحركة في الآلات بمختلف أنواعها ، والبترول هو الذي يهيئ لنا تلك الأسطح الأسفلتية الناعمة التي تجري عليها السيارات في سهولة ويسر ، ومدارج الطيران التي تكفل سلامة الطائرات في صعودها وهبوطها ، ولم يقف دور البترول عند إدارة الآلات بل أصبحت مشتقاته تساهم بدور تزداد أهميته يوما بعد يوم في مختلف فروع الصناعة وفي الزراعة حتى أصبحت استعمالات المواد البترولية لاتتقح تحت حصر .

في العصور القديمة :

لم يبدأ الحفر بطريقة منظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض إلا في عام ١٨٥٩ ومع ذلك فقد عرف الإنسان هذا المعدن السائل واستعمله منذ أجيال طويلة يقدرها المؤرخون بأكثر من ٥٠٠٠ عام .. وقد سبقت شعوب الشرق الأوسط غيرها من شعوب العالم إلى معرفته ولاتزال أطلال مدينة (بابل) تقف إلى اليوم شاهداً على متانة البلاط المصنوع من البيتومين وهو راسب بترولي ثقيل . . وقد خلع عليه البابليون نوعاً من القداسة فكانوا يغمسون مشاعلهم في أوان بها بيتومين ساخن فيلقى ضوءها ظلالاً رهية يسجلون لها تعبداً وخشوعاً . . كما استعمله قدماء

(١) عن منشورات شركة شل لعام ١٩٦١/٦٠ .

المصريين في تحنيط جثث موتاهم لتعبر القرون والأجيال إلى الخلود .. فكيف عرف الناس البترول برغم ما هو معلوم من أنه يوجد في مصايد تكمن على أغوار سحيقة في باطن الأرض ؟ .. وكيف تكوّن البترول ؟ .. وأخيراً كيف نمت صناعة البترول من بدايتها البسيطة حتى غدت اليوم الدعامة التي يقوم عليها صرح الاقتصاد العالمي ؟ .. إنها لقصة طريفة شيقة تأخذ غرابتها بمجامع القلوب وسنحاول أن نجعلها في الصفحات القليلة التالية برغم أن أحداثها استغرقت ملايين السنين .

أصل البترول :

قد يظن البعض أن الكرة الأرضية كتلة صلبة لا يطرأ عليها أى تغيير ، وهذا وهم خاطئ فما البراكين والزلازل ونافورات المياه الحارة وغيرها من مظاهر الاضطرابات الأرضية سوى أعراض لقوى فعالة من الحرارة والضغط تعمل باستمرار في باطن الأرض وتؤثر في القشرة الأرضية مسببة هبوط بعض أجزائها والتواء أجزاء أخرى .. كما أن هناك عوامل أخرى خارجية كالرياح والأمطار والجليد وتقلب الطقس ، تعمل معاً في تعرية الأجزاء المرتفعة وردم المنخفضات .

وتحمل مياه الأنهار والغدران كميات هائلة من فئات المواد المختلفة إلى البحر حيث ترسب طبقة فوق أخرى على مر العصور والأجيال فتدفن فيها ملايين من النباتات والحيوانات البحرية الميتة ، وكثيراً ما يبلغ عمق طبقات الرواسب عدة أميال ويتزايد ثقلها تدريجياً محدثاً ضغطاً هائلاً على الطبقات السفلى فتتصلب ويصبح الطين طفلاً ، والرمل حجراً رملياً وهياكل الحيوانات البحرية حجراً جبرياً . ويساعد الماء المالح على حفظ بقايا النباتات والحيوانات البحرية ، فتحول هذه المواد العضوية ببطء شديد بفعل الحرارة والضغط إلى بترول .

وتتكش الأرض تحت طبقات الرواسب فتسبب انثناءها تدريجياً وخلال حركة الانثناء يعتصر البترول والماء من الطبقات التي وجدا فيها إلى حيث يتركزان في الطبقات الأكثر مسامية إذا وجدت المصائد المناسبة لتجمعها . ثم يفصل البترول عن الماء ويطلق على سطحه لأنه أخف منه في حين يتجمع الغاز البترولي في أعلى المصيدة .

ومن أنسب أنواع التكوينات لتجمع البترول ما يعرف بالتكوينات القبوية . وهناك نوع آخر من المصائد البترولية يعرف بالفوالق التي تنشأ نتيجة لحدوث كسر في الطبقات الحاملة للبترول بسبب التواءات القشرة الأرضية . وقد يتزلق أحد جانبي سطح الفالق بتأثير قوة

الشد أو يرتفع أحد الجانبين بقوة الضغط فيحتجز البترول تحت غطاء صخرى من أعلى وبطبقة من الصخور الصماء على سطح الفالق .

ويحدث أحياناً أن يتسرب البترول إلى سطح الأرض ويكون ذلك نتيجة لعدة عوامل منها حدوث رشح خلال الفالق أو خلال كسر يصيب الغطاء الصخرى للتكوين القوي أو نتيجة لتآكل الطبقات المغطية للمصيدة البترولية .

ولولا حدوث هذا الرشح لما عرف الإنسان البترول منذ فجر التاريخ ، فقد كان البترول المتسرب من مكانه في باطن الأرض يتجمع على السطح في شكل برك ، ثم تحدث له عملية تبخر بطيئة بفعل حرارة الجو فتصاعد الأجزاء الخفيفة الداخلة في تركيبه كالبنزين والكيروسين وغيرها مخلقة وراءها البيتومين ، وهو أثقل مركبات البترول وهذه العملية تشبه إلى حد كبير عملية التقطير الأولى التي تجرى الآن في معامل التكرير الحديثة ، وإن كانت تستغرق سنوات بدلاً من ساعات . وقد اعتبرت الشعوب القديمة البترول الحام مادة خطيرة لقابليته للاستعمال على حين أقبلت على استعمال البيتومين في شتى الأغراض كما ذكرنا آنفاً . وعلى مر العصور أخذ الناس يجدون للبترول الحام السائل بعض الفوائد فاستعملوه في علاج بعض الأمراض وتزييت محاور العربات ثم بدءوا في مطلع القرن الماضي يستعملونه وقوداً للإنارة بعد أن شح الوارد من زيت الحوت نتيجة لتناقص عدد الحيتان وكانت تلك بداية الاتجاه إلى استخدام الوقود البترولى .

تطور استعمال البترول :

وقد استفاد سكان العراق ومصر وبلاد فارس من البترول منذ قديم الزمان ، واستعملوه في أغراض البناء وطلاء السفن كما استعمله بعض القدماء كدواء يشربونه ويدهنون به الجروح وبالإضافة إلى استعماله في أغراض الإنارة والوقود ، أما العرب فكانوا من الأمم التي عرفت البترول منذ القدم فقد استعملوه في الحروب والإنارة والعلاج .

وعلى الرغم من معرفة الإنسان للبترول وإدراكه لفوائده المتعددة فإن استعماله ظل محدوداً نظراً لصعوبة الحصول عليه وعدم معرفة وسائل استخراجهِ على نطاق واسع ، وفي القرن التاسع عشر بدأ الطلب يتزايد على زيت الاستصباح ، حيث كان البترول يكشط من سطوح البرك الصغيرة ليصنع منه الكيروسين فأصبح ذلك حافزاً قوياً للقيام بمزيد من المحاولات للحصول على المزيد منه . ومنذ أن حفر الكولونيل « أدوين أدريك » أول بئر لاستخراج البترول من جوف الأرض

عام ١٨٥٩ م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وحتى وقت مبكر من القرن العشرين كان حفر آبار البترول يتم بالقرب من الترازات ، ولم يكن ثمة تنقيب بالمعنى المفهوم حتى أواخر القرن التاسع عشر أى عندما بدأ الباحثون عن الزيت يستعينون على اكتشافه بعلم طبقات الأرض الجيولوجيا . وفي عام ١٨٨٥ تم اكتشاف حقول عديدة استناداً إلى النظرية القائلة : إن الزيت يتجمع في أعلى الطبقات الصخرية القبوية ، أو المحدبة التركيب . وفي خليج سانتا برابرا من ولاية كاليفورنيا الأمريكية تسرب الزيت من خلال شقوق في سطح الماء وياتصال هذه الفقائيع بعضها ببعض تكون شريط من الزيت المتناسك واندفع نحو الشاطئ بفعل الرياح وتيارات المياه المختلفة ، وفي عام ١٧٩٣ م كتب قبطان إحدى السفن في سجله اليومي وقد كان مبحراً على بعد ميل واحد من الشاطئ أن البحر على امتداد نظره كان مغطى بطبقة من مادة لزجة ذات رائحة غريبة وقد دعا المكتشف الإنجليزي « فانكوفر » هذا المكان بمركز الزيت الفحمي .

إن الزيت الذى شاهده « فانكوفر » تدفق من إحدى الشقوق التى أحدثتها العوامل الطبيعية خلال الصخور المتكونة منذ ملايين السنين تحت الأرض ، وقد أطلق رجال صناعة الزيت في تلك الأيام على هذه الظاهرة اسم الترازات وقد قيل إن الزيت والغاز كانا يتسريان من هذه الترازات إلى البيئة والأجواء منذ ملايين السنين .

هناك مئات بل آلاف الترازات تنتشر في مختلف مناطق العالم لايعرف عددها فبعضها على اليابسة والبعض الآخر في قاع البحر . وقد أخذ الإنسان في العصور القديمة يجمع السائل الذى يخرج من هذه الترازات ليستعمله في طلاء الأخشاب للمحافظة عليها . وكذا في علاج المرضى وصناعة السفن وفي البناء ويقول المؤرخون إن « سيدنا نوح » عليه السلام قد استعمل القار الطبيعى المستخرج من ترازات الزيت في طلاء سفينه العظيمة ، وما النار الإغريقية المشهورة قديماً والتي كانت تستعمل في الحرب والمعارك إلا إحدى الوسائل التى كان الإنسان يستعمل الزيت فيها ، هذا الزيت الذى كان يكشط عن سطح يتابع المياه في الشرق الأوسط ، أما الهنود الحمر فقد اعتبروا الزيت مادة ممتازة تصلح للاستعمال لجميع الأغراض وفي كل الأحوال .

وفي القرن التاسع عشر وصف « جون موير » الكاتب المتخصص في التاريخ الطبيعى كثيراً من ترازات الغاز والزيت التى عثر عليها في خليج المكسيك في كتاباته المتعددة وفي عام ١٨٩٠ م كتب الجيولوجى وعالم الآثار الفرنسى « مورجان » كثيراً عن ترازات الزيت في بلدان الشرق الأوسط وأعد خرائط توضح مواقع الترازات في إيران وشمال العراق ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنه

نتيجة للبحث والاستقصاء اللذين قام بهما « مورجان » ثم حفر أول بئر لاستخراج الزيت في إيران . وفي الساحل الغربى من جزيرة ترينداد الواقعة في خليج باريا ، توجد بحيرة صغيرة مغطى سطحها تماماً بطبقة من الأسفلت يطلق عليها الأهالى هناك اسم بحيرة القار . وفي المنطقة ذاتها وعلى بعد حوالى ٢٠٠ متر من الشاطئ يوجد ينبوع تحت سطح الماء يخرج منه غاز وزيت بنى قائم اللون . هذا وقد لوحظ وجود التزازات في ألاسكا في عام ١٨٩٦ م وفي غيرها من المناطق .

هذه الدلائل السطحية أدت إلى اكتشاف الصخور الرسوبية الحاملة والحازنة للزيت في المناطق المجاورة لها . وأدت بالتالى إلى اكتشاف أكثر من حقول الزيت الكبيرة في العالم . وكشفت الدراسات العديدة عن أن الصخور الرسوبية الحديثة هي في الغالب مصدر هذه التزازات التى تدل على وجود الزيت . فعندما تطرأ عوامل ومؤثرات داخل القشرة الأرضية يؤدى ذلك إلى تكسير هذه الترسبات البترولية ونتيجة لذلك تحدث الفوالق والشقوق ، وبالتالى تظهر هذه التزازات على سطح الأرض كما تظهر تزازات أخرى نتيجة لعوامل التعرية المتعددة في الطبيعة ولعملية تفتت الصخور ، فبذلك تبرز الطبقة الحازنة للزيت وفيها تبدأ عملية التز (الرشح) . ومع أن الجيولوجيين وعلماء الطبيعة يعرفون العوامل المسببة لهذه التزازات فإنهم لا يعرفون كمية البترول التى تسربت منها إلى البيئة ولا يعرفون مدى تأثير هذا التسرب الناتج عن التزازات في قيعان البحار والمحيطات على حياة الكائنات البحرية ، هذا وإن المعلومات المتوفرة عما يحدث للزيت الذى يخرج من الأرض خلال القنوات والفجوات الطبيعية قليلة جداً إذ لا يعرف الجيولوجيون أين يذهب الزيت وأين يستقر وماذا يستخرج منه . وماهى التغيرات التى تطرأ عليه نتيجة تعرضه للعوامل المختلفة وتفاعله أو امتزاجه بالعناصر المختلفة في الطبيعة . ويسعى الباحثون في كثير من شركات البترول العالمية ومنها شركة (أكسون) إحدى الشركات المشاركة في ملكية (أرامكو) إلى تضيق الفجوة في مثل هذه الدراسات لمعرفة الأسباب والمسببات وراء هذه التزازات وتأثيرها في الطبيعة وعلى الحياة البشرية وكذلك البحرية في المحيطات .

ويتكون فريق الباحثين هذا من الكيميائيين والجيولوجيين وعلماء الأحياء وعلماء الطبيعة للبحث والدرس لتعيين مواقع هذه التزازات وطبيعة وجودها وخواصها ومعرفة ما إذا كان الزيت يتسرب منها باستمرار وأن ذلك موسمى بمعنى أنها تتر الزيت في أوقات معينة وتحت ظروف خاصة . إن تزازات الزيت في خليج (سانتا برابارا) في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر فيما مضى مصدراً مفيداً لتجارة رانجة فقد كان الناس في حوالى عام ١٨٩٠ م يجمعون كتل الزيت

المتسرب من هذه الترازات ويذيبونها ثم يصدرون الزيت إلى المناطق الأخرى لاستعماله في سفلة الشوارع وتحسين الطرق ، وقد استعمله الهنود الحمر في كاليفورنيا في صناعة الزوارق وتثبيت رءوس الحراب والسهام وإصلاح وتلصيق الأواني المكسورة ، وجاء في التقارير والمسجلات القديمة أن أهالي سواحل الخليج (سانتا برابرا) كانوا يروجون لترازات الزيت بادعائهم أنها من العوامل المساعدة للصحة العامة وهي في ذلك شبيهة بحمامات المياه المعدنية الحارة ، ومن طريف ما ذكره الدكتور « ويفران » الناس في عام ١٨٨٠ م كانوا يزعمون أن رياحاً جنوبية غربية تهب على ترسبات بترولية وهي في طريقها إلى المدن مما يؤدي إلى تنقيتها إذ كانوا يعتقدون أن ذاك أن مرور الرياح على أماكن وجود الزيت ينقي الجو وعليه فقد اعتبروا هذه الترازات عاملاً مساعداً على تحسين البيئة وتنقيتها مما يؤدي بالتالي إلى تقليل الإصابات بالأمراض والمساعدة على مكافحة الأوبئة .

وفي محاولة جادة لمعرفة كمية الزيت التي ترسبت إلى مياه الخليج بكاليفورنيا أجرى الدكتور « ألان ألين » العالم في شئون المحيطات بعض الحسابات والتخمينات المهمة على الترازات المعروفة باسم (كول أويل بونت) في هذه المنطقة وتوصل في بحثه إلى أن كمية من الزيت يتراوح مقدارها بين ٥٠ ، ٧٠ برميلاً ظلت تنثر يومياً إلى مياه الخليج منذ قرون عديدة ، وبناء على هذه الأرقام التقديرية فإن هناك حوالي ١٨ ألف برميل من الزيت تتسرب سنوياً من هذه الترازات إلى مياه الخليج .

وبناءً على الدراسات والأبحاث التي قام بها الدكتور « ويفر » خلال خمسة عشر عاماً على منطقة (سانتا برابرا) فقد توصل إلى أن الترازات في هذه المنطقة قديمة جداً يعود تاريخها إلى عشرات الألوف من السنين ويضيف قائلاً إن ترازات الزيت هذه عبارة عن تكوينات جيولوجية من السجيل هشة متشقة كثيرة التكسر وتسمى هذه المنطقة (مونتيري شيل) ، وهي تقع تحت سطح طبقة قاع المحيط في هذه المنطقة حيث يتسرب الزيت منها إلى البحر ، وقد تظهر هذه الطبقة على السطح في أطراف الخليج ، وأما في عرض البحر فإن هذه الطبقة مغطاة بطبقات من الصخور الرسوبية الحديثة التكوين نسبياً ، وفي هذه الحالة فإن الزيت لا يمكنه التسرب أو الرشح من هذه الصخور وتندور في أذهان الناس من سكان تلك المناطق أسئلة كثيرة حول إمكانية وقف رشح هذه الترازات وتنظيفها قبل وصول الزيت إلى الشواطئ .

ويقول الدكتور « ألين » إنه بالإمكان حقن مادة هلامية خاصة في الفتحات والفجوات التي

يتسرب منها الزيت وذلك لتنقية المياه ، بيد أن هذه العملية غير مضمونة فإن حفر آبار الزيت قد يخفف أو يقلل من الضغط الذي يتسرب في دفع الزيت في الشقوق ليظهر على السطح على شكل نزازات .

مما ذكرنا سابقاً يتضح أن أنجح الطرق للتنقيب عن الزيت في السنوات الأولى من عمر صناعة الزيت كانت تتمثل في مباشرة الحفر في أماكن مجاورة لتزازات الزيت حيث يوجد الزيت بصورة واضحة على سطح الأرض في تلك المناطق والتزازات بشكل عام تكون على نوعين .

النوع الأول :

ويرشح الزيت فيه من خلال الطبقة الخازنة له وذلك بظهور تلك الطبقة على السطح نتيجة لعوامل التعرية المختلفة وقد يكون هذا النوع إما لا يزال نشيطاً يترمنه الزيت والغاز كما هي الحال في نزازات (مبنى جراند) في فترويل التي تبعد حوالي ميل واحد عن أحد حقول البترول الكبيرة في تلك المنطقة ، وإما أن تكون الصخور القديمة من السطح قد سدت مسامها بالقار المتجمد ، وعليه أصبح التراز مثال ذلك (حقل كولنج) في كاليفورنيا (وصخور أثابكا الاسفلتية) في كندا .

النوع الثاني :

ويرشح الزيت فيه من شقوق وفوالق وفجوات خلال الطبقات الرسوبية الموجودة فوق طبقة صخر المكن الأصل ، وهذا النوع كثيراً ما يوجد في باطن الأرض بحيث يتسرب منه الغاز أو الزيت أو الطين في أغلب الأحوال ، ومن الأمثلة الحية على ذلك ، التزازات الموجودة على قمة التركيب القبوي في (حقل لاباز) في فترويل وكذلك في حقل (كركوك) شمال العراق . وبحلول عام ١٩٢٠ أصبح واضحاً لدى العلماء أن التكوين القبوي المحدب ما هو إلى العوامل التي تتحكم في تجمع الزيت والغاز ، وأن كثيراً من المعلومات والنتائج لا يمكن الحصول عليها بواسطة الخرائط السطحية (الطبوغرافية) فقط ، ومما يذكر أنه في ذلك التاريخ قد تم تطوير الأساليب الجيوفيزائية مثل الميزان الالتوائي وجهاز السزموغراف الذي بواسطته أمكن الاستدلال على التراكيب الجيولوجية تحت سطح الأرض وكذلك استخدام جهاز قياس الجاذبية وجهاز قياس المغناطيسية في البحث عن الصخور ذات التركيب المواتية لتجمع الزيت وذلك باستخدام الخواص الطبيعية لتلك الصخور .

كيف وأين تتكون حقول البترول ؟

١ - كيف تتكون حقول البترول ؟

عندما وجد الإنسان البترول بالمصادفة لم يكن يعرف شيئاً يذكر عن كيفية تكوينه ، ولكن ما إن تعددت الاكتشافات البترولية وحفرت بها الآبار وأمكن دراسة طبيعة الطبقات الأرضية التي يخرج منها البترول دراسة علمية دقيقة حتى استطاع الباحثون أن يتعرفوا شيئاً فشيئاً على كيفية تكوين البترول في باطن الأرض . وعن الظروف التي تلائم تجمع البترول في الحقول ، ولكن برغم هذه المعرفة فلا يزال الإنسان يجهل الكثير عن ذلك ولكنه يزيد كل يوم معرفته بطبيعة تكوين وتجمع البترول .

والاعتقاد الشائع الآن هو أن البترول يتكون نتيجة لتحلل بعض الكائنات الحية النباتية والحيوانية التي كانت تعيش منذ ملايين السنين في البحار القديمة وعندما تموت هذه الكائنات وتسقط في القاع وتدفن وتغطيها الأتربة والرمال وتعرض للضغط والحرارة الكامنة في الأرض ، فإن بقايا هذه الكائنات تتحول إلى قطرات من البترول المختلط بالماء وتنتشر هذه القطرات بين الصخور التي تتكون تحت سطح البحار والتي يتولد فيها البترول وتسمى (بصخور الأم) وهي بطبيعتها صخور رسوبية تختلف تمام الاختلاف عن الصخور النارية التي تخرج منصهرة من باطن الأرض وتتجمد قرب السطح كالجرانيت والبازلت . .

ولكن قطرات البترول والمياه المنتشرة بين (صخور الأم) الرسوبية لا تبقى في موطنها ، فما إن تكسدت فوقها الرمال والأتربة وتضغط عليها حتى تهجر القطرات موطنها وتنساب بين حبيبات الصخور إلى مناطق يقل فيها الضغط وإلى أن تصادف طبقة من الصخور المسامية كالرمال تسمح لها بالانتقال خلالها من موطنها إلى المناطق المجاورة وتظل هذه القطرات في هجرتها عبر الصخور المسامية ، فإذا لم يقف في طريقها عائق فإنها تصل في نهاية المسار إلى سطح الأرض المكونة نشع البترول أو برك الأسفلت أو ينابيع الغاز ، وعندئذ يتبدد البترول دون أن تتكون الحقول . ولكن إذا ما صادفت قطرات البترول المهاجرة عائقاً من أى نوع يحول دون استمرار هجرتها ، فإن القطرات

- تتراكم وتتجمع بحوار هذا البعائق أو المصيدة البترولية وعندئذ يتكون حقل البترول .
ولذلك فإن حقل البترول لا يتكون إلا إذا توافرت عدة شروط منها :
- ١ - وجود بحار تعيش فيها الكائنات الحية ثم تموت هذه الكائنات وتدفن في قاع البحر تحت الرمال والأتربة فيتولد البترول .
 - ٢ - وجود الطبقات الصخرية المسامية التي تسمح للبترول بالحركة بين مسامها .
 - ٣ - وجود مصائد البترول التي يتجمع عندها البترول .
- وعندما يتجمع البترول ويستقر في المصيدة ، فإن البترول يفصل عن المياه المختلطة به ويطفو فوقها ، وإذا ما وجد الغاز مع البترول انفصل الغاز أيضاً وطفاً فوق سطح البترول ، وعلى ذلك فإن حقل البترول يتكون في العادة من ثلاث طبقات ، أعلاها طبقة الغاز ، تليها طبقة البترول ، ثم المياه ، وهذا الانفصال هو نتيجة لاختلاف الكثافة بين المياه . وهي الأكبر كثافة ثم البترول ثم الغاز وهو الأقل كثافة .

مصائد البترول :

- والمصائد التي يتجمع فيها البترول من نوعين :
- النوع الأول :** يتكون من الكسور والالتواءات التي تحدث في الأرض نتيجة للحركات الأرضية فتتثنى الصخور أو تنكسر فتكون المصيدة التي قد تأخذ شكل القبو حيث يتجمع ويتراكم البترول في قمته . وتتكون المصائد أيضاً نتيجة للكسور التي تتعرض لها الطبقات فيحول ذلك دون هجرة البترول الذي يتراكم بحوار الطبقات المكسورة .
- النوع الثاني :** من المصائد ما يتكون نتيجة للتغيرات الطبيعية التي تحدث في الطبقات المسامية كالرمال فتحول فجأة إلى طبقات غير مسامية تعوق هجرة البترول فيتجمع مكوناً حقل البترول ، أو لغير ذلك من الأسباب الجيولوجية التي تعوق امتداد الطبقات المسامية .
- وفي كلا النوعين : الأول والثاني ، لا تصلح مصيدة البترول لاصطياده إلا إذا كانت الطبقة المسامية التي يتحرك ويتجمع فيها البترول مغطاة تماماً بطبقة غير مسامية تحبس البترول داخل المصيدة فلا يتبدد ولا يهرب منها . فإذا ما تعرضت المصيدة مثلاً إلى الكسور أو الشقوق التي تسمح للبترول بالهروب منها فقدت أهميتها وعندئذ يظهر البترول فوق سطح الأرض مكوناً نشع البترول أو ينابيع الغاز الطبيعي ، وهو ما يشاهد في كثير من المناطق التي تجاور حقول البترول ، ومن ذلك

(برك الأسفلت) في ترينداد وقترولا وينابيع الغاز في إيران . وقد كانت هذه الظواهر من الأدلة العامة التي جذبت الباحثين عن البترول في هذه المناطق .

أين تكون حقول البترول ؟

إن خبرة المائة سنة الماضية في صناعة البترول قد أوضحت أن حقول البترول لا توجد حيثما اتفق ، بل يقتصر وجودها على المناطق التي كانت تغطيها البحار العميقة فيما مضى وتتكون فيها طبقات الصخور الرسوبية ، وتسمى (بمناطق الصخور الرسوبية) تميزاً لها عن المناطق التي تغطيها الصخور النارية كالجرانيت والبازلت ولا تتكون حقول البترول في كافة أرجاء مناطق الصخور الرسوبية ، ولكن في بعض أجزائها فقط التي يتولد فيها البترول وتسمى بأحواض البترول ، ويتجمع البترول عادة في جوار هذه الأحواض وتمتد مناطق الصخور الرسوبية امتداداً شاسعاً في العالم . وفي هذه المناطق تنتشر أحواض البترول وأهمها أحواض البترول في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأمريكا الجنوبية ، وجبال الأورال ، وبحر قزوين ، والخليج العربي ، وشمال أفريقيا . وحوض البترول هو عبارة عن منطقة تتراوح مساحتها من بضعة الآلاف إلى مائة ألف كيلو متر وأكثر . يتركز فيها العديد من حقول البترول . ومن أهمها إنتاجاً في الوقت الحاضر حوض الخليج العربي الذي يمتد من الخليج العربي جنوباً إلى حدود تركيا شمالاً ويبلغ طوله أكثر من ٢٢٠٠ كيلو متر وعرضه ما بين ٢٠٠ - ٤٠٠ كيلو متر ويضم هذا الحوض أغنى حقول البترول في إيران والكويت والسعودية والعراق ، والمنطقة المحايدة ، وقطر وأبوظبي ، ومنها (حقل الغوار) الذي ينتج حوالي مليون برميل يومياً ، (والبرقان) الذي ينتج حوالي ٢ مليون برميل يومياً (وكركوك) الذي ينتج حوالي ٩٠٠ ألف برميل يومياً بالإضافة إلى عشرات الحقول الأخرى التي تنتج في مجموعها حوالي ٩,٥ من المليون برميل يومياً ، ويبلغ الحوض أقصى اتساعه في الجنوب حيث لا تزال تكتشف حقول جديدة في السعودية وقطر والبحرين وأبوظبي ولكنه يضيق في الاتجاه الشمالي نحو تركيا وسوريا حيث لا توجد سوى حقول صغيرة لا يتجاوز إنتاجها عشرات الآلاف من البراميل يومياً كحقول تركيا وسوريا .

ومن أحدث الأحواض التي اكتشفت في العالم ، أحواض شمال أفريقيا الممتدة في ليبيا والجزائر التي تضم حوالي ٦٠ حقلاً بترولياً وتنتج حوالي ٢,٥ مليون برميل يومياً ولا تزال الفواصل الدقيقة بين هذه الأحواض غير محددة بعد ، ولو أن مظهرها العام يدل على أنها تتركز في أربعة

أحواض متوازية وتتجه من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، وتقع جميعها داخل المنطقة الصحراوية . وأقرب هذه الأحواض إلى الحدود المصرية يمتد من (حقل أمال) إلى (حقل السرير) الذى يبعد عن الحدود المصرية حوالى ٢٤٠ كيلو متر ، ويلى ذلك غرباً حوض آخر يمتد من (حوض ضهره) شمالاً إلى (حقل الواحة) جنوباً ، ثم يليه حوض تالت يمتد من (حقل حمادة) فى شمال غرب ليبيا إلى (حقل البرمة) الذى اكتشف أخيراً فى تونس وأخيراً يلى ذلك مجموعة الأحواض التى تضم حقول الجزائر العديدة .

الفصل الثالث

الكشف عن البترول ومخاطره

« إن الغاصبين يترقبون كل فرصة لهم
في أرض المسلمين وفي ثرواتهم المستكنة
في أوطانهم . . وهم يتعقبون المنافع
لاستزافها ، على حين يدخرون ما في
بطون أرض أوطانهم حين تنضب آنية
المسلمين ويحفر ما في جيوبهم من
موارد . . »

الكشف عن البترول ومخاطره

أولاً : كيف تكشفت حقول البترول ؟

عندما بدأت صناعة البترول منذ حوالى مائة عام كان الكشف عن البترول يجرى دائماً في المناطق التى تظهر فيها دلائل وعلامات البترول فوق سطح الأرض ، فكان الباحثون عنه يتعقبون نشع البترول الذى يظهر بين الصخور ويتجهون إلى المناطق التى تنبعث منها الغازات الطبيعية أو يسيل منها البترول ، أو آبار المياه التى تتج مياها مالحة مختلطة بالبترول كما حدث فى بنسلفانيا بأمريكا الشمالية وشواطئ أمريكا الجنوبية وجبال إيران وشواطئ بحر قزوين . وفى هذه المناطق قام الباحثون الأوائل بحفر الآبار لاستخراج البترول . وهذا ما حدث فى مصر عام ١٨٦٨ ، فقد ظهر البترول لأول مرة فى منطقة جمصة بخليج السويس فى أثناء حفر بعض الأنفاق لاستخراج الكبريت فأنار ذلك انتباه الباحثين لهذه المنطقة إلى أن اكشف بها البترول بكميات تجارية فى عام ١٩٠٨ .

وقد كان هذا هو أسلوب الكشف عن البترول فى السنوات الأولى من صناعة البترول فتوالى الاكتشافات البترولية فى بقاع مختلفة من العالم ، وفى خلال عشر سنوات اكشف البترول فى (بولندا ١٨٥٨) ، وكندا (١٨٥٨) والولايات المتحدة (١٨٥٩) ورومانيا (١٨٦٠) وبيرو (١٨٦٣) وروسيا (١٨٦٦) ومصر (١٨٦٨) ثم اتسعت عمليات الكشف وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية ورومانيا بصفة خاصة . وقام الباحثون بدراسة نتائج حفر الآبار فى هذه المناطق والطبقات الصخرية التى وجد بها البترول من حيث تركيبها وتكوينها فاستطاعوا فى النهاية من تكوين المفهوم الجيولوجى لطبيعة المناطق التى يتولد ويتجمع فيها البترول كما سبق إيضاحه .

وانطلاقاً من ذلك لم يعد الكشف عن البترول ميسوراً على المناطق التى تظهر فيها دلائل وعلامات البترول فوق سطح الأرض ، بل امتد إلى المناطق التى لا تظهر فيها هذه الدلائل وذلك

باستخدام طرق البحوث العلمى التى تعتمد على المفهوم الجيولوجى لتكوين وتجمع البترول الذى يستوجب :

١ - وجود طبقات سميكة من الصخور الرسوبية يتولد فيها البترول وأن يكون من بين هذه الصخور طبقات مسامية كالرمل أو الحجر الجيري لاختران البترول وطبقات غير مسامية كالطفلة أو الملح نتمتع هروب البترول المخزن .

٢ - وجود مصائد يتجمع فيها البترول .

وعلى أساس هذا المفهوم أصبحت عملية الكشف عن البترول تتضمن :

أولاً : اختيار المناطق الصالحة وهى مناطق الصخور الرسوبية السميكة التى تحتوى على طبقات مسامية وأخرى غير مسامية وذلك بدراسة ما يظهر من هذه الطبقات فى الجبال والمرتفعات وبدراسة الآبار التى تحفر فى هذه المناطق واختبار العينات الصخرية المستخرجة منها وتستوجب هذه الدراسة ارتياد المناطق المختلفة وهى مهمة الجيولوجى الباحث عن البترول .

ثانياً : البحث عن مصائد البترول وتعيين مواقعها وحدودها ومنها ما يظهر فوق سطح الأرض فى المناطق الجبلية التى تظهر الطبقات الصخرية فوق سطح الأرض فيستطيع الجيولوجى دراسة هذه المصائد مباشرة وتحديد بها بطرق المساحة العادية التى تسمى بالمساحة الجيولوجية - وقد تطورت هذه الطرق أخيراً باستخدام التصوير الجوى الذى يعطى صورة سريعة وشاملة لمناطق الأبحاث فيتمكن الجيولوجى من سرعة تحديد مواقع مصائد البترول .

أما فى المناطق التى لا تظهر فيها الطبقات الصخرية فوق سطح الأرض بسبب ما يغطيها من الرمال كالصحراء الغربية أو الطمى كاللذات أو المياه كخليج السويس ، فإن طرق المساحة الجيولوجية لا تصلح لتحديد المصائد ، لذلك يلجأ الباحثون عن البترول إلى استخدام طرق أخرى وهى المساحة الجيوفيزيائية ، وتعتمد على قياس الصفات الطبيعية لطبقات الأرض كدرجة مغناطيسيتها أو قوة جاذبيتها أو سرعة مرور الاهتزازات بها . وتستخدم فى قياس هذه الصفات أجهزة خاصة هى أجهزة المغناطيسية أو الجاذبية والسيزموجرافية كما تتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد .

ثالثاً : اختيار المصائد المناسبة لحفر آبار الكشف عن البترول وذلك لأنه ليس من الضرورى أن تحتوى كل مصيدة على البترول فبعضها يتجمع فيه البترول والبعض الآخر يبقى خالياً ويسمى عندئذ (جافاً) واختيار المصائد المناسبة أهم عملية يمارسها الجيولوجى ويعتمد فى ذلك على

الدراسة الجيولوجية العامة للمنطقة ، فن المفروض أن أنجح المصايد لاصطياد البترول هي أقربها إلى أحواض البترول ولكن تحديد هذه الحدود ليس أمراً سهلاً في المراحل الأولى ، ولذلك فإن مهمة الجيولوجي دراسة الجيولوجيا العامة للمنطقة للحصول على أوضح صورة ممكنة عن أبعاد الحوض البترولي ، ثم اختيار أحسن وأكبر المصايد القريبة من هذا الحوض لحفر آبار الكشف عن البترول فإذا لم يكشف البترول فعني ذلك أن الصورة التي تصورها الجيولوجي لم تكن دقيقة فيصححها ويختار موقعاً آخر للحفر وهكذا إلى أن يتم اكتشاف البترول .

رابعاً : حفر الآبار لاكتشاف البترول وتسمى (آبار استكشافية) ويتراوح عمق هذه الآبار من بضعة مئات من الأمتار إلى بضعة الآلاف حسب عمق الطبقات التي يتجمع فيها البترول ، وعندما يثبت وجود البترول يعتبر أن الاكتشاف قد تحقق ، فتجرى عملية الاختبارات لتحديد مقدار ما يستطيع البئر أن ينتجه ، فإذا كانت الكمية تصلح للاستغلال اقتصادياً يعلن عندئذ عن ميلاد حقل جديد ، وإذا لم يثبت وجود البترول يعتبر البئر الاستكشافي بئراً جافاً أو قد يثبت وجود البترول بكميات لا تصلح للاستغلال الاقتصادي ، وعندئذ لا يعتبر أن الاكتشاف قد تحقق وتستأنف عمليات الحفر في مواقع أخرى .

المخاطرة في الكشف عن البترول :

لم يستطع العلم بعد ، أن يصل إلى طريقة تمكن الباحث عن البترول من تحديد مواقع حقول البترول مباشرة كما يتبع مباشرة مثلاً في تحديد مناجم الحديد باستخدام الأجهزة المغناطيسية ، أو مناجم النحاس باستخدام الأجهزة الكهربائية . وإنما الطريقة الوحيدة المعروفة حالياً هي بتحديد مصايد البترول بالطرق الجيولوجية أو الجيوفيزيائية ثم اختيار ما يصلح منها لحفر الآبار الاستكشافية التي قد تنجح في اكتشاف البترول أولاً تنجح فتكرر عملية الاختيار ثم الحفر وهكذا .

ولذلك يعتبر الكشف عن البترول من أكثر العمليات مخاطرة بالأموال ، وتتفاوت هذه المخاطرة من منطقة إلى أخرى تبعاً لطبيعتها الجيولوجية فمنها ما يستجيب لعمليات البحث فيكشف البترول بسرعة فتعتبر مناطق خصبة بترولياً ، ومنها ما يحتاج إلى وقت طويل وأموال ضخمة قبل اكتشاف البترول ، ومنها ما لا يستجيب على الإطلاق وتعتبر مناطق جرداء بترولياً .

ومما يزيد في عبء المخاطرة ارتفاع تكلفة عمليات الكشف الجيولوجي والجيوفيزيقي وعمليات

حفر الآبار الاستكشافية وخاصة عندما تجرى هذه العمليات في مناطق بعيدة مما يستوجب توفير وسائل الإقامة والنقل والتموين للفرق الجيولوجية والجيوفيزيكية فترتفع تكلفة هذه الفرق ما بين ٥ - ٣٠ ألف جنية شهرياً وكذلك بالنسبة لفرق الحفر فتبلغ تكلفة حفر بئر ما بين ١٠٠ ألف إلى مليون جنية .

تفاوت مستوى المخاطرة :

وتتفاوت المخاطرة في الكشف عن البترول من منطقة إلى أخرى في نطاق الدولة الواحدة كالتفاوت بين مناطق خليج السويس والدلتا والصحراء الغربية في مصر ، كما تختلف المخاطرة من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى وتتناول فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

التفاوت في المخاطرة في نطاق الدولة الواحدة :

توجد في جمهورية مصر العربية مثلاً عدة مناطق بترولية منها منطقة خليج السويس التي اكتشف بها البترول منذ ١٩٠٨ ثم منطقة الدلتا ، واكتشف بها الغاز الطبيعي ومنطقة الصحراء الغربية التي اكتشف بها البترول حديثاً .

ففي منطقة خليج السويس : اكتشف وجود البترول بطريق الصدفة في منطقة جمصة في أثناء حفر بعض الأنفاق لاستخراج الكبريت ، ومنذ ذلك الوقت أجريت دراسات عديدة جيولوجية لتحديد مصائد البترول التي يظهر الكثير منها فوق سطح الأرض .

وفي خلال الستين سنة الماضية حفر حوالي ١٦٦ بئراً استكشافياً في حوالي ٧٠ مصيدة بترولية فاكشف البترول في ١٧ مصيدة فقط . أصبحت فيما بعد حقول البترول التي تم أو يجري استغلالها في الوقت الحاضر مثل حقول جمصة والغردقة وغارب وسدر وعسل ومطامر وبلاعيم وبرديس وسدرى وفيران وبكر وكرم وعامر والمرجان .

وفي الصحراء الغربية : أجريت دراسات جيولوجية وجيوفيزيكية متعددة خلال السنوات الماضية وحددت الكثير من مصائد البترول وحفرت بها الآبار الاستكشافية التي بلغ عددها قبيل اكتشاف البترول في العامين ١٧ بئراً استكشافياً عميقاً بخلاف آبار ضخمة تزيد على العشرين

٢٦٠

بئراً ثم اكتشف البترول في البئر رقم ١٨ وهو بئر العلمين الذي اكتشف وجود البترول بكميات اقتصادية .

ويقدر أن ما أنفق على عمليات البترول في الصحراء الغربية منذ ١٩٥٤ حتى ١٩٦٦ حوالى ٦٠ مليون دولار .

وفي الدلتا : لم تبدأ عمليات الكشف عن البترول جدياً إلا في سنة ١٩٦٤ .
فأجريت الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية لتحديد مصائد البترول المغمورة تحت الأراضي الزراعية ثم بدئ حفر الآبار الاستكشافية وحفر بها ٣ آبار واكتشف (الغاز الطبيعي) في البئر الثالث في منطقة أبو ماضي بشمال الدلتا .

التفاوت في المخاطرة من دولة إلى أخرى :
وتفاوت المخاطرة من دولة إلى أخرى بحسب طبيعتها الجيولوجية ويتبين هذا من مقارنة نسبة النجاح في عدد الآبار الاستكشافية التي ظهر فيها البترول إلى إجمالي عدد الآبار الاستكشافية التي حفرت خلال عام ١٩٦٥ .
فتلا :

الدولة	عدد الآبار الاستكشافية الناجحة	إجمالي عدد الآبار الاستكشافية	نسبة النجاح
النمسا	٤	١٧	%٢٣,٥
فرنسا	٨	٥٨	%١٣,٧
ألمانيا الغربية	٤	٣٦	%١١,٠
اليونان	صفر	٢	صفر
إيطاليا	٤	٣٧	%١٠,٨
هولندا	١٧	٤٠	%٤٢,٥
أسبانيا	١	١٥	% ٦,٦
بريطانيا (المناطق الأرضية)	٢	١٣	%١٥,٤
بحر الشمال	١	٨	%١٢,٥
الرقم العام لأوروبا	٤٢	٢٢٨	%١٨
الجزائر	١٣	٢٤	%٥٤
ج ٢٠ ع	٢	٨	%٢٥
ليبيا	١٩	١٣٦	%١٤
تونس	١	٧	%١٤
أنجولا	صفر	١٠	صفر
كاميرون	صفر	١	صفر
كونغو	صفر	١	صفر
جابون	٢	٨	%٢٥
نيجيريا	٣٩	٦٥	%٦٠
الرقم العام لأفريقيا	٧٦	٢٧٩	%٢٧

هذا ويلاحظ أن الرقم العام يتضمن بيانات عن دول أخرى غير واردة في الجدول .
- المصدر : د . محمود أمين - البترول واقتصاديات موارده .

التفاوت في المخاطرة من قارة إلى أخرى :

والتفاوت في المخاطرة يختلف أيضاً من قارة إلى أخرى ومن أمثلة ذلك مقارنة نتائج عمليات الكشف عن البترول في أوروبا الغربية وفي أفريقيا خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٥ .

في أفريقيا :

حفر حوالي ١٨٦٥ بئراً استكشافياً فاكشف البترول في ٥١٨ بئراً فقط منها والباقي جافاً أى بنسبة نجاح ٢١,٧٪ وهذه النسبة هي عن فترة ١٥ سنة ونتيجة لهذه الاكتشافات استطاعت أفريقيا أن تزيد إنتاجها من البترول من ١٦,٦ من المليون برميل في عام ١٩٥٠ إلى ٨٠٩ مليون برميل في عام ١٩٦٥ أى أنه تضاعف حوالي ٥٠ مرة .

وفي أوروبا الغربية :

حفر حوالي ٣٢٦٣ بئراً استكشافياً فاكشف البترول في ٥٢٣ بئراً فقط والباقي جافاً أى بنسبة نجاح ١٣,٨٪ وذلك عن فترة ١٥ سنة . ونتيجة لهذه الاكتشافات استطاعت أوروبا أن تزيد إنتاجها من ١٤ مليون برميل في عام ١٩٥٠ إلى ١٤٤ مليون برميل في عام ١٩٦٥ أى أنها ضاعفت عشرات المرات فقط .

كيف تواجه شركات البترول عامل المخاطرة ؟

كانت المخاطرة في الكشف عن البترول فيما مضى ضئيلة نسبياً عندما كان البحث عن البترول قاصراً على المناطق التي تظهر فيها علامات البترول فوق سطح الأرض . فاكشفت الشركات الكثير من الحقول وحققت أرباحاً طائلة من استغلالها ساعدتها على توسيع نطاق عملياتها في مختلف المناطق في العالم ، وأصبح موزعاً بين الدول المختلفة وبذلك يعوض اكتشاف البترول في منطقة ، ما تخسره من أموال في مناطق أخرى ومعنى هذا أن الشركات تواجه عامل المخاطرة بتوسيع نطاق عملياتها في مختلف أرجاء العالم ، وكلما اتسعت وانتشرت مناطق نشاط الشركات ساعدها ذلك على مواجهة عامل المخاطرة .

وللأسباب ذاتها تستطيع الدول ذات المساحة الكبيرة كالاتحاد السوفيتي مثلاً الذي تبلغ

مساحته ٢٢,٤ من المليون كيلو متر مربع أن تواجه المخاطرة وهذا على العكس من الشركات أو الدول الصغيرة التي تقصر نشاطها في مساحة محدودة .
ومما يساعد الشركات على تحمل المخاطرة أن أرباح إنتاج البترول مرتفعة للغاية وتبلغ في المتوسط ٤ أو ٥ أمثال أرباح الصناعات الأخرى ، ولذلك فإن أرباح اكتشاف البترول في منطقة كفيلة بتعويض خسائر الفشل في اكتشافه في مناطق أخرى .

عمليات الكشف عن البترول وتكلفتها

عمليات الكشف عن البترول :

وتشمل هذه العمليات القيام بما يأتى :

– المساحة الجيولوجية .

– المساحة الجيوفيزيائية

– عمليات الحفر

المساحة الجيولوجية :

والغرض منها إعداد خرائط جيولوجية لطبقات الأرض التي تظهر فوق السطح وتوضح هذه الخرائط أنواع الطبقات وطبيعتها من صخور رملية أو طينية أو جيرية أو غيرها ، وتوضح الخرائط أيضا ما يظهر في هذه الطبقات من تراكيب كالكسور أو الالتواءات التي يهتم الباحث الجيولوجي بها باعتبارها المصائد التي يتجمع عندها البترول ولذلك تتناول المساحة الجيولوجية رسم هذه التراكيب أو المصائد تفصيلياً وبمتمهى الدقة .

وقد استخدمت أخيراً طرق التصوير الجوى لمعاونة عمليات المساحة الجيولوجية ، فالصورة الجوية للمنطقة توضح للباحث أبعاد التراكيب أو المصائد التي يقوم بتحديد على الصورة الجوية مباشرة مما يوفر الكثير من الوقت والجهد .

ويجمع الجيولوجى نماذج من الطبقات بالمنطقة لدراستها معملياً لمعرفة أنواعها بدقة ولتحديد عمر هذه الطبقات .

المساحة الجيوفيزيكية :

وتقوم على قياس الصفات الطبيعية لطبقات الأرض مثل درجة المغناطيسية أو قوة الجاذبية أو مدى توصيل الطبقات للاهتزازات .
وتتغير هذه القيم من مكان إلى مكان آخر فتعكس تركيب الطبقات في باطن الأرض ،
ولذلك تستخدم هذه القياسات لإعداد الخرائط الجيوفيزيكية التي تعطي صورة تقريبية عن تركيب
الطبقات وما يعترضها من كسور والتواءات وهي مصائد البترول التي يجرى البحث عنها . وتشمل
المساحة الجيوفيزيكية الأنواع الآتية :

١ - المساحة المغناطيسية :

وهي تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس تركيب الطبقات في
باطن الأرض ثم استخدام هذه القرارات لإعداد خرائط المغناطيسية التي تعطي صورة عامة عن
تركيب الطبقات وهي من أرخص الطرق المستخدمة لسرعة إجراء هذه القياسات التي يمكن أيضاً
إجرائها بوضع الأجهزة المغناطيسية في طائرة فتستطيع إنجاز العمل في وقت قصير .

٢ - المساحة الجاذبية :

وهي تعتمد على قياس الجاذبية الأرضية باستخدام أجهزة حساسة تقيس التغيرات الضئيلة في
قوة الجاذبية الناتجة عن اختلاف أنواع الصخور - في باطن الأرض ، ثم استخدام هذه القرارات
لإعداد خرائط الجاذبية التي تعطي صورة عامة عن تركيب الطبقات وهي أدق نسبياً من المساحة
المغناطيسية في تحديد التراكيب ولكنها أكثر تكلفة منها .

٣ - المساحة السيزموجرافية :

وهي تقوم على إحداث هزات صناعية في الطبقات الأرضية تشبه الهزات التي تحدثها الزلازل
وذلك بتفجير الديناميت بالقرب من سطح الأرض أو بإسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض ثم
استقبال الهزات على مسافات متباعدة من مركز التفجير أو الإسقاط بواسطة سماعات تثبت فوق
الأرض تنقل صدى الهزات التي تتلقاها إلى جهاز لتسجيل وقت وصولها .

وتعتمد هذه الطريقة على أن الهزات التي يحدثها تفجير الديناميت أو إسقاط الثقل تنتقل بسرعة في الطبقات الصخرية المتماسكة كالصخور الجيرية أو الأملاح وينتقل صدى الهزات إلى أجهزة التسجيل فينعكس ذلك في صورة قراءات مختلفة تستخدم في إعداد الخرائط الجيوفيزيكية . وهي من أدق الجيوفيزيكية المستخدمة في الكشف عن البترول ولكنها تحتاج إلى مهارات عديدة من أجهزة الحفر وأجهزة لتفجير الديناميت وإسقاط الثقل وسماعات لاستقبال الهزات وأجهزة للتسجيل وذلك يستوجب استخدام عدد كبير من الفنيين والعمال يبلغ عددهم حوالي ٧٠ فردا . لذلك تبلغ تكلفة فرقة المساحة السيزموجرافية حوالي ٤٠ ألف جنية شهرياً .

ونظراً لشدة الاعتماد على المساحة السيزموجرافية في الكشف عن البترول فقد تطورت الأجهزة المستخدمة فيها لتلائم ظروف العمل في مختلف المناطق فمنها ما تحمله السيارات لاستخدامها بالمناطق الأرضية الصحراوية أو الزراعية ومنها ما تحمله السفن لمساحة المناطق البحرية كخليج السويس وشاطئ البحر الأبيض ومنها ما تحمله القوارب للعمل في البحيرات الضحلة كبحيرة المتزلة بشمال الدلتا ومنها ما صمم ليحملها الإنسان على ظهره للعمل في الغابات التي لا يتيسر اجتيازها بالسيارات كما يحدث في نيجيريا .

عمليات الحفر :

تستهدف عمليات الكشف الجيولوجي والجيوفيزيقي تحديد أحسن المواقع التي تصلح لحفر الآبار للكشف عن البترول ثم تبدأ عمليات حفر الآبار العميقة وهي من أكثر العمليات تكلفة ، لهذا يسبقها حفر بعض الآبار الضحلة للتحقق من سلامة الموقع .

وعمليات الحفر عموماً تستهدف الوصول إلى الطبقات الصخرية التي يحتمل وجود البترول بها وقد تطورت هذه العمليات خلال المائة سنة الماضية من الحفر بالدق إلى الحفر بالدوران إلى الحفر التوربيني .

١ - الحفر بالدق :

وهو من أقدم الطرق التي استعملتها الصين في عام ٢٢١ بعد الميلاد لحفر الآبار لاستخراج الملح واستعملها « الكولونيل دريك » في بنسلفانيا بأمريكا لحفر أول بئر للبترول في عام ١٨٥٩ . ويتكون جهاز الحفر من دقاق متصل بعمود لحفر الآبار لاستخراج الملح وهو ثقيل الوزن

ومعلق بسلك من الحديد وتقوم عملية الحفر على رفع وإسقاط عمود الحفر الدقاق المتصل به في الحفرة فتفتت الصخور التي يتم إخراجها من الحفرة من وقت لآخر بواسطة جردل معلق بسلك حديدى ويقوم بتشغيل هذا الجهاز آلة بخارية لرفع وإسقاط الدقاق والجرادل وعندما يتم تعميق الحفر تغطى جدرانها بقيسون (ماسورة) من الحديد لتحفظ جدران الحفرة من الانهيار .

وعملية الحفر بالدق لا تحتاج إلى قوة محركة كبيرة ويكفيها عدد قليل من الرجال لتشغيلها ولذلك فهي منخفضة التكلفة ولكنها تحتاج إلى وقت طويل . . ثم إن الطبقات التي تحفر تبقى مكشوفة ، وذلك لأنه إذا صادف البئر طبقة تحتوى على بترول أو غاز تحت ضغط عال اندفع الغاز والبتروال فجأة وبكميات وفيرة في ثورة مسبياً الحرائق والخسائر ، وهو ما كان يحدث عادة في بدء صناعة البترول ، وبسبب هذه الخسائر والبطء في عمليات الحفر بالدق ، لم تعد هذه الطريقة تلائم التطور السريع لصناعة البترول ، لذلك ظهرت عمليتا الحفر بالدوران والحفر التوربيني .

٢ - الحفر بالدوران :

بدأ استخدام الحفر بالدوران في بداية القرن العشرين واستخدم في اكتشاف البترول في خليج المكسيك .

ويتكون جهاز الحفر بالدوران من عمود الحفر الذى يتكون من مجموعة المواسير المترابطة بعضها على بعض ويدلى هذا العمود من برج الحفر ويدور عمود الحفر بواسطة قاعدة دائرة تحركها الماكينات . وينتهى عمود الحفر بالدقاق الذى يثبت في نهاية عمود الحفر بالقلاووظ . وعندما يبدأ الحفر يدلى عمود الحفر فيتركز بثقله فوق الصخر ويدور العمود بتحريك القاعدة الدائرية فيستطيع الدقاق تفتت الصخور ويحترقها محدثاً الحفرة في الأرض .

وأهم ما يبرز في طريقة الحفر بالدوران أن فتات الصخور تخرج من الحفرة في أثناء عملية الحفر بواسطة سائل الطفلة الذى يدفع بالمصخات داخل المواسير أو عمود الحفر فيختلط بفتات الصخور ويخرج من البئر عن طريق الفراغ الموجود بين عمود الحفر وجدار الحفرة إلى أن يصل إلى سطح الأرض فتتفصل فتات الصخور عن الطفلة التي يعاد ضخها بالتالى من البئر وهكذا .

وتقوم الطفلة السائلة بدور هام في عمليات الحفر بالدوران فهي تتولى :

- تنظيف البئر من فتات الصخور دون انقطاع .

- تضغط على جدران البئر لتحتفظه من الانهيار ولتمنع خروج البترول والغازات التي قد تظهر فجأة في أثناء الحفر .

وبذلك أصبحت طريقة الحفر بالدوران تتميز بسرعة حفر الآبار ثم تتفادى ثورة الآبار ولكنها لم تنتشر بسرعة في بدء الأمر نظراً لارتفاع تكلفتها فهي تحتاج إلى قوة محركة كبيرة وإلى عدد كبير من العاملين لتشغيل الجهاز وصيانه ولذا استمرت عمليات الحفر بالدق لمدة أطول مما كان مقدراً لها ففي عام ١٩٥٧ حفر ١٣٪ من الآبار في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الحفر بالدق والباقي بالحفر بالدوران .

وقد ازدادت أهمية الحفر بالدوران بعد الحرب العالمية الأولى للحاجة إلى حفر الآبار بسرعة ولزيادة الأعماق التي تصل إليها الآبار التي تحفر بهذه الطريقة .

ففي الفترة من ١٩٠٩ - ١٩٢٤ كانت طريقة الحفر بالدق لا تزال سائدة ولذلك فإن متوسط عمق الآبار كان يبلغ حوالي ٧٣٥٠ قدماً ولكن في الفترة التالية من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ أصبح معظم الآبار يحفر بطريقة الدوران وبالتالي زاد عمق الآبار وأصبح متوسطها ١٥ ألف قدم .

٣ - الحفر التوربيني :

وهو يشابه إلى حد كبير الحفر بالدوران باستثناء أن عمود الحفر الذي يتكون من مجموعة كبيرة من المواسير المترابطة والذي قد يبلغ طوله بضع آلاف من الأمتار ، أن هذا العمود لا يدور بالكامل داخل البئر كما يحدث في الحفر بالدوران وإنما يدور منه فقط الطرف الأسفل حيث يوجد التوربين ويثبت في نهايته الدقاق . ويدور التوربين بواسطة ضغط سائل الطفلة الذي يحركه بسرعة كبيرة للغاية ولذلك يصلح الحفر التوربيني بصفة خاصة في حفر الصخور الشديدة الصلابة .

الحفر في المناطق البحرية :

وعندما ظهرت احتمالات وجود البترول في المناطق المغطاة بالمياه لجأ الباحثون عن البترول إلى بناء أرصفة تمتد من الشاطئ إلى داخل المياه أو بإنشاء جزر صناعية يقام عليها أجهزة الحفر ، ولكن ذلك كان قاصراً على مناطق المياه الضحلة في شواطئ كاليفورنيا أو بحيرة ماركابيو بفتريولا أو بحر قزوين بروسيا . ثم لجأ الباحثون بعد ذلك في عام ١٩٢٠ إلى حفر آبار بحوار الشاطئ لا تخترق الطبقات في اتجاه رأسى بل تميل نحو المياه لتصل إلى الموقع المراد اختباره بعيداً

عن الشاطئ وبهذه الطرق أمكن حفر كثير من آبار البترول بجوار الشواطئ ومن ذلك بعض الآبار المحفورة في حقول رأس غارب عامر وبلاعيم على شاطئ خليج السويس .

الحفر في المياه العميقة :

ثم تطورت عمليات الكشف عن البترول للبحث عنه في المياه العميقة التي يصل عمقها إلى ٣٠٠ قدم أو أكثر عندئذ تطورت معها أجهزة الحفر البحري بتصميم الأجهزة المناسبة لذلك ومنها :

الأرصفة الثابتة :

وهي أرصفة معدنية مثبتة وسط المياه على قوائم معدنية ليقام عليها جهاز الحفر ولم تكن مساحة الرصيف تتجاوز ما يكفي لإقامة الجهاز - أما بقية المهات من ماكينات وطللمبات ومهات الحفر فتوضع فوق مركب مساعد تقف بجوار الرصيف الثابت فيقيم عليها العاملون بالحفر . وفي بعض الحالات تتسع مساحة الرصيف البحري لجهاز الحفر والمهات اللازمة له وإقامة العاملين بالحفر أيضاً ، وعندئذ يستغنى عن المركب المساعد ويصبح الرصيف عندئذ مكتفياً بذاته .

الأرصفة المتحركة :

وعندما انتشر استعمال الأرصفة المعدنية وبصفة خاصة في عمليات حفر الآبار الاستكشافية البحرية التي قد لا تنجح في اكتشاف البترول وأصبح استعمال الأرضية الثابتة مكلفاً للغاية لعدم إمكان نقله من مكانه فتطورت الأرصفة بعد ذلك لتصبح أرصفة متحركة يمكن نقلها من مكان لآخر لحفر المزيد من الآبار باستخدام رصيف واحد .

الوحدات العائمة :

ثم حدث تطور آخر بعد ذلك وهو الحاجة إلى الحفر في مياه كبيرة العمق يصعب تثبيت أرصفة الحفر بها فظهرت الوحدات العائمة .

وهي عبارة عن سفينة مثبت فوقها جهاز للحفر . وعندما تبدأ عملية الحفر يتم تثبيت السفينة بربطها بعدد كبير من الخطاطيف تمنعها عن الحركة . وقد صمم جهاز الحفر ، بحيث لا يتأثر

باهتزاز الأمواج طالما كانت هزات عادية ، ولكن الحفر يتوقف عندما يثور البحر وتشتد الأمواج .
ومن أمثلة ذلك سفينة الحفر العائمة (المستكشف) التي استخلفت في حفر معظم آبار حقل
المرجان .

ارتفاع تكلفة الحفر البحري :

ونتيجة لما تحتاجه عمليات الحفر البحري من أرصفة خاصة ترتكز عليها أجهزة الحفر سواء
كانت أرصفة ثابتة أو متحركة أو وحدات عائمة ثم صيانة هذه الأرصفة وتكلفة نقلها من مكان
لآخر وما تتعرض له من أخطار عندما تشتد الأمواج قد تحطمها وتحطم جهاز الحفر . لهذه
الأسباب ارتفعت تكلفة عمليات الحفر البحري وأصبحت تبلغ أربعة أو خمسة أمثال تكلفة حفر
الآبار في المناطق الأرضية .

تكلفة عمليات الكشف عن البترول :

لقد ارتفعت تكلفة عمليات الكشف عن البترول ارتفاعاً ملموساً لأسباب عديدة منها :

١ - تطور وسائل الكشف واعتمادها على الأجهزة الحساسة (الألكترونية وغيرها) التي تحتاج
إلى خبرة خاصة ودقة في التشغيل والصيانة .

٢ - إن معظم عمليات الكشف أصبحت تجري في مناطق بعيدة عن العمران في الصحاري
أو الغابات أو المستنقعات مما يحتاج إلى توفير وسائل الحياة والنقل الخاص للباحثين عن البترول
فترداد التكلفة .

٣ - انتشار عمليات الكشف في المناطق البحرية بعد أن قلت فرص الكشف في المناطق
الأرضية والحفر في المناطق البحرية يزيد تكلفة عن الحفر في المناطق الأرضية .

ولذلك ارتفعت تكلفة عمليات الكشف الجيولوجي والجيوفيزيقي والحفر بصفة عامة كما ترتفع
هذه التكلفة تبعاً للظروف المحلية الخاصة بكل منطقة من حيث موقعها وسهولة الانتقال فيها
وطبيعتها الصحراوية والزراعية .

(١) المساحة الجيولوجية والتصوير الجوي :

إن المتوسط العام لتكلفة فرقة المساحة الجيولوجية الحقيقية حوالى ٥٠٠٠ دولار شهرياً ولكنها

ترتفع في المناطق البعيدة عن العمران إلى حوالى ١٢ ألف دولار شهرياً .
 وإعداد الصور الجوية التى تساعد هذه الفرق على إنجاز أعمالها بسرعة يتكلف فى المتوسط
 حوالى ١,٥ دولار للكيلو متر المربع بمقياس رسم حوالى ١ : ٥٠٠٠٠ .
 وهذه هى أقل عمليات الكشف تكلفة . . .

(ب) المساحة الجيوفيزيائية :

وأقلها تكلفة عمليات المساحة المغناطيسية التى تتراوح تكلفتها من ٥ إلى ١٠ آلاف دولار
 شهرياً ولكنه باستخدام المساحة المغناطيسية الجوية انخفضت التكلفة عن ذلك لإمكان مسح
 مساحة كبيرة فى وقت قصير .

- وتلا ذلك فى التكلفة المساحة الجاذبية التى تتراوح تكلفتها من ٢٠ - ٦٠ ألف دولار
 شهرياً .

- ثم يلى ذلك فى ارتفاع التكلفة المساحة السيزموجرافية التى تبلغ تكلفتها فى المتوسط حوالى
 ١٠٠ ألف دولار شهرياً للفرقة الواحدة ، وهذا هو متوسط تكلفة الفرقة فى الصحراء الغربية ،
 ولكنها قد تنخفض عن ذلك فى المناطق القريبة من المدن حيث تتوفر وسائل النقل والإقامة .
 ويلاحظ أن تكلفة المساحة السيزموجرافية التى تجرى فى المناطق البحرية تزيد على ذلك إذ
 تبلغ حوالى ٢٥٠ ألف دولار شهرياً ، ولكن معدل إنتاج الفرقة كبير للغاية مما ينخفض تكلفة وحدة
 العمل .

(ج) عمليات الحفر :

تتفاوت تكلفة عمليات الحفر من منطقة إلى أخرى تبعاً لبعدها عن مراكز العمليات وسهولة
 النقل أو صعوبته نظراً لضخامة الأجهزة والمعدات المستخدمة .

* فتتراوح تكلفة تشغيل جهاز الحفر العميق فى المناطق الأرضية ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ ألف
 دولار شهرياً وذلك بالنسبة لجهاز حفر كبير يصل إلى أعماق ١٥,٠٠٠ قدم .
 * وتتراوح هذه التكلفة من ٣٠٠ - ٥٠٠ ألف دولار شهرياً بالنسبة لجهاز الحفر البحرى .

عمليات إعداد حقول البترول وإنتاجها وتكلفتها

إعداد حقول البترول للإنتاج :

تنتهى مرحلة الكشف عن البترول باكتشاف وجود البترول بكميات اقتصادية فى البئر الاستكشافى وعندئذ يعلن عن وجود اكتشاف تجارى ، كما أذيع عندما اكتشف البترول فى منطقة المرجان فى عام ١٩٦٥ ، وفى منطقة العلمين فى عام ١٩٦٦ وعندئذ تبدأ عملية أخرى وهى إعداد هذا الاكتشاف وتحويله إلى حقل .

فالإكتشاف يتم عند حفر بئرفيه البترول بكميات تصلح للاستغلال التجارى ولكن لا يمكن استغلاله إلا بعد أن يتحول الإكتشاف إلى حقل للبترول .

وحقل البترول هو مجموعة من الآبار التى تستخرج البترول من باطن الأرض ، ثم يتجمع إنتاجها وينقى من الشوائب التى قد تعلق به كالمياه والغازات والأملاح ، ثم يخترن هذا الإنتاج فى مستودعات تمهيداً لشحنه فى الناقلات أو خطوط الأنابيب الى معامل التكرير . والمقصود بإعداد حقل البترول هو تحويل الإكتشاف التجارى إلى حقل منتج للبترول ويشمل ذلك :

١ - حفر الآبار لاستخراج البترول المكتشف فى باطن الأرض ونظراً لارتفاع تكلفة حفر الآبار بصفة عامة لذلك يحفر فى الحقل أقل عدد من الآبار تستطيع إنتاج أكبر كمية من البترول المكتشف توفيراً للنفقات .

ويتفاوت عدد الآبار فى الحقل الواحد تفاوتاً كبيراً تبعاً لطبيعة الطبقات المستجة ، فبعضها لا يحتاج إلى عدد قليل من الآبار لاستخراج البترول منها ، فحقل (كركوك) بالعراق الذى ينتج حوالى ٨٥٠ ألف برميل يومياً ليس به سوى ٤٦ ألف بئر ، فى حين أن عدد الآبار فى حقل (البلاءيم) الأرضى بشبه جزيرة سيناء يبلغ أكثر من مائة بئر تنتج حوالى ٨٥ ألف برميل يومياً وحقل غارب ينتج حوالى ٨٠٠٠ برميل يومياً من أكثر من مائة بئر .

٢ - معالجة البترول المنتج . . وذلك لأن البترول المستخرج من باطن الأرض يكون عادة مختلطاً بالغازات والمياه والأملاح ، ولذلك يتضمن إعداد الحقول إقامة الأجهزة اللازمة لفصل

هذه الشوائب من خام البترول فيفصل الغاز الذي قد يستفاد منه بطريقة ما أو يحرق في الهواء وتفصل المياه والأملاح ليخرج الخام نقياً ويلائم المواصفات التي تحددها معامل التكرير للخام الذي تشتريه من الحقول .

٣ - تخزين الخام . . ويتضمن إعداد الحقول ، وكذلك إنشاء مستودعات لتخزين الخام بعد تنقيته ، ومن المتبع ألا تقل طاقة التخزين في الحقل عما يتسع لإنتاج ١٠ - ١٥ يوماً ، فإذا كان الحقل ينتج بمعدل ١٠٠ ألف برميل يومياً كحقول (البلاعيم) فإن طاقة التخزين تتراوح بين ١ - ١,٥ مليون برميل .

٤ - شحن الخام . . ويختلف ذلك من حقل لآخر ففما ما يحتاج إلى إنشاء موانئ بحرية لشحن الناقلات مثل موانئ البترول في (رأس غارب وشقيير وفيران) في خليج السويس . ومنها ما يحتاج إلى خطوط أنابيب طويلة ومحطات لضخ البترول لنقله إلى الموانئ قبل شحنه بالناقلات كالبترول العراقي الذي يمر بالأنابيب عبر سوريا إلى موانئ الشحن في (بانياس) وكالبترول الليبي والجزائري الذي ينقل بالأنابيب طويلة عبر الصحراء إلى موانئ الشحن الساحلية .

٥ - محطات القوى والمرافق ، ويتضمن إعداد الحقل أيضاً إنشاء محطات القوى اللازمة لتشغيل الآبار وأجهزة معالجة الخام وطلميات ضخ الخام في مستودعات التخزين والشحن في الأنابيب أو الناقلات . كما يتضمن إنشاء المساكن والمرافق لإقامة العاملين والطرق والمطارات لنقلهم والورش لصيانة المعدات .

عمليات إنتاج البترول :

يخرج البترول من الآبار مختلطاً ببعض الغازات والمياه المالحة ، ويتجمع إنتاج الآبار المختلفة في محطة لمعالجة الخام لفصل الغاز والمياه المالحة ولإمكان قياس إنتاج كل بئر على حدة لتحديد مقدار ما ينتجه البئر من الغازات والبترول والمياه .

وفي بدء حياة الحقل تكون كمية المياه ضئيلة أو معدومة وتكون كمية الغازات كبيرة ولكن بعد ما تطول مدة الإنتاج تزيد عادة نسبة المياه في البترول وتقل نسبة الغازات .

وينفصل البترول عن الغازات والمياه العالقة به في المستودعات فترسب المياه في قاع المستودع لأنها أكثر كثافة من خام البترول ، ويطفو الغاز فوق السطح لأنه أقل كثافة ، فإذا لم تفصل المياه

تماماً عن خام البترول وهي عادة مياه مالحة ، فإن خام البترول يحتاج عندئذ إلى معالجته في محفقات خاصة تريل المياه والأملاح .

ويستخدم الغاز الذي يفصل عن البترول كمصدر للطاقة لإدارة ماكينات الحقل وما يزيد على ذلك يحرق حتى لا يتلوث الهواء بالحقل ، ولذلك تشاهد دائماً شعلات الغاز المحترق بجوار الحقول .

وتريد نسبة الغازات في بعض الحقول كثيراً ، وعندئذ يمكن استخدام الغازات بنقلها بواسطة الأنابيب إلى مراكز الاستهلاك أو لتصنيعها لإنتاج البتروكيماويات .

وحقل (المرجان) من أمثلة الحقول التي تنتج كميات كبيرة من الغاز ، فهو ينتج بمعدل ٦٠٠ قدم مكعب من الغاز لكل برميل من خام البترول ، في حين أن حقل (البلاعيم) البحري مثلاً ينتج حوالي ٣٥٠ قدماً من الغاز لكل برميل من الخام وينتج حقل (الغردقة) وهو أقدم الحقول المصرية حوالي ٣٥ قدماً من الغاز لكل برميل من الخام .

والغاز الذي ينتج من خام البترول يحتوي في أغلب الأحوال على بعض الأبخرة والسوائل التي يمكن فصلها ، فتعطى الجازولين الطبيعي وهو يماثل البترين تماماً ، أو تعطى سوائل البوتاجاز والبروباجاز التي تستخدم في المنازل ، فإذا ماتم فصل هذه السوائل أصبح الغاز جافاً ومعدداً للنقل في الأنابيب .

إعداد حقول الغاز :

وبعض الحقول لا تنتج خام البترول وإنما يتكون إنتاجها أساساً من الغازات الطبيعية كحقول (حسي الرمل) بالجزائر وحقول (حوض نهر البو) بإيطاليا وحقول (هولندا وبحر الشمال) ومنها أيضاً البترول المكتشف حديثاً في الدلتا بمنطقة (أبو ماضي) . وإعداد هذه الحقول للإنتاج أيسر بكثير من حقول خام البترول ، لأنه يكفي عدد قليل من الآبار لإنتاج الغاز من الحقل ولسهولة تنقية الغازات من الشوائب العالقة به كبخار المياه وسوائل البترول كالجازولين أو البوتاجاز والبروباجاز ، وعندئذ يطلق الغاز الجاف إلى مراكز الاستهلاك .

البترول المخزون في الحقول :

إن أهم الاعتبارات في استغلال حقول البترول هو استخراج أكبر كمية من البترول المخزن

تحت الأرض . ويقدر حجم البترول المخزون في الحقل بتحديد مساحة الحقل ولتكن ١٠ كيلو مترات مربعة ثم بتحديد سمك الطبقة الصخرية الحاملة للبترول ولتكن ١٠٠ متر مثلاً ولكن البترول لا يملأ الطبقة الصخرية كلها ، وإنما يملأ الفراغات المنتشرة بين حبيبات الصخور التي يمكن تقدير نسبتها في المعامل . ولتكن بنسبة ٢٥٪ من حجم الصخر والبترول لا يوجد نقياً وإنما مختلطاً بالغازات والمياه ويمكن تقدير نسبة البترول بهذا الخليط وليكن بنسبة ٨٠٪ من الفراغات التي تمثل ٢٥٪ من حجم الصخر .

وعندئذ يتم تحديد البترول المخزون في الحقل بأنه يساوى :

١٠ كيلوات مربعة $\times ١٠٠$ متر $\times ٢٥٪ \times ٨٠٪$ أو

$١٠,٠٠٠,٠٠٠$ متر مربع $\times ١٠٠$ متر $\times ٢٥٪ \times ٨٠٪ = ٤٠٠$ مليون متر مكعب .

وقد ثبت أنه لا يمكن استخراج كل هذا البترول المخزون في باطن الأرض وإنما يستخرج جزء منه فقط وهو في المتوسط ٢٥٪ من البترول المخزون وفي بعض الحالات تزيد النسبة إلى ٧٥٪ في حالة الصخور ذات المسامية الكبيرة والتي ينفذ منها البترول بسهولة أو تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪ وتسمى هذه النسبة بمعدل الاستخلاص .

وعلى ذلك فإن البترول الذى يستخرج من ذلك الحقل يقل كثيراً عن ٤٠٠ مليون متر مكعب ويتوقف ذلك على معدل الاستخلاص فإذا كان هذا المعدل بنسبة ٢٥٪ فإن ما يستخرج من الحقل نهايةً يبلغ حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب وهذه هي كمية البترول المخزون القابل للاستخراج أو الاحتياطى الثابت من البترول . وهذا الاحتياطى لا يحدد بدقة إلا بعد إتمام حفر معظم الآبار بالحقل لتحديد مساحته ولقياس سمك الطبقة الحاملة للبترول وتحديد نسبة الفراغات بين حبيبات الصخر الحامل للبترول منه ، وعندئذ يمكن تحديد الاحتياطى الذى يعتمد عليه في تقييم الحقل . وبالنسبة للحقول التى لم تستكمل تنميتها بعد ولم يحفر بها عدد كاف من الآبار . فإن رقم الاحتياطى لا يكون مؤكداً إذ أنه يشمل جزءاً مؤكداً . وهو ما تثبته الآبار المحفورة ، وجزءاً غير مؤكد أو متوقع في بقية أجزاء الحقل التى لم تحفر بها الآبار بعد ويسمى الاحتياطى في هذه الحالة بالاحتياطى المتوقع . ثم هناك كذلك الاحتياطى المحتمل وهو احتياطى البترول في المناطق المجاورة التى تشابه المناطق المنتجة .

وقياساً على ذلك فإن الاحتياطى الثابت في الحقول المصرية التى تم إعدادها للإنتاج قد يبلغ في يوليو ١٩٦٦ حوالى ٧٨ مليون متر مكعب عدا الاحتياطى المتوقع من حقل (المرجان) ويقدر

بحوالى ١٥٠ مليون طن ومن (العلمين) ويقدر بحوالى ٤٠ مليون طن ومن حقل (أبو ماضي) بحوالى ٧٠ ألف مليون متر مكعب من الغاز . وهذا الاحتياطي المتوقع من هذه الحقول الثلاثة قابل للتعديل بحفر المزيد من الآبار إلى أن يكتمل حفر الآبار فيصبح رقم الاحتياطي ثابتاً . ورقم الاحتياطي عنصر هام جداً في تقييم الحقول لأنه يحدد أهميتها الاقتصادية ويعتمد عليه المحاسبون في تحديد معدل استهلاك الأصول الثابتة في الحقل لاحتساب الأرباح .

تناقص الاحتياطي :

إن حقل البترول هو بمثابة مستودع كبير في باطن الأرض يقل المخزون من البترول فيه تدريجياً بمقدار ما ينتج منه ، ولذلك فلكل حقل احتياطي أصلي واحتياطي متبق والفرق بين الاثنين هو ما أنتجه الحقل خلال السنوات الماضية ويسمى بالإنتاج المتجمع . وتتوقف طول الفترة الإنتاجية للحقل على معدل الإنتاج السنوى بالنسبة إلى الاحتياطي الثابت فإذا كان الاحتياطي بالحقل يبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب ومعدل إنتاجه السنوى بمعدل ٤ ملايين متر مكعب فإن عمل الحقل يقدر عندئذ بحوالى ٢٥ سنة مثلاً تزيد أو تنقص قليلاً حسب تغير معدل الإنتاج الذى يتناقص تدريجياً إلى أن ينضب الحقل نهائياً ويتراوح معدل النقص السنوى بحوالى ٥ - ١٠ % .

طرق إنتاج البترول :

عندما تبدأ آبار البترول فى الإنتاج فإن البترول يرتفع إلى السطح بقوة التدفق الطبيعى أى أنه يرتفع بدون معونة خارجية ولكن بعد فترة من الزمن تضعف قوة التدفق الطبيعى ، وعندئذ يحتاج البترول إلى معونة خارجية لرفعه إلى سطح الأرض وذلك باستخدام الطلمبات . أو بالطرق الثانوية لإنتاج البترول للمحافظة على قدرته الإنتاجية أوزيادتها .

(١) التدفق الطبيعى :

يتدفق البترول من باطن الأرض إلى السطح فى آبار البترول بتأثير ضغط المياه التى يطفو فوقها البترول فتدفعه إلى أعلى كما يتدفق أيضاً بتأثير ضغط الغازات الطبيعية التى تعلو طبقة البترول أو تكون مذابة فيه فتضغط هذه الغازات على خام البترول ليخرج من البئر متدفقاً تدفقاً طبيعياً . .

ولكن بعد فترة من الزمن تضعف هذه القوى الطبيعية فيضعف التدفق الطبيعي للبئر ويحتاج إلى المعونة الخارجية لاستخراج البترول منه .

(ب) استخدام الطلمبات :

وهي طلمبات مثبتة في الأنابيب التي تتج البترول من قاع البئر وتدار بالكهرباء أو ماكينات الغاز أو الديزل فتساعد على استخراج البترول من البئر . . ولكن ذلك يضيف إلى تكلفة الإنتاج لما تحتاجه هذه الطلمبات من استثمارات وصيانة .

(ج) طرق الإنتاج الثانوية :

وهي تقوم على فكرة ضخ الغاز الطبيعي أو المياه في الطبقات الحازنة للبترول وفي باطن الأرض فيضغط الغاز على البترول وتضغط عليه المياه لترداد قدرة البترول (الموجود بين حبيبات الصخور) في التحرك نحو الآبار والصعود إلى سطح الأرض .

ويتم ضغط الغاز أو المياه عن طريق آبار تخصص لهذا الغرض بضخ فيها الغاز أو المياه تحت ضغط عال وبذلك يمكن التغلب على تناقص الإنتاج الطبيعي لحقول البترول . والعمل على زيادة ما يمكن استخراجه من البترول من باطن الأرض التي تبلغ في المتوسط ٢٥٪ وقد تنخفض إلى ١٠٪ وترتفع إلى ٧٠٪ ولذلك تظهر أهمية استخدام الطرق الثانوية في الإنتاج لزيادة حصة البترول المستخرج من باطن الأرض .

تكلفة إعداد حقول البترول :

وتكلفة إعداد حقول البترول مرتفعة بصفة عامة لأنها تشمل تكاليف حفر الآبار وإقامة كافة تجهيزات الإنتاج لمعالجة الخام ونقله وتخزينه وشحنه ولذلك تتوقف التكلفة على مساحة الحقل وحجم الاحتياطي المخزون به ويُعده أو قُربه من موانئ الشحن . فالتوسع مساحة الحقل وضخامة الاحتياطي وعمق طبقة البترول يتطلب عدداً كبيراً من الآبار العميقة مما يرفع التكلفة .

وبعد الحقل عن الشاطئ يتطلب مد خطوط الأنابيب لنقل البترول من الحقل إلى الشاطئ

كحقول (كركوك) في العراق أو حقول ليبيا والجزائر . . كما قد يتطلب إنشاء الموانئ الخاصة لنقل البترول في معظم البلاد .

وإعداد الحقول البحرية يكون دائماً أكثر تكلفة من إعداد الحقول الأرضية لارتفاع تكلفة عمليات الحفر البحري ، وكذلك لارتفاع تكلفة إقامة مختلف المنشآت البحرية ومد خطوط الأنابيب تحت المياه .

الفصل الرابع

عمليات تكرير البترول ونقله وتسويقه

« إن بترول المسلمين هو الذي يمد
أمريكا والعالم الغربي بأسباب التقدم
التكنولوجي . . وهو البترول الأقل
تكلفة والأقرب إلى أسواق
الاستهلاك . . »

عمليات تكرير البترول ونقله وتسويقه

تكرير وتصنيع ونقل وتسويق البترول :

إن البترول الذى تنتجه الحقول يحتاج إلى التكرير والتصنيع لتحويله إلى منتجات بترولية تصلح للاستهلاك ومنتجات كيميائية ثم تنقل هذه المنتجات بالطرق المتاحة إلى الأسواق لتوزيعها على المستهلكين . . . ونبين باختصار هذه العمليات :

(١) تكرير وتصنيع البترول :

الغرض من التكرير هو تحويل خام البترول إلى مختلف المنتجات البترولية التى يحتاج إليها المستهلك باستخدام أخص الطرق ولذلك تختلف عمليات التكرير فى تفصيلها بالنسبة لطبيعة الخام ، وبالنسبة لاحتياجات المستهلك ، ولكنها فى مجموعها تتضمن فصل المنتجات البترولية المختلفة من الخام وهى الغاز والبتزين (الجازولين والكروسين والجازويل (السولار) والديزل والمازوت (زيت الوقود) ، والشمع والأسفلت . ويتم فصل هذه المنتجات عن بعضها بعملية التقطير أو بالإذابة وهى عمليات لا تؤثر على التركيب الكيميائى للمنتجات . ولكن عملية فصل المنتجات تؤدي عادة إلى إنتاج كميات كبيرة من بعض المنتجات التى تفيض عن حاجة الاستهلاك وعندئذ يحتاج الأمر إلى إجراء عمليات تحويل بعض المنتجات الفائضة عن الاستهلاك إلى منتجات أخرى يحتاج إليها المستهلك ، فتكرير البترول المصرى يعطى كمية من المازوت تزيد عن حاجة الاستهلاك ولا يعطى من الكروسين مثلاً . ثم تتضمن عمليات التكرير كذلك تثبيت وتنقية المنتجات البترولية وتحسين مواصفاتها لتطابق احتياجات المستهلكين .

وتشمل منتجات التكرير ما يأتى :

- ١ - الغازات المسالة : وهى عبارة عن غازات البرومين والبيوتين المسالة وتعبأ فى الأسطوانات المعروفة بأسطوانات البوتاجاز أو البروباجاز للاستخدام فى الأغراض المنزلية .
- ٢ - البتزين (الجازولين) .
- ٣ - الكروسين .

٤ - الجازويل (السولار) .

٥ - زيت الوقود .

٦ - زيت التزيت .

٧ - الشحومات .

٨ - الشمع .

٩ - الأسفلت .

وتصنيع البترول لا يشمل فقط تحويل الخام إلى منتجات البترول السابقة وإنما يشمل أيضاً استخدام خام البترول كمادة كيميائية يمكن تحويلها إلى مئات من المنتجات البتروكيميائية منها :

- المذيبات البترولية

- المنظفات البترولية

- الصمغيات الصناعية كالبلستيك

- المطاط الصناعي

- الألياف الصناعية

- الكيماويات الزراعية

- الكيماويات الصناعية .

(ب) نقل البترول ومنتجاته :

ويُستخدم في ذلك وسيلتان أساسيتان : خطوط الأنابيب والناقلات بالإضافة إلى وسائل النقل الأخرى كالنقل بالسيارات والسكة الحديدية وغيرها .

١ - أنابيب البترول :

وقد بدأ استخدامها منذ عام ١٨٦٥ بالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تطورت بعد ذلك الوقت إلى أن أصبحت من أرخص وسائل نقل البترول واستخدمت في نقل خام البترول ومنتجاته ونقل الغازات الطبيعية وأكثر الدول استخداماً لأنابيب البترول هي الولايات المتحدة - ففي إحصاء لعام ١٩٥٦ لطول أنابيب البترول في العالم الغربي يتبين :

طول أنابيب الغاز	طول أنابيب المنتجات	طول أنابيب خام البترول	
١٦٠٠٠٠ ميل	٤٣٠٠٠	٩٩٠٠٠	في العالم الغربي
١٥٠٠٠٠ ميل	٣٩٠٠٠	٧٨٠٠٠	في الولايات المتحدة الأمريكية فقط

وقد انتشرت خطوط الأنابيب في أوروبا الغربية انتشاراً سريعاً خلال السنوات الأخيرة فتحوّلت أوروبا الغربية إلى شبكة من الأنابيب لنقل البترول ومنتجاته من موانئ البحر الأبيض وهولندا إلى داخل القارة الأوروبية .

وتستخدم أنابيب البترول لنقل البترول العربي من العراق والسعودية إلى ساحل البحر الأبيض ولنقل البترول الليبي والجزائري من حقوله داخل الصحارى إلى شواطئ البحر الأبيض .

٢ - ناقلات البترول :

عندما بدأ نقل البترول عبر البحار استخدمت لذلك البراميل المصنوعة من الخشب ، ثم تطورت بعد ذلك فأصبحت تصنع من الحديد وتثبت في السفن ، ثم تطورت بعد ذلك وأصبحت جزءاً من السفن الناقلة للبترول وكانت أولى الناقلات التي بنيت لذلك الناقلة « جلوكاوف » في عام ١٨٦٥ وحمولتها حوالي ٢٣٠٧ طن .

وكان استخدام الفحم والمراجل البخارية مدعاة للخوف من اشتعال البترول في أثناء نقله ولكن ما لبث أن تطورت الناقلات من حيث آلاتها ومحركاتها وسعتها تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية وبصفة خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية .

ففي الثلاثينيات كانت الناقلة التي تبلغ حمولتها ١٢ ألف طن تعتبر ناقلة كبيرة ثم ارتفعت الحمولة في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ١٦٧ ألف طن وهي الناقلات التي تعرف باسم « ت ٢ » وفي أواخر الأربعينات ارتفعت الحمولة إلى مستوى ٣٠ ألف طن وفي الخمسينات بنيت ناقلات تتراوح حمولتها بين ٥٠ ، ٨٠ ألف طن ثم أصبحت الآن الناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن شيئاً عادياً ، ففي نهاية عام ١٩٦٦ بلغ نصف الناقلات التي يجري بناؤها من حمولة ١٥٠ ألف طن أو أكثر ومن ذلك ٣٤ ناقلة من حمولة ٢٠٠ - ٢٠٧ ألف طن ومنها أيضاً ناقلات حمولة ٣١٠ ألف طن .

وكلما زادت حمولة الناقلات أمكن خفض تكلفة النقل للبرميل أو للطن من البترول كما يتضح من الدراسة التي أجرتها شركة شل إذ كانت تكلفة نقل طن البترول من منطقة إلى أخرى تبلغ ١٠٠ وحدة فإن هذه التكلفة تنخفض بالنسبة لحمولة الناقلات على الوجه التالي :

الحمولة	معدل التكلفة
٢٥٠٠٠ طن	٩٠
٥٠٠٠٠ طن	٥٥
٧٥٠٠٠ طن	٤٠
١٠٠٠٠٠ طن	٣٥
١٢٥٠٠٠ طن	٣٠
١٥٠٠٠٠ طن	٢٨
١٧٥٠٠٠ طن	٢٤

أسطول الناقلات العالمى

وقد بلغت حمولة الناقلات فى أسطول الناقلات العالمى فى نهاية عام ١٩٧٥ حوالى ٢٧٥ مليون طن تمتلكها الدول الآتية :

أسطول الناقلات حسب البلدان حتى نهاية يونيو ١٩٧٥

البلد	الحمولة بالآلف طن	النسبة المئوية من المجموع
ليبيريا	٨٢٢٢٧	٢٩ر٩
بريطانيا	٣٢٠٦٥	١١ر٦٦
اليابان	٣٠٧١٦	١١ر١٧
النرويج	٢٦٠٤٤	٩ر٤٧
اليونان	١٥٣٢٣	٥ر٥٧
فرنسا	١٣ر٠٥٨	٤ر٧٥
الولايات المتحدة	١٠٠٦١	٣ر٩١
بنما	٨٨٦٧	٣ر٢٢
إيطاليا	٦٩٥١	٢ر٥٣
السويد	٥٦٥٩	٢ر٠٦
ألمانيا الغربية	٤٨٩٦	١ر٨١
الاتحاد السوفيتي	٤٥٦٩	١ر٦٦
أسبانيا	٤٣٤١	١ر٥٨
الدانمارك	٤٣٢٦	١ر٥٧
سنغافورة	٢٣٥٩	٠ر٨٦
جزر الأنتيل الشمالية	٢٢١٩	٠ر٨١
فنلندا	١٨٨٧	٠ر٦٩
البرازيل	١٧٨٧	٠ر٦٥
هولندا	١٦٤٢	٠ر٦٠
باقي البلاد	٢٥١٦١	٥ر٥٥
	٢٧٤٩٤٨	١٠٠

المصدر : دراسة لشركة جون جاكوب / عالم النفط - المجلد الثامن العدد ٢٧ في ١٤ / ٢ / ١٩٧٦ .

نقلات الغاز الطبيعي :

تختلف ناقلات الغاز الطبيعي عن ناقلات البترول فالغاز يحتاج إلى إيسالته بالتبريد والضغط لكي يمكن نقله عبر البخار ، فغاز الميثان الذي يكون أكثر من ٨٠٪ من الغازات الطبيعية لا يسيل إلا عند تبريده لدرجة ٢٥٨ فهرنهايت تحت الصفر ولذلك صممت ناقلات الغاز المسال لهذا الغرض وهي عبارة عن خزانات تستطيع أن تحتفظ بالحرارة المنخفضة للغاز المسال وتعزله تماماً عن حرارة الجو - وبذلك يمكن نقل الغاز عبر القارات من خليج المكسيك إلى أوروبا الغربية ومن الجزائر إلى بريطانيا وفرنسا .

(ج) توزيع منتجات البترول :

ويتضمن ذلك نقل المنتجات من معامل التكرير ومصانع البتروكيميايات إلى مراكز التوزيع ومنها إلى المستهلكين .

وتنقل المنتجات من المعامل إلى مركز التوزيع بواسطة الناقلات أو خطوط الأنابيب وذلك تبعاً لموقع المراكز بالنسبة للمعامل .

ومراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية وتوجد بها كافة الأجهزة والمهمات اللازمة لاستقبال المنتجات البترولية وتخزينها ثم إعادة توزيعها بكميات صغيرة إلى المستهلكين في نطاق مراكز التوزيع .

وتنقل هذه المنتجات من مراكز التوزيع بواسطة الناقلات الصغيرة البحرية أو النهرية أو خطوط الأنابيب الفرعية . أو عربات السكة الحديد التي تصمم لهذا الغرض أو اللوريات التي تحمل القناطيس .

وتقوم مراكز التوزيع بتوزيع المنتجات البترولية رأساً إلى المستهلكين كالمصانع أو محطات الكهرباء أو عن طريق محطات التسويق بالنسبة للسيارات أو غيرها .

تكلفة عمليات تكرير البترول :

توقف التكلفة اللازمة لإقامة معامل التكرير على طاقة المعمل فكلما ارتفعت الطاقة زادت التكلفة ولكن هذه التكلفة ترتبط أيضا بنوع الأجهزة التي يجهز بها المعمل فبعضها أجهزة بسيطة منخفضة الثمن نسبيا كأجهزة التقطير العادي وبعضها أجهزة مركبة مرتفعة الثمن نسبيا كأجهزة التكسير . . وتزداد تكلفة معامل التكرير التي تنشأ في الدول غير الصناعية حيث تزيد التكلفة بحوالى ١٥ - ٣٠٪ - فإنشاء معمل للتكرير في أوروبا الغربية مجهز بأجهزة التقطير وأجهزة التكسير التي تنتج ٢٠٪ بترين ، ١٠٪ كيروسين باستخدام بترول الشرق الأوسط مثل هذا المعمل يتكلف حوالى ٢٢ مليون دولار للمعمل الذى ينتج مليون طن سنوياً وحوالى ٧٠ مليون دولار للمعمل الذى ينتج ٧ ملايين طن سنوياً .

فإذا ارتفعت أجهزة التكسير إلى ٤٠٪ بترين ارتفعت تكلفة المعمل إلى ٤٢ مليون دولار لمعمل طاقته مليون طن وإلى ١٤٠ مليون طن دولار لمعمل طاقته ٧ ملايين طن .

تكلفة عمليات نقل البترول :

(١) النقل بالأنابيب :

وتقدر تكاليف بناء أنابيب البترول بحوالى ٥٠٠٠٠٠ دولار لكل ميل من الأنابيب التى يبلغ قطرها ١٨ بوصة والتي تبلغ طاقتها حوالى خمسة ملايين طن سنوياً .

كما تبلغ هذه الاستثمارات حوالى ١١٠ ألف دولار للميل من الأنابيب بقطر ٣٠ بوصة وطاقتها ١٥ مليون طن سنوياً .

(ب) الناقلات

وتتفاوت تكاليف بناء الناقلات تبعاً لحمولتها ، ولكن التطور فى بناء الناقلات قد أدى إلى خفض التكلفة بالنسبة للطن كلما زادت حمولة الناقلات .

الحمولة	إجمالي التكلفة	تكلفة الطن الواحد
٢٠٠٠٠ طن	٤ر٤ ملايين دولار	٢٠٠ دولار
٥٠٠٠٠ طن	٥ر٥ ملايين دولار	١١٠ دولار
١٠٠٠٠٠ طن	٨ر٥ ملايين دولار	٨٥ دولارا
٣٠٠٠٠٠ طن	٢٠ر٤ مليون دولار	٦٨ دولار

طرق مرور البترول العربى *

يصدر البترول العربى الذى ينتج بالقرب من منطقة الخليج العربى عن طريق موانى هذا الخليج فتحملها ناقلات البترول إلى الشرق الأقصى أو إلى أوروبا الغربية عن طريق قناة السويس مارة بجمهورية مصر العربية . ويصدر إنتاج الحقول البعيدة عن موانى الخليج مثل حقول شمال العراق (كركوك وعين زالة) عن طريق خطوط الأنابيب المارة بسوريا إلى شاطئ البحر الأبيض هذا بالإضافة إلى خط التابلاين الذى ينقل بعض البترول السعودى إلى شاطئ البحر الأبيض كذلك . وفى المغرب العربى توجد الحقول فى داخل المنطقة الصحراوية فى ليبيا والجزائر ولذلك ينقل البترول منها إلى شاطئ البحر الأبيض عن طريق خطوط الأنابيب العديدة التى تغطى هذه المنطقة .

أولا : قناة السويس :

يمر بها البترول المنتج من منطقة الخليج العربى وبعض دول آسيا وأفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط . فقد مر بها فى عام ١٩٦٥ - حوالى ١٥٥ مليون طن منها ١٤٧ر٢ مليون طن من الخليج العربى والباقى هو ٧ر٨ ملايين طن من دول أخرى . وتدل الإحصائيات على أن أكثر من ٩٠٪ من البترول الذى يمر بقناة السويس يتجه إلى أوروبا الغربية أو أن أكثر من ٨٠٪ منه يتجه إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وبلجيكا وألمانيا الغربية التى يمر إليها عن طريق القناة حوالى ١٢٦ مليون طن .

ثانيًا : أنابيب البترول في الشرق العربي :

ومنها الأنابيب التي تمتد من حقول شمال العراق إلى شاطئ البحر الأبيض عبر الأراضي السورية والأردنية واللبنانية وتنقل هذه الأنابيب حوالي ٩٠٠ ألف برميل يوميًا من حقول (كركوك وعيزن زالة) في شمال العراق ولذلك يتوقف إنتاج هذه الحقول إذا ما توقف الضخ بهذه الأنابيب كما حدث وقت العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية عام ١٩٥٦ وأيام الخلاف بين شركة نفط العراق والجمهورية السورية في العام الماضي في أثناء العدوان الأخير على الدول العربية . ومنها كذلك (خط التابلاين) الذي يستطيع أن ينقل بعض إنتاج الحقول السعودية إلى البحر الأبيض عند صيدا وينقل هذا الخط حوالي ٤٥٠ برميل يوميًا . ولكن توقف الضخ في هذه الأنابيب لا يمنع تدفق البترول السعودي الذي يمكن شحنه أيضاً عن طريق الخليج العربي .

من يملك أنابيب وناقلات البترول :

تملك شركة نفط العراق أنابيب البترول المارة في الأراضي السورية وتدفع لسوريا ولبنان عائدات مرور البترول في أراضيها . وتملك مؤسستي (شركة أرامكو ، خط التابلاين) المار في السعودية والأردن وسوريا ولبنان وتدفع لهم عائدات مرور البترول بها . أما الناقلات التي تمر في قناة السويس فيملك معظمها الأفراد ثم شركات البترول ثم بعض الحكومات .

القسم الرابع

الفصل الأول

اقتصاديات الدول المنتجة للبترو

«لقد أصبحنا عبيداً للمادة كما أراد لنا
خصومنا فالجيل مضيع ، والفوضى
ضاربة الأطناب ، والأغنياء
تستعبدهم الأرصدة والشهوات ،
والفقراء يستعبدهم الخبز اليومي ،
وتستنزف دماءهم المعارك . . إن يوم
الحساب مرصود . . أحصاه الله
ونسوه . . »

المملكة العربية السعودية

الموقع : تحتل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية .
المساحة : ٨٦٥ ألف ميل مربع
أهم الموانئ : (رأس تنورة ، والدمام) على الخليج العربي ، (جدة ، وينبع ، وجيزان)
على البحر الأحمر
السكان : ٨,٦٩٧ ملايين نسمة
بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٣٨ (بالدمام)
احتياطي البترول : ١٦٥ ألف مليون برميل
الإنتاج : ٣٥٦٥ مليون طن سنوياً
الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
الدمام	١٩٣٨
بقيق	١٩٤٠
أبو حدرية	١٩٤٠
الفاضلي	١٩٤٩
السفانية	١٩٥١
الغوار	١٩٥٧

النقل : ينقل البترول السعودي عن طريقين :
الأول : الشحن من ميناء (رأس تنورة) على الخليج العربي
الثاني : عبر (خط أنابيب التابلاين) إلى ميناء (صيدا) بـ لبنان - بطول ١٢١٤ كيلومتراً وقطر

٣١ بوصة . بالإضافة إلى الشحن من ميناءى (سعود . ورأس الخفجى) فى المنطقة المحايدة .
التكرير : ٤٢٨٣ ألف برميل يومياً

الكويت

الموقع : تقع فى الزاوية الشمالية الشرقية من شبه الجزيرة العربية وتحد من الشمال والغرب
بجمهورية العراق . ومن الشرق بالخليج العربى ومن الجنوب بالملكة العربية السعودية .
المساحة : ١٩٦٥٢ كيلومتر مربع (بما فيها نصيب الكويت من المنطقة المحايدة)
عدد السكان : مليون نسمة

بداية الكشف عن البترول : ١٩٣٨ حقل (البرقان)

الاحتياطى من البترول : ٧٣ ألف مليون برميل

الإنتاج : ١٠٥ مليون طن سنوياً

الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
البرقان	١٩٣٨
المقوع	١٩٥١
الأحمدى	١٩٥٢
الروضتين	١٩٥٤
الوفرة	١٩٥٣

التكرير : يقوم بتكرير النفط الكويتى ٣ مصاف

١ - مصفاة نفط الكويت بالأحمدى : أنشئت عام ١٩٤٩ وتصل طاقتها إلى ٣٠٠ ألف
برميل يومياً .

٢ - مصفاة شركة الزيت الأمريكية أنشئت عام ١٩٥٨ وتصل طاقتها إلى ١٠٠ ألف برميل
يومياً .

٣ - مصفاة الشعبية وبدأ تشغيلها عام ١٩٦٨ وتصل طاقتها إلى ٩٥ ألف برميل يومياً . الطاقة
الكلية للتكرير : ٦٤٦ ألف برميل يومياً .

العراق

الموقع : تحد من الشمال بتركيا ومن الشرق بإيران ومن الجنوب بدولة الكويت والخليج العربي ومن جهة الجنوب الغربي بالمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ومن الشمال الغربي بالجمهورية العربية السورية .

المساحة : ٤٣٨٤٤٦ كيلو متر مربع

السكان : ١٠٠٧٢٠٠٠ نسمة (منتصف عام ١٩٧٢)

الكشف عن البترول لأول مرة : عام ١٩٢٧ بمنطقة (كركوك)

احتياطي البترول : ٣٥ ألف مليون برميل

الإنتاج : ١٠٩٣ مليون طن سنوياً

الحقول الرئيسية المنتجة :

الحقل	سنة الاكتشاف
عبد الله	١٩٣٩
باي حسن	١٩٥٣
أرميلة	١٩٥٣
الزبير	١٩٤٨
كركوك	١٩٢٧

النقل : يتم نقل البترول العراقي من مناطق الإنتاج بالشمال من حقول (كركوك) إلى موانئ التصدير بالبحر الأبيض المتوسط عبر خطوط من الأنابيب بين (كركوك) وميناء (طرابلس) بلبان وطول الخط ٥٣٤ ميلاً وقطره ١٢ بوصة وبدأ تشغيله سنة ١٩٢٧ ثم أنشئ خط ثانٍ مواز له بقطر ١٦ بوصة ، ثم أنشئ خط بقطر ٣٢ بوصة بين كركوك وميناء (بانياس) السوري طوله ٥٥٥ ميلاً كما ينقل الخام من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير (بشط العرب) بخطوط أنابيب أخرى .
التكرير : ٩٨٥ ألف برميل يومياً .

قطر

الموقع : شبه جزيرة على الساحل الغربى للخليج العربى
 المساحة : ٤٠٠٠ ميل مربع
 عدد السكان : ١٨٠ ألف نسمة
 بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٤٠
 الاحتياطى : ٧ آلاف مليون برميل
 الإنتاج : ٢١ مليون طن سنوياً
 الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
دخان	١٩٤٠
العد الشرقى	١٩٦٠
ميدان محزم	١٩٦٤

التكرير : مصفاة (شركة نودكو) فى (أم سعيد) بطاقة ألف برميل يومياً
 النقل : يتم نقل الزيت الخام بواسطة شبكة من خطوط الأنابيب من مراكز الإنتاج إلى ميناء التصدير (بأم سعيد) .

البحرين

الموقع : مجموعة من الجزر يبلغ عددها ٣٣ جزيرة فى الخليج العربى على مسافة ٢٠ ميلاً شرقاً لملكة العربية السعودية .
 المساحة : ٢٥٥ ميلاً مربعاً .
 عدد السكان : ٢٢٠ ألف نسمة
 بداية الكشف عن البترول : ١٩٣٢ (أول بلد فى الخليج العربى)

الاحتياطي : ٣٦٠ مليون برميل (أول عام ١٩٧٣)
 الإنتاج : ٦٣٧٠٠ برميل يوميا ١٩٧٣ .
 التكرير : أنشئ مصنع التكرير عام ١٩٣٦ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٥٠ ألف برميل يوميا
 (يمثل إنتاج البحرين + خام السعودية المستورد عبر الأنابيب) .
 النقل : ينقل الخام من مصنع التكرير إلى مرفأ التصدير بأنابيب تحت الماء .

أبو ظبي

الموقع : تمتد في اليابسة من الربع الخالي جنوباً حتى مياه الخليج العربي في الشمال
 ومن جبال العين في الشرق حتى خور العبيد في الغرب وتتبعها حوالى ٢٠٠ جزيرة منها جزيرة
 أبو ظبي (العاصمة) وجزيرة داس .
 المساحة : ٤٠٢٢٥ كيلو متر مربع وتعتبر أكبر الإمارات العربية المتحدة .
 السكان : ٩٠ ألف نسمة
 بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٥٩ (حقل مريان)
 الاحتياطي : ٢١ ألف مليون برميل
 الإنتاج : ٨١ مليون طن سنوياً
 الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
حقل أم الشيف	١٩٥٨
حقل الباب	١٩٥٨
حقل بوحصا	١٩٦٢
حقل زاكم	١٩٦٤

ليبيا

لموقع : في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط

لمساحة : ٧٦ ألف كيلومتر مربع

عدد السكان : ٢٢٦٠ مليون نسمة

داية الكشف عن البترول : ١٩٥٨ حقل العطشان

الاحتياطي : ٣٠ ألف مليون برميل

الإنتاج : ٧٢ مليون طن سنوياً

الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
ضهرا	١٩٥٩
زلتن	١٩٥٩
الواحة	١٩٦٠
راجويا	١٩٦١
جبالو	١٩٦٢

التكرير : (مصفاة البريقة) بطاقة ٩٥٠٠ برميل يومياً

(مصفاة الزاوية) بطاقة ٦٠ ألف برميل يومياً

النقل : يتم نقل الخام الليبي داخل خطوط أنابيب من حقول الإنتاج إلى محطات الموانئ البحرية للتصدير.

الجزائر

الموقع : يحدها من الشرق ومن الشمال إلى الجنوب تونس وليبيا ومن الجنوب الشرق النيجر ، ومن الجنوب الغربى مالى ومن الغرب موريتانيا ومن الشمال الغربى المغرب .

المساحة : ٩١٩٥٩١ ميل مربع

السكان : ١٦,٢٧٥ مليون نسمة

بداية الكشف عن البترول : ١٩٥٦ (حاسى مسعود)

الاحتياطى : ٤٧ ألف مليون برميل

الإنتاج : ٤٥ مليون طن سنوياً

الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
حاسى مسعود الشمالى	١٩٥٦
حاسى مسعود الجنوبى	١٩٥٦
زرزتين	١٩٥٨
القاسى الطويل	١٩٦٣

التكرير : ١٥ ألف برميل يومياً .

الفصل الثاني

معاملات التحويل في البترول

(وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ)

« قرآن كريم »

(وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ)

« قرآن كريم »

معاملات التحويل في صناعة النفط
من البراميل إلى الأطنان المترية حسب البلاد المختلفة

البلد	عدد البراميل لكل طن مترى	البلد	عدد البراميل لكل طن مترى
البلاد العربية وإيران :		أمريكا اللاتينية	
أبو ظبي	٧,٤٩٣	الأرجنتين	٦,٩٩٢
البحرين	٧,٣٣٥	بوليفيا	٨,٠٨٦
العراق	٧,٤٥٢	البرازيل	٧,٣١٥
الكويت	٧,٢٦٣	تشيلي	٧,٨٠٢
المنطقة المحايدة	٦,٨٤٩	كولومبيا	٧,٠٥٤
قطر	٧,٧٠٩	بيرو	٧,٥١٧
المملكة العربية السعودية	٧,٤٣٨	فنزويلا	مختلف
الجزائر	٧,٧١٣		
ليبيا	٧,٥٩٣	أمريكا الوسطى	
المغرب	٧,٦٠٢	كوبا	٦,٦٥٢
ج . م . ع	٦,٨٤٩	أكوادور	٧,٥٨٠
إيران	٧,٣٧٠	ترينيداد	٦,٩٨٩
		إيطاليا	٦,٨١٣
الشرق الأقصى		ألبانيا	٦,٦٧٢
بورما	٧,٤٦٤	النمسا	٦,٩٧٤
أندونيسيا	٧,٣٤٨	فرنسا	٧,٢٠١

(تابع) معاملات التحويل في صناعة النفط
من البراميل إلى الأطنان المترية حسب البلاد المختلفة

البلد	عدد البراميل لكل طن مترى	البلد	عدد البراميل لكل طن مترى
اليابان	٧,٣٥٢	ألمانيا الغربية	٧,٢٢٣
ماليزيا	٧,٧٠٩	هنغاريا	٧,٦٣٠
الهند	٧,٤٤١	بولندا	٧,٤١٩
باكستان	٧,٢٠٨	رومانيا	٧,٤٥٣
أفريقيا		المملكة المتحدة	٧,٢٧٩
أنجولا	٧,٢٢٣	يوغوسلافيا	٧,٤٠٧
كونغو	٧,٥٠٨	الولايات المتحدة	
		الأمريكية	٧,٤١٨
غابون	٧,٢٤٥	أستراليا	٧,٦٤٠
نيجيريا	٧,٣٦١	كندا	٧,٤٢٨
		تركيا	٦,٩٨٣

(بالوحدات الحرارية البريطانية في الرطل الواحد مقدره إلى أقرب مائة)	عدد البراميل المعادلة في كل طن مترى (تقريباً)	الوزن النوعي	
١٩٥٠٠ - ١٨٣٠٠	٦,٦ - ٨,٠	٠,٩٧ - ٠,٨٠	الزيت الحظام
٢٠٥٠٠	٨,٢ - ٩,١	٠,٧٨ - ٠,٧٠	غازولين الطائرات بأنواعه
١٩٨٠٠	٨,١ - ٩,٠	٠,٧٩ - ٠,٧١	غازولين الطائرات بأنواعه
١٨١٠٠	٧,٩ - ٨,٢	٠,٨٤ - ٠,٧٨	الكيروسين (الغاز الأبيض)
١١٦٠٠	٧,١ - ٧,٨	٠,٩٠ - ٠,٨٢	زيت الغاز
١٩٢٠٠	٦,٩ - ٧,٨	٠,٩٢ - ٠,٨٢	زيت الديزل
١٨٣٠٠	٦,٧ - ٧,٥	٠,٩٥ - ٠,٨٥	زيت التشحيم
١٤٦٠٠ - ١٠٢٠٠	٦,٥ - ٦,٩	٠,٩٩ - ٠,٩٢	زيت الوقود
	٥,٨ - ٦,٤	١,١٠ - ١,٠٠	غاز الأسفلت بأنواعه

معاملات التحويل في صناعة النفط

مقاييس الطول والمساحة

البوصة	= ٠,٠٢٥٤ من المتر
القدم	= ٠,٣٣٣ من الyarde = ١٢ بوصة = ٠,٣٠٥ من المتر
الyarde	= ٣ أقدام = ٣٦ بوصة = ٠,٩١٤ من المتر
المتر	= ١,٠٩٤ ياردة = ٣,٢٨١ من القدم
	= ٣٩,٣٧ بوصة = ٠,٠٠١ من الكيلو متر
الكيلو متر	= ١٠٠٠ متر = ٠,٦٢١ من الميل .
الميل (حسب التعريف الرسمي)	= ١٧٦٠ ياردة = ١,٦٠٩ كيلو متر
القدم المربع	= ٠,٠٩٣ من المتر المربع
الyarde المربعة	= ٩ أقدام مربعة = ٠,٨٣٦ من المتر المربع .
المتر المربع	= ١,١٩٦ ياردة مربعة = ١٠,٧٦٤ أقدام مربعة
الفدان	= ٠,٤٠٥ من الهكتار = ٤٨٤٠ ياردة مربعة
الهكتار	= ٠,٠١ كم = ٢,٤٧١ فدان
الكيلو متر المربع	= ٠,٣٨٦ من الميل المربع = ١٠٠ هكتار .
الميل المربع	= ٢,٥٩٠ كم ^٢ .

المقاييس المكعبة (المكاييل)

البوصة المكعبة	= ١٦,٣٨٧ سم ^٣ .
الباينت	= ٠,٥٦٨٢ لتر .
التر	= ١٠٠,٠٣ سم ^٣ = ٦١,٠٢٦ بوصة مكعبة = ١,٧٥٩٨ باينت
	= ٠,٢٦٤١٧٨ غالون أمريكي = ٠,٢١٩٩٧٥ غالون امبراطوري
	= ٠,٣٥٣١٦ قدم مكعب = ٠,٠٠٦٢٩ برميل أمريكي
	= ٠,٠١ هكتولتر = ٠,٠٠١٠٠٠٠٣ م ^٣ .
الغالون الأمريكي	= ٢٣١ بوصة مكعبة = ٣,٧٨٥٣٣ من اللتر

$= 0,160544$ قدم مكعب $= 1,20094$ غالون أمريكي
 $= 0,028594$ برميل أمريكي $= 0,0045461$ م^٣.
القدم المكعب $= 28,316$ لتر $= 7,4805$ غالون أمريكي
 $= 6,2288$ غالون إمبراطوري $= 0,17811$ برميل أمريكي
 $= 0,028317$ متر مكعب (م^٣).
البرميل الأمريكي $= 97.02$ بوصة مكعبة $= 158,984$ لتر
 $= 42$ غالون أمريكي $= 34,9726$ غالون إمبراطوري
 $= 5,6146$ قدم مكعب $= 0,15899$ م^٣.
الهكتولتر $= 100$ لتر
المتر المكعب $= 35,315$ قدم مكعب $= 999,97$ من اللتر.
 $= 264,17$ غالون أمريكي $= 219,97$ غالون إمبراطوري
 $= 6,2898$ برميل أمريكي
الكيلو لتر $= 1000$ لتر $= 1,308$ من الياردات المكعبة
الطن البريطاني المسجل (الطن الحجمي) $= 100$ قدم مكعب
 $= 2,83$ م^٣ من حيز محدود.

الموازين

الأوقية $= 28,35$ من الغرامات
الرطل $= 0,453592$ كغم $= 0,009$ قنطار إنكليزي (هندرينويت)
الكيلو غرام (كغم) $= 2,20462$ رطل $= 0,01$ قنطار فرنسي
القنطار الفرنسي (المترى) $= 100$ كغم $= 220,5$ رطل
القنطار الإنكليزي (هندرينويت) $= 112$ رطل $= 50,802$ كغم
الطن المترى $= 0,98421$ طن إنكليزي *
 $= 1,10231$ طن صغير *
 $= 220,46$ رطل
الطن الإنكليزي $= 1,01605$ طن مترى.

$$= 1.12 \text{ طن صغير} *$$

$$\text{الطن الصغير} = 0.892857 \text{ طن إنكليزي} *$$

$$= 0.907185 \text{ طن متري} *$$

$$= 2000 \text{ رطل}$$

هذه التحويلات مبنية على أساس افتراض أن جميع الأوزان مقاسة في الهواء . وهذا هو الأساس الصحيح المصطلح عليه في التجار لحساب كميات النفط بالجملة .

وحدات القوة والحرارة

$$\text{الحصان الميكانيكي} = 550 \text{ رطل قدم في الثانية} = 0.746 \text{ كيلووات} *$$

$$= 1.014 \text{ حصان بخارى} .$$

$$\text{الحصان البخارى} = 542 \text{ رطل قدم في الثانية} = 0.986 \text{ حصان ميكانيكي}$$

$$= 0.736 \text{ كيلووات} .$$

$$\text{الكيلووات الواحد} = 1000 \text{ واط} = 1.340 \text{ حصان ميكانيكي} = 1.359 \text{ حصان بخارى}$$

$$= 737 \text{ رطل قدم في الثانية} .$$

$$\text{رطل قدم في الثانية} = 0.00136 \text{ كيلو واط} = 0.00182 \text{ حصان ميكانيكي}$$

$$= 0.00184 \text{ حصان بخارى}$$

$$1000 \text{ وحدة حرارية بريطانية} = 252 \text{ سعر كيلو غرامى (سعر كبير)}$$

$$= 0.393 \text{ من ساعات الحصان الميكانيكي} = 0.293 \text{ من ساعات}$$

$$\text{الكيلو واط}$$

$$100 \text{ كيلو غرام (سعر كبير)} = 3,968 \text{ وحدة حرارية بريطانية}$$

$$= 1,559 \text{ ساعة حصان ميكانيكي} = 1,163 \text{ ساعة كيلو واط}$$

$$\text{ساعة كيلو واط} = 3411 \text{ وحدة حرارية بريطانية} = 1,340 \text{ ساعة حصان ميكانيكي}$$

$$= 859.6 \text{ سعر كيلو غرام}$$

معاملات التحويل حسب درجات الكثافة بمقاييس معهد البترول الأمريكي

لتحويل الأطنان إلى براميل اضرب في		لتحويل البراميل إلى أطنان اقسم على		درجة كثافة الزيت الخام
الطن الإنجليزي	الطن المترى	الطن الإنجليزي	الطن المترى	
٧,٢٢٠	٧,١٠٦	٠,١٣٨٥	٠,١٤٠٧	خام كثافة ٢٨ درجة
٧,٤٠١	٧,٢٨٤	٠,١٣٥١	٠,١٣٧٣	خام كثافة ٣٣ درجة
٧,٥٨٢	٧,٤٦٢	٠,١٣١٩	٠,١٣٤٠	خام كثافة ٣٦ درجة
٧,٧٦٣	٧,٦٤١	٠,١٢٨٨	٠,١٣٠٩	خام كثافة ٤٠ درجة
٧,٩٤٥	٧,٨١٩	٠,١٢٥٩	٠,١٢٧٩	خام كثافة ٤٤ درجة

الفصل الثالث

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة
بشأن الثروات الطبيعية

(فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا
النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ)

«قرآن كريم»

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الثروات الطبيعية

القرار رقم ٥٢٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٢ ينص في الديباجة « الجمعية العامة ... تعتبر أن الدول النامية لها الحق في أن تحدد بحرية استخدام مواردها الطبيعية . وأن استخدام هذه الموارد يجب أن يكون من أجل تحسين مركزها » .

القرار رقم ٦٢٦ الصادر عن الجمعية العامة في دورتها السابعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ والذي ينص في ديباجته أن « الجمعية العامة .. تذكر بأن حق الشعوب في استخدام واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية هو حق مستمد من سيادتها ويطابق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة » .

كما تضمن أيضاً توصية الجمعية العامة لكل الدول بأن تمتنع عن الأفعال المباشرة التي ترمي إلى إعاقة ممارسة أى دولة لسيادتها على مواردها الطبيعية .

القرار رقم ١٣١٤ في الدورة الثالثة عشرة تكوين لجنة خاصة بالسيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية على اعتبار أن هذه السيادة هي إحدى المكونات الأساسية لحق تقرير المصير .
القرار رقم ١٥١٥ في الدورة الخامسة عشرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ أوصى باحترام الحق المطلق لكل دولة في التصرف في ثرواتها ومواردها وفقاً لحقوق الدول وواجباتها كما يقرها القانون الدولي .

القرار رقم ١٨٠٣ في الدورة السابعة عشرة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ نص على أن :
« الجمعية العامة .. تعتبر أن أهم إجراء يتخذ في هذا الخصوص (تقصد حق كل دولة ذات سيادة في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية) . يجب أن يؤسس على الاعتراف بالحق الوطني لكل دولة في أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية طبقاً لمصالحها الوطنية » .
كما أعلنت في نفس القرار - ضمن أشياء أخرى - أن :

- ١ - حق الشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لصالح تنميتها الوطنية ورفاهية شعوب الدولة المعنية .
- ٢ - الاستكشاف والتنمية والتصرف في هذه الموارد .. يجب أن يكون مطابقاً للقواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب وهي في كامل - تربيها لازمة أو مرغوباً فيها فيما يتعلق بالسماح بهذه الأنشطة أو تقييدها أو منحها .
- ٣ - الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الدول على مواردها الطبيعية يجب أن تزداد عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول المؤسسة في السيادة بينها .
- ٤ - الاعتداء على حقوق الدول في السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية يتعارض مع روح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنه يعوق نمو التعاون الدولي وحفظ السلام العلى .
- ٥ - الدول والمنظمات الدولية يجب أن تحترم بشدة وبإنصاف سيادة الشعوب على مواردها وثرواتها الطبيعية ، وذلك طبقاً لما جاء في الميثاق وللمبادئ الواردة في هذا القرار .

مؤتمرات البترول العربية ومكان عقدها

المؤتمر الأول	القاهرة	أبريل ١٩٥٩
المؤتمر الثاني	بيروت	أكتوبر ١٩٦٠
المؤتمر الثالث	الإسكندرية	أكتوبر ١٩٦١
المؤتمر الرابع	بيروت	نوفمبر ١٩٦٣
المؤتمر الخامس	القاهرة	مارس ١٩٦٥
المؤتمر السادس	بغداد	فبراير ١٩٦٦
المؤتمر السابع	الكويت	مارس ١٩٧٠
المؤتمر الثامن	الجزائر	مايو ١٩٧٢
المؤتمر التاسع	دبي	مارس ١٩٧٥

إنتاج البترول في العالم عامي ٧٥ ، ١٩٧٤

الإنتاج بملايين الأطنان		الدولة / المنطقة
عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	
٤٩٦.٧	٤٧٣.٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣١.٦	٣٩.٣	المكسيك
١٥٨.٥	١٢٤.٧	فنزويلا
١٦١.١	١٤٥.٩	باقي دول الأمريكتين
٢٢.٦	٣٠.٦	أوروبا الغربية
٦٧.٧	٦٧.٣	أبو ظبي
٣٠١.٤	٢٦٧.٩	إيران
٩٦.٩	١٠٩.٣	العراق
١٢٨.٤	١٠٥.٠	الكويت
١٤.٥	١٧.١	عمان
٢٤.٩	٢١.٠	قطر
٤٢٦.٤	٣٥٦.٥	السعودية
٢٣.٢	٢٦.٦	باقي الشرق الأوسط
٤٨.٥	٤٥.٠	الجزائر
٧٣.٥	٧١.٩	ليبيا
١١٢.٢	٨٨.٨	نيجيريا
٣٦.٨	٣٨.٤	باقي أفريقيا
٦٩.٠	٦٥.٠	أندونيسيا

(تابع) إنتاج البترول في العالم عامي ٧٥ ، ١٩٧٤

الإنتاج بملايين الأطنان		الدولة / المنطقة
عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	
٢٣,٦	٢٤,٠	باقي جنوب وشرق آسيا
١٨,٤	١٩,٩	أستراليا
٤٥٢,٠	٤٨٥,٠	الاتحاد السوفيتي
١٩,٧	٢٠,٠	شرق أوروبا
٥٤,٠	٦٥,٠	الصين

الرصيد العالمي من الطاقة ومعدل الاستهلاك*

المصدر	الرصيد العالمي بالوحدة	معدل الطاقة المنتجة من المصدر
فحم	١٧٠	٣٨٪
وقود نووي	٧٠	في بدايتها
صخور ورمال بترولية	٢٠	—
حقول زيت بترولية	١٣	٤٠٪
حقول غاز طبيعي	١٠	٢٠٪
مساقط مياه	٠,١	٢٪
	٢٨٣,١ وحدة	١٠٠٪

* المصدر: بحث الدكتور/ محمد عصمت زين الدين أستاذ هندسة الطاقة بجامعة الإسكندرية.

تحليل للبيان: باستقراء الرصيد العالمي من الطاقة نجد أن رصيد الفحم يزيد عن سبعة أمثال رصيد البترول (غاز وزيت) وبرغم هذا فإن نصيب البترول في إمداد العالم بالطاقة يصل إلى ٤٠٪ على حين يساهم الفحم بـ ٣٨٪ فقط ومعنى هذا الإقبال على استتراف رصيد البترول بسرعة وبقاء رصيد الفحم كما هو.

تطور إنتاج الطاقة حسب المناطق ١٩٥٠ - ١٩٧٥

الزيت مليون ل/ي	الفحم مليون طن	الغاز الطبيعي بليون م ^٣	طاقة هيدروكهربية بليون ك.و.س	كهرباء نووية بليون ك.و.س
أمريكا الشمالية				
١٩٥٠	٦,٢	٥٢٠	١٧٠	١٦٠
١٩٧٥	١٢,٥	٥٧٠	٦٢٠	٥٢٠
الكاربي وأمريكا الجنوبية				
١٩٥٠	١,٨	٥	٢	١٠
١٩٧٥	٣,٦	١٠	٢٥	١٠٠
أوروبا الغربية				
١٩٥٠	٠,١	٤٩٠	١	١١٠
١٩٧٥	٠,٦	٢٧٠	١٧٥	٣٩٠
الشرق الأوسط				
١٩٥٠	١,٨	٥	—	×
١٩٧٥	١٩,٧	١٠	٢٠	١٠
أفريقيا				
١٩٥٠	×	٣٠	—	١
١٩٧٥	٥,١	٧٠	٥	٣٥

(تابع) تطور إنتاج الطاقة حسب المناطق ١٩٥٠ - ١٩٧٥

الزيت مليون ل. ي	الفحم مليون طن	الغاز الطبيعي بليون م ^٣	طاقة هيدروكهربائية بليون ك.و.س	كهرباء نووية بليون ك.و.س
١٩٥٠	١٣٠	٠	٤٥	
١٩٧٥	٢٠٠	٢٥	١٥٠	٢٠
المجموع				
١٩٥٠	١١٨٠	١٧٣	٣٢٦	—
١٩٧٥	١١٣٠	٨٧٠	١٢٠٥	٣٠٧

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦ .

الفصل الرابع

موقف النفط في الدول العربية

(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ)

« قرآن كريم »

موقف النفط في الدول العربية

الاحتياطي العالمي من النفط عام ١٩٧٥

بحر الشمال	٢.٠ %
فنزويلا	٢.٧ %
نيجيريا	٣.٨ %
أبو ظبي	٤.١ %
ليبيا	٤.٩ %
العراق	٦.٠ %
الولايات المتحدة	٦.٦ %
إيران	١١.٤ %
الكويت	١٢.٢ %
السعودية	٢٥.٢ %

المصدر : مجلة عالم النفط العدد ٥٢ / ٧ (٨ / ٩ / ١٩٧٥)

احتياطي الدول العربية من البترول في ١٩٧٣/٦/١

الاحتياطي مليون طن	البلد
١٥٨٠٠٠	السعودية
٧٢٩٠٠	الكويت
٤٧٠٠٠	الجزائر
٣٥٠٠٠	العراق
٣٠٠٠٠	ليبيا
٢٠٨٦٧	أبو ظبي
٧٢٥٠	سوريا
٧٠٠٠	قطر
٥٠٠٠	عمان
٣٥٠٠	مصر
٢٠٠٠	دبي
١٠٠٠	تونس
٣٧٥	البحرين
١	المغرب
٣٩٠٢٩٢	المجموع

المصدر: حرب البترول الأولى - صلاح منتصر - مطابع الأهرام ١٩٧٥.

موقف الدول المنتجة للبتروول في ١/١/١٩٧٥
الاحتياطي والإنتاج وطاقه التكرير

المنطقة أو البلد	احتياطي	إنتاج	تكرير
(مليون برميل)	(ألف برميل/يوم)	(ألف برميل/يوم)	
أبو ظبي	٣٠٠٠٠	١٧٥٠	—
البحرين	٣٣٦	٦٨	٢٥٠
دبي	٢٤٢٠	٢٣٢	—
إيران	٦٦٠٠٠	٦١٢٨	٧٨٩
العراق	٣٥٠٠٠	١٨٣٠	١٦٨
الكويت	٧٣٤٥٠	٢٨٤٣	٦٤٦
عمان	٦٠٠٠	٢٩٧	—
قطر	٦٠٠٠	٥٤٦	٧
السعودية	١٧٣١٥٠	٨٦٤٣	٦١٠
سوريا	١٥٠٠	١١٩	٥٠
تركيا	٥٠٠	٦٥	٣١٥
الجزائر	٧٧٠٠	٨٨٩	١١٥
الجابون	١٧٥٠	١٨٢	١٧
ليبيا	٢٦٦٠٠	١٧٠٠	٧٦
نيجيريا	٢٠٩٠٠	٢٣٠٠	٦٠
هولندا	٢٥٠	٢٧	١٨٤٠
النرويج	٧٣٠٠	٣٠	١٦٨
انجلترا	١٥٧٠٠	٢	٢٧٨٣

المصدر : عالم النفط العدد ٧/٢٩ (١ / ٥ / ١٩٧٥)

تقديرات صادرات الزيت الخام للدول (الأوبك) الرئيسية
(بملايين البراميل)

التغير المئوي ١٩٧٥/٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
١٦,٧-	٢٥٨١	٣٠٩٩	٢٧٦٩	٢١٦٣	١٧٠٧	السعودية
٢٠,٢-	٧٤٨	٩٣٨	١١١٤	١٢١٨	١١٦٤	الكويت
٩,١-	١٨٢٥	٢٠٠٧	١٩٧١	١٧٥٢	١٥٦٢	إيران
٢٢,٧+	٧٨٥	٦٤٠	٦٦٨	٣٨٢	٥٩٤	العراق
-	٦٠٢	٦٠٤	٥٥٦	٣٨٤	٣٣٩	الإمارات العربية المتحدة
١٥,٨-	١٦٠	١٩٠	٢٠٨	١٧٦	١٥٦	قطر
٢,٤-	٥٣١	٥٤٤	٧٩٤	٨١٣	٩٨٩	ليبيا
٦,٢-	٣٣١	٣٥٣	٣٧١	٣٧٣	٢٧٦	الجزائر
٢٢,٦-	٦٢٢	٨٠٤	٧٣٤	٦٢٨	٥٣١	نيجيريا
٢١,٦-	٧٨٣	٩٩٩	١١٤٦	١١٣٣	١٢٠٦	فنزويلا
٤,٢-	٣٦٣	٣٧٩	٣٧٠	٣٤٥	٢٧٣	أندونيسيا
١١,٦-	٩٣٣١	١٠٥٥٧	١٠٧٠١	٩٣٦٧	٨٨٠٧	الجملة

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر / ديسمبر ١٩٧٦ .

أكبر ١٠ دول منتجة للبترو
 في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٤

البلد	برميل / يوم	% + أو - عن العام الماضي
الاتحاد السوفيتي	٩,٠٣٤,٠٠٠	% ٨,٦ +
الولايات المتحدة	٨,٨٦٩,٠٠٠	% ٣,٨ -
السعودية	٨,٤٣٠,٠٠٠	% ٧,٦ +
إيران	٦,١٠٣,٠٠٠	% ٤,٥ +
فنزويلا	٣,٠١٥,٠٠٠	% ١٠,٤ -
الكويت	٢,٦٢٩,٠٠٠	% ١٥,٧ -
نيجيريا	٢,٦٦٦,٠٠٠	% ١٢,٧ +
كندا	١,٨٤٠,٠٠٠	% ٢,٦ +
العراق	١,٨٣٨,٠٠٠	% ٥,٤ -
ليبيا	١,٧٧٤,٠٠٠	% ٢١,٩ -

المصدر حرب البترول الأولى - صلاح متصر - مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

تطور تكاليف البترول المستورد في الدول المستهلكة الكبرى
(بالبليون دولار)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤
الولايات المتحدة	٧,٥	٢٥,٢
اليابان	٦,٧	٢١,١
ألمانيا الغربية	٥,١	١١,٤
فرنسا	٣,٤	٩,١
بريطانيا	٣,٣	٩,٠
إيطاليا	٢,١	٦,٥
هولندا	٠,٥	١,٧

المصدر : حرب البترول الأولى - صلاح منتصر - مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

طاقة التكرير العربية في ١٩٧٤/١/١

البلد	الطاقة (ألف برميل يوميا)
الكويت	٦٤٦
السعودية	٤٢٨,٣
البحرين	٢٥٠
مصر	١٨٠
عدن	١٦٠,٢
الجزائر	١١٥,٣
العراق	٩٨,٥
المغرب	٥٨,٦
لبنان	٥٣,٥
سوريا	٥١,٣
تونس	٢١,٤
ليبيا	١٦,٤
الأردن	١٤,٨
السودان	٢٠
قطر	١
مجموع العالم العربي	٢١١٥,٣
مجموع العالم	٦٤٥١٠

المصدر : مذكرة صادرة عن إدارة شئون البترول والطاقة - جامعة الدول العربية

تحليل للأرقام : من هذه الأرقام يتضح مايلي :

- تبلغ طاقة التكرير في البلاد العربية ١١٪ من الإنتاج العربي ، ٣,٣٪ من طاقة التكرير العالمية .

- معامل التكرير بالبلاد العربية لم يطرأ عليها تغيير يذكر بالقياس إلى التطورات في طاقة التكرير العالمية .

- إنها تنتج منتجات بسيطة في معظمها ، ولم تصل بعد إلى درجة إنتاج المنتجات المعقدة .

- إن كل إنتاجها يستهلك في البلاد العربية ، وبذلك فإن البلاد العربية محرومة من الحصول على نصيب من سوق بيع المنتجات ، على المستوى العالمي .

- ضالة إنتاج معامل الأسمدة برغم وفرة الغازات العربية ، وذلك إذا استثنينا عددًا محدودًا من الوحدات المحلية التي لا تكفي للاستهلاك المحلي .

توزيع فائض دول النفط عام ١٩٧٤

على قنوات الاستثمار

دولار أمريكي	
٢١ مليارات	ودائع بالعملات الأوربية
٤ مليارات	ودائع في الولايات المتحدة الأمريكية
٧,٥ مليارات	ودائع وسندات إنجليزية
٦ مليارات	ودائع وسندات أمريكية
٩ مليارات	سندات أوربية ويابانية
٥,٥ مليارات	قروض للدول الصناعية
٢,٥ ملياران	قروض للدول النامية
٣,٥ مليارات	البنك الدولي والصندوق الدولي
١ مليارا	أسهم وسندات أمريكية
<hr/>	
٦٠ مليار دولار	

المصدر : من مقال للدكتور حسن عباس زكي - مجلة البترول المجلد الثاني عشر العدد الثالث
سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٥ نقلا عن وزارة الخزانة الأمريكية .

تعليق :

تتفاوت تقديرات فوائض دول النفط من ٦١ مليارا إلى ١٤٥ مليار دولار عن عام ١٩٧٥ وذلك نظراً لشخصية بعض الحسابات في البنوك وصعوبة الاستدلال عليها ، ويتنظر أن تصل عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار .

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٤

السلع	البترو العرى	الصفيح	النحاس	الفحم	القمح	اللحم البقرى	السكر	الصلب
السنة	رأس التنورة	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا الغربية	المملكة المتحدة	الدانمرك	السعر العالمى	المملكة المتحدة
١٩٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥	١٠٠	١٠٣	١٣٠	١٠٩	١٠٣	١٠٥	٩٩	١١١
١٩٦٦	١٠٠	١١٠	١٣٤	١٠٨	١٠٦	١١٠	١٠٦	١٤١
١٩٥٧	١٠٣	١٠٥	٩٣	١١٥	١٠١	١٠٨	١٥٨	١٥٧
١٩٥٨	١٠٧	١٠٢	٨٣	١٢٠	٩٥	١٠٩	١٠٧	١٣١
١٩٥٩	٨٩	١٠٩	٩٧	١٢٠	٩٥	١١٧	٩١	١١٥
١٩٦٠	٩٤	١١١	١٠٠	١٢٤	٩٤	١١٥	٩٥	١١٤
١٩٦١	٩٣	١٢٤	٩٤	١٢٤	٩٥	١١٠	٨٩	١١٤
١٩٦٢	٩٣	١٢٥	٩٦	١٢٦	٩٨	١٠٥	٩١	١١٤

(تابع) الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٤

السلع	البترو العربي	الصفيح	النحاس	الفحم	القمح	اللحم البقري	السكر	الصلب
السنة	رأس التنورة	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا الغربية	المملكة المتحدة	الدانمرك	السعر العالمي	المملكة المتحدة
١٩٦٣	٩٣	١٢٧	٩٦	١٢٨	٩٩	١١٠	٢٧١	١١٤
١٩٦٤	٩٣	١٧٢	١٠١	١٢٠	١٠٢	١٤٢	١٨١	١١٧
١٩٦٥	٩٣	١٩٦	١١٥	١٣٦	١٠٠	١٤٧	٦٥	١١٨
١٩٦٦	٩٣	١٧٧	١٨٣	١٣٦	١٠٣	١٣١	٥٧	١٩٠
١٩٦٧	٩٣	١٦٨	١٦١	١٣٦	١٠٤	١١٧	٦٤	١٩٢
١٩٦٨	٩٣	١٨١	١٧٥	١٢٩	١١٤	١٢٣	٥٦	١٩٣
١٩٦٩	٩٣	١٩٩	٢١٧	١٣٣	١١١	١٤٤	١٠٧	١٨٣
١٩٧٠	٩٣	٢١٩	٢٠٦	١٥٢	١١٦	١٥٤	١١٥	٦١١
١٩٧١	١١١	٢٠٠	١٥٦	١٦٥	١١٢	١٦٠	١٤٠	٢٤٤
١٩٧٢	١٢٨	٢٠٩	١٤٠	١٣٥	١٢٠	٢٢٧	٢٤٧	٢٥٦
١٩٧٣	١٧٠	٢٧٤	٢٠٣	١٨٢	٢٤٦	٢٥٢	٢٩٥	٢٨١
١٩٧٤	٦٠٤	٤٩٢	٣١٠	٢٠٠	٢٠٥	٢٤٠	٩٢٢	٤٠٢

المصدر : إدارة شئون الطاقة والبترو - الجامعة العربية أكتوبر ١٩٧٤ .

تطور الاحتياطي للدول العربية المستجة للبترو (بالمليون دولار)

الدولة	نهاية عام ١٩٧١	نهاية عام ١٩٧٢	نهاية عام ١٩٧٣	نهاية عام ١٩٧٤	نهاية عام ١٩٧٥	نهاية يونيو ١٩٧٦
الجزائر	٠,٥١	٠,٤٩	١,١٤	١,٦٨	١,٣٥	١,٥٣
العراق	٠,٥٩	٠,٧٨	١,٥٥	٣,٢٧	٢,٧٣	٢,٨٩
الكويت	٠,٣٠	٠,٣٧	٠,٥١	١,٤٠	١,٨٥	١,٨٢
ليبيا	٢,٦٧	٢,٩٢	٢,١٣	٣,٦٢	٢,٢١	٢,٤٦
السعودية	١,٤٥	٢,٥٠	٣,٨٨	١١,٩٢	٢٣,٣٢	٢٤,٦٧
الإمارات	—	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٤٥	٠,٢٩	١,٧٤
مصر	٠,١٥	٠,١٤	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٢٩	٠,٣٣
سوريا	٠,٠٨	٠,١٣	٠,٤٨	٠,٨٣	—	—
الاجمالي	٥,٧٥	٧,٣٩	١٠,١٣	٢٣,٥٢	٣٢,٥٤	٣٥,٤٤
احتياطي العالم	١٣٣,٧٩	١٥٩,٠٨	١٨٣,٧٣	٢٢٠,٨٠	٢٢٧,٨٨	٢٣٨,٢٧
نسبة الدول العربية	% ٤,٣	% ٤,٦	% ٥,٥	% ١٠,٧	% ١٤,٣	% ١٤,٩

الأهرام ١٩٧٧/ ٢/ ٣ .

تقديرات عائدات دول (الأوبك) واستخداماتها خلال عام ١٩٧٤

البلد	السكان بالمليون	العائد الكلي (بليون دولار)	متوسط دخل الفرد (بالدولار)	ما يستوعب في الدخل		الفائض (بليون دولار)
				نسبة مئوية	(بليون دولار)	
العربية السعودية	٧,٧	٢٥	٣٢٥٠	% ٢٥	٦	١٩
إيران	٢٩,٨	٢٢,٦	٧٦٧	% ٤٥	١٠,١	١٢,٥
فنزويلا	١٠,٤	١٠	٩٦٠	% ٤٠	٤,٠	٦
ليبيا	٢	١٠	٥٠٠٠	% ٥٠	٥,٠	٥
الكويت	٠,٨	٩,٣	١١٢٠٠	% ٢٠	١,٩	٧,٤
العراق	٩,٨	٧,٥	٧٦٥	% ٩٠	٦,٦	٠,٩
نيجيريا	٤٥,٥	٧	١٢٣	% ٧٠	٤,٩	٢,١
دولة الإمارات	٠,٣	٥,٥	١٨٣٠٠	% ٩	٠,٥	٥,٠
الجزائر	١٤,٨	٥,٥	٣٧٢	% ٩٠	٥	٠,٥
أندونيسيا	١١٤,٩	٥,٠	٤٠٣	% ٩٠	٤,٥	٠,٥
قطر	٠,١	٢,٠	١٧٣٥٠	% ١٠	٠,٢	١,٨
أكوادور	٦,٣	٠,٨	١٢٧	% ٧٠	٠,٥	٠,٣
		١١٠,٢		% ٤٥	٤٩,٢	٦١

المصدر: حرب البترول الأولى - صلاح متنصر - مطابع الأهرام ١٩٧٥.

تقديرات عائدات حكومات دول (الأوبك) الرئيسية
(بملايين الدولارات)

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	التغير % ٧٥/٧٤
السعودية	٢١٤٩	٣١٠٧	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	١٣,٧ +
الكويت	١٤٠٠	١٦٥٧	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٧,١ +
إيران	١٩٤٤	٢٣٨٠	٤١٠٠	١٧٥٠٠	١٨٥٠٠	٥,٧ +
العراق	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٣١,٥ +
الإمارات العربية المتحدة	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	٨,٤ +
قطر	١٩٨	٢٥٥	٤٠٩	١٦٠٠	١٧٠٠	٦,٢ +
ليبيا	١٧٦٦	١٥٩٨	٢٣٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠	١٥,٠ -
الجزائر	٣٥٠	٧٠٠	٩٠٠	٣٧٠٠	٣٣٧٥	٨,٨ -
نيجيريا	٩١٥	١١٧٤	٢٢٠٠	٨٩٠٠	٦٥٧٠	٢٦,٢ -
فنزويلا	١٧٠٢	١٩٤٨	٢٦٧٠	٨٧٠٠	٧٥٢٥	١٣,٥ -
أندونيسيا	٢٨٤	٤٢٩	٩٥٠	٣٣٠٠	٣٨٥٠	١٦,٦ +
الجملة	١١٩٧٩	١٤٣٧٤	٢٢٥١٢	٩٠٥١٠	٩٣٢٩٦	٣,٠٨ +

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦

تحليل للأرقام :

- * دخل دولة الإمارات من النفط عام ١٩٧٤ أقل مما صرفه الشعب الأمريكي في نفس العام على « الخل وزيت الطعام الذى يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و ٤٩٧ مليون دولار .
- * دخل دولة الكويت من النفط عام ١٩٧٤ أقل مما صرفه الشعب الأمريكي في نفس العام على « الأيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و ١٣٩ مليون دولار .
- * دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط في ١٩٧٤ بما فيها السعودية وليبيا والجزائر أقل من حجم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات عام ١٩٧٣ وقد كان مجموع مبيعاتهما ٦٣ ملياراً و ١٤ مليون دولار .
- = العبرة إذن في مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين وليست بمقارنة ثرواتهم اليوم بما كانت عليه بالأمس .

تطور دخل السعودية والكويت من البترول

الدخل (مليون دولار)		
السنة	السعودية	الكويت
١٩٦٥	٦٥٥	٦٧١
١٩٧٠	١٢٠٠	٨٩٥
١٩٧١	٢١٤٩	١٤٠٠
١٩٧٢	٣١٠٧	١٦٥٧
١٩٧٣	٤٣٤٠	١٩٠٠
١٩٧٤	٢٢٥٧٤	٧٠٠٠
١٩٧٥	٢٥٦٧٦	٧٥٠٠

المصدر : عالم البترول : الأهرام ١٩٧٦/١٢/٣٠

احتياطي دول (الأوبك) من العملات الرئيسية
١٩٧٥ (بالمليون دولار)

الدولة	آخر ١٩٧٣	آخر ١٩٧٤	مايو ١٩٧٥	أكتوبر ١٩٧٥
السعودية	٣٨٧٦	١٤٢٨٥	٢٠٥١٦	٢١٠٩٨
إيران	١٢٣٧	٨٣٨٣	٩٦٧٣	٨٦٣٤
فنزويلا	٢٤٢٠	٦٥٢٩	٨٣٢٨	٨٧٣٧
نيجيريا	٥٩٣	٥٦٢٩	٦٥٢٩	٥٧٢٨
العراق	١٥٥٣	٣٢٧٣	٢٧٤٠	٢٧٤٦
ليبيا	٢١٢٧	٣٦١٦	٢٥٦٣	٢٠٥٣
أندونيسيا	٨٠٧	١٤٩٢	١٣٩٦	٥٦١
الجزائر	١١٤٣	١٦٨٩	٧٦١	١١٥٣
الأكوادور	٢٤١	٣٥٠	٢٧٤	٢٦٨
الكويت	٥٠١	١٣٩٧	١٧٨٥	١٦٨٤

مقارنة : في عام ١٩٧٥ بلغ احتياطي ألمانيا الغربية ٣٣,٢ مليار ، الولايات المتحدة
١٤,٦ مليار

المصدر : عالم النفط العدد ٧/٥١ ، ٨/٢٩

موقف الدول البترولية بالنسبة لدخل الفرد

النتائج الإجمالية ودخل الفرد في العالم

١٩٧٤

الدولة	النتائج القومية الإجمالية	متوسط دخل الفرد في السنة
	(مليون دولار)	(دولار)
١ - الكويت	١٠٠٠	١١٠٠٠
٢ - سويسرا	٤٦٩٩١	٧٢٧٠
٣ - السويد	٥٥٨٠٨	٦٨٤٠
٤ - الدانمرك	٣٤٣٤٧	٦٨٠٠
٥ - الولايات المتحدة	١٣٩٧٤٠٠	٦٥٩٥
٦ - كندا	١٤٢٦٤١	٦٣٤٠
٧ - ألمانيا الغربية	٣٨٥٥٢٥	٦٢١٥
٨ - أيلندا	١٢٨٠	٥٩٥٥
٩ - النرويج	٢٣٣٣٠	٥٨٢٠
١٠ - فرنسا	٢٨١٩٩٠	٥٣٩٠
١١ - أستراليا	٧١٦٣٠	٥٣٧٠
١٢ - بلجيكا	٥٢٤٥٥	٥٣٥٠
١٣ - هولندا	٦٩٧٢٧	٥١٤٥
١٤ - ليبيا	١١١٠٠	٤٩٥٠
١٥ - فنلندا	٢١٢٦٥	٤٥٤٠
١٦ - النمسا	٣٣١٦٥	٤٣٩٠
١٧ - اليابان	٤٥١٤١٤	٤١١٥

(تابع) موقف الدول البترولية بالنسبة لدخل الفرد
الناتج الإجمالي ودخل الفرد في العالم
١٩٧٤

الدولة	الناتج القومي الإجمالي	متوسط دخل الفرد في السنة
	(مليون دولار)	(دولار)
١٨ - نيوزيلندا	١١٦١٥	٣٨٤٠
١٩ - بريطانيا	١٩٠٤٣٣	٣٤٧٠
٢٠ - إسرائيل	١١٦١٥	٢٣٨٥

المصدر عالم النفط العدد ٧/٣٩ عن دراسة أجراها بنك يونيون السويسري .

تحليل الدراسة :

١ - معظم الدول المصدرة للنفط ما زالت تسير وراء كثير من الدول الغربية الصناعية بالنسبة لدخل الفرد .

٢ - هناك دول صغيرة وليست صناعية تسبق دول النفط مثل أيلندا وفنلندا ونيوزيلندا لثرواتهم الطبيعية ، وإسرائيل للمساعدات الأمريكية والأوربية .

٣ - دخل الفرد في السعودية ٢٦٥٠ (الترتيب ٢٢) وإيران ١٢٧٥ (الترتيب ٣٠) .

الزيادة في الناتج القومي الإجمالي والأجور وأسعار المستهلك ونسبة
نفقات الدفاع في الناتج القومي الإجمالي في بعض الأقطار الصناعية

القطر	الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي في الفترة ١٩٧٢/٧٠	الزيادة في الأجور في الفترة ٧٣/٧٠	الزيادة في أسعار المستهلك في الفترة ٧٣/٧٠	نسبة نفقات الدفاع من الناتج القومي الإجمالي
النمسا	% ١٣,٩	% ٣٨,٢	% ١٩,٧	% ١,٥٥
الدانمرك	% ٨,٩	% ٤٩,٥	% ٢١,٠	% ١,٠٣
فرنسا	% ١٠,٩	% ٢٩,٠	% ١٩,٩	% ٠,٢٢
ألمانيا الغربية	% ٥,٧	% ٣٦,٢	% ١٨,٨	% ٠,٢٥
إيطاليا	% ٤,٩	% ٥٥,٧	% ٢٢,٤	% ٨,٩٥
هولندا	% ٨,٥	% ٤٢,٠	% ٢٥,٢	% ٠,٢٠
النرويج	% ٩,٩	% ٣٥,٠	% ٢٢,٠	% ٢,٥٠
السويد	% ٢,٦	% ٣٣,٠	% ١٦,٢	% ٠,٥٨
سويسرا	—	% ٣٠,٠	% ٢٣,٦	% ٠,٦٩
المملكة المتحدة	% ٤,٦	% ٤٢,٢	% ٢٨,٠	% ٢,٠٨
اليابان	% ١٦,٢	% ٦٢,٨	% ٢٤,٥	% ١,٢٧
أستراليا	% ٧,٩	% ٣٦,٩	% ٢٢,٩	% ٠,٨٤
الولايات المتحدة	% ٩,٢	% ٢١,٠	% ١٤,٤	% ١,٧٥

المصدر : منشورة بمذكرة معدة بمعركة إدارة شئون البترول والطاقة - جامعة الدول العربية

أكتوبر ١٩٧٤ .

متوسط الإنتاج اليومي لآبار البترول في بعض دول العالم

برميل	برميل	
٨٠٠ - المنطقة المحايدة	١٠٠٠٠	١ - العراق
٣٠٠ - البحرين	٧٣٠٠	٢ - السعودية
٢٨٠ - فترويل	٥٣٠٠	٣ - أبو ظبي
١٠٠ - الاتحاد السوفيتي	٤٥٠٠	٤ - الكويت
٤٥ - كندا	٣٨٥٠	٥ - قطر
١٣ - الولايات المتحدة	٢٧٥٠	٦ - ليبيا
	٩٣٠	٧ - الجزائر

المصدر : البترول واقتصاديات موارده - دكتور / محمود أمين

تكلفة إنتاج برميل البترول في بعض دول العالم بالسنت

٣١٥	كندا
١٦٨	الولايات المتحدة
٨٢	أندونيسيا
٥١	فترويل
١٦	الشرق الأوسط

المصدر : البترول واقتصاديات موارده - دكتور / محمود أمين

متسلمات حكومات (الأوبك) عن كل برميل من الصادرات
(بالدولار الأمريكي لكل برميل من الصادرات)

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	التغير المئوي ٧٥/٧٤
السعودية	١.٢٥٩	١.٤٣٧	١.٥٦٧	٧.٢٨٤	٩.٩٤٨	٣٦.٦ +
الكويت	١.٢٠٣	١.٣٦٠	١.٧٠٦	٧.٤٦٢	١٠.٠٢٧	٣٤.٤ +
إيران	١.٢٤٦	١.٣٥٨	٣.٠٨٠	٨.٧١٩	١٠.١٣٧	١٦.٢ +
العراق	١.٤١٥	١.٥٠٧	٢.٧٥٩	٨.٩٠٦	٩.٥٥٤	٧.٢ +
الإمارات العربية المتحدة	١.٢٧٢	١.٤٣٤	١.٦١٩	٩.١٦٦	٩.٩٦٧	٨.٧ +
قطر	١.٢٦٤	١.٤٤٥	١.٩٦٦	٨.٤٢١	١٠.٦٢٥	٢٦.١ +
ليبيا	١.٧٨٦	١.٩٦٦	٢.٨٩٧	١١.٠٢٩	٩.٩٠٥	١٢.٩ -
الجزائر	١.٢٦٨	١.٨٧٧	٢.٤٢٦	١٠.٤٨٢	١٠.١٩٦	٢.٧ -
نيجيريا	١.٧٢٢	١.٨٧٠	٢.٩٩٧	١١.٠٦٩	١٠.٥٦٣	٤.٦ -
فنزويلا	١.٤١١	١.٧١٩	٢.٣٣٠	٨.٧٠٩	٩.٦١٠	١٠.٣ +
أندونيسيا	١.٠٤٠	١.٢٤٣	٢.٥٦٨	٨.٧٠٧	١٠.٦٠٦	٢١.٨ -
متوسط الدخل عن البرميل لكل الحكومات	١.٣٥٣	١.٥٦٥	٢.٢٦٥	١.٠٨٧	١٠.٠٨٥	١١.٠ +

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦ .

صناعة البتروكيماويات في الدول العربية^(١)

أولاً : تعريف الصناعة :

يمكن تعريف صناعة البتروكيماويات بأنها الصناعة التي تنتج مواد كيمياوية من مصادر النفط أو الغاز الطبيعي ، وبناء على هذا التعريف تتكون المواد البتروكيماوية إما من الكربون والهيدروجين والكبريت المشتقة من هذين المصدرين ، أو بالإضافة إلى عناصر أخرى إلى هذه العناصر كالأوكسجين والنيتروجين والكلور. ومن أهم المواد البتروكيماوية الأساسية الإيثيلين والبروبيلين والبيوتلين ، وعن طريق تصنيع هذه المنتجات يمكن الحصول على عديد من المنتجات الصناعية الأخرى كالمواد البلاستيكية والألياف التركيبية والمطاط الصناعي والمنظفات وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى .

ويمكن تقسيم أهم منتجات صناعة البتروكيماويات بصفة عامة إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : ويشمل المواد الأساسية .

الفرع الثاني : ويشمل المواد الوسيطة .

الفرع الثالث : ويشمل المنتجات النهائية .

ويمكن تصنيف المواد الأساسية إلى :

١ - البتروكيماويات الأليفاتية .

٢ - البتروكيماويات العطرية .

٣ - البتروكيماويات غير العضوية .

٤ - بتروكيماويات هامة أخرى .

ومن هذه المواد الأساسية يمكن إنتاج المواد الوسيطة والمنتجات النهائية كما هو واضح فيما يلي :

(١) نشرة إحصائية نوعية صادرة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية .

١ - البتروكيمياويات الأليفاتية

وهي مبنية أساساً على تفاعلات المركبات الأيدروكربونية الغير مشبعة مثل الإثيلين والبيوثلين والبيوتادين وهذه يمكن الحصول عليها من الغازات الطبيعية أو النافثا البترولية بعملیات التكسير البخارى .

(أ) الإثيلين :

ومن أهم منتجاته البولى إثيلين بنوعيه ، الإثيلين دای كلورايد ، والكحول الإثيلى ، وإثيلى كلورايد .

(ب) البروبيلين :

وهو المادة التى تلى الإثيلين فى الأهمية بين المواد البتروكيمياوية الأليفاتية ، وينتج من البروبان ومن تكسير النافثا البترولية .
ومن أهم منتجاته :

البولى بروپيلين الذى أصبح من أهم مواد البلاستيك والأكربلونيتريل وأكسيد البروبيلين والبروبيلين جليكول والبروبيلين تترامر .

(ج) البيوتيلين :

يأتى البيوتيلين فى المرتبة الثالثة كمادة بنائية فى مجموعة البتروكيمياويات الأليفاتية ويستخدم أساساً فى إنتاج البيوتادين الذى يستخدم بدوره فى إنتاج المطاط الصناعى بتفاعله مع الإستيرين . وقد تطور إنتاج المطاط الصناعى مثل البولى بوتادين الذى يحل بنسبة ١٠٠ ٪ محل المطاط الطبيعى فى صناعة إطارات السيارات .

٢ - البتروكيمياويات العطرية

وتشمل هذه المجموعة ثلاثة مركبات وسيطة هي البنزول والتولون والزيلين ، وعشرات من المنتجات البتروكيمياويات التي تنتج من تفاعلاتها .

وكانت هذه المنتجات تنتج أصلا من تقطير قطران الفحم الحجري إلا أنه مع زيادة إنتاج البنزول وتقهقر إنتاج الفحم تركز إنتاج هذه المركبات حاليًا في صناعة البنزول ، حيث يمكن الحصول عليها من عملية إصلاح النافثا بالعامل المساعد ثم يجرى فصل هذه العطريات عن بعضها بالإذابة والتقطير .

ونبين فيمايلي أهم منتجات هذه الفئة :

١ - البنزول :

وتعادل أهميته في هذه المجموعة أهمية الإيثيلين في المجموعة الأولى ومن البتروكيمياويات التي نحصل عليها منه :

الإستيرين :

ويستخدم الإستيرين في إنتاج البولي ستيرين بلاستيك وهو من مواد البلاستيك الهامة . وكذلك في إنتاج المطاط الصناعي بتفاعله مع البيوتاديين .

* الفينول .

* الدوديسيل بترين .

* الإثيلين

* الكلوروبترين .

٢ - التولوين :

ويلى البنزول في الأهمية من ناحية الإنتاج ، ويستخدم في إنتاج المفرقات وكمذيب ويضاف لبترين السيارات لرفع رقم الأوكتين ، كما يحول جزء منه إلى البنزول .

٣ - الزيولين :

ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع منه هي الأرشو والميتاوالبارا ، ويستخدم الخليط عادة كمذيب للمبيدات الحشرية وغيرها ، كما يضاف لبتزين الطائرات والسيارات لتحسين رقم الأوكتين .

ويحتل البارازلين مكاناً ممتازاً كمادة خام لإنتاج حامض الترفتاليك الذي يستخدم في إنتاج الداكرون والأفلام ، أما الأرثوزيلين فيستخدم في إنتاج الفيثاليك أنهيدريد الذي تصنع منه المواد الملونة للبلاستيك والبولى أسترات وأصماغ الألكيد .

٣ - البتروكيماويات غير العضوية

وتشمل الكبريت وأسود الكربون ومشتقاتهم :

* الكبريت :

ويزيد إنتاجه من البترول باستمرار لشدة الحاجة إليه في صناعة الأسمدة وحامض الكبريتيك ، ومما يساعد على ذلك الاتجاه العالمى تخفيض نسبة الكبريت في المازوت وخاصة في الدول المتقدمة .

* أسود الكربون :

ويستج من المخلفات البترولية بحرقها في جو محمود من الأكسجين ويستخدم أساساً في صناعة إطارات السيارات لشدة مقاومته للاحتكاك والحرارة ويمثل عادة ٥٠٪ من وزن الإطار . كما يستخدم في صنع الأحبار والبويات .

٤- منتجات بتروكيماوية هامة أخرى

بالإضافة إلى البتروكيماويات السابقة توجد منتجات بتروكيماوية هامة أخرى مثل :

الميثانول :

وهو الكحول الإيثيلي ويصنع من الأيدروجين وأول أكسيد الكربون التي يمكن تخليقها من غاز الميثان ويستخدم في صناعة الفورمالدهيد وكمذيب .

الأسeton :

ويتخلف من صناعة الفينول بأكسدة الكيومين .

رابع كلوريد الكربون :

وينتج بمعالجة الميثان بالكورين ويستخدم في التنظيف الجاف وإطفاء الحرائق .

المراجع العربية

أولاً : الكتب :

صلاح متصر	حرب البترول الأولى	مطابع الأهرام التجارية	فبراير ١٩٧٥
د. راشد البراوي	حرب البترول في الشرق الأوسط	مكتبة النهضة المصرية	الطبعة الخامسة ١٩٦٢
د. صاحب ذهب	البترول العربي الخام السوق العالمية	المطبعة العالمية	١٩٦٩
شارل عيسوي، ومحمد بجاية	اقتصاديات البترول	مؤسسة سجل العرب	١٩٦٩
د. محمود أمين	البترول واقتصاديات موارده	دار المعارف	١٩٦٨
محسن محمد	حرب البترول	الهيئة المصرية العامة للكتاب	١٩٧٤
د. سعود يوسف عباس	تكنولوجيا الطاقة البديلة	عالم المعرفة العدد ٣٨	١٩٨١

ثانياً : الدوريات :

دليل البترول العربي ١٩٧٤ / ١٩٧٥ مؤسسة دليل البترول العربي - بيروت
 عالم النفط نشرة أسبوعية تصدر عن دار الترجمة والنشر لشئون البترول - بيروت/لبنان
 الأهرام الاقتصادي مؤسسة الأهرام (مجلة تصدر مرتين كل شهر).
 نفط العرب مجلة شهرية تصدر عن مكتب عبد الله الطريق للاستثمارات النفطية - الكويت .

البترول : مجلة شهرية تصدر عن « الهيئة المصرية العامة للبترول » .
 أخبار البترول والصناعة مجلة شهرية عن وزارة البترول والصناعة - أبوظبي

ثالثاً : تقارير :

تقارير مؤتمرات البترول العربي من المؤتمر الأول بالقاهرة ١٩٥٩ إلى المؤتمر التاسع في دبي

١٩٧٥ .

تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الكويت) .

تقارير إدارة شئون البترول والطاقة - جامعة الدول العربية .

هذا إلى متابعة التطورات اليومية بالصحف والمجلات والإذاعات .

المراجع الأجنبية

A. REFERENCES:

1. **PETROLEUM FACTS AND FIGURES**
Centennial
edition 1959
edition 1961
edition 1963
edition 1965
issued by the Americans Petroleum Institute, 1271 Avenue of the American, New York 20, N.Y.
2. **LE. PETROLE ET LES ECONOMIES ARABES**
Par Nicolas Sarkis
Préface de Maurice Byé
Paris, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence.
20, Rue Soufflet, 20, Paris 1963.
3. **THE ECONOMIST OF MIDDLE EASTERN OIL**
by Charles Issawi & Mohamed Yeganeh
Pub. Faber and Faber, 24 Russell Square
printed in U.S.A. 1962.
4. **ECONOMICS OF PETROLEUM EXPLORATION
DEVELOPMENT AND PROPERTY EVALUATION.**
issued by the "International oil and Gas Educational Center.
Southwestern Legal Foundation Dallas, Texas Pub. Prentice-Hall, Inc.
Englewood Cliffs, N.Y. (C.N. 61-18114).
5. **OIL AND STATE IN THE MIDDLE EAST**
by George Ikenzowski
University of California and Berkeley
"Cornell University Press, Ithaca, New York.
6. **THE POLITICS OF OIL**
How the oil industry works..Where it gets to power..How it influences
your government and your daily life.
(Robert Engler).
The Mcmillan Company N.Y. 1961 (C.N. 61-17192).

7. **OIL DIPLOMACY**
by Nasrallah Saifpour Fatemi
Pub. Whittier Books, Inc. N.Y. U.S.A.
Library of Congress Catalog Card Number 54-10087.
8. **WORLD GEOGRAPHY OF PETROLEUM**
edited by W. Pratt and D. Good
published for the American Geographical Society by Princeton University
Press 1956.
9. **OIL IN THE MIDDLE EAST**
its discovery and development
by G.H. Longrigg
Oxford University Press 1961.

B. PERIODICALS:

1. **ULRICH'S INTERNATIONAL**
periodicals Directory 1965-66
Volumes 1 and 2
Arts, Humanities, Business and Social Sciences
Pub. R.B. Bowker Company
1180 Avenue of the American, New York. N.Y. 10036
Library of Congress, Card Number 32-16320.
2. **PETROLEUM PRESS SERVICES**
Published Monthly in Eng. Fr, Spanish, Arabic and Japanese.
24 Ludgate Hill, London, E.C.4.
3. **ARAMCO WORLD**
Published Bimonthly
4. **INTERNATIONAL MONETARY FUND BULLETINS**
5. **INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION & DEVELOPMENT EXPORTS & BULLETINS.**

الفهرس

صفحة

مقدمة الكتاب	٥
المال ومسئولية الاستخلاف	٥
كلمة تمهيد	٧
المبحث الأول : الإنسان سيد الوجود والمشهود والقائم عليه بأمر الله ...	١١
المبحث الثاني : المال مال الله وللبرحق الانتفاع المنظم به	١٥
المبحث الثالث : لمصلحة من؟؟ أموال المسلمين تستثمر في الخارج	٢٠
المبحث الرابع : في منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام	٣٠
- هذا الكتاب	٣٩

القسم الأول

الفصل الأول : الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمي المعاصر ...	٥٥
الفصل الثاني : تقدير الموقف الراهن	٧١
الفصل الثالث : الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية	٨٣
الفصل الرابع : بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء	٩٣
الفصل الخامس : البترول كمصدر للطاقة وبدائله	١٠٣
الفصل السادس : دول البترول تواجه حرب الاستنزاف	١٢٧
الفصل السابع : تواريخ لها دلالات قوية في مجرى الأحداث	١٣٣

القسم الثاني

صفحة

١٤٥	الفصل الأول : البترول بين الدول المنتجة والشركات المستغلة
١٥٣	: امتياز «وليم دارسي» في البترول الإيراني
١٥٧	الفصل الثاني : شركات البترول العالمية وتحكمها في الدول المنتجة والمستهلكة ..
١٦٣	الفصل الثالث : الاحتكار العالمي لسوق البترول
١٧١	الفصل الرابع : تطور تسعير البترول
١٧٩	الفصل الخامس : الشركات العالمية الكبرى ومواقفها من احتكار صناعة البترول
١٨٧	الفصل السادس : قصة تأمين البترول الإيراني
٢٠١	الفصل السابع : البترول العربي سلاح اقتصادي وسياسي
٢٢٧	الفصل الثامن : قيام منظمات الدول المصدرة للبترول الأوبك والأوابك

القسم الثالث

٢٣٧	الفصل الأول : البترول وأنواعه وطرق قياسه
٢٤٣	الفصل الثاني : قصة البترول
٢٥٥	الفصل الثالث : الكشف عن البترول ومخاطره
٢٧٩	الفصل الرابع : عمليات تكرير البترول ونقله وتسويقه

القسم الرابع

٢٩١	الفصل الأول : اقتصاديات الدول المنتجة للبترول
	(السعودية - الكويت - العراق - قطر - البحرين - أبوظبي - ليبيا - الجزائر)
٢٩٩	الفصل الثاني : معاملات التحويل في صناعة النفط
٣٠٧	الفصل الثالث : قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الثروات الطبيعية ..
٣١٥	الفصل الرابع : موقف النفط في الدول العربية

للمؤلف :

كتب صدرت ونفذت :

للمؤلف (عشرون كتاباً) لم يظهر بعضها في مصر .. ومن هذه الكتب ..

- ١ - مشكلات التصنيع في مصر .
- ٢ - الإدارة في مراحل الإنتاج والتوزيع .
- ٣ - الأعمال التشريعية الوضعية لشركات الأموال في مصر في مائة عام .
- ٤ - القرآن الكريم والدراسات الاقتصادية .
- ٥ - الربا .
- ٦ - حديث الفجر .
- ٧ - الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج .
- ٨ - وضع الربا في البناء الاقتصادى .
- ٩ - الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب .
- ١٠ - بنوك بلا فوائد .
- ١١ - اقتصاديات البترول .
- ١٢ - النظم المالية في الإسلام .
- ١٣ - العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة .
- ١٤ - التأمين بين الحل والتحريم .

كتب للمؤلف بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز مرعى :

- ١ - المشكلات الاقتصادية المعاصرة .
- ٢ - اقتصاديات النقود والمصارف .

وصدر حديثاً :

كتب للمؤلف بالاشتراك مع الأستاذ أحمد إسماعيل يحيى

١ - كتاب حقيقة الإنسان في ثلاثة أجزاء الناشر دار المعارف

الجزء الأول : حقيقة البدن » » »

الجزء الثاني : حقيقة الروح » » »

الجزء الثالث : حقيقة النفس والخلود » » »

٢ - الاقتصاد في القرآن الكريم والسنة » » »

٣ - لماذا أسلموا ؟ » » »

٤ - العمل في الإسلام » » »

٥ - بتول المسلمين » » »

٦ - السيرة العطرة - مدخل ومنهاج لدراسة السيرة

النبوية الشريفة » » »

كتب تحت الطبع :

المؤلفان : د. عيسى عبيد - أحمد إسماعيل يحيى

١ - الملكية في الإسلام . ٧ - من أعلام الإسلام .

٢ - السكان والأسرة . ٨ - دراسات قرآنية .

٣ - مقالات في مقامات . ٩ - الزكاة أداة اقتصادية .

٤ - لن يطفئوا نور الله . ١٠ - من حصاد المؤتمرات الإسلامية العالمية

٥ - المختار من التفاسير . ١١ - حاجة المسلمين إلى خطة عمل .

٦ - مآدبة القرآن والسنة .



رقم الإيداع	١٩٨٣/٣٠١٩
التقديم الدولي	٩٧٧-٠٢-٠٤٧٠-٦
ISBN	٩٧٧-٠٢-٠٤٧٠-٦

١/٨٢/٥٨

طبع بمطبع دار المعارف (ج.٢٠٠٠)

هذا الكتاب

يناقش هذا الكتاب الدور الذي ينبغي أن يكون للبترول العربى (بترول المسلمين) . . وأين وكيف تستثمر أمواله ؟
ويمهد المؤلف لهذا الموضوع بمقدمة حول المال ومسئولية الاستخلاف ، ثم يتناول قضايا البترول المعاصرة . . وأثره فى مجرى الأحداث العربية الراهنة ثم يلقي الضوء على تاريخ المنطقة وكيف انتقل البترول العربى من الشركات والدول المستغلة إلى أيدي أصحابه الحقيقيين مما أدى إلى سلسلة من الصراعات التى لا تنتهى ، والمواجهة المستمرة ، والتهديد الدائم باستغلال طاقات أخرى غير البترول . .
والكتاب إضافة هامة فى موضوع من أخطر الموضوعات التى تواجه المسلمين اليوم .